



جامعة وهران 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه "ل.م.د"
في العلوم السياسية

الاستشراق المعاصر ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: إبراهيم بن عمار

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
صافو محمد	أستاذ محاضر. أ.	جامعة وهران	رئيسا
طبي محمد بلهاشمي الأمين	أستاذ محاضر. أ.	جامعة وهران	مقررا
حمو بوعلام	أستاذ محاضر. أ.	جامعة مستغانم	مناقشا
بوسعادة خيرة	أستاذ محاضر. أ.	جامعة وهران	مناقشا
رقولي كريم	أستاذ محاضر. أ.	جامعة سطيف	مناقشا

السنة: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الإهداء

إلى جدتي، بركة العائلة.

إلى والدي، الأب الفاضل والأم الحنون، بارك الله فيهما.

إلى أفراد عائلتي، إخوة وأخوات.

أهدي عملي هذا.

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر للخالق الديان على توفيقه وتسدده.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في اخراج هذا العمل، من قريب أو بعيد، بالكثير أو القليل، عن علم أو غير علم.

وأخص بالذكر أساتذتي الفاضل المشرف الدكتور طيبي محمد بلهاشمي الأمين، لتواضعه، وحسن خلقه، واهتمامه ورعايته، لمساعداته سواء على المستوى العلمي المعرفي أو على المستوى المعنوي النفسي.

إلى أساتذتي الذين درسوني عبر مساري العلمي، والجامعي منه بشكل خاص، الليسانس (بجامعة سيدي بلعباس)، والماستر (بجامعة مستغانم)، والدكتوراه (بجامعة وهران 2).

إلى أعضاء إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 2، الذين قابلوني باحترام وطيبة، وقدموا كل مساعدة كانت لي عندهم.

إلى أصدقائي وصديي، سندي ودعيمي، الدكتور سفيان شبيبة، الأستاذ محمد الأمين بوطوفة، الدكتور ياسين فرفوري، الدكتور إسماعيل قاص، محمد هواربي، محمد صرفاق، الأستاذ حمزة قنّة، محمد بطاهر، فتح النور نيافة.

مقدمة

يُمثل الاستشراق أحد أبرز محددات العلاقة بين الغرب والشرق، قديما وحديثا وفي الوقت المعاصر، ذلك أن الاستشراق بشكل عام هو تلك الصورة التي ترتسم في ذهن الرجل الغربي عن الشرق عامة والشرق العربي والإسلامي خاصة، نتيجة الكتابات -سواء الأكاديمية منها أو الخيالية- التي يجربها الباحث الغربي عن موضوعه الذي هو الشرق.

لقد تعددت الدراسات التي تناولت الظاهرة الاستشراقية، وجاءت في أساسها دراسات نقدية لهذه الظاهرة. فقد اشتغل الفكر العربي والإسلامي بالظاهرة الاستشراقية، وتعددت مناحي التناول لهذه الظاهرة، وبذلك اختلفت الرؤى لهؤلاء في نقدهم للاستشراق، وكان للخلفيات الثقافية والفكرية دور في ذلك الاختلاف. وعملنا هذا يأتي في هذا الباب، باب الدراسات النقدية للاستشراق.

كما تعددت طرق تناول الظاهرة الاستشراقية، فبين من تناولها تاريخيا عبر مراحلها المختلفة، وبين من اهتم بفترة زمنية محددة، وبين من تناولها من خلال تتبع كتابات مستشرقين بعينهم، وبين من ربطها بدولة معينة باعتبارها مدرسة خاصة ومستقلة عن غيرها من المدارس الأخرى مثل (المدرسة البريطانية، المدرسة الفرنسية، المدرسة الهولندية...)، وفي هذا الاطار يأتي عملنا هذا ليختص ببحث المدرسة الاستشراقية الأمريكية وفي المرحلة الراهنة (العاصرة)، وبالتحديد ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الاستشراق بشكل عام هو الصورة التي رسمها -ويرسمها- الغرب عن الشرق، فالباحث الغربي (المستشرق) هو الذات الدارسة والشرق هو الموضوع المدروس، أي تلك الدراسات والكتابات التي تقدم بها الباحثون الغربيون عن الشرق عامة والشرق العربي والإسلامي بشكل خاص، عبر مسار تاريخي منذ القديم (الاستشراق التقليدي)، وعبر العصر الحديث (الاستشراق الحديث)، وإلى الآن (الاستشراق المعاصر).

يُرجع العديد من الباحثين الاستشراق إلى بداية ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، حيث أُعتبر هذا الوافد الجديد تهديدا دينيا وعقديا للمسيحية والمسيحيين، ثم تطور إلى تهديد استراتيجي مع عمليات الفتوحات الإسلامية. زاد هذا التوتر في العلاقة بين العالمين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، والذي زاد حدته ووصل إلى

الالتقاء العسكري، حينما قرر الغرب المسيحي خوض الحرب ضد الإسلام، وهو ما عُرفت في التاريخ بالحروب الصليبية. وعلى طول فترة القرون الوسطى الأوروبية كانت المعرفة الاستشراقية تُنتج من قبل رجال الدين وتصطبغ مجملًا بالتعصب الديني، وفي ظل هذا الظرف ومع هذا النشاط البحثي تشكّلت الملامح الأولى لصورة العربي والمسلم في الذهنية الغربية.

ثم جاء الاستعمار الأوروبي - خاصة الفرنسي والبريطاني - للعالم العربي والإسلامي، وهي الفترة الحديثة للاستشراق، والتي ابتدأت تحديدا منذ أن وطّعت أقدام "بونابارت" عام 1787 أرض مصر بجيش جمع العساكر والسياسيين والعلماء، وقد تُوج هذا التدخل بكتاب خاص في وصف مصر. وعلى مسار المرحلة الاستعمارية، تواصل الانتاج المعرفي الاستشراقي وزادت غزارته، وحَدَم الاستعمار الاستشراق كما استفاد الاستعمار من خدمات المستشرقين الكبيرة التي قدموها في هذه الفترة، وفي ظل هذه الفترة واصلت تلك الصورة النمطية السلبية - والتي وجدت مصدرها في كتابات القرون الوسطى الدينية - عن الشرق العربي والإسلامي - وزادت حدتها وتلونة صورها - ظهورها وترسُّخها.

جاءت فترة انتهاء الفترة الاستعمارية الأوروبية مع ستينيات القرن العشرين، وتم الاعلان عن انتهاء استخدام المستشرقين لمصطلح "الاستشراق" في مؤتمرهم مؤسسي عام 1973، ايذانا عند البعض بانتهاء الاستشراق، وذلك لعوامل نذكر منها: 1- انتهاء الاستعمار واستقلال الشرق وتشكل الدول القومية، وأصبحت بذلك مؤهلة لدراسة ذاتها بذاتها بدل دراسة غيرها لها، وتجردت معه المعرفة الاستشراقية من طابعها الأيديولوجي السياسي المتحيز الذي كان يطبعها خلال الفترة الاستعمارية. 2- تطور مناهج العلوم الاجتماعية الحديثة والتي اعتمدها المستشرقون الجدد في دراساتهم حول الشرق، وأصبح معه المعرفة الاستشراقية - كما يؤكد البعض - أكثر علمية.

تعتبر نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتي المرحلة الفعلية للاتجاه العلي للولايات المتحدة الأمريكية نحو مناطق النفوذ في العالم بما يحقق لها الهيمنة والانفراد بالقيادة - وإن كانت معالمها قد اتضحت مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بروز أمريكا كقوة اقتصادية وعسكرية -، وقد مثلت منطقة الشرق الأوسط أحد المناطق الاستراتيجية الأكثر أهمية لما تزخر به من موارد وثروات - خاصة البترول الذي اكتشفته الشركات الأمريكية في

العقد الثالث من القرن العشرين-، إضافة إلى الموقع الجغرافي المهم الذي تحتله هذه المنطقة كونها تتوسط القارات الثلاث (أوروبا و آسيا وإفريقيا) وكذا تحكمها في ممرات العالم المهمة، إضافة أيضا إلى الكيان الصهيوني المحتل وارتباطه بجماعات الضغط النافذة في صنع القرار الأمريكي.

أهمية هذه المنطقة جعل صانع القرار الأمريكي لا يتوانى في رسم الخطط وتحديد الاستراتيجيات التي تمكنه من إحكام السيطرة على المنطقة واخضاعها واستنفاد مواردها، لأن قوة الولايات المتحدة تكمن في سيطرتها على موارد العالم وثرواته.

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية لم تجد الولايات المتحدة بدا إلا بالتعلم من الامبراطورية البريطانية، والبحث عن السبل التي مكنت الأخيرة في السيطرة على المنطقة وبسط نفوذها، فأعتبر أن الاستشراق الوسيلة المثلى لذلك، إذ أن إعداد باحثين مهمتهم تقديم دراسات حول منطقة الشرق الأوسط في مجالات عدة يمكن من خلالها السيطرة والتعامل الايجابي. فالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وكذا تورط الولايات المتحدة الأمريكية بعمق متزايد في المنطقة مع تدشين الحرب الباردة، ضاعف قلق صناع القرار الأمريكيين الذين لم يكونوا يعرفوا الكثير عن المنطقة (تاريخها، ثقافتها، لغاتها...). ومعه ظهر في الولايات المتحدة في الخمسينيات ما عرف بـ"دراسات المناطق" والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط، وجاءت منطقة الشرق الأوسط في صدارة الاهتمام البحثي في معاهد ومراكز الأبحاث، سواء التابعة منها للجامعات أو غير التابعة لها. ونظرا لأهمية هذه المؤسسات البحثية يأتي عملنا هذا ليركز على الاستشراق المؤسسي أي النشاط الاستشراقي ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية .

إذا كانت الولايات المتحدة قوى عظمى ومن أبرز النماذج الناجحة للدول الديمقراطية الغربية، بمؤسساتها الراسخة تاريخيا، وكانت قد قررت خوض مشروعها من أجل الهيمنة والقيادة في العالم، فإن صناعة السياسة الخارجية (الاستراتيجية) لهذه الدولة وفقا لذلك يتطلب أشخاصا ومؤسسات تؤهلها من حيث السلطة التي تُمنح لها لإنجاح تحقق هذا المشروع العالمي. وهذا الوضع سيجعل من عملية صنع تلك القرار ليست بالسهلة، فالتعقيد وتعدد هياكل ومؤسسات صنع السياسة الأمريكية هي ميزت صنع القرارات في الولايات المتحدة. ومن بين المؤسسات المخولة دستوريا (الرسمية) لصناعة السياسة الأمريكية، السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة) والسلطة

التشريعية والسلطة القضائية - بمستوى منخفض عن السلطتين الاخرين-، وإضافة إلى المؤسسات الرسمية هنالك مؤسسات (هياكل) غير رسمية وهي مخولة دستوريا أيضا، إنها جماعات المصالح والضغط.

أحداث 11 سبتمبر 2001 هي من أبرز الأحداث إن لم نقل الحدث البارز والمهم والخطير بالنسبة للأمريكيين طيلة الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين - باستثناء أزمة الصواريخ الكوبية-، وأتت على إثرها المسلمون -الخطر الأخضر الإسلامي كما أصبح يوصف بدلا للخطر الأحمر الشيوعي- بتنفيذها، وكانت النتيجة اعلان الحرب الشاملة على الارهاب وخاصة في منطقة الشرق الأوسط على اعتبارها منبعه الأول وأهم المصدرين لأيدولوجية العنف. ومن هذا الباب جاءت دراستنا لتركز على مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 لما لها من أهمية من حيث التغيير الذي مس طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي والإسلامي ولحساسيتها وانعكاسها السلبي في الواقعين الشرق أوسطي والأمريكي معا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من باب أن:

- مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأهمية الأخيرة الاقتصادية الاستراتيجية والأيدولوجية بالنسبة إلى هذ القطب الجديد الذي ظهر ما بعد الحرب العالمية الثانية وسعى إلى تقليد الامبراطوريات الاستعمارية السابقة.

- قوة هذه الدولة ومكانتها العالمية (على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية السياسية والاقتصادية والعسكرية)، وعلى المستوى الواقعي سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا (قوة اعلامية)، ثقافيا (حضارة بارزة ولغة مهيمنة)، وأهمية الشرق الأوسط بالنسبة لها استراتيجيا واقتصاديا وأيدولوجيا ودينيا.

- ما يعيشه العالم العربي والإسلامي من تدخلات خارجية عسكرية مباشرة قادتها الولايات المتحدة وحلفاءها (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ 1948، الحرب على افغانستان 2001، الحرب على العراق 2003، التدخل في ليبيا 2011) وغير مباشرة، وما تعيشه من فوضى وعدم استقرار.

إشكالية الدراسة:

مما هو مؤكد أن الاستشراق في العصر الحديث قد خدم المشروع الاستعماري الأوروبي، كما خدم الاستعمار الحقل الاستشراقي الغربي.

وبانتهاء فترة الاستعمار الأوروبي، ظهرت الولايات المتحدة كقوة عالمية تسعى إلى الهيمنة (الاستعمار المتجدد) وخاصة في منطقة الشرق الأوسط لما لهذه المنطقة من أهمية واستراتيجية واقتصادية وأيديولوجية ودينية.

وكما كانت المعرفة حول الشرق مهمة وفاعلة وساهمت في تثبيت أقدام الاستعمار الأوروبي في العالم العربي والإسلامي واخضاعه، فإنه سيكون بالضرورة للمعرفة حول الشرق الأوسط أهمية لتحقيق الولايات المتحدة لمشروع الهيمنة. وهذه المعرفة أصبح يقدمها خبراء مراكز الأبحاث المختلفة. وهذه المؤسسات غير مخولة دستوريا كهيكل في صناعة السياسات في الولايات المتحدة، بل هي مؤسسات علمية محضة.

وهذا الذي يثير التساؤل التالي: هل للاستشراق المعاصر الأمريكي (الناشط ضمن مراكز الأبحاث "الاستشراق المؤسسي") دور في صنع السياسة الخارجية الأمريكية (مشروع الهيمنة) تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001؟ وإذا كان له دور، فكيف يفعل ذلك؟

فرضيات الدراسة:

1- يُنتج المستشرقون الجدد الناشطين ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية (الاستشراق المؤسسي) أبحاث غير موضوعية في دراستهم للشرق العربي والإسلامي.

2- يعمل المستشرقون الجدد الناشطين ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية على التأثير في توجهات الاستراتيجية لصناع القرار.

3- إن الاستشراق الأمريكي المعاصر (المؤسسي ضمن مراكز الأبحاث) يلعب دورا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية (مشروع الهيمنة) تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الدراسات السابقة:

ننوه بداية إلى أنه، وحسب اطلاعنا، لم تكن هنالك دراسة سواء كانت أطروحة دكتوراه أو كتاب، خاصةً باللغة العربية - وإن كان الاستشراق التقليدي والحديث قد تناوله الباحثين العرب والمسلمين كثيرا- تناولت موضوع هذه الأطروحة، من حيث متغيراته وأبعاده ونطاقه المكاني والزمني (الاستشراق الأمريكي المعاصر - زمنيا ما بعد نهيّة الحرب العالمية الثانية-)، في إطاره المؤسّساتي ضمن مراكز الأبحاث وفي فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001، ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط)، وكذلك من حيث رؤيتنا الخاصة في تناول هذا الموضوع ومنطق الطرح فيه. وهذا رغم الأهمية التي يكتسبها علميا وواقعيا.

وإن كانت جل الدراسات التي اعتمدناها في بحثنا، وكانت قد ساعدتنا في بناء هذه الأطروحة، أجنبية (انجليزية بالتحديد)، سواء المعربة منها أو غير المعربة، نذكر منها: كتاب دوجلاس ليتل تحت عنوان (الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945)، وكتاب زكاري لوكمان تحت عنوان (تاريخ الاستشراق وسياساته الصراع على تفسير الشرق الأوسط)، وكتاب مايكل بي. اورين تحت عنوان (القوة والإيمان والخيال أمريكا في الشرق الأوسط منذ 1776 حتى اليوم). هذا إضافة إلى كتابات كان موضوعها بالتحديد مراكز الأبحاث سواء الأمريكية منها أو غيرها في العالم، وتأثيرها في صنع السياسات. نذكر منها: كتاب توماس ميدفيتز تحت عنوان (مراكز الأبحاث في أمريكا)، وكتاب ستيفين بوشيه ومارتين رويو تحت عنوان (مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار)، وكتاب أندرو ريتش (Andrew Rich) تحت عنوان (Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise)، وكتاب أندرجيت بارمر (Inderjeet Parmar) تحت عنوان (think tanks and power in foreign policy). هذا إضافة إلى أننا اعتمدنا على أدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية ذاتها وما قدمه باحثوها من مقالات ودراسات وأبحاث لبناء أطروحتنا.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على حقيقة المدرسة الاستشراقية الأمريكية المعاصرة من حيث تطورها التاريخي واهدافها و أهم خصائصها.

- بحث طبيعة النشاط المعرفي الاستشراقي داخل مراكز الابحاث الامريكية -بالتحديد ما بعد 2001-، وكشف القيمة العلمية من حيث الموضوعية والحياد لهذه المعرفة.

- كشف التشابك والارتباط بين المعرفة الاستشراقية والسلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد 2001.

منهج الدراسة:

المنهج هو المرشد والدليل الذي يُسترشد به للوصول إلى النتائج، فإن على المنهج أن يخدم البحث. ومن هذا الباب يأتي اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي نعتقد أنه سيفي بالغرض.

ولما كانت الأمانة العلمية والموضوعية والاستناد في الآراء إلى الأدلة والحجج العقلية والمعطيات العلمية، أهم مواصفات الباحث الجاد والمتميز، حاولنا ما استطعنا إلى ذلك سبيل، أن نجعل من هذا العمل ثمرة طيبة، وذلك من خلال الالتزام بهذه المواصفات.

خطة الدراسة:

قسمنا عملنا هذا إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، وهي كالآتي:

مقدمة: وتحتوي أهمية البحث، وإشكاليته، وفرضياته، أهم أهدافه، ومنهج البحث فيه، وخطة عرض هذا البحث.

الفصل الأول: الاستشراق الأمريكي: دراسة في المفهوم، الأهداف والخصائص، وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاستشراق الأمريكي: المفهوم، البدايات والمسار

المبحث الثاني: أهداف الاستشراق الأمريكي

المبحث الثالث: خصائص الاستشراق الأمريكي المعاصر

الفصل الثاني: الخطاب الاستشراقي لمراكز الأبحاث الأمريكية ما بعد 2001، وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية: التعريف، التطور التاريخي، وإشكالية الاستقلال المعرفي

المبحث الثاني: اهتمامات مراكز الأبحاث الأمريكية بالعالم العربي والإسلامي

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في رؤى مراكز الأبحاث الأمريكية- دراسة تحليلية نقدية

الفصل الثالث: دور مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه

المشرق الأوسط ما بعد 2001، وفيه مبحثين:

المبحث الأول: آليات تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات

المبحث الثاني: تأثير مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع قرار الحرب الأمريكية على العراق عام

2003.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج.

الفصل الأول

الاستشراق الأمريكي: دراسة في المفهوم، الأهداف والخصائص

المبحث الأول: الاستشراق الأمريكي: المفهوم، البدايات والمسار

المبحث الثاني: أهداف الاستشراق الأمريكي

المبحث الثالث: خصائص الاستشراق الأمريكي المعاصر

المبحث الأول: الاستشراق الأمريكي: المفهوم، البدايات والمسار

إن الاستشراق الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص، يمثل أحد المواضيع التي شغلت -ولا تزال- الباحثين العرب والمسلمين، لما لهذه الظاهرة من انعكاس على العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي. ومما هو مؤكد أنه بقدر ما يمكن للاستشراق من أن يساهم في توطيد هذه العلاقة بقدر ما يمكنه أن يزيد من تعميق الفجوة، بل يقود إلى الصراع، وذلك اعتبارا إلى أنه أحد الأدوات التي يرسم من خلالها الباحث الغربي صورة الشرقي في أعين بين جلدته، وبحسب ما هو معلوم فإن علاقة الذات (أي ذات إنسانية) مع الآخر (أي آخر) تحددها طبيعة الصورة الذهنية المسبقة التي تحمله عنه. وعليه، فما مفهوم الاستشراق؟ والاستشراق الأمريكي بشكل خاص؟ وما هي ارهاصاته الأولى؟ وما المسار الذي أخذه في تطوره منذ بدايته وإلى غاية الآن؟

المطلب الأول: مفهوم الاستشراق

إن تحديد معاني المصطلحات هو بالأهمية بما كان، وذلك باعتباره ضرورة لها ما يبررها. فاستعمال الألفاظ والعبارات بشكل دقيق وواضح هو سمات من سمات أي منهج علمي قويم، وهو أيضا من عوامل الاستيعاب العلمي، فمن وضحت معاني ألفاظه ومصطلحاته قلَّ تساؤل القراء عن مقصوده، وسهل عليهم تبعا لذلك كشف قيمة عمله علمي. فوضوح الألفاظ وعدم غموضها هو أحد خصائص البحث العلمي الرزين.

ومن هذا الباب يأتي هذا البحث الذي نحاول من خلاله بحث معاني مصطلح الاستشراق ومستشرق. ما نلاحظه بداية هو أن مصطلح استشرق (Orientalism) ومُستشرق (Orientalist) هي أجنبية المصدر ثم عربية، ومن هذا الباب نرى من الأولى تتبع هذا المصطلح في مصدره الأصلي، والمعنى الذي قُدِّم له، ثم تتبع ترجمته إلى العربية ومتى ظهرت وأي المعاني حملت.

الفرع الأول: الاستشراق في المعاجم الأوروبية

وفقا للمعلومات الواردة في قاموس أوكسفورد المعاد طباعته عام 1961 في بريطانيا، ومن باب التتبع التاريخي لمصطلح (Orientalist)، بين القاموس بأن هذه اللفظة ذُكرت أول مرة عام 1683، وكانت حينها تعبيرا مستعملا ومعروفا بحدود المعرفة الكنسية، إذ كان يقصد به (أي Orientalist) ويطلق على عضو

الكنيسة الشرقية أو اليونانية. وفي عام 1738 تحول معنى هذه اللفظة ليشمل شيء آخر بعيد عن الكنيسة، وأصبح يقصد به التفكير الذكي والنباهة، فالمستشرق (Orientalist) معناه يطلق على من كان يمتلك ذكاء وفطنة، ومن كانت له ملكات وقدرات فوق-الطبيعية أثر مما كان يمتلكه الفرد اليوناني. وخلال المدة بين (1779-1781) سُلِطَ الضوء على تحديد معنى مستشرق بأنه الشخص المتمرس في اللغات الشرقية وفي الأدب الشرقي. وتوسع معناه ومفهوميته في المدة ما بين (1791-1823)، فاعتمادا على القاموس نفسه، صار فيما معناه الإشارة إلى أولئك (أي المستشرقين) الذين يكتبون من اليمين إلى اليسار، وهو يشير تحديداً إلى اللغات العربية والفارسية والاردية والتركية القديمة وما إلى ذلك من اللغات الشرقية⁽¹⁾.

ويختتم الشرح الذي وفره القاموس ومتابعاته التاريخية حول تاريخية ومعنى استعمال تعبير هذه اللفظة بالإشارة إلى أنه في عام 1879 تم عقد المؤتمر الخاص بالمستشرقين في مدينة فلورينسيا، والغريب في هذه الإشارة، حسب ما يرى عبد الجبار ناجي، هو أن القاموس لم يهتم يذكر المؤتمرات الستة التي سبقت مؤتمر عام 1879، التي عُقدت في مدن أوروبية أخرى وكان أولها المنعقد في باريس عام 1873 وليس عام 1879. ولكن القاموس لم يقدم أي تفسير عن سبب إهماله ذكر المؤتمرات السابقة، فهل كانت تعقد بعنوان أو شعار آخر لا يحمل صفة المستشرقين مثلاً؟.

إن مصطلح المستشرق وهو المعني والأكثر مباشرة بتاريخ الشرق وآدابه ولغاته وكان مقترنا بخط الكتابة من اليمين إلى اليسار وذلك يرجع إلى عام 1791. هذا، وإن أول معنى له بما يفيد بأن المستشرق هو ذلك العالم باللغات الشرقية يرجع إلى مدة أقدم من ذلك، وتحديدًا عام 1779، حيث أصبح تعبير مستشرق يطلق على ذلك العالم باللغات الشرقية، تلك اللغات التي كانت تكتب حروفها من اليمين إلى اليسار. ومنه يتضح أن مصطلح مستشرق كان مصطلحا شائعا ومتعارفاً عليه، وذلك لتردد استعماله قبل وروده في عنوان المؤتمر الأول للمستشرقين المنعقد في باريس عام 1873⁽²⁾.

(1) عبد الجبار ناجي، الاستشراق في التاريخ الإشكالات، الدوافع، التوجهات، الاهتمامات، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 116.

(2) المرجع نفسه، ص 117-118.

هذا، ويوجد من الكتابات التي تناولت بدايات ظهور مصطلح مستشرق، لا تماثل ما ذكرناه في التحديد الخاص بسنوات ظهور المصطلح وتطوره، وإن كانت تقع في نفس السياق من حيث المضمون أو الفكرة المطروحة. فبعض المصادر تشير إلى أن أول استعمال لمستشرق كان عام 1630، حيث كانت تطلق على أحد أعضاء الكنيسة الشرقية. وفي عام 1690 وُصِفَ "صمويل كلارك" (Samuel Clarke) بأنه استشراقي نابه حين عَرَفَ بعض اللغات الشرقية⁽¹⁾. ثم دخلت هذه اللفظة إلى القاموس الإنجليزي عام 1779، ثم إلى معجم الأكاديمية الفرنسية عام 1838⁽²⁾.

فالمستشرق حسب تعريف أولي متداول هو "العالم المتخصص في معرفة الشرق وآدابه"⁽³⁾، وأما مصطلح الاستشراق (Orientalism) فقد تم التعبير عنه في المعاجم (القواميس) اللغوية البريطانية والفرنسية والألمانية، بما يُقصد به معرفة اللغات الشرقية والأدب الشرقي والتاريخ الشرقي واستخدام هذه المعارف عملياً⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: الاستشراق في المعاجم العربية

كلمة استشراق من مادة "شَرَقَ"، في لسان العرب لابن منظور يقول: "شَرَقَ، شَرَقَتِ الشَّمْسُ تَشْرُقُ شُرُوقًا وَشَرْقًا: طَلَعَتْ، واسم الموضع المَشْرِقُ. يقال شَرَقَتِ الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ، وَأَشْرَقَتْ إِذَا أَضَاءَتْ. وَأَشْرَقَ وَجْهَ فُلَانٍ وَلَوْنَهُ: أَسْفَرَ وَأَضَاءَ وَتَلَأَأَ حُسْنًا"⁽⁵⁾.

أما مصطلح الاستشراق فلم يرد له ذِكْرٌ في مصنفات ومعاجم العرب القدامى، مثل لسان العرب، أو تاج العروس لزبيدي، وإنما ورد اسم الفاعل منه في المنجد في اللغة والاعلام: "المِسْتَشْرِقُ: العالم باللغات والآداب

(1) محمد فتح الله الزيايدي، الاستشراق أهدافه ووسائله دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون، دار قتيبة، ط1، 1998، ص20. انظر أيضا: خيرى منصور، الاستشراق والوعي السالب، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، مصر، 2005، ص20.

(2) مكسيم رودنسون، وضع الاستشراق المتخصص بالإسلاميات: مكتسبات ومشاكل، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، ترجمة وإعداد هاشم صالح، دار الساقى، ط3، بيروت، لبنان، 2016، ص88.

(3) بنسالم حميش، العرب والإسلام في مرايا الاستشراق، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص17.

(4) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص67.

(5) ابن منظور، لسان العرب، دار المعاف، بدون طبعة، القاهرة، دون تاريخ، ص2244-2245.

والعلوم الشرقية، والاسم استشراق⁽¹⁾. وهو نفس تعريف القاموس الإنجليزي للمستشرق، باعتباره العالم باللغات الشرقية والآداب الشرقي.

كما ورد الفعل منه في معجم متن اللغة لأحمد رضا: "اسْتَشْرَقَ: طَلَبَ علوم أهل الشرق ولغاتهم (مولدة عصرية)، يقال لمن يعنى بذلك من علماء الفرنجة"⁽²⁾.

وأصل الكلمة العربية "اسْتَشْرَقَ" مشتق من "اسْتَفْعَلَ" وهي صيغة قياسية، ف"استفعل" تدخل ضمن بعض الصيغ الفعلية، كثيرة التداول، أصلها ثلاثي مجرد، ثم اشتملت على شيء من حروف الزيادة (الهمزة، السين، التاء)، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر في إيجاد معانٍ مختلفة. و"استفعل" يجيء لمعان منها: "الطلب"؛ كاستغفر الله - أي: طلب منه المغفرة، و"عَدُ الشيء مُتَصِفًا بالفعل"؛ كاستسمت فلان؛ أي: عدده سميناً، و"الصيرورة"؛ كاستحجر الطين؛ أي: صار حجراً، واسترجل الغلام؛ أي: صار الغلام رجلاً، و"الوجدان الشيء متصفاً بالفعل"؛ كاستوبأت الأرض؛ أي: وجدتها وبيئة، و"المطاوعة"؛ كأرحته فاستراح⁽³⁾.

يرى الزيايدي في كتابه (الاستشراق) أن المعنى الذي تأخذه صيغة استشراق من استفعل وهي للطلب، "ومن ثم فالاستشراق هو طلب الشرق"⁽⁴⁾. ويكون ما قدمه الزيايدي هو نفس ما ورد في معجم متن اللغة.

أما المبروك الشيباني فهو يرى غير ذلك لأن "الصيغة الصرفية لمصدر "استفعل" التي تنتج "استفعال": استشراق استشراق لا ترادف المعنى الغربي لمصطلح Orientalism بأي حال من الأحوال". ذلك أنه إذا كان اشتقاق الكلمة العربية "استشرق" من "استفعل" فإن أقرب معانيها إلى ما نحن بصدده تفيد الصيرورة والتحول، لا أن تفيد الطلب كما قال به الزيايدي، وكما دلت عليه في معجم متن اللغة، من قبيل "استنوق الجمل؛ أي: صار كالناقة واستحجر الطين؛ أي: صار كالحجر" ومن هنا "استشرق الرجل؛ أي: صار شرقياً"، فهل أدت

(1) كرم البستاني وآخرون، المنجد في اللغة، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، ط7، بيروت، 1931، ص 384.

(2) أحمد رضا، معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، المجلد الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959، ص 310.

(3) عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج2، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، ص 169 (في الهامش).

(4) محمد فتح الله الزيايدي، مرجع سابق، ص 17.

الصيغة الصرفية العربية المعنى الذي يدل عليه المصطلح فعلاً؟. وإذا كان الأمر كذلك، فما جدى التحديد اللغوي لمعنى الاستشراق حينذاك؟.

ومنه يبدو حسب الشيباني "تعريف المصطلح لغوياً ومفهوماً مستعصياً للوهلة الأولى، فلم يبق سوى التعريف الماهوي أو التكويني أو الوظيفي. إن الاستشراق منتج غربي أولاً وبالأساس، وما اللفظ العربي سوى تعريب للمصطلح دون المفهوم الذي يظل غائماً، خاصة وأن الكثير من البحوث العربية التي تركز على التعريف اللغوي والاصطلاحي لا تنظر في الإطار النقدي للخطاب والعلاقات العضوية والبنوية والتركيبية وحتى السلطوية التي تأسسه وتسيره في الآن ذاته في أنظمتها اللفظية والرمزية الظاهرة والخفية"⁽¹⁾.

الفرع الثالث: إشكالية توصيف العرب والمسلمون للمستشرقين

إذا ما أردنا أن نعدد ونحدد هوية الباحثين الذين يكتبون على العرب والمسلمين، عن ديانتهم وعقائدهم وحضارتهم وعاداتهم، في الوقت الحاضر، فسوف نلاحظ أن جهات انتمائهم كثيرة ومتعددة. حيث يوجد:

- 1- الباحثين الغربيون -تحديد جغرافي- (في أوروبا وأمريكا) على اختلاف قومياتهم (دولة معينة)، ودياناتهم (مسلم، مسيحي، يهودي، أو ملحد...)، وداخل الديانة الواحدة نلاحظ اختلاف طوائفهم (في المسيحية: باحث كاثوليكي، أرثوذكسي، بروتستانت)، و عرقياتهم (أصل الجنس)، وايدولوجياتهم ومعتقداتهم الفكرية (ليبرالي، شيوعي، اشتراكي، رأسمالي)، تحصيلهم العلمي والمنهجي (الدرجة العلمية وخاصة التمكن من لغات الشرق من عدمه، إضافة إلى استخدام مناهج العلوم الانسانية).
- 2- الباحثين العرب المسيحيين منهم أو اليهود غير المتجنسين أو المتجنسين بإحدى جنسيات الدول الغربية ويعيشون بها بعد سفرهم إليها من بلدهم الأم.
- 3- الباحثين الشرقيين -تحديد جغرافي- المسلمين منهم وغير المسلمين (في: روسيا، الهند، الصين، اليابان، اندونيسيا، اسرائيل(الكيان الصهيوني المحتل)...).

(1) المبروك الشيباني المنصور، صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص 45-46.

وهنا نتساءل، ما هو المحدد الذي يجب أن يُعتمد لتصنيف قائمة كل من هؤلاء الذين يكتبون عن العرب والمسلمين، بحيث يَشْمَل مصطلح مستشرق المَعْرِفُ وتنطبق الصفة على الموصوف، أي هؤلاء يُنعت بالمستشرق وأيهم ينعت بغير ذلك، هل نرتكز في التصنيف اعتبارا بـ : المحدد الجغرافي، باعتبار المستشرق هو الباحث الغربي الأوروبي والأمريكي فقط، رغم دخول الشرقيين في الكتابة ولم تعد تقتصر على الغربيين وحدهم، هذا من جهة ، وهجرت الشرقيين الى الغرب – خاصة العرب منهم والتجنس بجنسيات دولهم الجديدة- والكتابة عن حضارتهم وديانتهم وعاداتهم وأوضاع دولهم، من جهة أخرى. أم المحدد العلمي المعرفي (التمكن من اللغات الشرقية ومصادرها الرئيسية وهذا ما حدده قاموس أوكسفورد وأكد عليه) رغم أن هذه الخاصية يفتقدها جل إن لم نقل كل الباحثين المعاصرين. أم للمنهج المعتمد، من حيث العلمية والنزاهة والحياد في دراسة العرب والمسلمين.

في السابق كان الغرب الأوروبي مقابل الشرق، فالاستشراق هو دراسة الباحث الغربي الأوروبي للشرق عامة والشرق العربي الإسلامي خاصة، وكان هذا الباحث المستشرق متمكن وعارف بلغات الشرق ومصادر الحضارات الشرقية. وإذا كانت لفظة مستشرق في أصلها الغربي تُطلق على الباحث الغربي (لأن المصطلح في بداياته منبته غربي ويعبر عن علماء وباحثين غربيين أوروبيين ونظرة الغربي الدارس لموضوعه الشرق) العارف باللغات الشرقية والدارس تبعا لذلك حضارة الشرق وثقافته، فإن الباحثين العرب والمسلمين – في النصف الثاني من القرن العشرين وبعد دخولهم ميدان البحث العلمي وبرز دراساتهم النقدية للاستشراق- اختلفوا في توصيف من هو المستشرق.

فهل المستشرق هو الغربي فقط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا عن الذين يكتبون عن المسلمين والعرب من الباحثين السوفيات سابقا والروس حاليا واليابانيين والإسرائيليين؟، وماذا عن العرب من غير المسلمين الذين هاجروا إلى الغرب، مثل فليب حتى، لبناني عربي مسيحي وحاصل على الجنسية الأمريكية؟، وماذا عن الغربيين الذين أصبحوا مسلمين؟، مثال الباحث "نظير باكثال"، بريطاني المولد والنشأة والتعلم والجنسية ومسلم وكتب عن الاسلام، وعندنا أيضا الدانماركي المسلم "بيترسن" مؤلف كتاب (علي ومعاوية دراسة في نشأة الرواية التاريخية العربية)؟، وماذا عن الباحثين الشرقيين المسلمين منهم، مثل الهندي المسلم سليمان رشدي وكتابه (آيات شيطانية) حاصل على الجنسية البريطانية؟

يمكن تصنيف اختلاف الباحثين العرب والمسلمين في توصيف المستشرقين في ثلاث توجهات رئيسية، نحددها كالآتي:

1- أصحاب التوجه الأول: من أمثال هؤلاء الباحث علي إبراهيم نملة الذي يرى أن المستشرق هو الباحث والمفكر غير المسلم، شرقياً كان أم غربياً، هذا إضافة إلى العربي غير المسلم الذي يتحدث عن الإسلام بمنهجية المستشرقين (معياري ديني)، ويدخل في هذا المفهوم النصارى العرب واليهود العرب كذلك⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه كل من نجيب العقيقي⁽²⁾ ومصطفى السباعي وعبد الرحمان بدوي، فهم يدخلون العديد من العرب غير المسلمين تحت وصف مستشرق⁽³⁾. وذهب إبراهيم نملة من جانبه إلى ضرورة عدم عد المسلمين في الغرب مستشرقين، وإن كان يحسب عليهم بعض الأخطاء التي يمكن تفهيمها، والتي تدخل في هامش الاجتهاد. ولا يدخل في المفهوم من كانوا مواطنين أصليين في الدول الغربية أو الشرقية إلا أنهم أسلموا ويكتبون عن الإسلام والمسلمون أو كان مستشرقين ثم أسلموا، حتى ولو كتبوا بروح استشراقية، أو كانوا تبعاً للمستشرقين في نظرهم لبعض قضايا المسلمين⁽⁴⁾. كما لا يدخل إبراهيم نملة المسلمين في العالم الإسلامي وخاصة العربي ضمن مسمى مستشرقين وإن تبنا نظريات المستشرقين في القضايا الإسلامية والعربية، في الشريعة والعقيدة والأدب⁽⁵⁾.

2- أصحاب التوجه الثاني: وأمثال هؤلاء عمر فروخي الذي يرى أن المستشرق لا يكون شرقياً ولا عربياً مسلماً أو غير مسلم، بل يكون غربياً فقط⁽⁶⁾. ومن جانبه يرى محمد عبد الله الشرقاوي أن "المستشرقون هم أولئك نفر من الباحثين الغربيين الذين تخصصوا في دراسة لغات الشرق بعامة وآدابه وعقائده، والشرق العربي الإسلامي

(1) علي بن إبراهيم النملة، الالتفاف على الاستشراق محاولة التنصل من المصطلح، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، بدون طبعة، الرياض، 2007، ص 19.

(2) انظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، ج3، دار المعارف بمصر، بدون طبعة، القاهرة، 1965، ص 1082.

(3) علي بن إبراهيم النملة، مرجع سابق، ص 27.

(4) المرجع نفسه، ص 29.

(5) المرجع نفسه، ص 31.

(6) علي بن إبراهيم النملة، مرجع سابق، ص 23.

بخاصة، قرآنًا وسنةً وتشريعًا وحضارةً وتاريخًا وفنونًا وآدابًا وعادات وتقاليدًا... الخ⁽¹⁾. والمستشرق عند مالك بن نبي يعني الكاتب الغربي الذي يكتب عن الفكر الإسلامي وعن الحضارة الإسلامية⁽²⁾.

3- أصحاب التوجه الثالث: وأمثال هؤلاء ميشال جحا الذي لا يوافق عمر فروخ ولا علي بن ابراهيم النملة في عد المسلمين غير مستشرقين، بل يرى أن المسلم الذي يعيش في الغرب ويكتب بمنهجية المستشرقين عن العرب والمسلمين فهو مستشرق، ويتساءل متعجبًا متى كان الدين عاملاً يدخل في الأعمال الأكاديمية والابداعية؟⁽³⁾. وهو نفس ما ذهب إليه لخضر الشايب حيث أدخل الغربيين الذين أسلموا في مجموعة المستشرقين⁽⁴⁾.

يمكن القول أن المحدد الذي يجب أن يعتمد في توصيف المستشرقين من وجهة نظرنا هو أن المستشرق كل باحث غربي أو شرقي (بحكم دخول الباحثين الشرقيين في الكتابة عن العرب والمسلمين)، مسلم (بحكم إسلام العديد من الباحثين الغربيين أو الشرقيين أو مسلمين انتقلوا إلى الدول الغربية) أو غير مسلم، عربي (العرب الذين انتقلوا للعيش في الدول الغربية أو الشرقية) أو غير عربي، ينشط في الغرب ودول الشرق ويكتب بالمنهجية الاستشراقية عن العرب والمسلمين. وإن كان هذا التوصيف -لنعت هذا أو ذاك من الباحثين بأنه مستشرق- هو عمل أولي، وإن الأهم والأجدي هو البحث التحليلي النقدي لأدبيات هؤلاء، لكشف منهجية بحثهم، وتصنيفها بين العملية والموضوعية والحياد، أو الايديولوجية والتسييس. فالعيب والنقص ليس في اصطلاح مستشرق بقدر ما هو في المنهجية غير العلمية التي يكتب بها هؤلاء عن الشعوب الأخرى، ثقافتها ودياناتها وعاداتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كان من منظور طرح الباحثين العرب والمسلمين الذين أجمعوا في الاتفاق - رغم اختلافاتهم حول عد العرب والمسلمين مستشرقين أو لا كما وضحناه - أساسا، والذي مفاده في أن كل الباحثين والمفكرين الغربيين الذين يختصون في دراستهم بالعالم العربي والإسلامي هم مستشرقون. فهل للباحثين الغربيين أنفسهم المحددات

(1) محمد عبد الله الشرفاوي، الاستشراق والغارة على الفكر الإسلامي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 6.

(2) نقلا عن: محمد جلاء ادريس، الاستشراق الاسرائيلي في المصادر العبرية، العربي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 1995، ص 14.

(3) نقلا عن: علي بن إبراهيم نملة، مرجع سابق، ص 27.

(4) لخضر الشايب، نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، مكتبة العبيكان، بدون طبعة، بدون سنة، ص 157-160.

ذاتها، أم منها ما هو مغاير في استخدامهم مصطلح مستشرق؟ وهل هناك مصطلحات أخرى لوصف الباحثين الغربيين ممن يكتب منهم عن الشرق عامة والعرب والمسلمين خاصة، كاصطلاح مستعرب مثلاً.

نأخذ بداية مثال المستشرق الألماني "فوك" (J.W.Fuck) في بحثه (الإسلام كمشكلة تاريخية في التدوين التاريخي الأوروبي منذ 1800)، والذي يفرق بين المستشرق الأوروبي والمؤرخ الأوروبي. وحسب رأي الباحث عبد الجبار ناجي في كتابه (الاستشراق في التاريخ)، فإن الخلط بين الاثنين هو خطأ شائع بين أوساط الباحثين العرب والمسلمين، الذين دأبوا على اطلاق مصطلح مستشرق على أي مؤرخ أوروبي أو أمريكي أو غيرها طالما بحث هذا أو ذاك في الشرق وموضوعاته وخاصة الشرق الإسلامي⁽¹⁾. وهذا ما لمسناه في طرح التوجهات الثلاثة آنفه الذكر، إذ أنها تَعْتَبِر كل من يكتب عن العرب والمسلمين مستشرقاً. ولم تُخَضِع نفسها لمعايير تصنيفية لبعض المستشرقين لأنفسهم، وتصنيف "فوك" واحد منهم.

إن معيار "فوك" هو أن يكون المستشرق متمكن من اللغة العربية والمصادر العربية الإسلامية، أما المؤرخ [باعتباره غير متمكن من اللغة] فهو عكس ذلك، ويعتمد في كتاباته التاريخية عن العرب والمسلمين على كتابات المستشرقين قبله. وهنا يوافق عبد الجبار طرح "فوك"، باعتبار أن القواميس الأوروبية ولا سيما قاموس أوكسفورد قد شدد على تعريف المستشرق والذي يقصد به العالم المتضلع بلغات الشرق وآدابه وتاريخه⁽²⁾.

اذن فمعيار "فوك" -والذي وافقه عليه عبد الجبار- في توصيف المستشرق هو أن يكون متمكناً من اللغات الشرقية، وبذلك يمثل إلى التعريف اللغوي الوارد في القواميس الإنجليزية والفرنسية التي ذكرناها سابقاً. غير أن العمل بهذا المعيار يخرج جل الباحثين الغربيين المعاصرين الذين يكتبون عن الشرق الإسلامي من هذا التوصيف، في الوقت الذي أُسْتُبْدِل فيه منهج الفيلولوجيا (فقه اللغة) في بحث الشرق، بمناهج العلوم الانسانية الحديثة، والتي لا تستدعي ضرورة التمكن من لغات الشرق بقدر ما تراعي تمكن الباحثين من المناهج الحديثة لتطبيقها في بحثهم عن موضوعهم الذي هو الشرق.

(1) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 71.

(2) المرجع نفسه، ص 72.

ومنه نعتقد أن ما يؤكد عليه عبد الجبار بأن نتمثل في توصيفنا للمستشرقين تبعاً للتوصيف الذي طرحته قواميس الغربية وطرحه الغربيون على أنفسهم أمثال "فوك"⁽¹⁾، يكون قد جاء نتيجة لما أصبح يحمله هذا المصطلح من صبغة غير علمية، بعد الطعن والانتقادات⁽²⁾ التي طالت الاستشراق والمستشرقين، وليس الأمر متعلقاً بالجانب العلمي، على اعتبار أن استعمال لفظة مستشرق وبسبب عدم تداولها حاضراً بين الباحثين الغربيين أنفسهم، والذين لم يعودوا ينعنون أنفسهم ولا أعمالهم بوصف مستشرق واستشراق بل اعتمدوا مصطلحات أخرى. ومن هنا ناجي عبد الجبار يريدنا أن نصفهم وكتابتهم كما هي مسماة عندهم. ونحن من ههنا نؤكد على ضرورة تسمية الأشياء بمسمياتها وتحديد الألفاظ بوظائفها وما تعنيه حقيقة، لا كما أريد لها في الغرب أن تعنيه، فالغموض والخلط في معاني الألفاظ هو ما يعاب على كل باحث في بحثه، ومنه استوجب تحديد معاني الألفاظ بدقة في أي دراسة، وليس اعتماد مصطلحات لا يرغب فيها الغرب - والتي عفى عنها الزمن بعد اكتشاف حقيقتها - هو ما يعاب على أي بحث علمي.

وإلى جانب ما بيناه من اختلاف بين الباحثين العرب والمسلمين وبعض المستشرقين الغربيين أنفسهم في توصيف من يكتب عن العرب والمسلمين بصفة مستشرق، هنالك مصطلح آخر يجذب الكثير من المستشرقين أن ينعنوا به، بل ويتداول كثيراً في الغرب، إنه مصطلح مستعرب، فعلى من يطلق هذا المصطلح وأي دلالة يحمل؟ سواء عند المستشرقين أنفسهم أو عند الباحثين العرب والمسلمين؟

الفرع الرابع: إشكالية توصيف المستعرب

إن مصطلح الاستعرب "تحدد المساحة الزمانية لاستعماله بتلك الحركة أو الاتجاه المتضمن الحركة المعنية باللغة العربية أو الأدب العربي بما يفهم منه المستعرب هو العالم الأجنبي (غير العربي) الذي له معرفة علمية

(1) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 70.

(2) والمعنى الجديد الذي أصبح يحمله مصطلح الاستشراق كما يعبر عنه في الحقيقة وفي الواقع، دفع بكبير المستشرقين الأمريكيين المعاصرين "برنارد لويس" في رده على كتاب إدوارد سعيد (الاستشراق) إلى اعتبار أن هذه الكلمة (استشراق) قد أصبحت "مسمومة من قبل هذا النوع من التلوث الفكري [ويقصد انتقادات سعيد وغيره] والذي جعل الكثير من الكلمات المفيدة في الماضي قد أصبحت منذ الآن فصاعداً [أي منذ بروز الدراسات النقدية للاستشراق] غير قابلة للاستخدام في الخطاب العقلاني؟". تَحِيَّةٌ للعقلانية التي يدعوا لها لويس وسحفاً للعقلانية التي ابتدعها سعيد وأقرانه، هكذا يريدنا لويس أن نقول وبهذه السخافة نؤمن. انظر: برنارد لويس، مسألة الاستشراق، في كتاب الاستشراق بين دعواته ومعارضيه، مرجع سابق، ص 161.

باللغة العربية حصراً والمهتم بدراسة العرب وآدابهم وحضارتهم ومجتمعهم، وبهذا يشير إلى هذا العالم أو ذاك العارف باللغة العربية والمهتم بأدائها بالمستعرب (Mozarabes) (والجمع مستعربون)، والمستعربون مصطلح خاص قد استخدم في الأندلس بعد عملية الاسترداد المسيحي (Christian Reconquest) للإشارة إلى (Mozarabe)، أي المسيحيون الذين كانوا يعرفون العربية⁽¹⁾.

يقدم المستشرق "فوك" الفرق بين المستعرب والمستشرق والمؤرخ، فالمستعربون حسب ما يرى "كانوا الوساطة الأساسية [باعتبارهم المترجمون للنصوص العربية حسب رأيه] التي زودة المؤرخ الأوروبي وغذته بالمعلومات عن النقاط التي كانت تستهويه من التاريخ الإسلامي - وخاصة العربي - تلك التي يصعب عليه - أي المؤرخ أوروبي - قراءة ومتابعة النصوص العربية، لكنه [أي المؤرخ] مع المعرفة الشرقية بالتاريخ والأدب الشرقيين لا يعد مستشرقاً. فالمستشرق الأوروبي يكون - كما أشار القاموس - هو المؤرخ المتضلع باللغات الشرقية والأدب الشرقي، وأنه ليس بالضرورة أن يكون مترجماً للنصوص العربية أو الشرقية [وهنا يقصد المستعرب]. وحسب عبد الجبار فالأرجح وحسب تفسير موقف "فوك" من هذه الإشكالية التي لم تعالج معالجة علمية لدى الكثيرين بأن جعلت اللغة العربية (اللغات الشرقية في قاموس أكسفورد) العنصر المميز أو الخط العلمي الأحمر الذي يفصل بين المستشرق الأوروبي وبين المؤرخ الأوروبي، ممن له علم وتضلع في اللغة العربية والمصادر الإسلامية من الأوروبيين، فهو إذن في عداد المستشرقين أما غيره ممن لا يحسن هاتين الوسيلتين فإنه مؤرخ.

غير أن للمستشرق "دنلوب" (Dunlop) رأياً معارضا من حيث الفكرة، "حيث أنه يُعَدُّ المستشرق المعروف في مدارس الاستشراق سواء بإنتاجاته العلمية أو بإنجازاته الرائع في تأسيس أول مركز للدراسات الشرقية اللغوية في باريس وهو "سلفستر دي ساسي"، "أول-وفي بعض الأحيان - أعظم مستعرب أوروبي حديث"، وكذلك يُعَدُّ "دنلوب" من جانب آخر المستشرق الفرنسي المعروف جوزيف رينو مستعرباً إذ يصفه بـ (المستعرب الفرنسي)⁽²⁾.

(1) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 64. انظر أيضاً: محمد فتح الله الزبدي، مرجع سابق، ص 21-22-23.

(2) المرجع نفسه، ص 73-74.

الملاحظ من خلال طرح الكاتبين اختلاف في توصيف المستعرب، فحسب "فوك" المستعرب هو المترجم للنصوص العربية والإسلامية والتي يستقي منها المؤرخ الأوروبي معلوماته. والأخير لا يكون مستشرقاً، لأن المستشرق يشترط له التمكن من لغات الشرق ومصادره. أما عند "دنلوب" فالمستعرب هو من تخصص بدراسة العرب دون غيرهم - سواء مرحلة ما قبل الإسلام أو بعدها ودون غيرهم من ثقافات الشرق - لغتهم وديانتهم وحضارتهم... وكان متمكناً من العربية تبعاً لذلك. وأما من يكتب عن الشرق دون العرب لغاتهم وحضارتهم فهو مستشرق.

هذا، ويرى "آلان روسيون" أن كلمة مستعرب حلت محل مستشرق في ضوء اتجاه الغرب إلى الاعتماد على البحوث الأكثر تخصصاً ودقة، على غرار ما كان يجري سابقاً من بحوث عامة وشاملة، ومعه أصبحت كلمة مستعرب تدل على الباحث الغربي المتخصص بالدراسات العربية⁽¹⁾.

إن للباحثين العرب والمسلمين كلام في الأمر قد يوافق أو يخالف ما طرحه المستشرقون أنفسهم. فمن جانبه يرى العقيلي أن الاستعراب فرع من الاستشراق، فهنالك فرق بين المستشرق والمستعرب الأمريكي، أما المستشرق فهو من اهتم بالشرق عامة، وأما المستعرب فهو من اهتم وتخصص بالعرب ولغتهم وحضارتهم ودينهم. وإن كان هذا الذي نقول لم يصرح به العقيلي بل فهمناه من كلامه عن الكتابات الأمريكية حول المنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث يقول: "إلا أن الاستشراق، ولا سيما الاستعراب، لم يبلغ شأوه [زَمَامَه] إلا في أعقاب الحربين العالميتين⁽²⁾".

أما علي إبراهيم نملة فإنه يعتمد التصنيف الزمني، المحدد بفترة العرب قبل الإسلام والتي بعده، فهو يرى أن المستعرب لفظة تطلق على الباحثين الغربيين المختصين في دراسة العرب قبل الإسلام، لكنه من جهة أخرى يقول: "إنه متى ما دخل المستعرب في دراسة العرب أثناء بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وبعدها، فإنه يدخل في مصطلح الاستشراق، ويخرج من مصطلح الاستعراب، وقد يكون العالم الواحد مستعرباً ومستشرقاً في آن واحد

(1) آلان روسيون، العلوم الاجتماعية والاستشراق: صعوبة التوصل إلى الاستقلالية الذاتية لنظرت الذات عن ذاتها، في كتاب الاستشراق بين

دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 211.

(2) نجيب العقيلي، مرجع سابق، ص 980.

بالنظر إلى اهتماماته⁽¹⁾، ويضيف موضعاً "وهناك إمكان واحد نستطيع فيه أن نقول أن العالم الباحث في حضارة العرب قبل الإسلام يمكن أن يطلق عليه مستشرق، وذلك إذا جعل من دراسته في حضارة العرب قبل الإسلام قاعدة ينطلق منها للحكم على جزئية مهما كانت صغيرة من الإسلام".

غير أن إبراهيم نملة وبعد طرحه هذا يؤكد في ختام تحليله "أن التفريق بين المفهومين غير دقيق، وعلى أية حال فإن هذه المحاولة في التفريق بين التوجهين إنما هي جزء من محاولات للخروج من مصطلح الاستشراق الذي تحمل لفظته العربية من الشحنة العاطفية أكثر من معادلهما الأعجمي"⁽²⁾.

وبناء على ما سبق طرحه يمكننا القول أن استخدام مصطلحات أخرى غير الاستشراق ومستشرق على الأعمال والكتابات الغربية عن الشرق العربي والإسلامي مرده النقد - سواء من قبل الغربيين أو العرب والمسلمين- الذي طال الاستشراق، حيث أصبح لهذه اللفظة معنًا مشين وسليبي، دفع هذا بالعديد من الدراسات والبحوث الغربية إلى رفض صفة مستشرق، وإيجاد في المقابل مصطلحات بديلة تكون أخف وطئت وأقل حدة وجلبا للانتباه، مثل مصطلح مستعرب، أو عالم الإسلاميات، أو متخصص في علم معين أو خبير بمنطقة ما.

بعد عرضنا لبعض الإشكالات التي تحوم حول الاستشراق ومستشرق ومستعرب، وعدم التوافق على تحديد هوية المستشرق والمستعرب، إضافة إلى قصور التعريف اللغوي للفظه استشراق المعربة عن تقديم المعنى الحقيقي لهذه الظاهرة، ارتأينا من جانبنا إلى محاولة تحديد مفهوم الاستشراق في ضوء اعتبارات متعددة نراها تشمل معانيه، وتحقق فهما أشمل للظاهرة موضع البحث. والتي نوردتها في الآتي:

الاستشراق باعتباره مبحث أكاديمي، يرى إدوارد سعيد أن "المستشرق كل من يعمل بالتدريس أو الكتابة أو إجراء البحوث في موضوعات خاصة بالشرق، سواء كان ذلك في مجال الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع أو التاريخ أو فقه اللغة، والاستشراق إذن وصف لهذا العمل"⁽³⁾. ويدخل ضمن تعريف سعيد للمستشرق كل باحث على تعدد مناهجه، سواء من اعتمد على الفيلولوجيا وهو حال الاستشراق التقليدي-

(1) علي ابن ابراهيم نملة، كنه الاستشراق المفهوم الأهداف، الارتباطات، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط3، بيروت، لبنان، 2011، ص 36.

(2) المرجع نفسه، ص 38.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: محمد عدنان، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 44-45-46-58.

الذي لا زال العديد من رواده ناشط إلى الآن-، أو من اعتمد منهم على مناهج العلوم الانسانية الحديثة من المستشرقين المجددين، خاصة الناشطين منهم في معاهد ومراكز الأبحاث الأمريكية.

الاستشراق باعتباره تحديد جغرافي، يعرف المستشرق الألماني "رودي بارت" الاستشراق بقوله: "كلمة استشراق مشتقة من كلمة (شرق)، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقي"⁽¹⁾. وحسب صلاح الجابري فالاستشراق كمعطى جغرافي، أي كونه مشتقا من الشرق، العالم الذي يقع جهة شروق الشمس بالنسبة للغرب الأوروبي⁽²⁾ والأمريكي.

الاستشراق باعتباره ايدولوجيا، فهو في نظر سعيد "بنية أقيمت في زحمة تنافس إمبريالي كثيف مثلت تلك البنية جناحه المهيمن، فانبثقت لا كمهنة بحثية، بل كأيدولوجيا حزبية"⁽³⁾. فالاستشراق باعتباره ايدولوجيا، تقود النتائج وتوجهها، فمن خلال التحليل النقدي للخطاب يمكننا تحصيل نتائج مهمة في هذا السياق أكدها الفكر الغربي نفسه، فقد برهن النقد ما بعد البنيوي وحفريات المعرفة الفوكولتية [نسبة إلى "فوكو"] أنه لا توجد معرفة موضوعية ثابتة ومطلقة سواء في العلوم الانسانية بصفة عامة أو في الأبحاث الاستشراقية بصفة خاصة، توجد فقط اختيارات مرتهنة بالظروف الذاتية والموضوعية للواقع ولمنتج الخطاب الاستشراقي⁽⁴⁾.

إذن، فالاستشراق "هو عبارة عن ايدولوجيا خاصة يراد من خلالها ترويج تصورات معينة عن الإسلام بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق أو مرتكزة على أوهام وافتراءات"⁽⁵⁾، وقد زادت هذه السمة التصاق بالاستشراق الأمريكي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد وحيث أصبحت أكثر جلاء في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر "الارهابية" والتي اتهم فيها الإسلام وليس المسلمين فقط بالإرهاب والعنف والتطرف.

(1) محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 12.

(2) صلاح الجابري، الاستشراق قراءة نقدية، دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2009، ص10.

(3) إدوارد سعيد، تعقيبات على الاستشراق، ترجمة: صبحي حريري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1996، ص71.

(4) المبروك الشيباني المنصور، مرجع سابق، ص36.

(5) محمد حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، دون طبعة، دون تاريخ، ص142.

الاستشراق باعتباره وصمة عرقية، يرى سعيد أن الاستشراق حالة من حالات تخارج الثقافة الغربية⁽¹⁾ والمنظور الذي ترسمه هذه الثقافة في تخارجها، تتحكم فيه مجموعة من المعايير والتي من بينها الفوقية العرقية⁽²⁾. ما يعني أن الاستشراق منساق من منطلق الاحساس بالتفوق العرقي والحضاري، فالدارس (الفاعل) هو الرجل الأبيض، صاحب العقلية الحضارية بالفطرة، والمدرّس (المنفعل) هو الشرقي، صاحب العقلية الأسطورية الخرافية بالفطرة، لذلك فنظرته للآخر هي نظرة صاحب الحضارة المركزية للأطراف المتخلفة من العالم. وبكونه ينبثق من نظرة الإنسان الغربي للشرق، بصفتها نظرة إنسان يحمل إراثاً ثقافياً وقيماً خاصاً، يؤثر على نظره للأشياء، ويُقَوِّئُها في انسجام مع تلك الأولويات الثقافية، ومن دون أي استقلال عنها⁽³⁾.

الاستشراق باعتباره ملحق بالسياسة، يرى سعيد "إنه من المحال تفهّم الأفكار والثقافات والتاريخ، أو دراستها دراسة جادة، دون دراسة القوة المحركة لها، أو بتعبير أدق دون دراسة تضاريس القوة أو السلطة فيها، فمن المخادع الاعتقاد بأن الخيال وحده قد فرض خلق صورة الشرق، أي جعله يتخذ الصورة التي رسمها المستشرقون، فالعلاقة بين الغرب والشرق علاقة قوة وسيطرة ودرجات متفاوتة من الهيمنة "المركبة"⁽⁴⁾. وفي ضوء ذلك يُعْتَبَرُ الاستشراق "أسلوباً غربياً للهيمنة على الشرق وإعادة بناءه والتسلط عليه"⁽⁵⁾.

وهذه الهيمنة الغربية التي تحققت -ولازالت- على الشرق خاصة العربي والإسلامي راجع إلى كون الاستشراق ذلك المبحث الأكاديمي العلمي الذي استطاع الغرب بفضل -ولا يزال- أن يتناول الشرق بالمبحث العلمي بصورة منتظمة، وأن يبذل فيه جهوداً في الاستكشاف وفي العمل أيضاً.

ولكن سعيد يؤكد أن هذه الهيمنة لم تتأتى بالاستشراق كونه ذلك المبحث العلمي، بل إن سعيد يستعمل كلمة الاستشراق بالإضافة إلى ذلك، في الإشارة إلى تلك المجموعة من الأحلام والصور الشعرية

(1) أما الاستشراق ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مرحلة ما بعد 11 سبتمبر فقد أصبح نَحَاجُ الثقافة العربية تجاه ذاتها كإحساس بالدونية والتبعية، حينما أصبح يُشارك باحثين عرب ومسلمين يعملون في مؤسسات الاستشراق الأمريكية ويتبنون نفس رؤية الأمريكيين للمنطقة. وإن كان للأمريكيين مبرراتهم الأيديولوجية والنفسية، فكيف للعرب والمسلمين أن يسيروا مسلكهم؟

(2) نقلا عن: صلاح الجابري، مرجع سابق، ص 18-19.

(3) المرجع نفسه، ص 10.

(4) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية عن الشرق، مرجع سابق، ص 49.

(5) المرجع نفسه، ص 44-45-46-58.

والمفردات المتاحة لكل من حاول الحديث عما يقع في الشرق، ويرى أنه لا تناقض بين هذين الجانبين من جوانب الاستشراق، إذ استطاعت أوروبا من خلالها أن تتقدم آمنة، تقدمًا حقيقيًا، نحو الشرق⁽¹⁾. وهذا التبادل القائم بين المعنى الأكاديمي للاستشراق والمعاني التي تعتبر خيالية إلى حد ما تبادل ثابت، هو الذي يولد الاستشراق باعتباره أسلوبًا للهيمنة على الشرق، وإعادة بناءه والتسلط عليه⁽²⁾.

الاستشراق باعتباره تمثيلًا، فالتمثيل هو "إعادة بناء الشرق بعيدا عن واقعه، وفق مسلمات ذهنية غريبة عن ذلك الواقع، يراد لها أن تحل موقع الحقيقة الواقعية، مستبعدة الواقع التاريخي والنفسي للأمم الشرقية، ومستبدلة إياه بصورة خيالية، ابتكرتها مخيلة الإنسان الغربي، ورسمتها ريشة قلمه، معيدًا -بذلك- ترتيب الوقائع والأحداث بالطريقة التي ترضي غروره وإحساسه بالفوقية، بتعبير آخر، إنها أسطورة للشرق من قبل الذهن الغربي⁽³⁾".

وعلى ذلك وحسب تعبير "لوكمان" فالاستشراق عند سعيد يشير إلى نصوص ومؤسسات وصور وتخييلات ومواقف، خلق الأوروبيون (ولاحقًا الأمريكيون) من خلالها وخلدوا صورة أو "تمثيلًا" معينًا لـ "الشرق"، وهو تمثيل ضعيف الصلة بما هي عليه فعلاً تلك الأجزاء من العالم التي صُوِّرت بهذا الشكل⁽⁴⁾.

وبعد عرضنا لمفهوم الاستشراق بشكل عام، نُقدم هنا تعريفنا للاستشراق الأمريكي المعاصر: هو ذلك المبحث الأكاديمي (بكل تظاهراته، جامعات ومعاهدها الخاصة ومراكز الأبحاث والجمعيات العلمية والثقافية والإعلام) الذي يسعى من خلاله الباحثون الأمريكيون، على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية، إلى بحث الشرق العربي والإسلامي -الشرق الأوسط تحديدًا- ووصفه علميًا أو خياليًا، من أجل فهمه لا كما هو في الواقع (للتعايش معه)، بل كما يجب أن يكون (للسيطرة عليه واخضاعه)، مرتكزين إلى الاعتقاد بافتراض مبدئي أساسه عرقي يؤكد تفوق الذات الحضارية والثقافية الانجلوساكسونية باعتبارها النموذج الأمثل للاتباع من قبل

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية عن الشرق، مرجع سابق، ص 142-143

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) صلاح الجابري، مرجع سابق، ص 25.

(4) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص 298.

شعوب العالم وحضارته المختلفة. ليتحقق للغرب الأمريكي المركز والقوة حضاريا مقابل الشرق الهامشي والمتخلف. وكل هذا دفعا إلى تحقّق إخضاع هذا الشرق والهيمنة عليه.

المطلب الثاني: الاستشراق الأمريكي: البدايات والمسار

إذا كان يعتقد البعض أن تشكّل الصورة النمطية السلبية عن العرب والمسلمين هي وليدة فترة نهاية الحرب العالمية الثانية -أو (بالنسبة للبعض الآخر) إلى فترة أقرب وبالتحديد ما بعد أحداث 11 سبتمبر- في أمريكا و بروز الولايات المتحدة كقوى بارزة ارتأت أن تأخذ مقعدها القيادي في العالم، فإن هذا الاعتقاد يطوي صفحات من تاريخ أمريكا منذ تأسيسها في نهايات القرن الثامن عشر، والذي بدأت معه ملامح تلك الصورة عن "الآخر" ترسخ في الثقافة الشعبية والرسمية الأمريكيتين، ومن هذا الباب يأتي هذا المبحث ليتتبع ملامح تلك الصورة وطبيعة الكتابات الاستشراقية في أمريكا عن الشرق العربي والإسلامي، سواء الخيالية منها أو الأكاديمية.

الاستشراق الأمريكي حديث حادثة أمريكا نفسها، على خلاف الاستشراق في أوروبا الذي يرجعه البعض إلى بدايات ظهور الإسلام بالجزيرة العربية وما أصبح يمثله من خطر عقدي ثم استراتيجي على المسيحية والمسيحين. إن النشاط الفعلي للاستشراق الأمريكي - رغم تحلي معالمة مع بدايات القرن التاسع عشر- لم يُلتَمَس بالقوة والتنظيم اللازمين إلا في فترات قريبة جداً وبالتحديد مع خمسينيات القرن العشرين، بحيث صارت أهم المراكز الاستشراقية وأبرز أعلامه -في أوروبا- يتخذون من أمريكا مقراً ومن جامعاتها وإمكاناتها وسيلة للحركة والفعالية، خاصة بعد حركات الاستقطاب التي اعتمدها أمريكا في تلك الفترة.

إن بدايات الاستشراق الأمريكي كانت بجهود عفوية ثم ما لبثت أن تطورت لتكوّن عبر الزمن حركة منظمة لها إطاراتها ومؤسساتها، وذلك منذ الاستقلال عام 1776 وإلى الآن.

الفرع الأول: الاستشراق الأمريكي أواخر القرن الثامن عشر

كانت صورة العالم الإسلامي في مجتمع المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد [المنطقة التي أصبحت تُعرفُ بأمريكا حالياً] وقبل الاستقلال عام 1776، لا تخرج على ما ارتسمت به مخيلة الأوروبيين أنفسهم عن

الإسلام في القرون الوسطى الأوروبية⁽¹⁾، فقد كان كثير من رجال الدين في هذه المستعمرات يعتبرون الإسلام "عقيدة باطلةً وفاسدةً أخلاقياً"، وتجلت صورة محمد صلى الله عليه وسلم باعتباره "رسولاً شيطانياً"، وازداد هذا الانطباع السلبي عن الإسلام رسوخاً عن طريق الترجمات المغرضة للقرآن⁽²⁾، والتي كانت تهدف إلى تشويه حقيقة رسالة القرآن، تمكينا للبروتستانتية الإنجيلية على حسابه، وكان من بين الترجمات ترجمة "الكسندر روس" (Alexander Ross) عام 1649، وترجمة "جورج سيلز" (Gorege Sales) عام 1734⁽³⁾.

وفي هذه المرحلة "كان الإنجيل (العهدان القديم والجديد) -وهو نص ديني كان يعرفه كل الأمريكيين الأوائل⁽⁴⁾ تقريباً معرفة وثيقة، وينظرون إليه باعتباره حقيقة راسخة- هو المصدر الرئيسي للخيالات عن الشرق الأوسط [هي المنطقة الجغرافية التي تشمل الآن دول العالم العربي والدول الإسلامية المحاذية لها شمالاً وشرقاً]"، وفي المرتبة التالية للإنجيل كان كتاب ألف ليلة وليلة من أكثر الكتب شيوعاً بين الأمريكيين الأوائل، وكان أيضاً مصدرًا خصباً لما يحيط بالشرق الأوسط من أوهام⁽⁵⁾.

هذا إضافة إلى أن الكثير من الأوروبيين كان قد زار الشرق قبل أن يهاجر إلى العالم الجديد، وحمل معه بعد هجرته نفس الصورة السلبية التي عرفتھا الثقافة الشعبية في أوروبا، مضاف لها تجربة الزيارة الميدانية التي لم تكن الانطباعات المسجلة خلالها بأحسن حال، بل جاءت مؤكدة للأفكار المرسخة مسبقاً عن المنطقة وشعوبها.

(1) عن طبيعة تلك الصورة السلبية. انظر: بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 26 وما بعدها.

(2) أول ترجمة لاتينية للقرآن كانت عام 1143 في أوروبا العصور الوسطى على يد راهب إنجليزي يدعى "هيرمان". انظر: محمد فتح الله الزيايدي، مرجع سابق، ص 27.

غير أن تلك الترجمة كانت أبعد ما تكون عن الدقة نتيجة للتعصب الديني الذي أملاها والذي تزامن مع فترة الحروب الصليبية. انظر: ميجان الرويلي وسعد البارغي، دليل الناقد الأدبي، اضاءة لأكثر من سبعين تياراً ومصطلحاً نقدياً معاصراً، المركز الثقافي العربي، ط3، المغرب، لبنان، 2002، ص 33.

(3) مايكل بي. اورين، القوة والإيمان والخيال أمريكا في الشرق في الشرق الأوسط منذ 1776 حتى اليوم، ترجمة: آسر حطية، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط3، القاهرة، مصر، 2013، ص 60.

(4) المهاجرين الأوروبيين الذين احتلوا المنطقة قبل تشكّل دولتهم الوليدة عام 1776، والتي جاءت على حساب السكان الأصليين الذين تعرضوا إلى إبادة بشعة، تم من خلالها استبدال شعب بشعب وثقافة بأخرى، وهو نفس الحال الذي يسعى الكيان الصهيوني في فلسطين بلوغه وتحقيقه.

(5) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 62.

ومن أمثال هؤلاء "جورج سانديز" (George Sandys) -الذي صار فيما بعد وزير المالية في مستعمرة فرجينيا- حيث سافر إلى الشرق الأوسط لأول مرة عام 1610، ووصفه "بأنه منطقة مليئة بالوحشية والقذارة"⁽¹⁾. من جهة أخرى كانت مذكرات الدبلوماسيين والرحالة الأوروبيين، والتي نشر منها أكثر من مئة مذكرة بنهاية القرن الثامن عشر، من العوامل التي ساهمت في نشر وتغذية تلك الصورة السلبية والنمطية عن الشرق عامة والشرق الإسلامي خاصة⁽²⁾.

إن مرحلة ما بعد استقلال المستعمرات⁽³⁾ عن بريطانيا وتشكيل دولتهم الجمهورية الوليدة -الولايات المتحدة الأمريكية- في أواخر القرن الثامن عشر لم تأتي بتغيير في شيء في تصورات الأمريكيين الخيالية والسلبية عن الشرق ودياناته، بل أكدت وطورت تلك التصورات.

وكان ذلك راجع بالطبع إلى طبيعة المصادر التي كان يأخذ منها أمريكيو تلك الفترة معلوماتهم ويشكل تصوراتهم المبدئية عن الشرق الإسلامي، فقد "كان القدر اليسير الذي يعرفه المواطن الأمريكي العادي عن الشرق الأوسط وشعوبه، له مصدران: انجيل الملك جيمس وحكايات ألف ليلة وليلة على لسان شهرزاد"⁽⁴⁾، فلم يكن للأمريكيين في ذلك الوقت "إلا قدر ضئيل جداً من المعلومات عن الشرق الأوسط، وكانت المعلومات القليلة التي يملكونها مُظَلَّلَةً إلى جانب أنها كانت غير موضوعية بصورة مخزية"⁽⁵⁾

(1) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3) هنالك العديد من الدراسات التي تُبرز مكانة الديانة المسيحية في مجتمع المستعمرات ما قبل الاستقلال وفي الفترة التي تلت الاستقلال أيضاً، لقد كانت الصحوة الكبرى الأولى (الاحياء الديني) عام 1730، وقد بعثت هذه الصحوة القوة والحيوية في العديد من العقائد المسيحية، كما اثرت في المناخ السياسي أيضاً. وفي عام 1750 بدأت الصحوة بالتضاؤل، لكن الانجيلية تم إحياءها من جديد عام 1790، ولكن رغم تضائلها إلا أن الدين استمر بوجه عام سنداً قوياً للنظام الجمهوري في أمريكا، إذ أكدت العديد من الدراسات أهمية ودور الدين في تأسيس الجمهورية حتى في فترة التدهور الانجيلي، فقد كان الدين في هذه الفترة قد نما وتطور وإن كان لم يماثل فترة الصحوة الكبرى. انظر: غيرترود هيملفارب، الطريق إلى الحداثة التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي، ترجمة: محمود سيد أحمد، عالم المعرفة، بدون طبعة، 2009، ص 214-215.

(4) قام انطوان جالان (A.Galland) (1717-1646) بترجمة كتاب ألف ليلة وليلة، الذي سيذيع عن الشرق صوراً عجائبية مشوقة، مازال مفعولها يسري إلى عصرنا هذا. انظر: بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 31.

(5) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 61.

فعلى مستوى رؤيتهم لديانات الشرق خاصة المنطقة الإسلامية التي كانت تمثلها الامبراطورية العثمانية "كان طيف الإسلام يلوح أكثر حجماً من طيف اليهودية في الثقافة الشعبية الأمريكية، فقد ارتسمت بجلاء قصة النبي محمد [صلي الله عليه وسلم] الذي صُوِّرَ باعتباره مؤسساً لعقيدة بربرية".

وأما على المستوى السياسي، فإن المفكرين والساسة الأوائل لم يختلفوا كثيراً في نظرهم وتصوراتهم عن نظرة رجال الدين، من حيث المضمون الذي تضمن دلالات الاحتقار الصريح للشرق، حيث كان يرى هؤلاء "في الاستبداد الشرقي⁽¹⁾ والفساد الاقتصادي والحماقة الفكرية نقيضاً للنظام الجمهوري الذين تعهدوه بشرفهم المقدس"⁽²⁾

كما ساهم الالتقاء العسكري في البحر المتوسط فيما يعرف لدى الأمريكيين بـ "حروب البربر" (1785-1815)⁽³⁾ في ترك "آثار نفسية واعتبارية عميقة في الذهنتين الرسمية والشعبية في أمريكا وقتذاك"⁽⁴⁾، وساعدت على تعريف الأمريكيين لأنفسهم⁽⁵⁾. وتوسع على إثر ذلك انتشار الصور الاستشراقية التخيلية السلبية بين الجمهور العريض، من خلال الكتابات الأدبية والفنية مثل رواية "كالب بنجام" (Kaleb Bingham) (عبيد في البربرية)، ومسرحيات مثل (عبيد في الجزائر) لـ "سوزانا روسن" (Susana Rowson)⁽⁶⁾

(1) وهنا نسجل ملاحظة مهمة وهي أن الامبراطورية العثمانية كانت في نهايات عمرها وليس في بداياتها وفي أوجها، ففي الأوج كانت مناط إعجاب يُستلهم من تجربتها العبر، أما في آخر أيامها -وهي طبيعة كل حضارة في أيام انهيارها- وظهور أعراض مثل الفساد والانقسامات والصراعات الداخلية على السلطة واستبداد بتلك السلطة، فإن رؤية الغرب لها سلبا باعتبار الشرق الإسلامي أساسه وصبغته الاستبداد والعنف، وأن ما تعيشه الامبراطورية العثمانية هو عارضٌ جاءها في نهاية عمرها ككل الحضارات والأمم. والمقارنة التي لم يُنقَلْ الغربي والأمريكي القيام بها، هي القوة ومعالم الديمقراطية والحرية التي تعيشها الدولة الوليدة وهي حال كل دولة أو حضارة أنشأت جديدة، ومن هنا لا تصح المقارنة بين أفعال شباب في مقتبل العمر مع شيخ شارف على الموت. لأن ما تبجح به الغرب الأوروبي في عصر الأنوار أصبح مَوْضِع انتقاد الآن من قبل الغربيين أنفسهم، لأن الحضارة الغربية أوشكت على الانهيار ونهايتها حلت، كما تؤكد ذلك الكثير من الدراسات، لتكون الدورة لبارز حضاري جديد - شرقي - لم تتضح معالمه بشكل جلي إلى الآن.

(2) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الاوسط منذ 1945، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2009، ص 61.

(3) في البحر المتوسط دول كانت تشمل امبراطورية المغرب المستقلة والمناطق العثمانية شبه المستقلة كطرابلس وتونس والجزائر.

(4) محمد الدعي، الاستشراق الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2008، ص 129.

(5) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 245.

(6) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 61.

ومما يُلاحظ في مرحلة نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وعلى عكس ما كان حاصلًا في دول أوروبا وتجلي المطامح الاستعمارية التوسعية خارج أراضيها واقعًا ممارسًا، فإن الأمر لم يكن كذلك في أمريكا، فهي "لم تكن تفكر بتأسيس امبراطورية على الطريقة الأوروبية، بقدر ما كانت ترنوا إلى استكشاف الشرق العربي واستشراق آفاق تأسيس أوصل اقتصادية وتجارية مع أقاليم البحر المتوسط والمناطق المتاخمة له"⁽¹⁾.

إلى نهاية القرن الثامن عشر في أمريكا كان هنالك الرحالة المستكشفون ورجال الدين وكبار التجار ورجال البحرية الحربية، وقد عمّد كل صنف من هؤلاء إلى تقديم صورة عن الشرق تعبر عما رآه أو ما لقيه أو ما تخيله عن المنطقة. وكانت طبيعة الصورة التي رسمها هؤلاء من خلال كتاباتهم وتقاريرهم في هذه المرحلة عن الشرق الأوسط قد جاءت ذات ملمحين: أحدهما ديني متعصب ضد الإسلام والرسول محمد (صلي الله عليه وسلم) في ضوء اعتقادهم فيما أورده الإنجيل والذي رأى في الإسلام ديانة باطلة ووصمها بالظلال والوثنية. والآخر نفسي متخوف ضد العرب والمسلمين كرسه الالتقاء العسكري في البحار وأسلوب ما عرف بـ"القرصنة البربرية" لدى الأمريكيين و"الجهاد البحري" عند العرب والمسلمين.

الفرع الثاني: الاستشراق الأمريكي خلال القرن التاسع عشر

مع بدايات القرن التاسع عشر زاد عدد الأمريكيين الذين زاروا الشرق الأوسط، خاصة بعد انتهاء مرحلة المواجهة العسكرية البحرية بين الولايات المتحدة والولايات العثمانية في شمال إفريقيا، وظهور تحسن ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية وتوطدت العلاقات التجارية. لم يكن دافع هؤلاء الزوار واحدًا بل تعددت الدوافع ومعها تعددت أهدافهم، كانت تلك الرحلات إما لاعتبارات تجارية، كون المنطقة سوقًا جديدة للتجارة المرهجة، أو باعتبارها حلم للمبشرين البروتستنت أورده الإنجيل، أو منطقة للمغامرات والاكتشافات.

ومع تباين خلفياتهم، فإن الزوار والرحالة الأمريكيين كانوا يشتركون في انطباعات واحدة عن الشرق الأوسط، فقد قارنوا المدن الأمريكية شديدة التنظيم والتجانس، وفوضى البناء في شوارع الشرق الأوسط، إضافة إلى القذارة التي تحيط مساكنهم. ومثل نظرهم للمدن، أخضع الأمريكيون مجتمع الشرق الأوسط إلى نفس الأحكام القاسية، فوصلوا إلى المنطقة محملين بأحكام مسبقة سرعان ما أكدوها وثبتوها، فقد اعتبروا الإسلام

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 130.

دينا زائفاً، وهو عند بعضهم مذهبا للجهل والخرافات، كما تم التأكيد على فكرة الارتباط بين القسوة والإسلام ارتباطاً وثيقاً، كما اعتبر هذا الدين من الأمراض المزمنة في كل ثقافات الشرق الأوسط. وبالمقارنة بالديمقراطية الأمريكية التي نظر إليها أصحابها -ولا زالوا يفعلون ذلك- باعتبارها أعلى صور سيادة البشر، كان ينظر إلى الحكام بالشرق الأوسط باعتبارهم ديكتاتورين مستبدين⁽¹⁾.

في هذه الفترة ظهرت -بجلاء واضح وحرص شديد- رغبة رجال الدين المسيحيين في أن يحملوا على عاتقهم مهمة تنصير العالم، من قناعة مفادها أن المسيحية هي الدين الحق وغيرها من الديانات -التي منها الاسلام- باطل وضلal، وكان هدفهم يتحدد في "حمل مشعل التنوير والخلاص إلى العالم وفي مقدمته الشرق الأوسط وإعادة تشكيلها وفق النموذج الأمريكي، وأخذوا يغرسون قيمهم عن طريق الإنجيل"⁽²⁾. واشترك جميعهم في الايمان "بأن أمريكا لها دور أسنده لها الرب بأن تكون "نورا للأمم" وأن تكافح من أجل السلام العالمي"⁽³⁾. وهذا الدور آمن به كل من رجال الدين القساوسة ورجال السياسة من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، فمؤسسي هذه الدولة آمنوا بدور الدين باعتباره حافراً وملهاً للأمة الأمريكية الوليدة⁽⁴⁾. فقد كانت هنالك علاقة وطيدة بين الدين والسياسة في نموذج الدول الأمريكية منذ تأسيسها وإلى الآن، وهو ما يفسر الدعم السياسي للعمل التنصيري في المنطقة العربية منذ نهاية القرن الثامن عشر.

انطلقت على إثر ذلك مهمة التنصير وتم شحذ الهمم ورفع الدعوات إلى الإسراع في السفر إلى مناطق العالم والبدئ بالعمل، وكان الشرق الأوسط من المناطق ذات الأولوية التي تم التأكيد عليها، وذلك لسببين: الأول، تواجد القدس بفلسطين وما تمثله روحياً للمسيحيين. أما الثاني، إقامة الدولة القومية لليهود في فلسطين وما تمثله بالنسبة للمسيحيين البروتستانت، فتحقق عودة اليهود بالنسبة لهم هو شرط ضروري للعودة الثانية للمسيح وبداية الألفية كما يعتقدون.

(1) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 163-164.

(2) المرجع نفسه، ص 94.

(3) المرجع نفسه، ص 97.

(4) في تأثر الآباء المؤسسين لأمريكا بالدين المسيحي في نظرهم للأمور. انظر: غيرتود هيملفارب، مرجع سابق، ص 217 وما بعدها.

وتبعاً لذلك وصل المسيحيون الأمريكيون لبنان وأنشأوا بها أول مدرسة لتعليم البنات في الامبراطورية العثمانية عام 1830، ثم مدرسة عبية عام 1847، والتي نقلها دانيال بلس إلى بيروت وأطلق عليها اسم الكلية السورية الإنجيلية عام 1866، ثم اتسعت وعُرِفَت بالجامعة الأمريكية⁽¹⁾ وكان بلس رئيساً لها ويتكلم العربية بطلاقة. ثم أسس "تشارلز طسون" الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1919، كما نقل "ايلي سميث" عام 1843 المطبعة الأمريكية من ملطا (بإيطاليا) إلى بيروت وحفر أمهات حروفها بالعربية، فنقلوا إلى العربية وترجموا منها إلى الإنجليزية، ومن الترجمات نقل التوراة إلى العربية⁽²⁾.

وفي ضوء ما سبق طرحه يمكننا القول بأن الإرهاصات الأولى للاستشراق الأمريكي يمكن ردها إلى هذه المدارس التي أقامها المبشرون في المنطقة العربية في بدايات القرن التاسع عشر، ونقلهم المطبعة من روما إلى لبنان وبدأ النشاط بالكتابة والنقل والترجمة عن ثقافة المنطقة وحضارتها وبشكل دؤوب وفي إطار عمل ميداني جادٍ وجديّ.

من أبرز المستشرقون الأمريكيون خلال القرن التاسع عشر نذكر، "ايلي سميث" (المتوفى عام 1857) الذي ساهم في نقل التوراة إلى العربية وتوفي قبل أن تكتمل الترجمة، "وواشنطن ارفنج" (1783-1859)، و"يتني" (1827-1894)، الذي شغل منصب أستاذ للغة السنسكريتية في جامعة "ييل" الأمريكية، وصنف كتاب قواعد اللغة السنسكريتية عام 1879، والدكتور "كرنيلوس فانديك" (Vandyck, C.) (1818-1895)، تعلم العربية على يد "بطرس البستاني" وأنشئ معه مدرسة عبية عام 1847، وقد ساهم إلى جانب البستاني في تكملت ترجمة التوراة، و"ادوراد فانديك" ابن كرنيليوس، ولد في لبنان وتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، وجيمس جوت (Jowett, J.R.)، و"رودولف برونو" (Brunnow, R.) (1858-1917)، تخرج بالعربية من الجامعات الألمانية، وشغل منصب أستاذ اللغات السامية في جامعة "برنستون" الأمريكية عام

(1) والتي أصبحت تمارس ما أُسست من أجله في التنصير، ونشر الثقافة الغربية، ومحاربة العربية والإسلام، ولم يكن لهذه الجامعة أي أهداف علمية منذ نشأتها إلى الآن، لكنها تخصصت بتخريج دفعات من المؤمنين بثقافة الغربية، والجواسيس والمبشرين وغيرهم الذين غالباً ما استخدموا لتحقيق أغراض استعمارية. أنظر: ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، جزء الأول، دار المداد الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 153.

(2) نجيب العقيقي، مرجع سابق، ص 979.

1910، و"جورج بوس" (Post, G.) (1838-1909)، درس الطب ثم اللاهوت وأتقن اللغة العربية حينما نزل بيروت عام 1863⁽¹⁾.

إن ما يُلاحظُ على قائمة من ذكرناهم من المستشرقين في القرن التاسع عشر أن أَعْلَبَهُم، بل جُلَّهُم، من المبشرين الذين تعلموا العربية و أتقنوها في لبنان وغيرها في الدولة العثمانية.

وقد ساهم المستشرقون المبشرون في منطقة الشرق الأوسط في تنوير الأمريكيين بالمعرفة حول هذه المنطقة، فعبّر رسائلهم ومقالاتهم وتقاريرهم التي لا يُحصَى عددها قدم هؤلاء للأمريكيين صوراً للحياة في الشرق الأوسط، كانت أكثر تفصيلاً -وأقل بريقاً- من أي قصة من قصص الإنجيل أو من كتاب ألف ليّلة وليّلة⁽²⁾، ولكنها لم تخرج عن كونها تمثيلاً للشرق أكثر منها وصفاً حقيقياً لواقعه، ومن بين هؤلاء المساهمين نذكر "هاريسون جاري أوتيس دوايت" (Harison Gray Otis Dwight) الذي كان ضمن البعثات التبشيرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وحين عاد إلى واشنطن عام 1839 رسم تلك الصورة البائسة لشعوب الشرق الأوسط⁽³⁾.

إن كل ناشطٍ في البعثات التنصيرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هو مُنصِر، وكل مُنصِر يبحث ويكتب عن المنطقة هو مستشرق بالضرورة، لكن ليس كل مستشرق أمريكي منصر، فمن المستشرقين من لا علاقة له بالمسيحية وأهدافها، ومع ذلك يكون هؤلاء المستشرقون قد تأثروا بأراء المستشرقين المنصرين في المنطقة على اعتبار أنها مثلت أحد المصادر الأساسية والأولية في الكتابة عن هذه المنطقة. ومن امثال هؤلاء "ادوار سالزبري" (Edward Salisbury) من جامعة بيل، والذي أصبح عام 1841 أول أستاذ أمريكي للغة العربية، وأصبح أيضاً أول استاذ للجمعية الامريكية الشرقية التي أُسِسَتْ عام 1842 بهدف دراسة ثقافة الشرق الأوسط⁽⁴⁾.

إضافة إلى كتابات المستشرقين المنصرين ودورها في تحديد الصورة التي كانت ترتسم في مخيلة الرأي العام ورجال السياسة وصناع القرار، كانت تنتشر في أمريكا خلال القرن التاسع عشر كتابات المستشرقين الأوروبيين

(1) نجيب العقيلي، مرجع سابق، ص 992-1025.

(2) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 143.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 62.

(4) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 143.

أيضاً، فقد توفرت المكتبات الأمريكية على عدد من نسخ ألف ليلة وليلة، إضافة إلى ترجمات القرآن الكريم، وكذلك كتابات حول العرب وحضارتهم، مثل (المعجم التاريخي البابلي) لـ"بايل" (Bayel)، و(تاريخ الجزائر) لـ"مورغان" (Morgan)، و(تاريخ العرب) لـ"أوكلي". هذا إضافة إلى كتابات تناولت ماضي العرب والمسلمين ضمن سياق كوني، مثل كتاب "غيبون" بعنوان (انحطاط وسقوط الامبراطورية الرومانية)، والذي تناول الفصل الخامس عشر منه شخصية الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وأحوال العرب قبل ظهور الإسلام وبعده. وإلى جانب هذا فإن العديد من كتابات المستشرقين الأوروبيين كانت تصل إلى أمريكا حال طباعتها، منها كتب "دي ساسي" (De Sacy) و"هامر برغستال" (Hammer Purgstall)⁽¹⁾.

لقد ساهمت هذه المؤلفات في تعميق الصورة الأوروبية للشرق في نفوس الأمريكيين، والتي اعتمدها لينوا عليها دراساتهم وأعمالهم وكتاباتهم حول الشرق العربي والإسلامي، كما بعثت فيهم الرغبة في ارتياد الشرق وصبر أغواره واكتشاف أسراره ومكنوناته.

من الكتابات الأمريكية الأولى حول الإسلام كتاب بعنوان (حياة محمد) عام 1830، والذي خطه رجل دين أمريكي اسمه "جورج بوش"⁽²⁾. وحول هذا الكتاب يؤكد الدعيمي أن سيرة محمد صلى الله عليه وسلم بقلم بوش لا تتعدى كونها عملاً يتبع خطى "بريدو" في كتابه (الطبيعة الحقيقية للدَّجَل) عام 1697 بكل ما شابها من مفاهيم خاطئة، وعليه فإن كتاب بوش لا يضيف شيئاً يُذكر على أفكار العصر الوسيط الآتية من أوروبا والمتحاملة على شخصية رسول الإسلام محمد والعرب⁽³⁾.

من أبرز المستشرقين الأمريكيين في هذه المرحلة "واشنطن ارفنج" (Washington Irving) (1783-1859) -الذي يعد أباً للأدب الأمريكي- والذي أنتج العديد من الكتابات، منها (الحمراء) و (محمد وخلفاءه). أما كتابه (الحمراء) فهو من نتاجات الاهتمام بألف ليلة وليلة⁽⁴⁾، والذي تناول فيه الفتح

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 127-128.

(2) المرجع نفسه، ص 126.

(3) المرجع نفسه، ص 142.

(4) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 126-127.

العربي الإسلامي لإسبانيا، ومن خلاله "حاول تفصي الدروس والتحذيرات من خلال تتبع مسببات التقدّم والانحطاط في قصة الشعب الأندلسي"⁽¹⁾.

وأما كتابه (محمد وخلفاءه)، فحسب الدعيمي فإن "ارفينج" تجاوز التطلعات الخيالية المحدودة التي تَسْتَحْضِرُ الشرقَ تلونًا جماليًا سكونيًا، هذا إضافة إلى تميز "ارفينج" ذاته بروح النقد لأحوال عصره بعامة، ما يُكْرِسُ الانطباع بأن استشراقه لم يكن من تشكيل المصالح الآنية الضيقة، وقد وجد "ارفينج" في شخصية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم قيمًا تعليمية لأمريكا عصره⁽²⁾.

غير أن فهم سياق التاريخي لكتابات "ارفينج" قد يوصلنا إلى حكم مغاير لما تَقَدَّمَ به الدعيمي. لقد كان الوضع الداخلي في أمريكا ذلك العصر غير مستقر، والذي تفجر مع بداية الستينيات من القرن التاسع عشر في حرب أهلية (1861-1864)، ما يعنى أن ما قدمه "ارفينج" وأمثاله في كتاباتهم (الايجابية في نظر البعض باعتبارها امتدحت النبي محمد صلى الله عليه وسلم) حول الشرق العربي الإسلامي تكون قد أملت مَشَاغِلُ تهديدات الوضع الداخلي في أمريكا والرغبة في إيجاد سبيل لتدارك الوضع قبل أن ينفجر -والذي حدث فعلا بعد ثلاثين سنة من تحذيرات "ارفينج" وتوصياته-، فعمد الكثير منهم إلى قراءة تجارب غيرهم لأخذ العبر وبما يساهم في الإصلاح. وكان "ارفينج" من خلال كتاباته يلعب دوره الاجتماعي كمصلح يسعى إلى تقديم أنجع السبل لخروج الولايات الأمريكية من حالة عدم الاستقرار، ومن جهة أخرى قلقه على مستقبل الحلم الأمريكي باعتبارها نموذجًا للديمقراطية والحرية والتسامح، وكلها سمات أصيلة في الثقافة الأمريكية والتي سعت -ولا زالت- إلى ضمان اهتداء شعوب العالم لتأخذ قسبًا منها.

إن اعجاب "ارفينج" بما حققته الحضارة الإسلامية لم يكن شرطًا لاحتمالية إمكانية التجديد -حسب نظرية الدورة الحضارية عند توينبي- التي قد تحدثه هذه الحضارة لتكون نموذجًا متميزًا وفريدًا وخالصًا -كما كانت سابقًا-، بل جسدت كتاباته نظرة خاصة إلى هذه الحضارة باعتبارها مومياء تحنطت بعد موتها، ولا مجال لإعادة الإحياء من جديد.

(1) المرجع نفسه، ص 158.

(2) المرجع نفسه، ص 142-143.

وهذا ما يؤكد "دوجلاس ليتل" الذي يرى أن أحسن ما فعله واشنطن "ارفينج" وأمثاله هو تقديم صورة نمطية عن العالم الإسلامي الذي كان سكانه أكثر استعدادا وتقبلا لنظم حُكمٍ تيقراطية وأتوقراطية أكثر مما هو للديمقراطية على النمط الأمريكي⁽¹⁾. لتتضح بجلاء أنماط التفكير الاستعمارية في كتابات العديد منهم عن الآخر خاصة العربي والمسلم، والتي لم يستطيعوا أن يفلتوا منها، هذا إلى جانب إيمانهم الراسخ بالتراث الآري "الرجولي"⁽²⁾.

ومن بين المستشرقين الأكثر تأثيراً في الرأي العام الأمريكي، وأبرز من صوروا الشرق الأوسط في هذه الفترة، نذكر كاتب المقالات الساخر "مارك توين" والذي سافر عام 1867 إلى منطقة الشرق الأوسط، وكان أشد احتقاراً للمسلمين، فقد كان يعتبرهم "شعباً قذراً خشناً جاهلاً غير مُتَقَدِّمٍ يؤمن بالخرافات". وكانت هذه التصريحات تُعكس أحكاماً مسبقة عميقة التجذُر لدى الأمريكيين ضد الإسلام⁽³⁾. وقد جمع "توين" مقالاته التي كتبها خلال الرحلة في كتاب اسمه (الأبرياء في الخارج) عام 1869، الذي بيع منه نصف مليون نسخة، مثل مبيعات الانجيل تماما، كما أكد توين نفسه متفاخراً⁽⁴⁾.

وإلى جانب المنصرين والتجار والمستكشفين، اتصل الضباط الأمريكيون كذلك بالمنطقة وكتبوا عنها، وكان ذلك بمصر عندما استقدم الخديوي إسماعيل بعثة من خمسين ضابطاً أمريكياً (1870-1884)، ولما عُطِلت البعثة من قِبَل السياسة الأوروبية تفرقت إلى مجموعة فرقةٍ محولةٍ نشاطها إلى استكشاف منابع النيل، ومسح الطرق [والتنقيب على الآثار]. ومن كتابات تلك البعثة، (مصر الإسلامية والحبشة النصرانية) للعقيد داي، و(اتحادى في مصر) للواء "لورينج"⁽⁵⁾.

وجاءت كتابات هؤلاء المنصرين والأدباء والمفكرين والسياسيين ورجل الجيش كجزء من الجهد المضني الذي بذله هؤلاء من أجل "تعريف الجمهور الأمريكي بهذا الإقليم من خلال التجربة المباشرة على أيدي المرتحلين

(1) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 63.

(2) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 167.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 63-64.

(4) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 245.

(5) نجيب العقيلي، مرجع سابق، ص 980.

بدلاً من التجربة غير المباشرة التي كانت تصل إليهم "معادة الاستيراد" عبر أوروبا⁽¹⁾ في نهاية القرن الثامن عشر. غير أن هذه التجربة المباشرة لم تغير شيئاً عن طبيعة الصورة التي كانت تصل إليهم معادة الاستيراد، بل زادت تلويها وقتامة.

كانت هذه الكتابات الاستشراقية وإلى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر لا تعبر على تطلع حقيقي بالنسبة للولايات المتحدة في دراسة الشرق الإسلامي، مثلما كان حاصلها في أوروبا من عمل منظم ودائم أثناء الفترة الكولونيالية. فقد ساهم الاستعمار بشكل كبير في الدفع بعجلة البحث الاستشراقي العلمي والمنظم والمؤسسي، وفي الوقت نفسه كان قد استفاد منه أياً استفادة، فقد أصّل المستشرقون للسياسات الاستعمارية وبروها، فبمثل ما خدم الاستشراق الاستعمار، خدم الاستعمار الاستشراق.

وتأسياً بالنموذج الأوروبي في الاستشراق⁽²⁾ عمدت الولايات المتحدة إلى تطوير هذا الحقل فأنشأت عام 1842 "الجمعية الشرقية الأمريكية"، وقد عكس تأسيسها "تزايد أعداد المستشرقين وتعاضم الحاجة إلى تحرير الاهتمام بالشرق من كينونته غير المحترفة السابقة (المتملة بتأملات وأفكار ورومنسيات الكتاب الخياليين والشعراء الذين بدأ اهتمامهم بالشرق العربي الإسلامي فردياً عابثاً وتأملاً لا مجدياً) إلى برنامج منظم لا تنقصه العلمية، فالجمعية نصّاً ثقافياً إنما هي إعلان ينطوي على أن الشرق هو حقل علمي يستدعي الدراسة المنظمة والاستقصاء العلمي الموثوق". ولا ريب في أن "قسم الدراسات السامية" (Semitic) في هذه الجمعية كان هو المعول عليه في تطوير ورعاية الدراسات الخاصة بالإقليم العربي⁽³⁾، كما أصدرت هذه الجمعية مجلة لها في بوسطن بالولايات المتحدة، وكان "سليسييري ودي فورست" من أهم من بدأ الكتابة فيها، حيث نشر دراسات نفيسة متتالية عن تاريخ الشرق وجغرافيته وعاداته وأديانه⁽⁴⁾.

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 128.

(2) والذي تمثّل في انشاء الجمعيات العلمية الاستشراقية، في فرنسا تأسست (مدرسة اللغات الشرقية الحية) عام 1795 بباريس، هنالك أيضاً (الجمعية الآسيوية) المؤسسة في باريس عام 1822، والتي أصدرت (المجلة الآسيوية) عام 1823، أيضاً (الجمعية الملكية الآسيوية) لندن عام 1834، و أيضاً (الجمعية الشرقية الأمريكية) عام 1842، وأيضاً (الجمعية الشرقية الألمانية) عام 1845، والتي أصدرت مجلتها بعد عامين. كما أن هذه الحركة قد صاحبها مؤتمرات المستشرقين، وكان أولها المنعقد في باريس عام 1873. انظر: بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 37.

(3) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 133.

(4) نجيب العقيقي، مرجع سابق، ص 979-980.

إضافة إلى كتابات المفكرين والأدباء والمنصرين وغيرهم عن الشرق العربي والإسلامي خلال القرن التاسع عشر، كان هذا الشرق -إلى جانب ذلك- حاضرا في الفن الأمريكي تصويرًا أو مسرحًا أو في المعارض الثقافية، والتي لم تخلوا جميعها وفي الاجمال من المحافظة في ضوء تصوراتها وتمثيلاتهما عن سابقاتها من مبادرات المستشرقين التي ذكرناها.

وكان من الفنانين المصورين في أمريكا القرن التاسع عشر "مينور كيلوج" (Minor Kellogg) و"إدوارد تروي" (Edward Troye)، الذين رسموا مشاهد من الشرق الأوسط، مليئة بالآثار التوراتية، مسكون بالبدو الهمج وغيرهم من الشرقيين المجردين من الفضائل. وكان أيضا رسام البورتريه "فردريك آرثر برجمان" (Frederic Arthur Bridgman) الذي رسم عشرات اللوحات التي تعبر عن الشرق مشحونة بالجنس⁽¹⁾.

كما استُحدث في أمريكا أواخر القرن التاسع عشر عمل فني مذهل نُقِسَ عن خيالات الأمريكيين وأوجد لما في الأذهان تجسيدًا في الأعيان. إنه المعرض المتوي بفيلاذيلفيا عام 1893، وفيه تمَّ تحديد جناح لعرض ثقافة الشرق الأوسط تحت اسم "العالم المحمدي" وظهر بجلاء الشرق الأوسط الميخيل، وتبادر إلى الذهن وصف "جون ليدارد" -الذي يعتبر من أوائل الأمريكيين الذين زار الشرق الاوسط عام 1788- منذ أكثر من مئة عام، ومن أجل استمرار الأوهام الشرق الأوسطية كانت تكفي زيارة واحدة لأي من العروض الجذابة التي كانت تُنَافِسُ بسهولة أي قراءة لكتاب ألف ليلة وليلة، مما عمق من انطباع تلك الأساطير⁽²⁾. فقد شكَّلت تلك الخيمة العثمانية الكاملة بما فيها المسجد والسوق والحريم والراقصات الشرقيات لدغدغة مشاعر الامريكيين⁽³⁾.

بجول أول أواخر القرن التاسع عشر كانت المسيحية في الولايات المتحدة قد وصلت إلى قِمّة "السيادة البروتستنتية" وهو مصطلح وضعه العلماء لوصف الفترة التي تَدَخَلَ الدين فيها في كل زوايا الحياة والمجتمع، وزاد معه نشاط رجال الدين البروتستانت، وزادت تبعًا لذلك الرغبة في تحقيق العودة الثانية للمسيح، والتي من شروطها إقامة دولة قومية لليهود في فلسطين، هذا دينيًا. أم سياسيًا، فإنه وعلى خلاف ما كان عليه الوضع في

(1) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 63.

(2) مايكل بي. أورين، مرجع سابق، ص 300.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 63.

نهاية القرن الثامن عشر في البدايات الأولى لقيام الدولة الأمريكية الوليدة، والتي كانت ضعيفة نسبياً. أصبحت أمريكا مع نهاية القرن التاسع عشر عملاقاً صناعياً له الحق في الاستئثار بمركز عالمي، ومعه أثير الجدل بين دعاة الدخول في السباق الاستعماري ومعارضيه هذا الاقتراح⁽¹⁾.

في ضوء هذا الوضع الديني والسياسي الجديد بدء نشاط الإرساليات العربية إلى الدولة العثمانية، وبقوة أكبر مما كانت عليه في بدايات القرن التاسع عشر، وخاصة مناطق المشرق العربي، والتي انطلقت عام 1889 وعلى مراحل: الأولى (1889-1914)، الثانية (1915-1933)، الثالثة (1934-1958)، الرابعة (1958-1973)⁽²⁾. وقد كانت هنالك ثلاث محطات للإرساليات التبشيرية في المنطقة تشرف عليها هيئة للكنيسة الإصلاحية في أمريكا، وكان المستشرق المبشر صمويل زويمر من أول المنصرين بل وكبيرهم بالمنطقة العربية⁽³⁾، كانت المحطة الأولى في البصرة وأُفتتحت عام 1891، وبعد عامين أُفتتحت الثانية في البحرين، وفي مسقط أُفتتحت الثالثة عام 1893⁽⁴⁾.

لقد مثلت هذه "الإرساليات التبشيرية العامل الأول والمهم في بناء قاعدة للباحثين المستشرقين، وهيأت لهم فرصة تعلم اللغة العربية واللغات الشرقية والأدب الشرقي وتاريخ المسلمين، أمثال المبشر المعروف صمويل زويمر 1891 وجيمس كانتاين (James Cantine)"⁽⁵⁾، وهو نفس الدور الذي كان يلعبه المنصرين الأوائل مع نهاية القرن الثامن عشر في المنطقة، والذي تواصل وعمق وأكثر فاعلية مع هذه الإرساليات في هذه المرحلة، وخاصة طيلة السبعين سنة الأولى من القرن العشرين.

الفرع الثالث: الاستشراق الأمريكي من بدايات القرن العشرين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

(1) مايكل بي. أورين، مرجع سابق، ص 274-275.

(2) ناصر بن إبراهيم عبد الله آل تويم، صمويل زويمر حياته وجهوده التنصيرية، العبيكان، ط1، الرياض، 2017، ص101.

(3) من الأساليب التي اعتمدها زويمر في التنصير-وهي استراتيجية عامة لعمل المنصرين الأمريكيين بالمنطقة- افتتاح مكتبة لبيع الكتب والتركيز على بيع الإنجيل، وبناء مستشفيات تابعة للإرساليات وتقديم العلاج للناس ما ساعده على كسب ودّهم. انظر: ناصر بن إبراهيم عبد الله آل تويم، مرجع سابق، ص 45.

(4) المرجع نفسه، ص 92-93.

(5) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 80.

شهدت فترة الخمسين سنة الأولى من القرن العشرين زيادة وتيرة الكتابة الاستشراقية الأمريكية سواء من قبل المستشرقين المنصرين البروتستانت أو غيرهم من المستشرقين، هذا إضافة إلى الاهتمام بإنشاء المجالات العلمية كوسيلة لنشر المعرفة الاستشراقية على نطاق واسع، كما شهدت هذه المرحلة بروز الصورة التلفزيونية على حساب نشرات السفريات والتي تبنت رؤى كتابات المستشرقين، وقدمت هوليوود أفلام عديدة عن العرب والمسلمين، وزاد من تعميق انطباعات الصورة التلفزيونية ظهور المجالات الثقافية العامة وفي مقدمتها الناشونال جيوغرافي.

خلال هذه الفترة أنشأت العديد من المجالات العلمية الاستشراقية، ومن بين أول وأهم الدوريات المهمة بالعالم الإسلامي في تلك المرحلة (عالم الإسلام: مجلة فصلية عن الأحداث والأدب والفكر المعاصر بين محمد بن محمد بن وتقدم البعثات التبشيرية المسيحية في الأراضي الإسلامية)⁽¹⁾ التي تأسست عام 1911، ويشير ناشر المجلة "معهد هارفورد اللاهوتي" إلى أن الدافع لإصدارها كان تبشيريًا بروتستانتيًا، ورغم هذا الدافع فإنها قدمت للأمريكيين المهتمين بالمنطقة العربية مدخلًا أوسع لما كان يجري في العالم الإسلامي مما كان متاحًا لهم قبلها⁽²⁾.

وإلى جانب هذه المجلة أنشأت مجلة ايزيس عام 1913، ومجلة الفن الإسلامي عام 1934، ومجلة اوزيريس عام 1926، وصحيفة دراسات الشرق الأدنى عام 1942-وقد حَلَّت محل صحيفة اللغات والآداب السامية التي أنشأت عام 1905-، ومجلة الشرق الأوسط التي يصدرها معهد الشرق الأوسط، ومجلة العالم الإسلامي عام 1955-والتي حَلَّت محل "عالم الإسلام" لزومر عام 1911-⁽³⁾.

برز ونشط خلال هذه المرحلة مجموعة من كبار المستشرقين الأمريكيين، المنصرين منهم وغير المنصرين، والذين تميزوا بإسهامات كبيرة. أما المنصرين فنذكر منهم: "فرييدلاندر" (Friedlander)، له كتابات عن الإسلام واليهودية وأخرى متنوعة عن الفكر والمِلَل، كَتَبَ من 1907 إلى 1911، في مجلة الفصول اليهودية،

(1) كان الكُتَّاب بهذه المجلة من دول متعددة وكان منهم المنصرين وغير المنصرين من المستشرقين المتخصصين في دراسة الإسلام، ومن أمثلتهم المستشرق الأمريكي "دانكن ماكدونالد"، المستشرق الهولندي "فنسينك"، المستشرق الفرنسي "لويس ماسنيون" وغيرهم من المستشرقين. انظر: ناصر بن ابراهيم عبد الله آل توم، مرجع سابق، ص 108.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 177.

(3) نجيب العقيقي، مرجع سابق، ص 991.

وصحيفة الجمعية الأمريكية الشرقية. المستشرق "تشارلز وطوس" (Watson,C.) من رؤساء الجامعة الأمريكية في القاهرة، كتب في مجلة عالم الإسلام، منها "الإسلام في سومطرة" عام 1913، "الوطنية والإسلام" عام 1926. المستشرق "ن. شميدت" (Schmidt,N.)، كتب العديد من الدراسات حول ابن خلدون خلال الأعوام (1926-1930-1932). المستشرق "تشارلز أدامز" المولود عام 1883، والذي تعلم العربية على يد ماكدونالد. المستشرق "جورج رنس" المولود عام 1912، كتب عن المماليك، وعن الحركة الوهابية في السعودية⁽¹⁾.

ومن الرواد المستشرقين أيضا "دنكان بلاك ماكدونالد" (Macdonald,D.B.) (1863-1943) ودرّس اللغات السامية، وأنشئ بمساعدة زويمر مجلة عالم الإسلام، وبمساعدة "جورج سارتون" أنشأ مجلة ايزيس. ولأغراض التبشير ألف كمدخل له كتابه (سمات الإسلام) عام 1911، وكتابه (كيفية تقديم المسيحية للمسلمين) عام 1916، كما عمِلَ ناشراً في مجلة عالم الإسلام⁽²⁾. ومن أهم كتاباته: كتابه (تطور العقيدة الإسلامية، التشريع والبنية النظرية) عام 1903، وهو عرض وصفي للإسلام.

وبعد زيارته إلى كل من مصر (1907-1908) وفلسطين وسوريا، ناقش تجارب المسلمين الدينية في كتابه (الموقف الديني والحياة في الإسلام) عام 1909، وقد دون الجزء الأكبر من نتائج استكشافاته في مقالات صحفية ومشاركات جُمعت في شكل أعمال، من ذلك مثلاً دائرة المعارف الإسلامية. وبوصفه عضواً في الهيئة الناشرة لصحيفة ايزيس، فقد عَنَى بتاريخ العلوم في الإسلام⁽³⁾. كان ماكدونالد مسيحي ملتزم متدين، ولم يكن في حالة سلم مع الغرب اللائك المادي، "لهذا راوده مشروع الدفاع عن روحانية الشرق وقيمه الغيبية، ولكن بتوجيه من الكنيسة ورعايتها"، فيقول بصريح العبارة: "أن على الكنيسة المسيحية أن تُثَمِّ رسالة محمد [صلى الله عليه وسلم] الناقصة وترشد شعبه خارج الهرطقة التي سقط فيها والمتعلقة بشخص المسيح"⁽⁴⁾.

(1) نجيب العقيلي، مرجع سابق، ص 992-1025.

(2) يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، ترجمة: عمر لطفي العالم، دار المداد الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2001، ص 298.

(3) المرجع نفسه، ص 299.

(4) بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 89.

ومن نماذج المستشرقين المنصرين البارزين نذكر "صمويل زويمر" (Zewemer) الذي تعددت كتاباته وكثرت مقالات عن الشرق العربي والإسلامي، ومن أهم كتاباته: (الجزيرة العربية: مهد الإسلام) وهو أول كتبه، تحدث فيه عن الجزيرة العربية من حيث الناس والسياسة والجغرافيا. و(الإسلام والعمل التنصيري) عام 1900، وأعيد طباعته للمرة الرابعة عام 1912. و(عقيدة المسلمين في الله) الذي كتبه أثناء وجوده في البحرين عام 1905. و(الإسلام تَحَدِّ لِمُعْتَقَد) عام 1907. و(قانون الرِّدَّة في الإسلام) كُتِبَ في القاهرة وطبع في لندن، وهو إجابة عن سؤال فَالَةَ المتنصرين من المسلمين. و(التحول في عالم الإسلام) طبع في نيويورك عام 1929، وكان الهدف من تأليفه إعطاء انطباعات عن الانقسامات بين المسلمين في العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الأولى. و(دراسات في الإسلام الشعبي)، وهو كتاب حول المعتقدات والشعائر الإسلامية، طبع في لندن عام 1939⁽¹⁾.

أما مقالات "زويمر" المنشورة في مجلة عالم الإسلام فهي كثيرة، نذكر منها: العَقِيْقَةُ (المجلد السادس)، المسيح عيسى في إحياء الغزالي (المجلد السابع)، الأرواحية في الإسلام (المجلد السابع)، قانون الرِّدَّة (المجلد الرابع عشر)، مدينة القاهرة (المجلد العاشر)، إحصائية جديدة للمسلمين في العالم (المجلد الثالث عشر)، شخصية محمد (المجلد الأول)، هل يمكن تجديد الإسلام؟ (المجلد السادس عشر)⁽²⁾.

على الرغم من الكتابات الضخمة لـ"زويمر" ونشاطه البحث الدؤوب، وبحسب ما أكده ساسي الحاج، فإن هذا المستشرق قد امتاز بالتعصب والتضليل الشديدين، الأمر الذي أفقد دراساته صِدْقَها العلمي الرصين⁽³⁾.

وإلى جانب "زويمر" هنالك أيضا المستشرق "دونالدسون" (donaldson) الذي يعد من المبشرين إذ كان قِسًا في الإرسالية الأمريكية التبشيرية. ومن أهم كتاباته (التشيع the shi'ite religion)، الذي ألفه عام 1933⁽⁴⁾.

(1) ناصر بن ابراهيم آل توم، مرجع سابق، ص 74-75-76-77-78.

(2) المرجع نفسه، ص 81-87.

(3) ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، ص 156.

(4) عبد الجبار ناجي، التشيع والاستشراق عرض نقدي مقارنة لدراسات المستشرقين عن العقيدة الشيعية وأئمتها، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 58.

وعلى غرار كتابات المستشرقين المنصرين، هنالك مستشرقين غير منصرين، ومن هؤلاء "البرت هو ليدر" (Albert howe lybyer) والذي قدم دراسة متميزة (حكومة الإمبراطورية العثمانية في زمن سليمان العظيم) المنشورة عام 1913، وظل تحليل "ليبير" مقبولاً ويدرس على نطاق واسع حتى ستينيات القرن العشرين⁽¹⁾. وفي حديثه عن قيام وانحيار الإمبراطورية العثمانية أكد ليدر على أن الروح الإسلامية والسامية هي سبب تدهور وانحطاط الإمبراطورية، في حين أن مراحل قوتها وتوسعها كان راجع إلى نفاذ الجنس التركي-الآري في مراكز السلطة والإدارة والجيش⁽²⁾. لقد اتبع "هملتون جب" -الذي سيصبح عميد الاستشراق الإنجلوساكسوني بعد انتقاله من بريطانيا إلى أمريكا عام 1955- وبوين في كتابهما (المجتمع الإسلامي والغرب) خطى ليدر في دراسته للدولة العثمانية وتفسيره لانحطاطها.

وفي عام 1937 كان كتاب (تمرد في الصحراء) الصيغة المختصرة من العمل الكبير (أعمدت الحكمة السابعة) والذي ألفه "ت. إي. لورانس" (T.E.Lawrence) واحد من الكتب الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة. وقد كرست دراسته الصورة النمطية للعرب باعتبارهم قوفاً بدائياً متوحشاً ولكنه شجاع "صورة المتوحش النبيل" في حاجة ماسة دائماً لوصاية الغرب وإرشاده⁽³⁾.

وإلى جانب الكتابات الاستشراقية الأكاديمية التي كانت أهم أداة للتعريف بشعوب الشرق الأوسط، برز في بداية القرن العشرين وسائل جديدة لتصوير العرب والمسلمين، منها الأفلام والأشرطة المعروضة على التلفاز إلى جانب المجالات الثقافية العامة، فمع حلول عام 1920 كانت الأفلام والتسجيلات قد حلت محل نشرات السفريات باعتبارها الوسيلة الرئيسية لنقل الانطباعات عن الشرق الأوسط للأمريكيين...وعبر العقود التالية، حسبما يؤكد مايكل بي. أورين، فقد استمرت الأساطير المحيطة بالشرق الأوسط-التي تبثها هذه الوسائل الجديدة والتي كانت ولا تزال مبنوثة ظاهرة أو خفية في الكتابات الأكاديمية للمستشرقين الأمريكيين في هذه الفترة- في إثارة بل وإلهام أذهان الأمريكيين، ملونة الرأي العام ومؤثرة على واضعي السياسات⁽⁴⁾.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 180.

(2) المرجع نفسه، ص 181-182.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 69-70.

(4) مايكل بي. أورين، مرجع سابق، ص 392.

من أهم أفلام هوليوود التي صورت شعوب المنطقة ما بعد الحرب العالمية الأولى، (الشَيْخ) عام 1921، و(لص بغداد) عام 1924، و(بادرة جميلة) عام 1926. وقد عززت هذه الأفلام الصورة النمطية للعرب باعتبارهم مُتخلفين ثقافيًا وفاسدين جنسيًا وجانحين للعنف بالفطرة.

وهنا يؤكد جاك شاهين في كتابه (الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية) على الظلم الذي مارسه هوليوود من خلال أفلامها، وبشكل من الانتظام والانتشار الواسع ودون اعتذار أو تبرير، بهدف تحقير الشعب العربي وتجريده من إنسانيته. فمنذ عام 1896 وصَمَّ المخرجون على نحو جماعي كل العرب بتهمة العداء للجماهير وبأنهم متوحشون لا قلوب لهم، همجيون متعصبون دينيًا، مهوسون بالأموال، وعلى المستوى الثقافي يمثلون "الآخر" الذي دأب على إرهاب الغربيين المتحضرين خصوصًا المسيحيين واليهود⁽¹⁾.

أما المجالات الثقافية فقد مثلت الناشيونال جيوجرافيك إحدها، والتي كانت الأكثر توزيعًا في الولايات المتحدة. ومنذ نشأتها كانت تقدم صورة "العرب والأفارقة والأسويين، الذين تزين صورهم صفحات الناشيونال، متخلفين ومخلوقات غريبة، وخطرين أحيانًا، ومحتاجين دائمًا إلى معونة وإرشاد الولايات المتحدة لكي يمضوا على طريق التحديث السياسي والثقافي بنجاح". وحسبما يؤكد "ليتل"، فقد ساهمت هذه المجلة إلى حد كبير في إيصال الاستشراق وترسيخه في الثقافة الأمريكية الشعبية⁽²⁾، إذ أنها مثلت في هذه الفترة "نافذة ملايين الأمريكيين من الطبقة المتوسطة على العالم، فمن خلال مقالاتها كانت تلقي الضوء على الفجوة الثقافية المتسعة بين الشرق المتخلف البربري الرعوي والغرب المتحضر وعلى الغرب مسؤولية الأخذ بيده"⁽³⁾.

يلاحظ "ليتل" أنه ومع بدايات الأربعينيات من القرن العشرين كانت قد وجدت الذهنية الاستشراقية البريطانية الاستعمارية طريقها إلى البيت الأبيض والبتاغون، إلى جانب ذلك، كان للرؤى الاستشراقية العالمية التي رسمتها الناشيونال جيوجرافيك مكانها على موائد القهوة الأمريكية وشاشات السينما في السنوات الأولى من الخمسينيات، ومعه أصبح يمكن التنبأ بتوجهات وسياسات الولايات المتحدة "متأثرين بأنماط عرقية وثقافية

(1) جاك شاهين، الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية، ترجمة: الخيرية البشلاوي، ج1، المركز القومي للترجمة، ط1، 2013، ص12-13.

(2) دجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 60.

(3) دجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 70-71.

كامنة، بعضها مستورد والبعض الآخر محلي، وكان الأمريكيون يرون العالم الإسلامي متفسخا وأقل شأنًا، كما كان صناع السياسة من هاري ترومان إلى جورج بوش [الابن] يرون الطموحات العربية لتقرير المصير بدائية سياسيا ومربية اقتصاديا وعبثية ايدولوجيا. في الوقت نفسه كان الرواد الصهانية الأوائل يعملون بإسرار على تحويل حلم الدولة اليهودية إلى حقيقة في الشرق الأوسط بالدم والعرق والدموع، وسرعان ما جعلَ الحلم والحقيقة الأمريكيين يتخلون عن بقايا معاداة السامية ليعتبروا أبناء "إسحاق" الذين أصبحوا الآن غربيين أكثر منهم شرقيين، حلفاء استراتيجيين في مواجهات أمريكا التي تزداد بشاعة مع أبناء إسماعيل⁽¹⁾.

وبذلك أصبحت تتحدد استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط بشكل واضح، اقتفاء لأثر الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، وبدأت معه سياسة ملء الفراغ التي تركتها بريطانيا في المنطقة، وبدأ عهد جديد سيساهم فيه الاستشراق الأكاديمي منه والخيالي بشكل كبير في تشكيل ودعم المشروع الإمبريالي الأمريكي العالمي، وفي الوقت ذاته سيسمح هذا المشروع للاستشراق بدخول مرحلة أكثر تطورًا ونشاطًا وتحدد.

وبذلك تكون هذه المرحلة، أو تُمثَلُ المُستَجد الذي سينحو بالاستشراق الأمريكي إلى مسار مغاير وأقوى مما كان يؤديه ويلعبه سواء في الثقافة الشعبية أو على المستوى الرسمي حيث أصبح لصناع القرار الخارجي في أمريكا اهتماما أكبر بالمنطقة ومعه زاد الاهتمام هؤلاء القادة بالدراسات والدارسين المستشرقين وأولوهم أهمية أكبر ودعمًا أوفر.

الفرع الرابع: الاستشراق الأمريكي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أحداث 11 سبتمبر 2001

إذا كان الاستشراق الأمريكي قد ظل تحت الرعاية الكنسية طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حيث تجلّى الدافع الديني بقوة كمحفز لبحث الشرق الإسلامي بغية فهمه، ومعه تحددت الأهداف من أجل تنصير المنطقة - "الضالة" - بـ "نور" المسيحية. فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية جاءت لتوقف مزاعم المركزية الدينية بعد فشل المسيحية في بلوغ أهدافها التنصيرية - وإن بقيت تنشط رغم ذلك، مغيرة أساليبها وساعية بدل التنصير إلى تشكيك وتظليل المسلمين في ديانتهم، وظهر نوع جديد من التفاعل بين الدين والسياسية والمال -، وأصبح الاستشراق تحت رعاية الساسة ورجال المال دعمًا واستفادةً، في ظلّ مزاعم

(1) المرجع نفسه، ص 60.

مركزية ثقافية وعرقية - إضافة إلى الدينية - تزامنت أكثر مع تطلعات أمريكا الاستعمارية - الهيمنة - بشكلها العلي في منطقة الشرق الأوسط.

دخل الاستشراق الأمريكي في هذه المرحلة أوج عطاءه وفعاليته، وارتسمت له جملة من السمات، والتي جاءت انعكاسًا لجملة من التغيرات التي مست الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الداخلي الأمريكي وخارجيا في العالم وخاصة أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت الامبراطوريتين الأوربيتين الاستعماريتين منهكتي القوى، وبَدَتْ ملامح الضعف الاقتصادي والعسكري عليهما، والذي كان مؤشراً على بداية التراجع، ليُفسح المجال لقوى أخرى كبديل عنهما - خاصة في مناطق النفوذ التقليدية في الشرق الأوسط -، وهو الوضع الذي أعطى للولايات المتحدة الفرصة لتكون ذلك البديل وتأخذ مقعدها القيادي والذي حُلِّقت لأجله كما يزعم مفكروها. لم تضيع الفرصة أو تأخر الوقت وسارعت إلى تطبيق مشروعها الامبريالي - الذي ارتسمت معالمه في فترة أقدم من ذلك - في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك لما تمثله الأخيرة بموقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية الهائلة وأماكن التعبد الروحية، إنها الهدية التي أعطاها الرب لأمريكا. وعن أهمية هذه المرحلة في مسار الاستشراق الأمريكي يقول نجيب العقيقي: "إلا أن الاستشراق، ولا سيما الاستعراب، لم يبلغ شأوه [زمامه] إلا في أعقاب الحربين العالميتين، على إثر الاكتشافات التي قامت بها البعثات الأثرية من المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو إلى مصر وفلسطين والعراق، ثم بفضل العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية يوم ألقت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حاجة إلى تَفْهُم شعوب البلاد الإسلامية فأعدت لها برامج دراسية في الجامعات، وعينت بالمكتبات وسَحَّت على البعثات وتولت طبع المصنفات، حكومة ومؤسسات وأفراد، وذلك لسد حاجة الحكومة والجامعات والشركات إلى الخبراء والموظفين والأساتذة والمدراء الذين يعملون للشرق أو فيه"⁽¹⁾.

في ظل الرغبة في ملأ الفراغ، ومع ظهور الاتحاد السوفياتي كمنافس ايديولوجي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى قيام الكيان الصهيوني المحتل بإعلان دولته في فلسطين، لم يجد مسؤولو الحكومة والمؤسسات المالية الأمريكية سوى التأكيد على الحاجة الماسة لتكوين عدد أكبر - بكثير مما كان عليه الحال سابقا - من

(1) نجيب العقيقي، مرجع سابق، ص 980.

الخبراء عن بقية العالم -استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة-، وخصوصًا تلك المناطق من عالم الاستعمار الأوروبي السابقة والتي إزداد تورط الولايات المتحدة فيها بعمق⁽¹⁾.

ومع هذا الوضع زاد اهتمام الجامعات الأمريكية الكبرى بحضارات وديانات آسيا وإفريقيا، وظهر ما عُرفَ بدراسات المناطق⁽²⁾ والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط، "فأعدت جامعة كولومبيا بالاتفاق مع ثمانية عشر معهدًا وجامعة منهجًا شرقيًا حديثًا -تسهم الحكومة في نصف نفقاته- لتدريس لغات الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا ثم أعدت برنامجًا عن الشرق الأوسط دُرِسَ في 21 جامعة وكلية (1962-1963) ثلثا أساتذتها أجنب (3). سواء الغربيين من أوروبا وفي مقدمتهم "هملتون جب" ومن بعده "برنارد لويس"، أو عرب وفي مقدمتهم "فليب حتى" الذي ألف العديد من الكتب حول التاريخ الإسلامي أشهرها: أصول الدولة الإسلامية، ومختصر الفرق بين الفرق، وتاريخ العرب، وتاريخ سوريا ولبنان وفلسطين. ونشر مقالات هامة عن الدراسات الاستشراقية مثل مبحثه حول تاريخ الدراسات العربية في أوروبا والدراسات العربية والإسلامية في جامعة "برنستون"⁽⁴⁾.

وإن كان سخاء التمويل أحد العوامل التي ساعدت في انشاء دراسات المناطق والتي من ضمنها دراسات الشراق الأوسط في الجامعات الأمريكية، فإن المال ليس هو العامل الوحيد الذي كان سيقود الى نجاحها في أداء دور هذه المؤسسات الأكاديمية. إن تواجد الخبرة الأكاديمية بمناطق العالم وخاصة الشرق الأوسط، ربما هي العامل الأهم. غير أن مرحلة ما بعد الخمسينيات شهدت عدم توفر هذه الخبرة، وظهرت بذلك مشكلة نقص الباحثين أصحاب التخصص والكفاءة للعمل بهذه المعاهد -تدريسًا وإدارة-، ومع هذا الوضع وجدت الحكومة الأمريكية

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 205.

(2) كان تمويل دراسات المناطق في البداية من قبل المانحين الأفراد والمؤسسات، خاصة في وقت كانت الحكومة الفيدرالية لا تتدخل في تمويل التعليم العالي أو دعم البحث الجامعي والعلوم الاجتماعية، ومن بين هاته المؤسسات: روكفلر لصناعة البترول، مؤسسة كارينجي (التي أقامها أندرو كارينجي قطب صناعة الصلب)، ومؤسسة فورد التي دخلت ميدان التمويل متأخرة في اواخر الخمسينيات. وفي عام 1958 اقر الكونجرس قانون التعليم الدفاعي القومي الذي قدم للمرة الاولى تمويلًا حكوميًا واسعًا للنطاق للكلية والجامعات... وعلى اثر ذلك اندفعت الجامعات لتحصل على تمويل المؤسسات المانحة والحكومة معًا، لفتح المزيد من اقسام ومراكز دراسات الشرق الاوسط. انظر. زكاري لوكمان، ص 211-212.

(3) نجيب العقيلي، مرجع سابق، ص 981.

(4) ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، ص 156.

نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالخبرة من الخارج باعتباره الحل الأمثل لتدارك هذه المشكلة. واستقطبت العديد من المستشرقين الأوروبيين وباحثين أكاديميين من العرب⁽¹⁾.

وكان من أول هؤلاء المستقطبين "هملتون جب" (H. A. R. Gibb) الذي انتقل من بريطانيا، ونقل معه رؤيته ومنهجه في دراسة الشرق الإسلامي، وإن كان أبدى نوعاً من المرونة والنقد الذاتي للاستشراق التقليدي⁽²⁾ -الذي يعتبر أحد أعمدته-، من أبرز كتاباته (المجتمع الإسلامي والغرب) عام 1957، والذي كتبه مع المستشرق "هارولد بويين"، وهو من أهم كُتُب الاستشراق عن العالم الإسلامي، من خلاله يُفَدَّم الإسلام في جوهرٍ مغلقٍ، ويركز الكاتبان على العوامل الثقافية التي يمثلها الدين الإسلامي، دون أي اعتبار للتحويلات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، لأنها غير مهمة. فمعرفة جوهر الثقافة الإسلامية في القرن السابع الميلادي كفيل بأن يُفسَّر كل حركة أو نشاطٍ للإسلام المعاصر⁽³⁾.

وهو نفس المنهج الذي يكتب في إطاره المستشرق برنارد لويس (Bernard Lewis)⁽⁴⁾، وهو أحد المستقطبين أيضاً، فلويس ترك بريطانيا هو الآخر ليشغَلَ منصباً جديداً في الولايات المتحدة في جامعة "برنستون"، والذي حل في السبعينيات محل جيب كعميد للاستشراق الأمريكي.

يمتاز لويس بإنتاجه العلمي الغزير، ومن أشهر مؤلفاته: (العرب في التاريخ)، و(الإسلام في التاريخ)، و(اللغة السياسية في الإسلام)، و(أصول الإسماعيلية)، و(اللون والعرق في الإسلام أو اللون والعرق في الشرق الأوسط)، و(الحشاشون أول فرقة ثورية في الإسلام)، و(الساميون واللاساميون)، و(الغرب والشرق الأوسط)،

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 218.

(2) يجب التنويه هنا إلى أن الانتقادات للاستشراق في أمريكا ماثلت انتقادات في أوروبا وخاصة في فرنسا تزعمها المستشرق "رودنسون".

(3) عبد اللطيف أحيدة، ما بعد الاستشراق مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي 1990-2007، ترجمة: أسامة العدولي، مركز الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 81.

(4) ولد لويس في 1916 (توفي في 19 ماي 2018 عن عمر يناهز 102 سنة)، يهودي الديانة ولد في بريطانيا وتدرّب في جامعة لندن، وحصل فيها على الدكتوراه، وكان متخصصاً في التاريخ الإسلامي. وبدأ في عام 1938 يدرس التاريخ الإسلامي في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، وقد ركز عمله البحثي المبكر على تاريخ العرب القروسطي أساساً، وعمل فترةً محرراً لـ (موسوعة الإسلام)، وهو أحد الباحثين الغربيين الأوائل الذين سُمِح لهم بإجراء أبحاث في الأرشيفات العثمانية الهائلة والتي اعتمد عليها في كتابه الواسعة التأثير "نشأة تركيا الحديثة" المنشور عام 1961.

و(مستقبل الشرق الاوسط)، و(ما الخطأ)، و(أزمة الإسلام)، و(صدام الحضارات: المسيحيون والمسلمون واليهود في عصر الاكتشافات).

هذا إضافة إلى عدد كبير من البحوث التي نشرت في الدوريات المتخصصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: "الشيوعية والإسلام"، نشرت في مجلة شؤون دولية. و"الديموقراطية في الشرق الأوسط"، نشرت في مجلة شؤون الشرق الأوسط. و"عودة الإسلام"، نشرت في مجلة كموننتري، ونشرت مترجمة في مجلة الدعوة المصرية (النمسا). و"المفاهيم الإسلامية للثورة"، نشرت في كتاب الثورة في الشرق الأوسط. و"الدولة والفرد في المجتمع الإسلامي"، وهو بحث ألقى في ندوة في فرنسا ونشر مترجماً في مجلة الثقافة الجزائرية. و"الشرق الأوسط: نظرة جديدة"، نشرت في مجلة شؤون خارجية.

ومن أهم كتب برنارد لويس المترجمة إلى العربية نذكر :

- برنارد لويس، تنبؤات برنارد لويس حول الشرق الأوسط، ط1، 2002.
- برنارد لويس، إستنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، تر: سيد رضوان علي، الدار السعودية، ط2، 1982.
- برنارد لويس الحشاشون فرقة ثورية في تاريخ الاسلام، تر: محمد العزب موسى، مكتبة مدبولي، ط2، 2006.
- برنارد لويس، أين الخطأ التأثير الغربي واستجابة المسلمين، تر: محمد عناني، ط1، 2003 .
- برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، تر: إبراهيم شتا، دار قرطبة للنشر، ط1، 1993.
- برنارد لويس، الإيمان والقوة، الدين والسياسة في الشرق الاوسط، تر: أشرف محمد كيلاني، المركز القومي للترجمة، 2017.
- برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده قاسم وسامية محمد، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016.

لقد قد لويس وأمثاله من المستشرقين نموذج الاستشراق التقليدي في أمريكا ما بعد الخمسينيات، والذي يعتمد على المنهج الفيولولوجي والجوهانية في دراسته للشرق الإسلامي. غير أنه لم يكن النموذج الوحيد بل كان

هؤلاء المستشرقون ينشطون جنباً إلى جنب مع نموذج آخر للاستشراق، مثله باحثين وخبراء ناشطين ضمن معاهد دراسات الشرق الأوسط وفي أكبر مراكز الأبحاث في أمريكا، والمتأثرين بمناهج العلوم الاجتماعية الحديثة.

فمع أوائل الخمسينيات وحتى السبعينيات كانت نظرية التحديث⁽¹⁾ -التي اعتمدها المستشرقون الجدد (علماء الاجتماع والسياسة وغيرهم) هي النموذج السائد في دراسات المناطق عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسات الشرق الأوسط بصفة خاصة، فوجهت كتلة من الأبحاث والكتابات عن التغير السياسي والتطور الاقتصادي والتحول الاجتماعي، وتفاعلت مع الاستشراق التقليدي بطرق معقدة⁽²⁾.

فقد تبني هؤلاء المستشرقين "التقسيم الثنائي الذي وصفه فيبر وهو انقسام حاد بين التقليد والحداثة، والمعرفان كقطبين متناقضين، واستعملوه في إضفاء معنى على ديناميكيات التغير الاجتماعي والسياسي والثقافي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، واستعملوا مصطلح التحديث ليشيروا إلى عملية التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، والذي لن يتم إلا بانتهاج نفس الطريق الذي سلكه الغرب الأوروبي والأمريكي لبلوغ معالم المجتمع الحديث"⁽³⁾.

ومن أكثر دراسات التحديث تأثيراً والتي تناولت الشرق الأوسط، كتاب هـلـلـ له كثيراً الباحثين على نطاق واسع كبديل يقدمه الاستشراق المتجدد/المعاصر لتصورات الاستشراق العتيقة الطراز عن المنطقة⁽⁴⁾. ذلك هو كتاب (رحيل المجتمع التقليدي: تحديث الشرق الأوسط) لـ"دانييل لرنر" (Daniel Lerner) عام 1958،

(1) يمكن تتبع الجذور الفكرية لنظرية التحديث بالعودة إلى ماكس فيبر (Maximilian Carl Emil Weber) عالم الاجتماع الألماني، الذي ميّز بين المجتمعات "التقليدية" والمجتمعات "الحديثة"، فالأولى هي مجتمعات ريفية وزراعية إلى حد كبير، ويكون التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي فيها بطيئاً وتدرجياً، وتقوم العلاقات بين الناس فيها إلى حد كبير فيما رأى على عوامل من قبيل القرابة والانتماء الديني، بحيث تتحدد مكانة الفرد ودوره في الحياة بشكل طبيعي بمكانة الأسرة التي ولد فيها ودورها الاجتماعي، وفيها كان الدين والأشكال الأخرى من الإيمان بما بعد الطبيعة سائداً ثقافياً، بينما كانت السلطة السياسية هرمية وسلطوية، يمارسها ملوك أو جماعة من النبلاء. وبالمقابل هنالك المجتمعات الصناعية مدنية وصناعية إلى حد كبير، والتغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي السريعان هما القاعدة لا الاستثناء، ومكانة الفرد في المجتمع الحديث تتحدد أساساً بقدرته وإنجازاته، وذلك وفقاً لمعايير أكثر عمومية، مثل الجنس والمواطنة، والمجتمعات الحديثة عقلانية وموجهة عملياً وديمقراطية ومساوية نسبياً. انظر: زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 224.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 223-224.

(3) المرجع نفسه، ص 225.

(4) في الجدل الذي دار بين المستشرقين التقليديين والمجددين المعاصرين. انظر: الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق.

لقد جادل "لرنر" بأن التحديث عملية عالمية دشنها الغرب وهو نموذج لغيره، غير أن الطريق من التقليد إلى الحداثة عبر مرحلة "انتقالية" لأي مجتمع سيكون وعراً وملئاً بالمزالق⁽¹⁾.

يؤكد "لرنر" أن مجتمعات الشرق الأوسط تقليدية، وهو يرى أنها مرحلة تسبق التحديث الذي أصبحت شعوب المنطقة تسعى جاهدة لبلوغه، فشعوب المنطقة في مرحلة انتقالية، والتي لن تتأني بكامل صورها وتحقق نجاحها إلا في حالة واحدة، أن "تقبل الأفكار التحديثية العقلانية الغربية من خلال الطبقة المتعلمة الوسطى التي تستوعب هذه الأفكار، ومن خلال المعونة التقنية والتعليمية الأمريكية والمؤسسات الليبرالية، وهذا ما سيؤدي على الأمد البعيد، إلى التحديث والعصرنة، اقتصادياً وثقافياً"⁽²⁾. بشرط أن تُحسن هذه الشعوب التصرف ولم تحُد عن جادة الصواب كما بينه "المعلم لرنر".

والفشل إن حصل - وهو الذي حصل فعلاً في المنطقة العربية التي لم تنجح في التحديث إلى غاية الآن - ، ليس سببه الحداثة ومُصدريها وإنما هو راجع بالضرورة إلى عجز هاته الشعوب عن اقتفاء التجربة بحذافيرها - باعتبارها النموذج المثالي الوحيد-، فالفشل مُصدَرُه ذاتي داخلي وليس خارجي، فهو بحسب تعقيب لوكمان "لا يتصل بتراث الاستعمار أو السيطرة الأجنبية المستمرة أو التخلف الاقتصادي، فبالفعل لا يكاد تحليل ليرنر يأتي على ذِكرِ هذه العوامل، وإنما غاصت مجتمعات معينة في المشاكل لأنهم بدل أن يصبحوا حداثيين بحق ويعتبروا الولايات المتحدة النموذج لما يريدون أن تصبح عليه مجتمعاتهم هم ويقبلون إرشادها فاهم يصبحون مرتبكين، حتى بشكل مرضي، ويندفعون في الطريق الخطأ نحو القومية المتطرفة والجزرية"⁽³⁾، وهي فترة تزامنت ب بروز المد القومي العربي مع عبد الناصر في مصر في الخمسينات.

فالمستشرقون الجدد من متبني نظرية التحديث في دراساتهم عن الشرق الأوسط لا يعتقدون في جدوى التحديث للمنطقة إلا إذا كان على النمط الغربي والأمريكي فكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فأبي حداثته على غير هذا النمط مَرْدُودَةٌ على أصحابها، ماركسية كانت أم إسلامية، هذا من جهة، وكان هذا التحديث أيضاً وفق آليات ومساعدات وتدخل خارجي أمريكي يضمن المصالح ولا يهددها. وعليه فإن للتحديث صفته واحدة

(1) انظر: عبد اللطيف أمحمد، مرجع سابق، ص 50. زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 229.

(2) علي عبد اللطيف أمحمد، مرجع سابق، ص 82.

(3) انظر: زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 229. وانظر أيضاً: علي عبد اللطيف أمحمد، مرجع سابق، ص 50.

لا تتعدد، ونموذجه واحد، والمشرف عليه واحد أيضا، فهو تحديث على النمط الأمريكي الليبرالي ولصالح أمريكا وحلفائها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أنه وحتى السبعينيات من القرن العشرين كان جزء كبير من الكتابات الاستشراقية الأكاديمية عن منطقة الشرق الأوسط وعن الإسلام عامة، ينتج من قبل باحثين تبنوا، إما الاستشراق الفيلولوجي وتصوير جوهر الإسلام كحضارة واحدة من غير المحتمل أن تتغير. وإما نظرية التحديث في إطار الفصل الحاد بين التقليد والحداثة. وإن كان هؤلاء يعتقدون بأن التغيير ممكن للشعوب الإسلامية "التقليدية"، إن هي أخذت بالنموذج الغربي للتحديث، فإن إمكانية التغيير في هذه المجتمعات بالنسبة للاستشراق التقليدي غير ممكنة بأي حال من الأحوال.

من نماذج الدراسات التي تفاعل وتداخل فيها الاستشراق التقليدي بالاستشراق المتجدد (نظرية التحديث)، وتعزيز كل منهما الآخر، وإن كان ذلك صعب نظريا، نورد مثال المستشرق "ناداف سافران" (Nadav Safran) في كتابه (مصر تبحث عن جماعة سياسية) عام 1961، وكانت أطروحته الأساسية عن "نظام الاعتقاد" الذي ورثته مصر الحديثة - وهو قائم على التعاليم الإسلامية-، والذي تبلور عام 1517 حين دخل العثمانيون مصر. وعلى مدار ثلاثة قرون تالية لم يمر نظام الاعتقاد هذا ولا الظروف المادية بأي تغيير معتبر، ومع أوائل القرن العشرين بدأت طبيعة حكومة مصر وكذلك اقتصادها ومجتمعها في التعرض لتغيير سريع تحت تأثير الاحتكاك بأوروبا، ولكن مع الأسف فإن نظام مصر الاعتقادي (أي الإسلام) ظل متجمدا. وأصر سافران أن الركود والأزمة هما نتيجة فشل مصر الوهمي في الهرب من قبضة التقليد الإسلامي الخانقة واعتناق الحداثة⁽¹⁾.

ومعه يصبح التمسك بالتراث الإسلامي أهم عائق أمام الذات العربية الإسلامية لدخول الحداثة بكل ميزاتهما، ولا سبيل معه لذلك إلا إذا هي تبرأة منه بالكلية، لتعتنق الوافد الجديد عليها والذي فيه صلاحها وأساس تطورها وتقدمها. ولكن هيهات لها أن تحقق ذلك المقصد، فالتاريخ قد شهد ولا زال يشهد على صعوبة، إن لم نُقل استحالة، تحقيق ذلك.

(1) نقلا عن: زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 223-233.

مما يتضح هو أن هناك تشابه وتشارك في رؤية كل من الاستشراق التقليدي والاستشراق المتجدد (نظرية التحديث) إلى العالم. وكما يؤكد لوكمان فإن كلاهما "يفترض إمكانية تقسيم هذا العالم بشكل نقى ومفيد إلى أجزاء متميزة، وبعبارة أخرى يمكن رؤية أن كليهما قام على مقدمات منطقية ترسم تميّزة حادة بيننا" (الغريبين الذين يعيشون كمواطنين محدثين في مجتمعات حديثة) وبين "هم" (غير الغريبين وخصوصا المسلمين، تلك الشعوب التقليدية التي تعيش في مجتمعات مرتبطة بالتقليد)⁽¹⁾.

وإلى جانب الاشتراك في التقسيم النقي للعالم إلى اجزاء متميزة، يرى علي عبد اللطيف أحميدة أن كل منهما يشترك أيضا في الرؤية غير التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط، كما يتجاهل العوامل الخارجية ودورها في عرقلة تطور المنطقة⁽²⁾، وبالمقابل يتم التركيز على العوامل الداخلية واعتبار أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتسلط السياسي على أنهم نتيجة "العقل العربي"⁽³⁾، وهو نفس المبدأ الذي يعمل في إطاره الاستشراق التقليدي، والذي يُرجع تَخَلُّف العالم الإسلامي إلى الإسلام ذاته كديانة رجعية تحارب العقل والعلم ولا تتوافق مع "المدنية" و"التحضر". ويذهب "لرنر" في طرحه إلى أكثر مما ذكر، حيث أنه برر الاستعمار برفض حق المستعمرين في مقاومة الاحتلال، واعتبر أن المرحلة الاستعمارية رغم مشاكلها كانت بداية عملية التحديث، واعتبر أن الحركات القومية المعادية للاستعمار غير إيجابية وغير عقلانية، وتشكل عقبة أمام عملية التحديث والتطور⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 231.

(2) علي عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص 82.

(3) وهو نفس الشيء طُبق على أمريكا اللاتينية "العقل اللاتيني" و"أفريقيا" "العقل الأفريقي" وفي إثر ذلك جاء النقد في إطار ما قدمته مدرسة التبعية في نهاية الستينات في أمريكا اللاتينية، حيث ركز منظورها في بحثهم عن أسباب استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتسلط =السياسي، على الرغم من أن دول القارة نالت استقلالها في نهاية القرن الماضي، ومن خلال دراساتهم وصلوا إلى "أن ذلك ليس راجعاً إلى عوامل داخلية فحسب، كما ادعت نظرية التحديث، ولكنه نتاج عوامل خارجية مرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي نهب ثروات القارة وخلق اقتصادات مرتبطة باحتياجاته من مواد خام ومحاصيل زراعية، بالإضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة، وجعل هذه الدول سوقاً للمنتجات الصناعية الرأسمالية من خلال التحالف مع فئات النخبة في هذه المجتمعات، مثل طبقة ملاك الأراضي والرأسمال المحلي، وتسليحها لقمع أي محاولة شعبية للتغيير". وبذلك حاولت هذه المدرسة تقديم تفسير مغاير ومقنع لإشكاليات أمريكا اللاتينية. وهي نفس إشكاليات العالم العربي منذ نيل استقلال معظم دوله وإلى الآن، كيف نفسر تخلفه الاقتصادي والاجتماعية وسلطته الاستبدادية بشكلها العائلي والعسكري. انظر: علي عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص 85.

(4) نقلا عن: عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص 82.

وعلى الرغم من الانتقادات التي قدمها باحثو دراسات المناطق بداية الخمسينيات للاستشراق التقليدي ولمناهجه التي وصفوها بالعتيقة، وراهنوا في المقابل على أهمية مناهجهم الحديثة في العلوم الانسانية وبعبارهم الأقدر على تفسير الشرق الأوسط بشكل أكثر علمية وموضوعية ودقة، وتبنيهم نظرية التحديث كأساس في الفهم والتفسير في دراساتهم لمناطق العالم والتي منها الشرق الأوسط. إلا أن مرحلة منتصف السبعينات - وكانعكاس لجملة من التغيرات شهدها المجتمع والثقافة الأمريكيين⁽¹⁾ - أظهرت جملة من الانتقادات في إطار ما عُرف بالدراسات النقدية، والتي جاءت من داخل دراسات الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت كانت قد ظهرت من خارجها أيضا⁽²⁾.

وقد جاء هذا النوع من الدراسات ليكشف خلل تفسيرات الحداثيين، ويُظهر مواطن العَطَبِ في منهجية البحث الخاصة بهم، ويكشف ارتباط دراسات هؤلاء بالسلطة السياسية الأمريكية والتي كانت في أوج مراحل صراعها، سواء الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي، أو السياسي الديني لحليفتها دولة الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين.

وبذلك تُكون مرحلة السبعينات قد فتحت الباب لظهور طرق بديلة لفهم العالم الحديث والمعاصر، في إطار مقاربات الاقتصاد السياسي، والتي تُعتبر الصراع والتغير، لا التراضي والاستقرار حالة الأمور الطبيعية، وتُركز على المصادر البنيوية لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والقهر بدلاً من نسبتها إلى عيوب شخصية مزعومة عن المقهورين [كما فعلت نظرية التحديث]، وتُبرز العرق والطبقة، ولاحقاً النوع (Gender)، كمقولات

(1) فقد برزت حركة الحقوق المدنية التي ظهرت في منتصف الخمسينيات لتطالب بالمساواة والعدالة للأمريكيين الأفارقة، وكذلك ميلاد حركة نسوية جديدة، وحركة جديدة لحقوق المثليين لاحقاً، وكانت هذه الحركات مرتبطة أيضاً بطرق مختلفة ومعقدة بثقافة "الستينيات" الشبابية في أمريكا. وقد تزايد تسييس كل هذا الخليط الصاحب بفعل الحرب الدموية لأمريكا في فيتنام، الأمر الذي أشعل شرارة حركة متنامية معادية للحرب خاصة في الحرم الجامعي. انظر: زكاري لوكمان، المرجع نفسه، ص 250.

(2) لقد ظهر نقد حاد وقيم قدمه باحث من خارج الحقل الاستشراقي، ومن أمثلتهم إدوارد سعيد في كتابه (الاستشراق) عام 1978. والذي كان له وقعه وأثره على حالة الاستقرار والدعة التي كان يعيشها حقل الاستشراق إلى غاية تلك الفترة، وان كان نقد الاستشراق قد تقدم عن هذه الفترة وظهر كتاب سعيد، سواء من خلال الدراسات النقدية في أمريكا- التي سبقت وتزامنت مع إصدار كتابه-، أو في النقد الذي قدمه العديد من الكتاب العرب المسلمون للاستشراق، مثل مقالة "الاستشراق مأزوما" لأنور عبد الملك عام 1963. ولكن كتاب سعيد كان الأبرز من حيث الانتشار والتأثير، فقد ساهم بالدفع بعجلة الدراسات النقدية التي أصبحت تقدم رؤى بديلة في تحليلاتها للعالم الحديث والمعاصر والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط، فقد ساعد هذا الكتاب في كشف التحامل الذي طالما افسد الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط.

أساسية في التحليل الاجتماعي، وتشير إلى الروابط القائمة (غير المعترف بها عموماً، والضارة أحياناً) بين أنواع معينة من المعرفة وافتراساتها ونتائجها السياسية... وأصبحت هذه الرؤى والمنظورات الجديدة في الفهم تشكل تحدياً مهماً لنمط التحليل المحافظ [الاستشراق التقليدي]، ونمط تحليل "الليبرالي للحرب الباردة" [نظرية التحديث] في كثير من العلوم والحقول⁽¹⁾.

علماً أن هذا النقد كان قد جاء من قبل باحثين شباب تأثروا بتيارات الماركسية الجديدة، ومن خلال مجلة ميريب (MERIP) (مجلة دراسات الشرق الأوسط) والتي أصبحت منبراً لتوجه نقدي، حيث ركزت هذه المجلة من خلال دراساتها إلى ضرورة طرح مناهج جديدة تتجاوز المركزية الأوروبية والأمريكية، وإدراج دور العوامل التاريخية والاقتصادية في دراسة المنطقة⁽²⁾. فمحررو مشروع هذه المجلة في مقدمة عددها الثالث 1978 يؤكدون أن هدفهم منها هو تشجيعهم من أجل "إجراء مناقشة نقدية ودقيقة للكتابات الدائرة حول الشرق الأوسط"⁽³⁾.

يقول "بيرسي كمب" (Percy Kemp) عام 1984 واصفاً أهداف باحثي الشرق الأوسط واتخاذهم المبادرة النقدية: "إن المستشرق الحديث يُعيد التأكيد على استقلالته تجاه السلطة ويبرهن على حرته في التفكير والكتابة عن طريق انفصاله عن عصره (الغربي بالطبع) وعن طريق انتقاله جغرافياً نحو الشرق أو أيضاً عن طريق عاطفة المحبة التي يُكنها للعالم الثالث. هكذا نجد أن الموضوعية والعلمية وإرادة الحقيقة والمعرفة الانسانية للغير هي الصفات التي ينبغي توافرها والتي تُحدد التخوم التي تُنقل المستشرق بعيداً عن بلاده وخارج نطاق مقابض السلطة"⁽⁴⁾.

والذي يتضح لنا من قول "كمب"، ثلاث نقاط: الأولى، وصفه للباحثين المعاصرين ضمن دراسات الشرق الأوسط بالمستشرقين، وهو المنظور الذي نعتمده في وصفنا لهؤلاء -المستشرقين الجدد/المعاصرين- وللباحثين ضمن مراكز الأبحاث. الثانية، تأكيد حقيقته أن الاستشراق التقليدي والمتجدد الذي مثلته دراسات

(1) زكاري لوكمان، المرجع نفسه، ص 252-253.

(2) علي عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 84.

(3) آلان روسيون، الاستشراق والاستشراق الجديد، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 198.

(4) نقلاً عن: آلان ريسيون، مرجع سابق، ص 200.

الشرق الأوسط والتي تبنته نظرية الحداثة وإلى غاية الثمانينات، كان مرتبط بالسلطة وغير مستقل عنها. الثالثة، تأكيده على أن الدراسات النقدية التي بدأ يتبناها المستشرقون ضمن دراسات الشرق الأوسط جاءت لتؤكد انفصال المعرفة عن السلطة، رغبة في إنتاج أبحاث عن الشرق أكثر موضوعية وعلمية.

وفي إطار ما ذكر يمكننا القول أن الدراسات الاستشراقية ضمن الاتجاه النقدي وداخل دراسات الشرق الأوسط جاءت لتؤكد أمرين: الأول، باعتبار هذا الاتجاه كتحدٍ للنماذج السائدة معرفياً في دراسات الشرق الأوسط. والثاني، هو نقد ارتباطات تلك البحوث والدراسات باحتياجات صناع القرار في الولايات المتحدة.

فمساهمة هذا الاتجاه النقدي، حسبما يؤكد "آلان ريسون"، جاءت كمحاولة "تأكيد نفسها على انقضاء معرفة سابقة "مزيفة" عن طريق تعرية بنيتها الأيديولوجية دون شفقة أو رحمة"⁽¹⁾. وقد مثل الاستشراق التقليدي والمتجدد من دعاة نظرية التحديث نموذج هذه المعرفة المزيفة⁽²⁾.

ومن نماذج الدراسات النقدية الحركة النسوية الجديدة التي أنشأت حقلاً أكاديمياً جديداً للمرأة، وقد أصرت هذه الحركة بأن النوع (الجنس) يجب أن يحظى بنفس الثقل مع الطبقة والعرق كمقولة تحليلية في الانسانيات والعلوم الاجتماعية. وسرعان ما بدأ هذا الاتجاه في التأثير على دراسات الشرق الأوسط أيضاً، حيث بدأ الشباب الباحثين أساساً (معظمهم وليس كلهم من النساء) في التنقيب عن تاريخ وحياة النساء في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وفي إعادة فحص كثير مما كان مُسلماً به في كثير من العلوم كحكمة تقليدية⁽³⁾.

ومن بين هذه الأبحاث، كتاب للباحثتين "اليزابيث وارنوك فرنيا" (Elizabeth warnock fernea) و"بسمة قطان بزيرجان" (Basima qattan bezirgan) بعنوان (نساء الشرق الأوسط المسلمات يتكلمن) عام 1977، وكانت أحد المداخلات الكبيرة الأولى من نوعها. وفي عام 1978 ظهر كتاب (النساء في العالم الإسلامي) قدمه كل من "لويز بك" (Lois beck) و"نيكي كدي" (Nikki keddie). وعبر السنوات

(1) آلان ريسون، مرجع سابق، ص 198.

(2) ولكن التساؤل بخصوص هذه النقطة هل لأصحاب الدراسات النقدية من اليسار أن يتفلقوا من الملمح الأيديولوجي ((الشيوعي الماركسي) - كما تؤكد أهدافهم من هذه الدراسات- في كتاباتهم عن الشرق الأوسط؟

(3) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 277

التالية زاد بانتظام انتاج الكتابات البحثية عن النساء في الشرق الأوسط⁽¹⁾. نذكر منها دراسة فدوى الجندي في كتابها (الحجاب: احتشام، وخصوصية، ومقاومة) عام 1999، فقد قضت الباحثة ثلاثة عقود في دراسة التحجب والحركات الإسلامية بعد الانفتاح الاقتصادي في مصر بداية من السبعينيات⁽²⁾.

أما الدراسات النقدية والتي اعتمد باحثوها على الاقتصاد السياسي في تحليلاتهم، نذكر منها، كتاب "حنا باطاطو" (Hanna batatu) (الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق) عام 1978، واستخدم الكاتب التحليل الطبقي في تحديد القوى الاجتماعية التي ساعدت على تشكيل النضالات السياسية في العراق الحديث. وهناك أيضا كتاب "ارفاند ابراهاميان" (Ervand Abrahamian) بعنوان (إيران بين ثورتين) عام 1982، وهو عرض لتاريخ إيران من القرن التاسع عشر وحتى الإطاحة بنظام الشاه عام 1979.

شهد منطقة الشرق الأوسط في مرحلة بدايات الثمانينيات من القرن العشرين، وإلى غاية التسعينيات، جملة من الهزات السياسية والاجتماعية، حروب أهلية واضطرابات اقتصادية واغتيالات سياسية، كما انتشر في ضوء هذه الظروف دعاة التغيير الإسلاميين، بداية من توليهم السلطة في إيران بعد الثورة عام 1979 وإسقاط نظام الشاه. وفي ظل هذه الأوضاع زادت وتيرة الحراك لدى الحركات الإسلامية في المناطق العربية المختلفة التي بدأت تواجه أنظمة الحكم بإعلانها دخول العملية الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية⁽³⁾.

لم يكن لصعود هذه الحركات بشكلها الذي ظهرت به في هذه المرحلة تطورًا استطاع ان يتنبأ به، سواء منظرو التحديث الليبرالي ولا المنظرون النقاد المتأثرون بالماركسية الذين لوحوا بالاقتصاد السياسي كأداة بديلة للتحليل. وبالمقابل لم يفرض نمو الحركات الإسلامية وحصاد الثورة الإيرانية أي تحدٍ فكري على بعض الباحثين

(1) المرجع نفسه، ص 289-290.

(2) انظر: عبد اللطيف أميدة، مرجع سابق، ص 61.

(3) إلى جانب ما حدث في إيران، ظهر في السودان الجبهة الوطنية الإسلامية بقيادة حسن ترابي، كما كان للإخوان المسلمين تجربتهم في كل من سوريا وكذلك مصر في عهد مبارك، وبدورها نشطت حركة النهضة الإسلامية في تونس بقيادة راشد الغنوشي في عهد بن علي. إلى جانب هذه الدول كان للجزائر تجربة خاصة ودامية إثر دخول الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابات وفوزها بالانتخابات المحلية والبرلمانية، غير أن السلطة الحاكمة وقتئذ أوقفت العملية، وأنجز عنه حرب أهلية دامت قرابة العشر سنوات منذ بدايات التسعينيات. وفي لبنان، لا يزال الحزب الله متصدرا المشهد. وفي الأردن واليمن حصل الإسلاميون كذلك على مقاعد في البرلمان، كما كانت لفلسطين تجربتهم بفوز في الانتخابات وعطلت العملية كما في الجزائر.

المستشرقين التقليديين، ذلك أن هذه الظواهر ليست إلا تأكيدات على صحة ما آمنوا به زمنًا طويلاً. ومرة أخرى يُقدم برنارد لويس، مثلاً جيداً على البقاء، بل الازدهار، رؤية للإسلام متشبثة بالبقاء لها جذور بالغة القدم⁽¹⁾، وقد ارتسمت معالم هذه الرؤية في مقالاته: "الشيوعية والإسلام" و"مفاهيم إسلامية عن الثورة" في الخمسينيات والستينيات.

فبرنارد لويس وقبل الثورة الإيرانية كان قد نشر في عام 1976 مقالاً بعنوان "عودة الإسلام" في مجلة تعليق - التي أصبحت بحلول منتصف السبعينيات حاملة راية "النزعة المحافظة الجديدة" اليهودية-، حيث أكد بأن عودة الإسلام كقوة سياسية ليست أمراً مفاجئاً على الإطلاق، فهي عند لويس متأصلة في طبيعة الإسلام نفسه، وفي مواجهة الإسلام الفاشلة مع الحداثة، وفي السطر الأخير من مقاله يخلص لويس إلى أن الإسلام يشكل خطراً داهماً على الغرب "اليهودي-المسيحي"⁽²⁾. وتصوره في هذا المقال كان مركزياً في مقاله "الشيوعية والإسلام" عام 1953، أي الإسلام كحضارة واحدة وُضِعَتْ أَمَاطُهَا الأساسية قبل ألفية أو أكثر قليلاً (أساس الرؤية الجوهريّة التي يقوم عليها الاستشراق التقليدي)، وما زال يشكل معتقدات وسلوك المسلمين في كل مكان، حتى يومنا هذا، وكما سنرى سيستخدم لويس نفس الحجّة حتى القرن الحادي والعشرين، وبحسب رأي لويس فإن الإسلام لم ولن يستطيع أن يتغير تغييراً حقيقياً⁽³⁾.

إنها نفس الرؤية التي تتأكد في مقاله "مفاهيم إسلامية عن الثورة" عام 1982، حيث يبين المقال بقوة تأسيس الاستشراق التقليدي على الفيلولوجيا، فقد كرس لويس معظم بحثه لمناقشة معنى عدد من المصطلحات العربية المرتبطة بالثورة⁽⁴⁾ التي وجدها في النصوص الكلاسيكية، ومعنى هذه المصطلحات التي خلص إليها لويس هي - حسب ما يؤكد لويس نفسه - بالذات ما تعنيه للمسلم المعاصر. كما خلص إلى أن الإسلام يشجع على الخضوع للسلطة، بينما روح مقاومة الطغيان والحكم الفاسد هي متأصلة في القيم العميقة للحضارة الغربية.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 282-283.

(2) وهي نفس المقولة التي يؤكد بها برنارد لويس في مقاله "جذور الغضب الإسلامي" عام 1990. انظر:

Lewis Bernard, «The Roots of Muslim Rage», The Atlantic; Sep 1990; 266, 3; ABI/INFORM Global

(3) نقلاً عن: زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 284-285.

(4) في المعنى الذي قدمه لويس لمصطلح "ثورة" عند العرب والمسلمين ونقد ادوارد سعيد له. انظر: برنارد لويس، مسألة الاستشراق، مرجع سابق، ص 181.

يبقى تفسير أي ظاهرة بحسب طرح لويس يتأسس اعتبارا للخواص الجوهرية⁽¹⁾ للإسلام والتي لا تتغير. وهذا طبعا - حسبما يؤكد لوكمان - دون أن يتكلف الباحث عناء متابعة التطور التاريخي ومسار حركة فهم المسلمين لحكومات الطغيان وكيف تعاملوا معها⁽²⁾.

من الكتابات الاستشراقية البارزة في السبعينيات كتاب (العقل العربي) عام 1973، لـ "رافايال باتاي" (Raphael Patai) عالم الانثروبولوجيا الذي تعلم في إسرائيل وكان يقوم بالتدريس عن الشرق الأوسط في "برنستون" و"كولومبيا" وغيرها من الجامعات الأمريكية. ومن خلال كتابه يُقدّم لقرائه رؤية كثيفة عن التخلف والاضمحلال... بل الجمود والتحجر الثقافي للعالم العربي، ويشرح كيف أن العلاقة المضطربة مع الغرب كانت نتيجة لكل شيء، بدأ من فترة الرضاعة الطويلة إلى عدم تعلم كيفية استخدام دورة المياه، وكلها أمور أدت إلى عُقدة النقص في العقل العربي وهو ما جعل التخلص من الركود صعباً⁽³⁾. وفي طبعة منقحة من كتابه والتي ظهرت عام 1983، كان "باتاي" يرى أن الأمل في السلام أو التقدم في الشرق الأوسط مرهون بإمكانية أبناء إسماعيل [العرب] "أن يُكرسوا أفضل مواهبهم، ليس لمصارعة طواحين الهواء وإنما لبناء الإنسان العربي الجديد⁽⁴⁾". الذي يقبل الخضوع ويستسلم خانعا للاحتلال الصهيوني والمصالح الأمريكية في فلسطين والمنطقة.

وفي عام 1989 نشر ديفيد برايس جونز (David Price-Jones)، وهو محارب عنيف شارك في حرب السويس - كتابه (الدائرة المغلقة)، إذ يرى أن العرب ظلوا أسرى مجتمع قبلي قاس، مجتمع أبوي، وخلص برايس أن الأوتوقراطية (وهو نفس طرح "ارفينج" قبله بأكثر من قرن) وليست الديمقراطية، هي ما سيكون له

(1) في ما تعنيه الجوهرانية هي أن الغرب والإسلام كحضارتين متميزتين بدهاءة، حيث تفترض هذه الطريقة في التفكير في ماهية العالم أن كلا من الغرب والإسلام له جوهره الفريد غير المتغير أو شخصيته التي تمنحه تماسكه واستمراره عبر الزمان والمكان، وتضفي هذه الطريقة في التفكير المعقولة، مثلا، على ربط أثنين القرن الخامس قبل الميلاد بالديمقراطية الأمريكية في القرن العشرين كما لو كانا نفس الشيء من حيث الجوهر، أي مجرد مراحل = مختلفة في تطور نفس الحضارة الأوروبية، كما تضفي المعقولة على تفسير الحركات الإسلامية السياسية الحالية بما حصل في غرب شبه الجزيرة العربية في القرن السابع ميلادي، كما لو كانا كلاهما تجليان لسيطان لكيونة غير متغيرة من حيث الجوهر، تسمى الإسلام. انظر: زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 49.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 220-221.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 96.

(4) المرجع نفسه، ص 97.

الغلبة دائمًا. إن ما تعيشه المنطقة يتأسس على السلبيات، كإلحاق والإتلاف والخصومات، ضد كل ما هو إيجابي من بناء وإبداع ووحدة⁽¹⁾.

وإلى جانب الاستشراق الأكاديمي، حُضِيَ العرب والمسلمون بمكانة في الاستشراق الخيالي خلال فترة السبعينات والثمانينات، سواء في الإعلام أو الكتابات الأدبية، والتي تم من خلالها المحافظة على النظرة الاستشراقية على النموذج الأمريكي للعربي المسلم الديني والحقير والضعيف ودموي باعتبارها صفات جوهرية وُلِدَت معه. ومن أشهر الروايات وأكثرها قراءة (الحج) التي كتبها "ليون أوريس" (Leon Uris)، ومسرح أحداثها الأرض المقدسة [فلسطين]، فقد أكد "أوريس" أن العرب المتواجدين هناك لا يمكنهم أن يحبوك -لأنهم لا يعرفون كيف يفعلوا ذلك- رغم ما جلبت لهم من خير، إنهم يعرفون الكراهية فقط⁽²⁾.

أما أهم الأفلام في هذه الفترة نذكر: "العودة للمستقبل" عام 1985، و"بندقية من الطراز الأول" عام 1986، و"سارقو القوس الضائع" عام 1981، و"الصحاري" عام 1983، والفيلم الكوميدي "الخطأ والصواب" عام 1982 وفيه عُرض محاولات انتحاريين التخطيط لتفجير برج التجارة في أمريكا⁽³⁾. وهذه الأفلام كلها تصور العرب باعتبارهم إرهابين وقساة وأجلاف وشُدج.

خلال التسعينيات، وحينما انتهى الخطر الشيوعي، ظهر الإسلام ليعتبر -حسب المفكرين الاستراتيجيين- الخطر الأكبر والتهديد الأعظم لأمريكا بل للعالم والإنسانية أجمع. وفي هذا السياق برزت أهمية المستشرقين التقليديين منهم والمجددين المهتمين بالشرق الأوسط، وزادت قيمتهم في سوق الرأي العام وصناعة القرار، وبدأت الدراسات والتحليل تُقدم بُغية فهم الحركات الإسلامية المتواجدة في السلطة أو الساعية إلى بلوغها، والآليات والسبل المثلى للتعامل الإيجابي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. وهنا يمكن أن تُمَيِّز بين توجّهين مختلفين بشأن الكتابات جادلت حول هذا الموضوع :

(1) المرجع نفسه، ص 98.

(2) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 98-99-100.

(3) مايكل بي. أورين، مرجع سابق، ص 547. انظر أيضا: جاك شاهين، صورة العرب الأشرار في السينما الأمريكية، مرجع سابق.

هنالك أنصار التوجه الأول، والذين اتبعوا خطى برنارد لويس في اعتبار الإسلام حضارة مجروحة والنزعة الإسلامية في كل أشكالها مرض وتهديد كامن للغرب، وقد أكد هؤلاء في مختلف الكتب والمقالات ومدخلات الصحف والمحاضرات العامة ومناسبات الظهور في الإعلام، وطوال التسعينيات، أن النزعة الإسلامية قد حَلَّت محل الشيوعية باعتبارها الخطر الأكبر على الغرب والكيان الصهيوني المحتل، وأن اجتثاث هذا الخطر لا يكون إلا بمواقف عدوانية حازمة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. كما لا يتوقع هذا الاتجاه أن مثل هذه الحركات يمكن أن تكون راغبة أو قادرة يوماً ما على الوقوف على النموذج الديمقراطي في الحكم نظراً لأن الإسلام أوتوقراطي وغير متسامح بطبيعته ذاتها، فالنزعة الإسلامية شمولية وتؤلِّد الإرهاب، وبهذا الوضوح وهذه البساطة، ليس هنالك إسلاميون معتدلون أو قابلون لان يكونوا ديمقراطيين يستحقون جهد الكلام عنهم - وهو رأي التوجه الثاني -.

برنارد لويس في مقالته "جذور الغضب الإسلامي" عام 1990 في المجلة الأطلنطية الشهرية، وكان غِلاف عدد المجلة مُزَيَّنًا برسمٍ لمسلمٍ بصورته النمطية، مُلتحٍ ومُعَمَّم وعابس، وبانعكاس احمر لعلم أمريكي في مقلتيه لبيان مدى سخطه على الولايات المتحدة⁽¹⁾. اعتبر لويس الغضب وقوداً للحركات الإسلامية في كل أنحاء العالم، وأن الشعور بالإذلال من قبل المسلمين كان جراء هزيمتهم وسحقهم من قبل الكفار المسيحيين، وهذا الذي ولد غضبا -والذي مصدره ذاتي داخلي ومرجعه الدين الإسلامي - أصبح موجهاً بالدرجة الأولى ضد الولايات المتحدة، وأصر لويس أن هذا الأمر لا علاقة له بدعم الولايات المتحدة لنظم قمعية في العالم الإسلامي، أو الكيان الصهيوني المحتل، أو المشروع الامبريالي الأمريكي، أو بأي شيء آخر فعلته وتفعله أمريكا. فلويس يعزوا موجة العداة التي اجتاحت العالم الإسلامي ضد أمريكا إلى حقد غير عقلاني على الحضارة اليهودية-المسيحية،

(1) إننا لنجد في ما عرضه هذه المجلة في صورة غلافها، دلالة ومعناه في ما قدمه "رولان بارت" في كتابه عن التصوير، حيث "يَعْرِف بارت ما يسميه "المفارقة الفوتوغرافية" بأنها تعائش رسالتين اثنتين داخل صورة فوتوغرافية واحدة، وتتعلق الرسالة الأولى بما تشير إليه هذه الصورة الفوتوغرافية. وهذا هو المؤشر المحايد لهذه الصورة أو الموضوع أو الشخص الذي التقطت له. أما الرسالة الثانية فهي تلك الأسطورة أو الخرافة التي تُخفيها هذه الصورة، وهذه الأسطورة هي الطريقة التي يتم بها تمثيل الموضوع، والتي تؤثر فيمن يشاهدها بأن تَسْتَبِير في داخله وعن غير وعي منه غالباً، عددًا من الافتراضات المُستَلَم بها عن الحياة الاجتماعية والسياسية. ولأن هذه الاستشارة تتم من غير أن يلحظها المشاهد تمامًا، فإن هذه الصورة الفوتوغرافية إنما تساعد -بذلك- على تعزيز أشكال التحيز أو الأحكام المسبقة". انظر: اندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية، مراجعة وتقديم وتعليق: محمد الجوهري، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط2، القاهرة، 2014، ص 170-171.

وقد تنبأ لويس الوضع من المحتمل أن يتصاعد لينتهي بـ "صدام حضارات" تكون الحضارة الإسلامية هي من تُشعل فتيل هذا الصراع وتغذيته، باعتبارها فعل غير عقلاني⁽¹⁾. وتكمن فضيلة لويس هنا في الاتساق، فهذا المقال المنشور عام 1990 يكشف بدرجة أو بأخرى نفس المقدمات المنطقية والحجج الداعمة التي املت كتابات لويس منذ الخمسينات.

وفي المقابل عارض آخرون هذا التوجه، ومن بين شخصياته القيادية "جون ل. إسبوزيتو" (John L. Esposito) المدير المؤسس لمركز الفهم الإسلامي-المسيحي بجامعة "جورج تاون" -الذي أنشأ عام 1993-، وباشترائه مع الباحث "جون فول" (John Voll) قداما كتابهما (الإسلام والديمقراطية) عام 1996، ومن خلال دراسات الحالة لستة بلدان إسلامية، أكد أن النزعة الإسلامية ظاهرة متنوعة ومتعددة الجوانب، وقد أبرز المؤلفان جهود الديمقراطيين المسلمين لاعتماد على عناصر داخل التقليد الإسلامي لتطوير طبعة إسلامية أصيلة للديمقراطية⁽²⁾.

وقد جاء موقف هذا التوجه تبعا لطبيعة التغيرات الدولية باختيار الشيوعية مقابل إعلان انتصار الليبرالية، حيث كثرت الدراسات الجديدة حول عملية الانتقال الديمقراطي من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية الليبرالية، وتبيان دور المنظمات المستقلة والمجتمع المدني في العالم الثالث والدول الشيوعية سابقا. فقد روج في هذه المرحلة "لتفوق الديمقراطية والرأسمالية الغربية وأطروحة "فوكوياما" (نهاية التاريخ)، التي أخت الصراع لصالح الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية كنموذج أنجح لبقية العالم⁽³⁾.

واصلت صورة الشرقي العربي والمسلم الممتخيلة والسلبية ظهورها في الإعلام الأمريكي والكتابات الأدبية خلال التسعينيات، ومن أمثلتها رواية الكاتب الأمريكي "جون بارث" (الرحلة الأخيرة ما البحار) عام 1991، التي جمعت قدرا هائلا من المعلومات المتصلة بالشرق في قالب تمتزج فيه أجواء حكايات السندباد المغرقة في الخرافة بالأحداث السياسية التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط... ففي رواية "بارث" يلتقي الجناح المعرفي العلمي

(1) انظر: Lewis Bernard, «The Roots of Muslim Rage», The Atlantic; Sep 1990; 266, 3; ABI/INFORM Global

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 353.

(3) علي عبد اللطيف أميدة، مرجع سابق، ص 67.

من الاستشراق، أي ذلك القائم على البحث والتحقيق، بالجانب الخيالي أو الفنتازي، يلتقيان ليرفد أحدهما الآخر على نحو ليس جديد بقدر ما هو مكثف وواسع النطاق... وفي مثل هذا اللقاء تتضح سمة الاستشراق كنظام له قواعده وقدرته على إنتاج المعرفة التي كثيرا ما تستمد مصداقيتها من القواعد التي تحكمها وليس من مطابقة تلك المعرفة لما هو حاصل أو واقع⁽¹⁾.

"أتيت من بلد بعيد، من مكان بعيد. حيث تسير قوافل الجمال. حيث يقطعون أذنك، إذا لم يرقق لهم وجهك. إنه أمر وحشي ولكن هذا هو الوطن".

بهذه الكلمات التي لا تحمل أي قدر من الاحترام - كما بينه أورين-، افتتحت شركة والت ديزني كوميديا الرسوم المتحركة علاء الدين عام 1992، وهي قصة أخرى مستقاة من ألف ليلة وليلة. بعد اعتراض الأمريكيين العرب تم تغيير المقطع المهين الذي يقول "حيث يقطعون أذنك، إذا لم يرقق لهم وجهك" إلى "حيث الأرض مسطحة وواسعة، والحرارة عالية"⁽²⁾.

وإلى جانب كوميديا الرسوم المتحركة استمرت نفس الصورة النمطية للعرب والمسلمين في أفلام هوليوود وواصلت صناعة السينما في إهانة الأمريكيين من جذور عربية وإيرانية وتركية عن طريق الاستمرار في نشر صورة سلبية عن شعوب الشرق الأوسط، وأصبح الإرهابي العربي الغاضب الذي يحاول تفجير مدينة أمريكية في الفيلم الكوميدي "أكاذيب حقيقية" عام 1994، صورة أساسية⁽³⁾. هذا إلى جانب أفلام أخرى، منها "لورنس العرب" عام 1992، و"الحصار" عام 1998، و"ثلاث ملوك" عام 1999، و"الليالي العربية" عام 2000. وقد صورة جميعها العرب باعتبارهم إرهابين قُساة وأجلاف وسُدج⁽⁴⁾.

نؤكد هنا أن هذه الصور المشوهة للعرب والمسلمين والدعاية المغرضة ضدهم في هذه الفترة - التي ستعقبها فترة أخرج منها (أحداث 11 سبتمبر وما بعدها)-، وتبلور المصالح الأمريكية عبر البحار ومرحلة اشتداد الصراع

(1) ميجان الرويلي، سعد البازعي، دليل الناقد الادبي اضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، المغرب، بيروت، لبنان، 2002، ص36-37.

(2) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 555.

(3) المرجع نفسه، ص 556.

(4) المرجع نفسه، ص 565.

العربي الإسرائيلي، ليست من ابتداء هذه المرحلة بل إنها تعكس تواصلًا للملامح الأساسية لهذه الصورة، وهي الملامح التي ساهم في رسمها وتشكيلها كتاب ومفكرون وأدباء ورواة وإعلاميون أمريكيين - خاصة المسيحيين منهم - منذ بدايات القرن التاسع عشر، حيث أسسوا معظم أفكارهم على ما ورد من إرث خاطئ ملتبس من أوروبا الغربية، وأضافوا عليه الكثير.

على إثر الانتقادات المتكررة لمعاهد دراسات الشرق الأوسط جراء ارتباطها بالسياسة - خاصة خلال الستينات والسبعينات والثمانينات -، زادت تبعًا لذلك حساسية الباحثين - ليس جميعهم طبعًا - اتجاه ذلك الأمر، وظهر نوع من السعي لتحقيق الحياد في دراسات العديد منهم ومحاولة التزام الموضوعية، بل وتقديم الانتقادات لسياسات أمريكا التدخلية في المنطقة ومساندتها للدول الاستبدادية وإسرائيل⁽¹⁾. وهذا الوضع جلب لباحثي هذه المعاهد الكثير من الانتقادات خاصة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر والهجوم الإرهابي على برج التجارة، من قبل العديد من الباحثين الأمريكيين خاصة المحافظين منهم، حيث يؤمن هؤلاء بضرورة خدمة المعرفة للسلطة الأمريكية، لا أن تقف محايد أو ناقدة.

إن عدم قدرت خبراء معاهد دراسات الشرق الأوسط على التنبأ بالأحداث وتحذير منها كان سببًا في الانتقاد الموجه إليهم، لكن الأمر لم يتوقف عند النقد، ولو توقف عنده لكان مقبولًا، بل تعداه إلى دعوة البعض لمراقبة الأبحاث التي تنتج عن الشرق الأوسط ضمن هذه المعاهد، وكان "مارتن كرويمر" في كتابه (بروج عاجية على الرمال) أحد الأمثلة الأبرز، إضافة إلى دعوة صناع القرار إلى ضبط التمويل تجاه هذه المعاهد. كما ذهب آخرون، ومنهم "دانييل بايبس"، إلى إنشاء برنامج اسمه مشاهدة الحرم الجامعي (Campus Watch)، الذي يصف كتابات التي يقدمها خبراء دراسات الشرق الأوسط ضمن معاهدهم في الجامعات الأمريكية بالمتحيزة، وعدم تسامح هؤلاء مع وجهات النظر البديلة، وفي إثر ذلك يدعوا البرنامج إلى مراقبة الأساتذة والحد من تأثيرهم الفكري⁽²⁾.

(1) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 557.

(2) انظر في موقع مركز منتدى الشرق الأوسط. على الرابط: <https://www.meforum.org/projects>

وفي المقابل آثر عدد من الباحثين ضمن هذا الحقل الاستشراقي مواصلة تقديم أبحاثهم بما يخدم رؤية العالم السائدة في واشنطن، وهو "ثمن يتعين دفعه مقابل الفجوة التي انفتحت بين عالم البحث في الشرق الأوسط وعالم صانعي السياسة ما بعد السبعينيات" حسب تعبير لوكمان، وأصبح الكثير من هؤلاء لا يعمل في مؤسسات التعليم العالي، وإنما في حشد من مراكز الأبحاث (Think Tanks) التي تكاثرت منذ السبعينيات فصاعدًا⁽¹⁾.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 387.

المبحث الثاني: أهداف الاستشراق الأمريكي

بعد التوطئة التاريخية التي قدمناها للاستشراق الأمريكي منذ بداياته وعبر مساره وإلى الآن، وخلصنا من خلالها إلى نتيجة مفادها أن الاهتمام الأمريكي المعرفي بالشرق العربي والإسلامي قد ابتدأ مع البدايات الأولى لتَشكُّل الدولة الأمريكية عام 1778. ومنذ تلك الفترة اتضح بجلاء الجهد المبذول من قبل المستشرقين الأمريكيين، وهو ما أوضحته كتاباتهم الضخمة (على تنوع مناهجهم المعتمدة)، ومؤسساتهم العملاقة (على تنوع ايدولوجيتها وانتماءاتها)، وتمويل السخي الذي قُدِّم لهم (الخاص منه والحكومي) والدفع الحكومي منقطع النظير. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا كل ذلك الجهد الفردي منه والمؤسسي للاستشراق الأمريكي الذي بُذِل -ولا يزال- لدراسة وفهم الشرق العربي والإسلامي؟ هل انطلق الاستشراق الأمريكي من نفس البواعث وسعى لتحقيق نفس المرام؟

المطلب الأول: الأهداف الدينية للاستشراق الأمريكي

تفيد الكثير من الدراسات⁽¹⁾ التي تناولت الاستشراق الأمريكي أو ما تعرف عند البعض بالدراسات العربية والإسلامية في أمريكا بأن بداياته جاءت لتحقيق أغراض دينية تنصيرية في الأساس، فقد عمل المسيحيون البروتستانت -منذ نهاية القرن الثامن عشر- من أجل تحقيق هدفهم الذي جَسَّد في "حَمَلِ مشعل التنوير والخلاص إلى المنطقة [الشرق الأوسط] وإعادة تشكيلها وفق النموذج الأمريكي، وأخذوا يغرسون قيمهم عن طريق الإنجيل"⁽²⁾. في عام 1819، اجْتَمَعَت الجماعات البروتستنتية على اختلاف مشاربها لتأكيد إيمانها بأن لأمريكا دور أسنده لها الرب بأن تكون نورا للأمم وأن تُقَدِّم أفضل ما لديها للعالم الوثني، ومعه بدأت روح البعثات التبشيرية تنبعث بعمق في الكنائس الأمريكية⁽³⁾.

إن هذه الرغبة الدينية المَشْتَعِلَة والاعتقاد الجازم للمسيحين البروتستانت هو أحد الشواهد التي تدل على أن اهتمامات المستشرقين الأمريكيين بالمنطقة العربية خلال القرن التاسع عشر كانت في أساسها دينية باعتبار

(1) انظر: ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، ص 153.

(2) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 94.

(3) المرجع نفسه، ص 97.

أهل المنطقة ضالين يسعى نور المسيحية إلى أن يضيئ لهم الطريق، وفي إثر ذلك انطلقت البعثات التبشيرية وبدأت الكتابات عن المنطقة من قبل المستشرقين المبشرين. مع العلم أن هذه النظرة الدينية للذات الأمريكية، المؤمن مقابل الآخر الوثني الضال، أسست سواء بوعي أو بغير وعي إلى المركزية الدينية، والتي انعكست بشدة على كتابات هؤلاء في دراساتهم للشرق الإسلامي.

ومن الشواهد أيضا على الأهداف الدينية الاستشراق الأمريكي، هو إنشاء "الجمعية الشرقية الأمريكية" والتي تأسست عام 1842- قبل خمسين سنة من انطلاق أول إرسالية تنصيرية إلى المنطقة العربية- وضمت العديد من رجال الدين، الذين ركزوا في إنتاجهم العلمية على العقيدة الإسلامية والرسول محمد صلى الله عليه وسلم والفقهاء الإسلامي وغيرها من المواضيع- وجاء تناولهم لها بصورة تعتمد الشك والافتراض الخاطئ والنتائج المسبقة-. وعن البعد الديني لعمل هذه الجمعية يرى المستشرق الأمريكي برنارد لويس، والذي اعتبر إنشاءها علامة على بداية الدراسات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة، أن فضل انشاءها يرجع إلى "المنظمات التبشيرية من جهة، وإلى توسع الدراسات الكلاسيكية الانجيلية من جهة أخرى"⁽¹⁾ وهذا إنما يدل، كما يؤكد محمد الدعي، على أن "الكنيسة وليست الجامعة، هي التي كانت القوة المهيمنة على البحث الاستشراقي الأمريكي"⁽²⁾ خلال القرن التاسع عشر.

وما يؤكد أيضا حقيقة الأغراض الدينية للاستشراق الأمريكي مع البدايات الأولى للقرن العشرين، نذكر ما ورد في مجلة "عالم الإسلام" عام 1911 والتي افتتح المستشرق صامويل زومر عددها الأول قائلا: "تبيّن لنا من مراجعة (مجلة العالم الإسلامي) الفرنسية، و(مجلة الإسلام) الألمانية، ومن دائرة المعارف الإسلامية الجديدة المحررة بثلاث لغات... أن زيادة العناية والاهتمام بأمر الإسلام تستدعي إصدار مجلة إنجليزية خاصة بالأبحاث الإسلامية، ودراسة أفكار المسلمين، وعلاقتهم بالكنيسة، والخطة التي ينبغي انتهاجها مع المسلمين... ومهمة تنصير المسلمين تقضي إيجاد ميدان مشترك للعمل تتضافر فيه الأفكار والبحوث والمجهودات". ويضيف مؤكداً أنه إذا أرادت الكنيسة أن تُوصّل الكتاب المقدس إلى العالم الإسلامي "فعلينا أولاً أن نعرف العالم الإسلامي

(1) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 136.

(2) محمد الدعي، مرجع سابق، ص 133.

ونفهمه". ولاحظ "زويمر" أنه يوجد جهل كبير جدا بمحمد [صلى الله عليه وسلم] وبالإسلام وطبيعته ودعوته⁽¹⁾.

وإذا كان الاستشراق الأمريكي قد انطلق -منذ نهاية القرن الثامن عشر وعلى مسار القرن التاسع عشر والعشرين- من أجل تحقيق أغراض دينية والمتمثلة، من جهة في تنصير المسلمين، ومن جهة أخرى ضمان عدم دخول المسيحيين إلى الإسلام، فإنه فشل على ما يبدو في تحقيق أهدافه كما كان يُتَوَقَّعُ ويُزَجَى. وهذا ما أوضحه الباحث "ه. كوني زيقلر"، بعدما عدد مراحل الإرساليات التبشيرية في المنطقة العربية والتي استمرت أربعاً وثمانين سنة (المرحلة الأولى من (1889-1914)، المرحلة الثانية (1915-1933)، المرحلة الثالثة (1934-1958)، المرحلة الرابعة (1958-1973))⁽²⁾، ثم تحديده ميزات هذه البعثات، تطرق إلى إخفاقاتها، وذهب إلى تحديد مواطن الفشل، مؤكداً عجزها في "تحويل أي عدد ذي قيمة من المسلمين إلى النصرانية منذ وصولها الخليج قبل نيف وسبعين سنة، لذلك تحولت البعثة إلى دور دعوي جديد، وهو وَعْظُ الجاليات الجديدة من المتعاقدين النصارى الذين أتوا إلى الخليج من الخارج، وهكذا بحلول عام 1973 [وهي سنة إنهاء المستشرقين استعمال مصطلح الاستشراق] تم التخلي عن الهدف الأصلي الذي وضع عام 1889 [بل كان قبل ذلك] لتنصير الجزيرة"⁽³⁾. هل توقفت فعلاً عمليات التنصير بالمنطقة واستنفذت أغراضها بعد ما لقيته من فشل؟ ومعه توقف المستشرقين المنصرين الكتابة بتحيز ضد الإسلام والمسلمين؟

إننا لا نعتقد بتوقف مهمة العمل التنصيري الأمريكي وكتابات هؤلاء عن الإسلام. لم يَنْقَطِعْ -ولن ينقطع- النشاط التبشيري واقعياً ولا صورياً في أذهان رجال الدين البروتستانت، وإنما هنالك سعي جاد وجهد منقط النظير لإعادة بعث نشاطه. ومن الشواهد على ذلك، مراجعة ما قدمه "و. ستانلي مونيهايم" (Walter Stanley Mooneyham) رئيس منظمة التصور العالمي للتنصير الدولية في مؤتمر التبشير الذي عقد في مدينة "جلين آيري" بولاية كولورادو في الولايات المتحدة عام 1978 -وكله أسى على انخفاض وتيرة التبشير في المنطقة، آملاً في غد أحسن- إذ يقول: "أين هم الطلبة الذين يدرسون الإسلام، والذين يستطيعون أن يباروا

(1) نقلاً عن: ناصر بن ابراهيم، مرجع سابق، ص 103-104.

(2) المرجع نفسه، ص 89-99-100.

(3) المرجع نفسه، ص 101.

طلاب الماضي؟ ليعطينا الرب رجلا مثل صمويل زويمر الذي أتقن اللغة العربية، وكان عالما محترفاً في الإسلاميات، ومنصراً مقنعاً...⁽¹⁾، وهي الصفات التي كانت تتوافر في المستشرقين المنصرين الأوائل، وأصبحت تنعدم في المستشرقين المتأخرين.

وإن كنا نُقر ما ذهب إليه "زيقلمر" بخصوص عجز التنصير في المنطقة العربية، فإننا لا نوافق تأكيداً أن الكنيسة البروتستنتية قد تخلت عن هدفها الأصلي لتنصير المنطقة والمسلمين بشكل عام، بحجة عجزهم على تحقيق أهدافهم⁽²⁾. إن انتهاء نشاطها التنصيري مرتبط بانتهاء المسيحية كديانة ومعتقد يؤمن أصحابه بأنها "النور" الذي بعثه الرب للبشرية، كما يعتقد قساوستها ورهبانها. وإذن، كيف لها أن تتوقف على التنصير؟

غير أن ما يمكن أن تقوم به الكنيسة هو الحفاظ على الهدف المرسوم، ولكنها تضطر بحكم الضرورة ومطلب المرونة في تغيير الوسائل والأساليب المعتمدة سابقاً لتحقيق أهدافها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، التنازل ولو مكرهة على مطلب التنصير المباشر الذي اثبت فشله مع المسلمين، ما سيضطرها إلى أساليب أخرى، تنقلها من دعوات التنصير إلى التشكيك والدعن والتلبيس على المسلمين في دينهم، حتى يضمن هؤلاء ألا يُعبد المسلمون الله تبعاً لشريعته وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم.

وطبقاً لذلك سعت الكنيسة إلى "تشجيع واحتضان الباحثين المسلمين والعرب من الأساتذة والأكاديميين وأدباء وشعراء وفنانين ممن تُؤسّم فيهم ترددات وتساهاً تجاه ديانتهم ومعتقداتهم، أو بالأحرى بروز عقلانية في نظرتهم وموقفهم من الدين الإسلامي والتراث الإسلامي، سواء من كانوا في أوروبا كمهاجرين أو طلبة في الجامعات الأوروبية أو الأمريكية، أو أولئك الذين كانوا في بلدانهم وتميزا بنقمتهم ضد حكوماتهم، واعتبر المنصرين هؤلاء في غاية الأهمية بالنسبة لهم وللسياسات الأمريكية موازنة بالعمليات التبشيرية والإرساليات التي أثبتت فشلها. ولتنفيذ مشروعهم عمدوا إلى منح هؤلاء الدعم المادي والمعنوي في البحث والكتابة عن النقاط الساخنة في الإسلام دينا وسياسة، خاصة تلك القضايا التي يمكن استثمارها في إثارة الشكوك والمحاجة والجدل بأهم

(1) نقلا عن: ناصر بن ابراهيم، مرجع سابق، ص 8.

(2) وهذا إنما يؤكد على أن الإسلام حق وليست وثنية كما زعموا -ويزعمون-، وإلا فإنه كان للمسيحين أن ينصروا نصف أهالي المنطقة على الأقل، إذا ما نظرنا إلى الجهود المبذولة طيلة القرنين الأخيرين، في وقت زاد فيه دخول غير المسلمين في أوروبا إلى الإسلام دونما مجهود يُذكر يساوي أو يقل على جهودات المنصرين المبذولة.

مبادئ الإسلام والنبوة وقضايا في الحضارة الإسلامية أو في المذاهب و الأعراق التي ينتمون إليها (سنة، شيعة، عرب، أعاجم وغير ذلك)، كذلك الشكوك والطعن في المناهج البحثية التي يتبعها العلماء العرب والمسلمون في شؤون تتعلق بمبادئ التاريخية والحضارية. لقد تحقق ذلك فعلا ويتحقق الكثير منه في هذا الميدان، والشواهد كثيرة على الصعيد العربي والإسلامي، كما يؤكد عبد الجبار ناجي في كتابه (الاستشراق في التاريخ)⁽¹⁾.

لقد مثل التنصير الوسيلة الأقوى من أجل تنفيذ أمريكا لمشروعها الثقافي والحضاري وفرض نموذجها على شعوب المنطقة ولما عجزت على تنصير المسلمين، غيرت أسلوبها دافعةً بممثلين محليين من عرب ومسلمي المنطقة لتبني أفكارها ورؤاها واعتقاداتها، ما يحقق مصداقية أكبر، لأن الكاتب والمتكلم عربي ومسلم وليس أمريكي أو أوروبي تحيط به الشكوك - خاصة بعد ما لحق بالاستشراق من انتقادات-، وبذلك تتحقق التبعية الثقافية والفكرية والعلمية وتتحقق معه السيطرة والاستعمار لا بالقوة العسكرية، التي أصبحت تقليدا عفا عنه الزمن - وإن كانت تُستعمل بين الفينة والأخرى-، بل بقوة الكلمة مقابل الكلمة والفكرة مقابل الفكر. إنها حرب أفكار، والغلبة لمن يحسن المحاجة والاقناع.

ومما يجب التنويه إليه في نهاية هذا المطلب نقطتين في غاية الأهمية: الأولى، هو العائد الايجابي للنشاط التنصير في الشرق الأوسط، من جهة، على الاستشراق الأمريكي بدفع حركته بقوة إلى الأمام، ومن جهة أخرى، على مصالح أمريكا الاستراتيجية في المنطقة. والنقطة الثانية، هي التساؤل عن مغزى الرغبة التي أبدتها المنصرين البروتستانت الأوائل لإقامة دولة لليهود بفلسطين. هل يمكن اعتبار ذلك مطمحا استعمارية للولايات المتحدة في المنطقة؟

إن النشاط التنصيري الدؤوب في المنطقة العربية منذ نهاية القرن الثامن عشر وإلى غاية الآن كان له بالغ الأثر في بعث حركة الاستشراق الأمريكي، والذي ما كان له أن يحقق ما وصل إليه إلا بما وطده المنصرون لنشاطه وتطوره عبر مسار حركته منذ نهاية القرن الثامن عشر وإلى الآن. ومن جانب آخر كان لهذا النشاط التنصيري الذي وإن لم يحقق أغراضه الدينية التنصيرية، فإنه في المقابل كان له آثار هائلة على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة، فالمجهودات المتواضعة [التواضع بالنسبة للنتائج وليس للمجهودات

(1) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 81-82.

التي كانت شاقة ومضنة] لنشر المعتقدات الدينية في شبه الجزيرة العربية أنتجت في النهاية نفوذا أمريكيا كبيرا في المنطقة⁽¹⁾. فقد هيئ التنصير الأرضية المناسبة للنفوذ الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتخلف سليلتها الإمبراطورية البريطانية، للغايات الاستعمارية نفسها ولكن بأسلوب مغاير.

إذا كان الهدف الاستعماري الاستحواذي لم يظهر في بواكير الاستشراق الأمريكي بل كان غرض الاستشراق دينيا خالصا - كما أكدت ذلك العديد من الكتابات-، سواء من خلال الإرساليات الأولى للمنطقة بداية من نهاية القرن الثامن عشر وأثناء إنشاء الجمعية الشرقية الأمريكية الاستشراقية الأكثر تنظيماً وجهداً والتي كان معظم أعضائها من رجال الدين. فان السؤال الذي يجب أن يطرح: كيف نسمي مطامح البروتستانت في البدايات الأولى لنشاطهم بالمنطقة وخلال القرن التاسع عشر والعشرين التي دعوة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؟ ففي العديد من كتابات المستشرقين المنصرين، تأتي التأكيدات على أحقية اليهود بفلسطين باعتبارها إرث أجدادهم.

إن همّ تنصير المسلمين الذي حمله المنصرون الأمريكيون الأوائل في المنطقة العربية، جاء فيما تضمنه إلى جانب التنصير - كمرحلة أولى وسابقة باعتبارها مرحلة الإصلاح كما يسمونها- ملامح الروح الاستعمارية- التي كانت تشتعل في فكر ووجدان الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر- الاحتلالية للمنطقة. فقد كان البروتستانت الأمريكيين يؤمنون بضرورة إقامة دولة لليهود في فلسطين، فحلم الدول اليهودية ليس بجديد ولا معاصر، وليس قضية يهودية فقط، أو كما تُظهِر بعض الكتابات أنه قد ظهر مع صهيونية هيرتزل. لقد ارتبط حلم إقامة دولة يهودية مع المنصرين الأوائل. لأنه وحسب اعتقاد هؤلاء فإن "القيام بما يلزم من إصلاح يهبي لليهود العودة إلى الوطن واستقبال يسوع المسيح، لأن قيام دولة يهودية في فلسطين سيفي بكل الشروط اللازمة للمجيء الثاني"⁽²⁾ كما بينه القس "ليفني بارسونز" (Levi Parsons)، الذي يعتبر من أول المبشرين بالمنطقة إلى جانب القس

(1) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 285-286.

(2) وبعودة اليسوع المسيح سيتحقق العصر الألفي السعيد كما يؤمن بذلك الأنجيليون، وهذا الاعتقاد لم يخص المسيحين فقط بل كان أيضا متعلقا بالجمهوريين أي أمريكا الجمهورية ممثلة في الآباء المؤسسين لها، فقد صَوَّرَ مارتن مارتني ذلك على أساس أنه قد حدث في أمريكا ثورتين وليس ثورة واحد عام 1776، "فالأولى هي ثورة داخلية، ثورت روحية جعلت الدين الأمريكي انجيلي النزعة، اما الثورة الثانية فهي خارجية، ثورة سياسية جعلت المجتمع الأمريكي جمهورياً، وما أُلهمَ كلتا الثورتين هو نوع جديد من المذهب الذي يؤمن بالعصر الألفي السعيد، ويرى مارتن أنه بهذه الرؤية الأمريكية الفريدة لـ"مدينة على التل" اتفق التقوى والتنوير، أعني أن أمريكا المسيحية وأمريكا الجمهورية اتفقتا معاً على السعي المشترك إلى السعادة". انظر: غيرتروود هيملفارب، مرجع سابق، ص 215.

بليني فيسك، من داخل كنيسة "أولد ساوث" عام 1819. وعلى ذلك - كما يعتقد فيسك - سيغمر النور المقدس ليس فقط اليهود، بل أيضا المسلمين ومسيحي - لأن البروتستنتية ترى في المسيحية الشرقية الكاثوليك باعتبارها متخلفة وعفا عليها الزمن - الشرق الضالين"⁽¹⁾. وفي عام 1850 قدم "باركلي" البروتستانت بعد زيارته للقدس كتابا بعنوان (مدينة الملك العظيم)، ودعا من خلاله إلى فكرة إعادة توطين اليهود، تمامًا مثلما فعل جورج بوش [في كتابه (محمد) عام 1830] من قَبْل⁽²⁾.

وفي ضوء ما طُرِحَ، ألا يعد هذا مطمعا استعماريًا تجلّى مع بواكير الاستشراق الأمريكي ذو الدافع الديني، والذي ما كان ليتحقق إلا باستخدام القوة العسكرية، غير أن الظروف الداخلية في أمريكا، وتظاهرات السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إضافة إلى أوضاع الامبراطورية العثمانية خلال طول تلك المرحلة، لم تسمح بتحقيق الحلم الصهيوني إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث اجتمعت الظروف لتفعل ذلك. وأعلن رسميا من منبر الأمم المتحدة عن قيام دولة الكيان الصهيوني المحتل عام 1948.

المطلب الثاني: الأهداف الاستعمارية المتجددة للاستشراق الأمريكي

رغم أن المطامع الاستعمارية الأمريكية في الاستشراق الأمريكي للمنطقة العربية تبدوا وقد تجلت معالمها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، واتخاذ القرار السياسي باعتماد استراتيجية ملاءم الفراغ الذي خلّفته الامبراطورية البريطانية، بالتأسيس لما عُرف بدراسات المناطق ومن ضمنها دراسات الشرق الأوسط. غير أن بعض الكتابات تُؤكّد أن الأهداف الاستعمارية تَوَلَّدت في مرحلة سبقت ذلك وبالتحديد في منتصف القرن التاسع عشر وفي شدة التزاحم الاستعماري الأوروبي على المنطقة، ففي عام 1842 أنشأت "الجمعية الشرقية الأمريكية" (Society American Oriental) كما يؤكد ساس الحاج من أجل "دراسة الشرق وصبر أغواره والاطلاع على أسراره وفهم عقليات شعوبه تَوَطُّئةً لاستعمارهم"⁽³⁾. غير أن من الباحثين من لا يعتبر الأمر كذلك، حيث يؤكد الدعيمي -آخذا بعين الاعتبار طابع العضوية في هذه الجمعية والتي كان معظمها رجال دين بروتستانت- أن "الاهتمام الأمريكي بالشرق العربي الإسلامي في بواكيره كان خاليا من التطلعات الاستحواذية الاستعمارية

(1) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 95-96-97.

(2) المرجع نفسه، ص 155.

(3) ساسي سالم الحاج، مرجع سابق، ص 197.

لأنه سقط في سلة الاندفاع الديني التبشيري"⁽¹⁾. هل ما استدل به الدعيمي منطقي لتبرير مقولته؟ وهل يعمل التبشير بمعزل عن المطامح الاستعماري؟ وهو الذي قدمنا له في المطلب السابق، فقد كانت الدعوة المبكرة من قبل رجال الدين الى انشاء دولة لليهود في فلسطين هو من مؤشرات المطمح الاستعماري.

ومما يدل على اهتمام الجمعية بالأهداف الاستعمارية، نقدم لما طرحه رئيسها "جون بكرينج" من قضية هامة عام 1843 مفادها أن أمريكا قد هدفت من دراسة الشرق اقتفاء أثر القوى الامبريالية الأوروبية، فقد بدأ رئيس هذه الجمعية في اجتماعها السنوي عام 1843 برسم تخطيط أولي استثنائي للحفل الذي اقترح أن تقوم برعايته بلفت الانتباه الى الظروف الملائمة للوصول الى الشرق خاصة سهولة وسائل المواصلات، وفترة السلام النسبي الذي يمر به العالم، وتطور وسائل الاتصالات الدولية على أن تضع هذه الجمعية أمام أعينها تحقيق الأهداف المتمثلة في مجال اللغات الافريقية والآسيوية والبولينية..."⁽²⁾.

الذي يتضح مما أورده "بكرينج" أمران. الأول، التأكيد على ضرورة اقتفاء التجربة الأوروبية الاستعمارية. الثاني، هو أن ذلك لن يتم بالبحث العبثي والذي يركز إلى الخيال، بل يجب بذل جهد علمي وعملي كبيرين لاكتساب المعرفة الشاملة العلمية والجادة، والتي ستأهل أمريكا إلى خوض تجربتها الخاصة في الشرق خاصة العربي والإسلامي بنجاح.

وعليه، يمكن اعتبار ما حدث في هذه الفترة من اهتمام جاد ومنظم بدراسة الشرق في إطار نشاط هذه الجمعية، مرحلة تمهيدية أولية وتأسيسية، لدراسات أكثر عمقا ونوعا وكما، باعتبارها أحد الآليات التي ستسهل عملية تفعيل أمريكا لمشروعها الاستعماري المستقبلي، والذي تجلت معالمه بعد الحرب العالمية الثانية حيث اجتمعت الظروف لتحقيق انبثاق ذلك المشروع. وما نلاحظه من خلال أهداف هذه الجمعية هو أن ولادة الاستشراق الرسمي كان ذو حمولة أيديولوجية وليست معرفية علمية خالصة. بمعنى أنه تم استغلال تلك المعرفة والمعلومات التفصيلية - خاصة الميدانية منها - لخدمة الاغراض السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للخارجية الأمريكية في شد التزاحم الاستعماري الأوروبي على المنطقة.

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 133.

(2) ساسي سالم الحاج، ج 1، مرجع سابق، ص 153.

إن الاستعمار التقليدي العسكري - الأوروبي - لم يعد ميزة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث القوي في سعيه الحثيث لاستغلال ثروات الضعيف بالقوة العسكرية. بل أصبح هنالك أسلوب آخر للسيطرة والاستغلال، إنه الاستعمار، لكنه جديد، شرعي وقانوني، له مسوغاته ومبراته الأخلاقية والعلمية، إنه بالضبط ما تمارسه الولايات المتحدة مع العديد من دول العالم ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وذلك منذ بروزها على الساحة الدولية كقوة عسكرية واقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. وما زاد من وتيرة هذا النوع الاستعماري المتجدد ظهور المنافس السوفياتي كلاعب استراتيجي بالمنطقة، وزيادة الطلب على موارد الطاقة، وزيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات للثروة والمال والرغب الجامحة في زيادة استثماراتها، إضافة إلى تحقُّق حلم الدولة اليهودية على أرض فلسطين، واحتدام الصراع العربي الإسرائيلي، فاندمج السياسي بالاستراتيجي بالاقتصادي بالديني ليعطي دفع لا نظير له لهذا النوع من الاستعمار المتجدد الذي تقود الولايات المتحدة.

وفي ضوء هذا كله جاءت الضرورة إلى تطوير المعرفة بالمنطقة - والتي لم تظهر في تلك المرحلة بل تراكمت منذ البدايات الأولى للقرن التاسع عشر كما بيناه سابقاً - باعتبارها حاجة ملحة لتحقيق الأغراض السياسية الاستعمارية الاستيطانية الاستغلالية، والتي تتماشى ومتطلبات المرحلة الجديدة بمفاهيمها ونظرياتها الخاصة، ولذلك "دافع مسؤولو الحكومة والمؤسسات المانحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بقوة عن الحاجة الولايات المتحدة إلى تكوين عدد أكبر بكثير من الخبراء عن بقية العالم وخصوصاً تلك الأجزاء من عالم المستعمرات السابقة التي يزداد تورط الولايات المتحدة فيها بعمق"⁽¹⁾ وكانت المنطقة العربية من أهمها على الإطلاق.

ومعه نمت وتطورت دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية ومراكز الأبحاث المختلفة، لتقدم الوصف الضروري لأحوال المنطقة، والتحليل المنطقي لواقع ومستقبل الحركة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بها، والتبرير الايديولوجي (ثقافياً وحضارياً) وليس العلمي لانتخاذ السياسات الاستعمارية، من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية وضمان النفوذ السياسي، وتثبيت الحلم الديني - للمسيحين واليهود على حد سواء - للكيان الصهيوني في فلسطين. وهذا الهدف سنتناوله بشكل أكبر في الفصول التالية من الدراسة في بحث ارتباط دراسات المستشرقون الجدد ضمن مراكز الأبحاث بصناع القرار السياسي الأمريكي ما بعد 2001.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 205.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للاستشراق الأمريكي

في بدايات العلاقات الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط في نهايات القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر كانت التجارة هي سمت الارتباط ومحدد العلاقة⁽¹⁾، حيث خاض الأمريكيون البحار بسفنهم تجاه الشرق عبر البحر المتوسط، وقد مثلت المنطقة سوقاً لتبادل السلع كما مثلت ممرا استراتيجيا إلى المناطق المتاخمة للمنطقة العربية مع إيران وباكستان والهند.

مع بروز الصناعة كعامل مهم في الاقتصاد الأمريكي عوض التجارة في بدايات القرن العشرين، وفي ضوء ما أصبحت تمثله بعض دول المنطقة وبما تحويه من ثراء طاقوي ومعادن - والتي تم اكتشافها خلال العقدين الأولين للقرن العشرين جراء النشاط التنقيبي الأوروبي والأمريكي-، جاءت محاولات أمريكا المنافسة والحصول على حصتها من الطاقة في ظل النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، لتنمية اقتصادها ودفع قوته. وهذا ما دفعها -على غرار هاتين القوتين الاستعماريتين- إلى دعم الدراسات والأبحاث الاستشراقية بالمنطقة، فقد ساهم -ولا زال يفعل ذلك إلى الآن- رجال المال -خاصة لوبي النفط- الأمريكيين بالدعم المالي الكبير والسخاء منقطع النظير لهذا النوع من الدراسات والمراكز الخاص بها. شريطة أن يقدم هؤلاء المستشرقين الخدمات المطلوبة منهم، تفعيلا للمشروع الاقتصادي الأمريكي في المنطقة.

وعلى إثر ذلك جاء الدفع بحركة الاستشراق تحقيقا للمكاسب الاقتصادية التي توفرها المنطقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فمن جهة، تم العمل على ربط اقتصاديات دول الشرق الأوسط باقتصاد الولايات المتحدة وجعل منها سوق للاستهلاك بامتياز، ومن جهة أخرى، كان السعي إلى تحقيق النفوذ الانفرادي في الاستثمار الطاقوي من بترول ونفط المنطقة حتى يتم التحكم فيه ويضمن وصوله بسهولة مع أسعار معقولة. وقد وصف ادوارد سعيد وضع العالم العربي في ظل هذا التنافس في مرحلة الثمانينيات قائلا: "العالم العربي أو الاسلامي عامة عالق في صنارة نظام السوق الغربي، وما من أحد يحتاج إلى التذكير بأن النفط، المورد الأعظم

(1) كانت تقوم التجارة الأمريكية مع بلدان الشرق الأوسط على المقايضة وكان التجار المحليون يرحبون بسرور بمقايضة منتجات الشرق من الزبيب والتين والأطعمة الشرقية بمنتجات العالم الجديد من الأخشاب والتبغ والسكر، وكانت تجارة الخمر المعروفة باسم "بوسطن بارتيكيلر" من أنجح التجارات، وكان أحفاد المهاجرين الأوائل إلى نيو إنجلند يقومون بتصنيعها ومبادلتها ببراميل من الأفيون التركي. انظر: مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 36.

للمنطقة قد أمتص امتصاصا كاملا ضمن اقتصاد الولايات المتحدة⁽¹⁾. أما الآن فالوضع اسوء بكثير وكارثي مما وصفه سعيد قبل أربعين سنة مضت.

ولا يزال الكثير من المستشرقون الجدد إلى الآن يساهمون في تحقيق أكبر قدر من الثروة والمكاسب لرجال المال والاقتصاد التي تضمهم الشركات الأمريكية الكبرى متعددة الجنسيات، والذين يعملون ضمن الادارة الاستشارية بها. إن قوة المال لهذا الصنف من الرجال أحوالت الموضوعية والنزاهة العلمية إلى التقاعد، إن لم نقل انها انتهت وحكمت عليها بالموت. فلا يرجى من الباحثين الأمريكيين سواء في دراسات الشرق الأوسط، أو ضمن مراكز الفكر المختلفة، تقديم أبحاث موضوعية ونزيهة ومحيدة حول الشرق العربي والإسلامي، فسلطة المال للشركات الكبرى الممولة لهم تفرض غير ذلك، وتحكم على الدراسات المقدمة بمنطق الفائدة التي سيجنيها رجل المال من نتائج تلك الدراسات، وليس ما ستضيفه للعلم والمعرفة، أو ما تحققه للشعوب الفقيرة المستضعفة في العالم.

المطلب الرابع: الأهداف العلمية للاستشراق الأمريكي

يرى بعض الباحثين أن الهدف العلمي ضعيف في الاستشراق المعاصر -استشراق ما بعد الحرب العالمية الثانية-، ومنهم من يرى عكس ذلك. فمن جهته ساسي الحاج يؤكد قائلا: "نعم، إن مرحلة الاستشراق العلمية قد تبلورت بصورة واضحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هذه الدراسات لا هدف لها إلا تحقيق الأغراض العلمية البحتة" لكن هذا الحكم لا يجب أن يؤخذ على إطلاقه، يضيف ساسي الحاج "...فما زالت المصالح الدولية المتباينة في حاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسات التخصصية للمحافظة على المصالح السياسية، والاقتصادية، والتجارية للدول التي تقوم بإجراء وتشجيع هذه الدراسات".

ثم عدد عوامل ساعدت على هذا ويرجع ساسي الحاج اتجاه الدراسات الاستشراقية إلى تحقيق الأغراض العلمية الصرفة إلى عدت عوامل، حددها في: 1- انحسار المد الاستعماري المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، وانشاء هيئة الأمم المتحدة وانتشار أفكار المساوات بين الشعوب. 2- تطور مناهج البحوث العلمية في العلوم

(1) محمد فتح الله الزيايدي، مرجع سابق، ص 45.

الانسانية والاجتماعية، ما أنتج متخصصين في سائر فروع المعرفة وإنشاء المراكز والمعاهد العلمية المتخصصة والتي كان نتيجتها في الغالب الأعم الجنوح إلى العلمية والموضوعية⁽¹⁾.

أما الزياي في كتابه (الاستشراق وسائله وأهدافه) فإنه يرى أن الاستشراق المعاصر ليس إلا وظيفة سياسية أو اقتصادية يقوم بها المستشرقون لصالح مؤسسات حكومية أو شركات تجارية... فهو وثيقة الصلة بالهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة على شعوب العالم بأسره والشرق في مقدمته... ومن هذا المنطلق فإن الحديث عن الاستشراق كمظهر اهتمام علمي يكاد يندم في إطار الدراسات الاستشراقية المعاصرة⁽²⁾.

ويضيف الزياي شارحا "في استشراق ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد هنالك ذلك النوع من الدراسات التي تتميز بالهجوم السافر على الإسلام وتحتقر العرب وغيرها من السلبيات الاستشراقية لم تعد ظاهرة كما كانت من قَبْل، وإنما أصبح التستر والتورية وقلب المفاهيم والاستنتاجات الخاطئة هي السمة العامة للبحوث الاستشراقية في هذه المرحلة. وهذا الأمر كان له دور في ترويج مفهوم جديد في أوساط الفكر العربي أساسه أن الاستشراق أصبح أكثر علمية وموضوعية"⁽³⁾.

وفي ضوء الحكمين المختلفين، ستأتي فصولنا اللاحقة لتؤكد الطرح الثاني بالدليل والحجة، وتفنيد الأول، حينما نتناول أدبيات المستشرقين الجدد ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية - ما بعد 2001 - بالتحليل والنقد، ونكشف ارتباطات هذه الدراسات بالسلطة السياسية.

(1) ساسي سالم الحاج، ج1، مرجع سابق، ص 159-160.

(2) محمد فتح الله الزياي، مرجع سابق، ص 102.

(3) المرجع نفسه، ص 30.

المبحث الثالث: خصائص الاستشراق الأمريكي المعاصر

تُعتبر المدرسة الاستشراقية الأمريكية أحد أحدث المدارس إذا ما قورنت بمثيلاتها الأوروبية -البريطانية والفرنسية والهولندية والألمانية-، وقد تجلت بوضوح قوة نشاطها المعرفي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نعتبر هذه الفترة -ما قبلها وما بعدها- بالمعلم الفاصل، فصفة التقليدية/ الكلاسيكية للاستشراق (الغربي منه والشرقي) تُنعت بها فترة ما قبل الحرب، وصفة المعاصر لُعت فترة ما بعد الحرب. إن للاستشراق المعاصر سمات خاصة وهي غير السمات التي ميزته في مراحلها السابقة، فقد ظهر نوع من التجديد سواء من حيث التسمية، أو الأدوات، أو وسائل النشر المعرفي، أو سياقات وارتباطات المستشرقين الجدد الايديولوجية والمؤسسية والهوياتية والاقتصادية والسياسية.

يأتي هذا المبحث ليحدد أهم سمات الاستشراق الأمريكي المعاصر، علما أننا لن نقارن بينه وبين الاستشراق الفرنسي أو الألماني مثلا، وإنما سنُخصّص بالبحث في أهم سماته في حد ذاته، هذا من جهة، كما أننا لن نقارن بين سماته لهاته الفترة وبما سبقتها، وإن كان عرضنا لأهم سماته المعاصرة المتجددة يجعلنا بالضرورة نُبرز حالته سابقا، ليتضح الاختلاف أو التوافق بين ماضي الحركة الاستشراقية وحاضرها.

تعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الفترة الأهم التي تمخض عنها نوع متجدد⁽¹⁾ من الاستشراق في الغرب، ومظاهر التجديد هذه كانت بفعل عوامل مؤثرة عديدة، منها:

- 1- الحربين العالميتين التي أضعفتنا ثقة الإنسان الغربي بتفوقه الحضاري والعقلي وبتنا فيه إحساسًا بنسبية مواقعه وقيمه، وانكشفت معه المركزية الأوروبية.
- 2- تُمُو حركات التحرر الوطني ونجاحها ضد المد الاستعماري وتحقيقها لاستقلالها، مما تمخض عنه اضطراب في موضوع ومنهاج معرفة الغرب بالشرق، وأصبح من كان بالأمس "موضوع" الدراسة "دَوَاتًا" مستقلة دَارِسَة لذاتها وغيرها.

(1) يرجع سبب استخدامنا صفة متجدد وليس جديد في توصيف الاستشراق المعاصر، اعتبارا إلى أن الاستشراق المعاصر يكون قد حافظ على أهدافه، ومضمون رسالته، ومقدماته المنطقية، ولكن بمفاهيم ومناهج ووسائل جديدة.

3- تطور العلوم الانسانية والذي ألقى هيمنة المناهج الاستشراقية التقليدية⁽¹⁾، وأعطى أهمية لمناهج العلوم الاجتماعية كبديل يقوم تطبيقه على إلغاء/أو تحيد -ولو جزئيا- المناهج التقليدية.

وفي ضوء هذه التطورات، بدأ الاستشراق التقليدي والذي من ضمنه الأمريكي يتعرض لجملة من الانتقادات سواء من قبل المستشرقين الغربيين أنفسهم أو الباحثين العرب والمسلمين، والتي جاءت في مجملها لتكشف أهم ثغراته، ما أصبح يوحي بأن الاستشراق التقليدي قد زحزحت أركانه وهدمة صوامعه، ليتأسس على أنقاض ذلك نوع متجدد في أهدافه ومناهجه ووسائل تفعيل نشاطه.

يأتي هذا المبحث لنتناول من خلاله السمات العامة للاستشراق الأمريكي والتي يشترك فيها مع الاستشراق الغربي بشكل عام (المطلب الاول)، هذا من جهة. وكذلك السمات الخاصة بالاستشراق الأمريكي والتي تُميزه في حد ذاته، من جهة أخرى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الخصائص العامة للاستشراق الأمريكي المعاصر

نتناول في هذا المطلب جملة السمات التي يشترك فيها الاستشراق الأمريكي المعاصر مع الاستشراق الغربي بشكل عام، والتي سنحددها في سبعة.

الفرع الأول: تثبيت واستثمار الصورة النمطية السلبية عن الشرق العربي والإسلامي

حافظ الأمريكيون خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على نفس الصورة النمطية السلبية عن الشرق العربي والإسلامي، والتي ورثوها عن أوروبا القروسطي، رغم الطابع الخصوصي والرغبة بالتفرد الثقافي الأمريكي، فان الأمر لم يتغير كثيرا، باستثناء استجابة بعض الكتابات الاستشراقية لمستجدات الواقع الأمريكي الداخلي - مرحلة عدم الاستقرار التي انتهت بالحرب الأهلية (1961-1964)- الذي فرض على بعض من مستشركي تلك الفترة اتخاذ خطوة جادة ومغايرة نوعا ما في دراسة تاريخ الشرق العربي الإسلامي، لِمَا أصبح يمثلها الأخير -في هذه الفترة- من دروس وعبر كان استكشافها ضروريا للإصلاح الداخلي.

(1) بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 42-43.

في العقود الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين، تم الاحجام عن الاستمرار في استخدام مصطلح الاستشراق كوصف لكتابات الغربيين عن الشرق، وذلك راجع لسببين: الأول، المعنى السلبي الذي أصبح يحمله جراء الانتقادات التي لقيها، والثاني، هي أن دراسة الباحثين الغربيين للشرق جاءت في إطار استخدام مناهج البحث العلمي الحديثة وظهور التخصص العلمي، وهو عكس ما كان في الاستشراق التقليدي حيث كان المستشرق يدرس الحضارات الشرقية ككل واحد، لذلك ولسببه ظهر مصطلحات بديلة عنه كمصطلح الدراسات الشرقية أو مصطلح دراسات المناطق، أو دراسات الشرق الاوسط.

هذا التحول في المصطلحات والمناهج دفع بالبعض للاستبشار خيراً من حقل الاستشراق على اعتبار أن الاعتماد على المناهج العلمية الحديثة كفيل بأن يجعل من هذا الحقل أكثر علمية، ولكن رغم هذا التغير المصطلحي و المنهجي فإن "الكتابات والمؤتمرات التي تجعل من الشرق موضوعها لا زالت تقييم حججها على ما قاله المستشرقون القدامى والمحدثون باعتبارهم موضع ثقة"⁽¹⁾، وبذلك يكونوا قد ساهموا في تعميق الصورة النمطية المشوهة والبغيضة حول الشرق. وحسب تعبير سعيد فان الاستشراق حتى ولو لم يكتب له البقاء بالصورة القديمة، لا يزال حيّاً في الحياة الأكاديمية [الأوروبية والأمريكية] من خلال ما ارساه من مذاهب وقضايا فكرية بشأن "الشرق" و "الشرقي"⁽²⁾.

ومن أمثلة الكتابات ما نلاحظه في الدراسات التي تنتمي إلى الحقول اللغوية والألسنة الحديثة والتي مثلها فئة المستشرقين الأمريكيين المجددين، والتي تتناول القرآن والسنة والسيرة، حيث نجد التراكمات الاستشراقية التقليدية تتجلى بوضوح في الابحاث الاستشراقية المتجددة -رغم اعتمادها المناهج المطورة ضمن العلوم الاجتماعية-.

ومن الدراسات كتاب قدمه "كوك" و "كرون" تحت عنوان (الهجرية)، والذي يحتوي نفس مُصادرات الاستشراق التقليدي والتي تقوم على رفض الاعتراف بكون الإسلام ديناً سماوياً، وتُرفض الاقرار بالوحي وتُصر على نسبة العقيدة الإسلامية إلى جذور مختلفة من اليهودية والنصرانية، كما تُنسب التشريعات الإسلامية إلى

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية عن الشرق، مرجع سابق، ص 43.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

القوانين البابلية واليونانية والرومانية⁽¹⁾. وبالتالي يكون الاستشراق الأمريكي المتجدد/المعاصر قد أعاد تقديم مضامين الصورة القديمة في آنية جديدة معاصرة، دون أن يغير طبيعة المادة التي تحتويها تلك الآنية في حد ذاتها.

فصورة العربي والمسلم كما يؤكد زكاري لوكمان "باعتباره آخر مختلف بعمق عن الأنا الغربية متعصبا وعنيفا وشهوانيا ومهددا - تلك الصورة التي رأينا أن لها جذورا بالغة القِدَم - موجودة في الأفلام وبرامج التلفزيون ومقالات الصحف والمجلات وقصص الأطفال والكتب، أي بالفعل في مجمل المخيال الشعبي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ومازال لها صدى عاطفي عند الكثيرين ويمكن الاعتماد عليها و [استثمارها] ونشرها لتحقيق أهداف سياسية"⁽²⁾.

ومن جانبه دوجلاس ليتل في كتابه (الاستشراق الأمريكي) يبين استمرار تلك الصورة النمطية السلبية عن الشرق الإسلامي في الكتابات الأكاديمية والأدبية والاعلام منذ اعتمادها لتلك الصورة مستوردة من أوروبا نهاية القرن الثامن عشر وتبنيها على ما هي عليه بل وتغذيتها بالخصوصية الأمريكية، لتستمر إلى الآن⁽³⁾، فالشرقي المسلم هو الآخر الديني والضعيف والجاهل وغير العقلاني (حتى وإن أبدع وتعلم وحاول التأقلم مع الحداثة، فلن يشفع له ذلك بشيء، لان عرقه-أو لونه- هو الذي حكم عليه مسبقا، فهو سجين له إلى الأبد)، مقابل الأنا الأمريكية المتفوقة والقادرة والعقلانية والمتحررة.

إذن فالصورة النمطية التقليدية وتمثيلات الآخر الشرقي -خاصة العربي منه والمسلم- لم تتغير كثير بل هي نفسها، لأن من تم تمثيله وخط صورته لا زال هو نفسه ولم يتغير، بل إنه لن يتغير فجوهرة العربي (العربي) والاسلامي (الديني) من الصعب أن ينفك منه، وهو في اللاتاريخ، فلا احتمالية لتطوره وتقدمه مهما تغيرت الأحوال والظروف حوله. هذا هو الآخر العربي المسلم في رؤى وتمثيلات الاستشراق الأمريكي المعاصر.

(1) أنظر: آمنة الجبلوي، الاسلام "المبكر" الاستشراق الانجلوسكسوني الجديد باتريسيا كرون واكيل كوك أنغودجا، منشورات الجمل، ط1، كولونيا (ألمانيا)-بغداد، 2008.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 87.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 63-64-70-71-89-99.

الفرع الثاني: من الفيلولوجيا إلى اعتماد مناهج العلوم الانسانية

إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية "ظل الاستشراق كفرع من الإنسانيات على ما كان عليه في القرن التاسع عشر إلى حد كبير، حيث اصطبغ بالتوجه الفيلولوجي⁽¹⁾ ورؤية الإسلام كحضارة مُميّزة دخلت الآن بأزمة بسبب مواجهتها مع الغرب الحديث الأكثر تقدماً وقوة، وظل يُفترض أن الباحث الذي يبرع في اللغات الأساسية والنصوص الكلاسيكية للحضارة الإسلامية قادر على إصدار أقوال بشأن كل شيء تقريباً يتعلق بالإسلام، عبر امتدادات واسعة من الزمان والمكان"⁽²⁾.

لكنه وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن كان حقل الاستشراق التقليدي محتكراً من قبل فقهاء اللغة (الفيلولوجين)، والمحترفين في اللغات الشرقية⁽³⁾، شهد هذا الحقل، كما يؤكد المستشرق السويسري "جاك وارد نبرغ"، دخول باحثين من حقول معرفية أخرى، كالمختصين في العلوم الاجتماعية، وهي: علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والاثروبولوجيا، والعلوم السياسية، ودخول أحيانا المختصون في الأدب والفنون، والذين انشغلوا -على نحو متزايد- بدراسة المجتمعات والثقافات الإسلامية⁽⁴⁾.

وعُرف هؤلاء العلماء المنخرطين بالبحث في دراسات الشرق الأوسط -والذين نسميهم في دراستنا بالمستشرقين الجدد- بانتمائهم في المقام الأول لعلومهم - أي كمؤرخين وباحثين اجتماعيين واثروبولوجيين وعلماء سياسية وهكذا-، ورأوا أنهم بصفتهم هذه أقدر ممّن عرّفوا أنفسهم كمستشرقين على الاضطلاع بدراسة

(1) يقوم المنهج الفيلولوجي عند متبنيه من المستشرقين إلى تعريف الأمم بلغاتها وتعريف اللغات بمعانيها الأصلية والاشتقاقية، فكثرت الاحتفالات لديهم بالمفردات كذوات حية، وحتى بشواذها ووقائعها الجزئية. فكلمة عرب مثلا، من اللغويين المستشرقين من يرى أنها مشتقة من أصل عبري يعني الترحل والعيش غير المنظم أو القار، ومنهم من يراها بنفس المعنى مشتقة من عَبَرَ، أو يكرر ما قاله العرب الأوائل: عَبَرَ أي بدأ، ومنها أعراب وبدو. وعلى ضوء هذه الاشتقاقات يحررون المقالات عن العلاقات العضوية الحتمية بين طبيعة الصحراء العارية الرّبيبة وبين ذهنية العرب الفطرية و"الذرية" وضعيفة الخيال... إلخ. أما كلمة إسلام فَيُلح الفيلولوجيون على فعل أسلم بمعنى خضع وقوّض أمره وتوكل، ثم يميلون باللغة إلى التعصب للعقيدة وتحكيم السيف في نصرتها... إلخ. وهكذا يُتيح المنهج الفيلولوجي لمتبنيه أن يحددوا الأشياء كما يتصورونها بكلماتها. انظر: بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 81-82.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 178.

(3) مكسيم رودنسون، وضع الاستشراق المختص بالإسلاميات: مكتسبات ومشاكل، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 88.

(4) عبد الله بن عبد الرحمان الوهبي، حول الاستشراق الجديد مقدمات أولية، مجلة البيان، ط1، 1435هـ، ص 43. انظر أيضا: برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الاوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 139.

الأراضي التي يغلب عليها المسلمون في الماضي والحاضر، وباستعمال نفس المناهج والمداخل، بدرجة أو بأخرى، التي يستعملها زملائهم الذين يدرسون أجزاء أخرى من العالم، مع الانتباه الواجب للاختلافات المحلية الخاصة. وهكذا اتخذ التمرد على الاستشراق إلى حد كبير، شكلاً تأكيداً تفوق المداخل والمناهج القائمة على العلوم على نموذج الحضارة والمناهج الفيولوجية التي أصبحت تعتبر بشكل متزايد العلامات المميزة للاستشراق [التقليدي]"⁽¹⁾. وأصبح ضعف وعدم مواكبة المناهج الحديثة من قبل المستشرقين التقليديين من بين ما يعابون عليه، والذي بات في المقابل يمثل قوة دفع في العمل البحثي للاستشراق المعاصر.

ومع هذا الوضع الجديد بدا الخلاف جلياً بين الجانبين، الاستشراق التقليدي الذي يمثله أصحاب المناهج الفيولوجية ونموذج الحضارة، والاستشراق المعاصر الذي يمثله المتدربون على المناهج الاجتماعية الحديثة⁽²⁾، وأصبح معه كل فريق مُرتاب من الآخر ويزدري ما لا يمتلكه ويحط من قيمته وأهميته، ووصف لويس هاته الحالة كونها تكشف عن موقف عدم التفهم الارتباب⁽³⁾.

وإن كان هذا لا يوحى بانغلاق كل فريق على نفسه، فالمستشرقون التقليديون - بعض منهم وليس الجميع - قد بدأ يعيد النظر في تكوينه المنهجي ويُقرّ بضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية والمقاربات الجديدة⁽⁴⁾، غير أن تأسيس بحثه أولاً وأخيراً يرتكز إلى الفيولوجيا ونموذج الحضارة، أما محاولة اعتماد مناهج العلوم الاجتماعية والتأكيد على حاضر الشرق فهو فرع وتابع ومساعد، وليس الأصل في إجراء الأبحاث، كما هو مؤكد ومعتمد عند المستشرقون المعاصرين. وفي المقابل فإن المستشرقون المعاصرون الباحثين في مجال العلوم

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 271.

(2) بين المناهج التقليدية والمناهج الحديثة: المنهجية الفيولوجية (فقه اللغة) - علم اللسانيات الحديثة والسيمايات والدلالات. المنهجية التاريخية الوضعية - المنهجية التاريخية الحديثة المتمثلة بمدرسة "الحوليات" (التاريخ البنيوي العميق لا تاريخ الأحداث السياسية السطحية المتسلسلة خطياً مع الزمن، تاريخ المدة الطويلة لا القصيرة فقط، تاريخ البنى الاقتصادية والديمقراطية والمادية التي تقع تحت التاريخ السطحي للسلاسل الحاكمة والمعارك العسكرية والأحداث الجارية. وإلى جانب المنهجية الاستشراقية (التاريخية - الفيولوجية) هناك منهجيات علوم الانسان والمجتمع.

(3) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 141-142.

(4) مكسيم رودنسون، وضع الاستشراق المختص بالإسلاميات: مكتسبات ومشاكل، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 93.

الاجتماعية يبذل الكثير منهم جهود حقيقية لتعلم اللغة العربية أو أي لغة أخرى من لغات الشرق الأوسط، كما يسعون إلى استخدام الوثائق الأدبية والتاريخية⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الاستشراق الأمريكي وملح العنصرية

في زيارته إلى الشرق الأوسط عام 1869، يوضح المستشرق مارك توين، الذي كان خبيراً بالشخصية الإنسانية ومن أعمدة كُتاب السُخرية في أمريكا، من خلال كتابه (السذج خارج أمريكا) تجلي رُوح الاستعلاء لدى الأمريكيين أثناء تواجدهم في دمشق أو القدس أو القاهرة مقابل احتقارهم الشديد والتقليل من شأن العرب واليهود⁽²⁾، "وكان ذلك يمثل له مدعاة للإحباط الذي قد يغري العم سام بأن ينزل بكل ثقله، بعظمة أمريكا على هذه الشعوب حتى يدمرها"⁽³⁾.

إن ما قدمته تحليلات توين عن الشخصية الأمريكية في نظرتها الاستعلائية لنفسها والدونية لغيرها لشعوب الشرق، يوضحه المؤرخ مايكل هنت (Michael Hunt) عام 1900، والذي عاين أسباب تلك النظرة وحاول التنبؤ بانعكاساتها المستقبلية في تعامل الغربيين مع الشرق، حيث يقول "إن العرقية الإنجلوساكسونية والداروينية الاجتماعية قد تفاعلت في العقل الجمعي الأمريكي لتولد خارطة ذهنية قوية، مُتَوَقَّعُ أن تتحكم القوى المتحضرة فيها - الولايات المتحدة وأوروبا الغربية- في جماعات دنيا من المتخلفين وربما البدائيين من الآسيويين واللاتين والهنود الأمريكيين والأفارقة". وبالرغم من أن هنت يتناول الشرق الأوسط عرضاً دون أن يتوقف عنده، فإن إشارته الموجزة، كما يؤكد ليتل، توحى بأن صناع السياسة الأمريكيين كانوا يميلون إلى وضع العرب واليهود بالقرب من القاع وليس على أعلى سلم التراتبية العرقية⁽⁴⁾.

(1) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 142.

(2) هذا الاحتقار هو تجاه العرق السامي العرب منه واليهودي، أما على المستوى الديني وإلى غاية نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر فإن اليهود كان يُنظر إليهم باعتبارهم شرطاً ليتحقق للمسيحية العودة الثانية للمسيح إذا تم تجمُّعهم أو تجمُّعهم في فلسطين، وإن كان يُشترط فيهم التحول إلى المسيحية، غير أن هذا الشرط تم التنازل عنه من قبل رجال الدين المسيحيين وهو ما شهد عليه كتاب (المسيح عائد) لـ"وليام يوجين بلاكستون" البروتستنتي ورجل الأعمال الكبير بعد مؤتمر يناجرا عام 1878.

(3) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 56.

(4) المرجع نفسه، ص 59.

يتضح لنا هنا أن ما صوره توين وما عرض إليه هنت يوحى بحق إيمان هؤلاء بسمو عرقهم الغربي على أعراق الشرق المختلفة، وهذه الظاهرة هي من بين ما ساهم في الدفع بالقوى الأوروبية إلى استعمار أجزاء من الشرق خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي كذلك من بين ما دفع بالولايات المتحدة إلى فعل الشيء نفسه والنزول بكل ثقلها وبعظمة أمجادها بداية القرن الواحد والعشرين حينما احتلت أفغانستان والعراق، وتحقق بذلك تنبأ توين الذي كان قبل مئة وثلاثين سنة.

فقد شهدت أوروبا القرن التاسع عشر بروز العنصرية البيولوجية في أسمى حُلُلها، وذلك حينما آمن إرنست رينان -وعلى هدي نظريات "جوبينو" (Gobineau) العنصرية- بتفاوت الأجناس البشرية وتفوق بعضها على بعض، وقد رأى قياساً إلى جنس الآريين المتفوق أن الساميين جنس مُتَدَنٍ في الطبيعة البشرية. وانطلاقاً من هذا الخيار القائم على فكرة مسبقة لا أساس لها من العلم، تصبح كل الأحكام السلبية على العرب ودينهم وثقافتهم ممكنة ومتوقعة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن العنصرية البيولوجية قد تعرضت إلى انتقادات حادة داخل أوروبا وأمريكا على السواء، من قبل العديد من المفكرين باعتبارها غير علمية. فإن هذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال انفلات هؤلاء من قبضتها في دراساتهم عن الشرق، إذ أن "الخطاب الأوروبي والأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن العالم -بما فيه الشرق الإسلامي- كان ملوثاً بدرجات مختلفة بالأيديولوجيا العنصرية. كما أن معظم من رفضوا عنصرية بيولوجية صريحة قبلوا مع ذلك ادعاء طويل العمر واسع الانتشار، يُؤمن بتشخيص وتصنيف الجماعات الاثنية والأعراق والشعوب والحضارات المختلفة من حيث ماهيتها الثقافية الثابتة بدرجة أو بأخرى، وهو ادعاء ظل له نفوذه حتى يومنا هذا"⁽²⁾.

وهذه الفكرة يؤكدتها بنسالم حميش، والذي يرى أنه ورغم خفوت وطأة النظرة العرقية المكشوفة فإن المقاربة الاستشراقية على أساس الوصف الكينونتي والتنميط اللاتاريخي، ظلت هي العامل بقوة في نصوص دارسين كثيرين، من أشهرهم جولدسهيير، ماكدونالد، وجب"⁽³⁾. وهذا ما مثله الاستشراق التقليدي الفيلولوجي

(1) بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 83.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 145.

(3) بنسالم حميش، مرجع سابق، ص 87.

الذي يؤمن بالجوهرانية، ويعتبر برنارد لويس واحد ممن يمثلون هذه الرؤيا، ومثله أيضا دعاة التحديث في أمريكا حيث يُقيّم هؤلاء تقسيما حادًا بين المجتمع التقليدي الشرقي والمجتمع الحديث الغربي.

ومن أمثلة مظاهر هذا التلوث بالعنصرية البيولوجية والايمان بالتراتبية العرقية في الاستشراق الأمريكي، كتاب (المدد الصاعد للون ضد السيادة البيضاء في العالم) لـ"لوثرود ستودارد" (T. Lothrop Stoddard)، الصحفي الامريكى غزير الانتاج، الصادر عام 1921، والذي حذر من خلاله بالخطر المحدق بالعرق الأبيض، والمتمثل في انخفاض نوعيته بفعل الاختلاط بالأعراق "الملونة" وخصوصا الآسيويين، ورأى أن الفصل بين الأعراق ضروري لتجنب الاختلاط، والذي يحصل بمنع هجرة الآسيويين إلى المناطق التي يغلب عليه البيض، وكذلك بالتخلي عن حلم حكم البيض الدائم للأراضي الآسيوية واستيطانهم فيها⁽¹⁾.

وما قدمته الكتابات الاكاديمية عمقته هوليدود والناشيونال جيوجرافيك، والتي من بين ما قدمته تصوير الإسرائيليين النبلاء -الذين يحملون المال في يد والتوراة في اليد الأخرى الساعين إلى تغيير الخراب إلى مساكن حضارية- يحيط بهم عرب جامحون، وهنا -كما يؤكد ليتل- كان يتضح الايمان بتراتبية عرقية وثقافية يوضع فيها العرب أقل شأنًا من الإسرائيليين، باعتبارهم نسخة طبق الأصل للأمريكيين الأوائل وتجربتهم في بناء الدولة⁽²⁾.

ومن منطلق هذ الخيار للتراتبية العرقية والثقافية وفي ضوء العنصرية البيولوجية أو الايديولوجية العنصرية تتضح معالم نوعية الصورة والتمثيلات التي ستتشكل بالآخر الشرقي عامة والعربي المسلم بشكل خاص في كتابات الاستشراق الامريكى المعاصر، انها السلبية والنقص، فقد احتكم الى فكرة مسبقة تؤكد التمجيد للذات الراقية والعقلانية والمتفوقة بالفطرة والعرق والثقافة، مقابل احقار الآخر الشرقي الوضع وغير العقلاني والمتخلف بالفطرة والعرق والثقافة.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 175.

(2) دوجلاس ليتل، مرجع سابق، ص 90.

الفرع الرابع: ضعف التمكن من لغات الشرق

مما يلاحظ على الاستشراق الأمريكي المعاصر هو عدم إتقان باحثيه للغات الشعوب الشرقية التي يدرسونها⁽¹⁾، فقد أهملوا ممارسة اللغة ومعايشتها والتعمق فيها حديثا وكتابة، واكتفوا بمعرفة سطحية لا تمكنهم من استخدام المصادر الإسلامية والشرقية استخداما علميا سليما ولا من فهم النصوص الأصلية واستيعابها⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا النوع من الدراسات ما قدمه البرت هو ليبر (Albert howe lybyer) عام 1913 في كتابه (حكومة الامبراطورية العثمانية في زمن سليمان العظيم)، وقد ظل تحليل ليبر مقبولا ويُدرّس على نطاق واسع حتى ستينيات القرن العشرين، علما أنه لم يكن قادراً على قراءة المخطوطات باللغة العثمانية التركية⁽³⁾.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتشكل دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية أضحى ظاهرة عدم التمكن من اللغات الشرقية هي سميت العديد من المستشرقين المجددين ضمن دراسات الشرق الاوسط، حيث يعترف المستشرق برنارد لويس بضعف هؤلاء بلغات الشرق وتركيزهم فقط على كفاءتهم العلمية اعتباراً لتدريجهم على العلوم الاجتماعية ومناهجها⁽⁴⁾.

ومما يجب التنويه إليه هو أن عدم التمكن من اللغات الشرقية في الاستشراق المعاصر لم تمله الرغبة الشخصية للباحثين وإنما فرضته طبيعة المناهج الجديدة المعتمد من قبلهم في هاته المرحلة، فعلى عكس الاستشراق التقليدي الذي اعتمد بالأساس المنهج الفيلولوجي، والذي يتركز على التمكن من اللغة، اعتباراً إلى أن المنهج يلزم صاحبه أن يكون فقيهاً في اللغة الشرقية، حتى يتأهل بعدها إلى دراسة ماضي-وهو أساس دراساتهم وليس الحاضر- أي حضارة شرقية من مصادرها الأساسية وبلغتها الأم. أما الاستشراق المعاصر فإنه أصبح يعتمد مناهج العلوم الاجتماعية، والتي لا تفرض التمكن من اللغة الشرقية بقدر ما تركز على التمكن من المناهج الحديثة وتطبيقها في أي دراسة حول الشرق، هذا إضافة إلى اهتمامه براهن الشرق وملاحم التغيير فيه وليس على

(1) ساسي سالم الحاج، ج1، مرجع سابق، ص23.

(2) حسن محمد خليفة، أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، 2000، ص78-79.

(3) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص180.

(4) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص141.

ماضيه السحيق. ومن هذا الباب كان الضعف في تَمَكُّن هؤلاء من اللغات الشرقية. وإن كانت هذه السِمة ضَعْفٌ منهجي يُحَسَّب على أي باحث يسعى لدراسة حضارة وثقافة غير ثقافته.

الفرع الخامس: من مستشرقٍ إلى خبير ومتخصص

بسبب الحساسية التي أصبح يعكسها مصطلحا الاستشراق ومستشرق، نظرا للانتقادات التي طالت الحقل الاستشراقي مع نهاية ستينيات القرن العشرين⁽¹⁾، سواء من قبل الغربيين أنفسهم أو من قبل العرب والمسلمين والذين كانوا أكثر شدة، هذا من جهة، وظهور التخصص العلمي في دراسة الحضارات الأخرى-، جاء سحب المستشرقين لهذا المصطلح من ساحة الاستعمال العلمي والكتابي، وذلك في اجتماعهم المنعقد عام 1973 حيث قرر إنهاء استخدامه⁽²⁾، وادخل مصطلح آخر غيره -يختلف عليه في التسمية ويوافق في المضمون-، من قبيل الخبير والمختص ونحوها، فيقولون: خبير في الشرق الاوسط، او خبير في الشؤون الدينية، والخبير في الشؤون السياسية، ومؤرخ في التاريخ العربي [مُستَعْرِب]، وهي مرادفات للفظ (مستشرق) ، ويقولون: الدراسات الشرق اوسطية وهي مرادفة للفظ (استشراق)⁽³⁾. واصبحت هذه الاصطلاحات الجديدة منتشرة في امريكا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وتطلق على المعاهد ومراكز الابحاث المهمة بالشرق العربي والاسلامي وعلى الباحثين الناشطين ضمنها .

(1) للاطلاع على أهم الانتقادات التي طالت الاستشراق الغربي من قبل الباحثين المسلمين والعرب. انظر: محمد طاع الله، خصومة الاستشراق الخطابات والرهانات، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، ط1 ، تونس، 2015، ص 109 وما بعدها.

(2) في حديث لويس عن إلغاء مصطلح الاستشراق في المؤتمر المغوي للمستشرقين عام 1973 في باريس، يقول "وهكذا تم رمي مصطلح "المستشرق" في مزبلة التاريخ. ولكن المزابل ليست أماكن مضمونة ولا نهائية، فالواقع أن كلمتي "مستشرق" و"استشراق" اللتين رميتا من قبل العلماء بصفتهم لا جدوى منهما، قد استُعيدتا من جديد ووُضِّقتا ضمن معنى مختلف: أي ككلمتين تدلان على الشتيمة والمحاكاة الجدلية". وبحسب طرح لويس فإن هنالك من استخراج اللفظتين من المزبلة، ويعني بهم منتقدي الاستشراق، واستعملهما ليس في المعنى الذي كانت تدلان عليه وإنما بمعنى آخر، وعليه ربما لويس لم يخدع دون أن يُقَل ذلك، هو أنه كان من الواجب أو الأصح أن لا تُرمى اللفظتين في المزابل باعتبارها أماكن غير مضمونة ولا نهائية - استخراج الشيء المرمى من جديد وإعادة استعماله- بل في أماكن لا يمكن الاستخراج منها لإعادة الاستعمال، وهو هنا لا يعيب على الرامي لذلك الشيء بل يعيب على المستخرج للأشياء من القمامة ليعيد استعماله، وفي هذا دلالة كبيرة مجازيًا يفهمها المتعلمون. انظر: برنارد لويس، مسألة الاستشراق، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 164.

(3) ادوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية عن الشرق، مرجع سابق، ص 44-114-115.

في السبعينيات وما بعدها عُرفَ علماء الاجتماع وغيرهم من المنخرطين بالبحث في دراسات الشرق الأوسط -ضمن الجامعات أو مراكز الأبحاث المختلفة- بانتمائهم في المقام الأول لعلومهم - أي كمؤرخين وباحثين اجتماعيين واثروبولوجيين وعلماء سياسية وهكذا⁽¹⁾، باعتبارهم خبراء ومختصين في منطقة جغرافية أو ديانة معينة أو ظاهرة اجتماعية.

غير أن سعيد يصف هؤلاء بالمستشرقين، وهو المصطلح الذي نتبناه في وصفنا لهم، حيث يقول: " في الولايات المتحدة الأمريكية... لديك كادر كامل مما يسمى بالخبراء في الوقت الحاضر [التسعينيات]، وأنا أسميهم "المستشرقين" الذين تكمن مهمتهم في أن يقدموا عبر خبرتهم بالعالم الإسلامي والعربي إلى وسائل الإعلام والحكومة ما أسميه الاهتمام المعادي بالعالم العربي"⁽²⁾. ويوضح سبب تسميتهم بذلك إذ يقول: " عندما أستعمل ذلك الاسم في الإشارة إلى علماء الاجتماع الأمريكيين المحدثين، (واستعمالي للاسم غريب لأنهم لا يطلقون على أنفسهم لقب المستشرقين) فإنني أريد أن ألفت الأنظار إلى أن خبراء الشرق الأوسط لا يزالون قادرين على الانتفاع بآثار الموقع الفكري الذي كان الاستشراق يشغله في القرن التاسع عشر في أوروبا"⁽³⁾، وهذه الآثار حَكَمها الارتباط بين الاستشراق والسياسة الاستعمارية الأوروبية. إنها المهمة نفسها التي يقوم بها المستشرقون المعاصرون ما بعد الخمسينيات وإلى اليوم في الولايات المتحدة وإن اختلفت الوسائل وحُورت الأسماء.

الفرع السادس: الاهتمام براهن حركية العالم العربي والإسلامي

لقد تميز الاستشراق التقليدي الغربي بشكل عام والأمريكي منه بشكل خاص بالاهتمام في أبحاثه عن العالم العربي والإسلامي على المرحلة المبكرة للحضارة الإسلامية دينًا وثقافة وتاريخًا، باعتبار أن تلك الحضارة ساكنة وغير قادرة على التغيير، كما أن ملامحها الحالية تُعرف بجوهرها الذي لا يمكن أن تنفك عنه. إلى غاية فترة نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن في الولايات المتحدة اهتمام بحاضر تلك المنطقة، باستثناء مجلة العالم الإسلامي 1911، التي حاولت تقديم وبحث حالة الإسلام والمسلمين لتلك الفترة.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 271.

(2) إدوارد سعيد، القلم والسيوف، ترجمة: توفيق الأسدي، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، دمشق، 1998، ص 25.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية عن الشرق، مرجع سابق، ص 68.

إن الانطلاقة الفعلية لاهتمامات الاستشراق الأمريكي براهن العالم العربي والإسلامي جاءت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لعاملين: الأول علمي والثاني أيديولوجي سياسي.

فأما العامل العلمي، فقد تمثل في دخول علماء الاجتماع إلى حقل الاستشراق في إطار تطور تلك الدراسات فيما عُرفت بدراسات المناطق والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط، حيث "افتراض أن تأسيسها على العلوم الاجتماعية ينقل بؤرة البحث إلى ديناميكيات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم المعاصر بما يفضي إلى خبرة متعددة العلوم والأبعاد تكون مفيدة في صناعة السياسة"⁽¹⁾.

وأما العامل الأيديولوجي السياسي، فقد تجلّى مع بروز أهمية منطقة الشرق الأوسط بحاضرها وليس ماضيها بالنسبة إلى الساسة ورجال المال الأمريكيين في هذه المرحلة، والتي بدأت أمريكا معها ملئ الفراغ وتثبيت الذات، ما ألزمها الاهتمام المعرفي أكثر براهن المنطقة وتتبع تطوراتها واستشراف مستقبلها، خاصة مع بروز معالم ذلك الحراك المجتمعي القومي والاسلامي. في مرحلة الخمسينيات والستينيات كانت قد ظهرت نبرة قومية عربية تزعمتها مصر، والتي كانت تشكل تحدياً حقيقياً لأمريكا وحلفاءها في المنطقة. وبعد خفوت هذه النبرة مع بداية السبعينات، ظهر نوع آخر من الحراك -ذو نبرة إسلامية- في هذه المنطقة، مثلته الثورة الإيرانية عام 1979 ووصول الإسلاميين إلى السلطة، وقد أعقب هذا الحدث نشاط إسلامي واسع في الكثير من الدول العربية مقتفياً التجربة الإيرانية. وأصبحت هذه الظاهرة بحق -من منظور الفكر الاستراتيجي الأمريكي- هي المهدد الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية و"العالم المتحضر" ككل، ما أعطى الأولوية في البحث والدراسة لحاضر المنطقة لكشف واقع ومستقبل هذه الحركات الإسلامية الناشئة ومحاوله احتواءها.

ومنذ تلك المرحلة وإلى الآن زادة وتيرة البحث وقوته من قبل هؤلاء، وفي تصويره المجازي لضخامة الكتابات عن هذه الظاهرة يقول لوكمان: "لقد قُطعت أشجار غابات بأكملها للحصول على الورق المطلوب لإنتاج مئات الكتب وآلاف المقالات وأوراق المؤتمرات التي تناولت الإسلام والنزعة الإسلامية [تسمى عن المستشرقين بـ"الأصولية الإسلامية"] منذ السبعينيات فصاعداً، وسط مناظرات متزايدة حول كيفية تفسير وشرح هذه الظاهرة"⁽²⁾.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 209.

(2) المرجع نفسه، ص 345.

وعلى ما سبق يمكن القول أن الرؤية التي يقوم عليها الاستشراق المعاصر في الولايات المتحدة قد أصبحت تتأسس على الرغبة في الدراسة الجادة والشاملة للحضارة الإسلامية في علاقتها بالمجتمعات الحية المعاصرة- دون إغفال الماضي طبعاً-، بالتشديد على الواقع العربي والإسلامي، بمشاكله وقضاياها، وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ذلك يقول "بيرسي كمب" عام 1980: "نحن نشهد اليوم على مستوى البحث عملاً كبيراً في العمق يهدف إلى "توثيق" العالم العربي- الإسلامي ماضياً وحاضراً. فلم يعد هناك أي نُصْب أثري أو أي مخطوطة أو أرشيف أو صحراء أو جبل أو واد ينجو من فُضول الباحثين (سواء كانوا علماء آثار، أو مؤرخين، أو علماء نفس، أو علماء اجتماع، أم جغرافيين، أم علماء إناسة (إتولوجيا)، أم علماء اقتصاد). نقول الباحثين سواء كانوا عرباً أم غير عرب، فهذا ما لا يهم، وهذا البحث يهدف إلى تقديم أحدث المعلومات عن الشرق" (1).

الفرع السابع: المعرفة الاستشراقية و إشكالية الارتباط بالسلطة

كما كان الاستشراق الأكاديمي في القرن التاسع عشر مرتبطاً بتوسع القوى الأوروبية الاستعمارية في الأراضي العربية والإسلامية، جاء تطور الاستشراق المعاصر ضمن دراسات الشرق الأوسط بالجامعات الأمريكية كحقل أكاديمي ارتبط بشدة بظهور الولايات المتحدة- بعد الحرب العالمية الثانية- كقوى عالمية عظمى وتورطها بشكل أعمق في الشرق الأوسط (2). وبداية صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي من أجل السيطرة والنفوذ اقتصادياً واستراتيجياً في المنطقة.

فقد رأى المدافعون عن دراسات المناطق والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط أنه بدلاً من اقتصر الباحثين على الحدود الضيقة لعلومهم، كل من منظوره المحدود الخاص، وانفصالهم عن بعضهم، فإنه يجب على كل المهتمين من منطقة معينة- منطقة الشرق الأوسط كمثل- من العالم، أيّ كان تخصصهم العلمي أن يعملوا معاً لإنتاج معرفة مفيدة- أي متصلة بالسياسة (3).

(1) نقلاً عن: آلان روسيون، الاستشراق والاستشراق الجديد، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 204.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 190.

(3) المرجع نفسه، ص 209.

ومما يتضح لنا هو أن الاستشراق المعاصر قد جاء كضرورة سياسية، وحتمية أقرها الواقع الدولي والرغبة الأمريكية في الهيمنة، اقتفاء لأثر سابقاتها الأوروبية الاستعمارية، ولم يأتي كـرغبة علمية محضة ولَدَتْهَا الجامعات الأمريكية. إذن فهو وليد السلطة السياسية، وما عليه تبعًا لذلك إلا الطاعة والامتثال، ومراعات هذا الأمر في نشاطه البحثي، بل وضرورة استعداد باحثيه للعمل في مؤسسات الحكومة الخارجية، بما يسمح بتطبيق نظرياته على الواقع من جهة، وتقديم خبراته ميدانيا من جهة أخرى.

خلال الحرب العالمية الثانية وفور انتهاءها، وفي سعي الولايات المتحدة لدعم خبرتها بالعالم العربي وشغل مناصب في الخارجية والمخابرات، اعتمدت بشدة على عدد قليل من الشباب الذين نشأوا في المنطقة غالباً كأطفال لمبشرين بروتستانت أو يشغلون مناصب في مؤسسات مثل الجامعة الأمريكية ببيروت، واعتبر هؤلاء مع رجال ومعهم آخرون اتصلوا اول مرة بالمنطقة خلال الحرب -ع 2-، المكون الرئيسي لكادر وزارة الخارجية، كخبراء في العالم العربي، فشغلوا المناصب الرئيسية في الدبلوماسية وصناعة السياسة حتى السبعينيات، حين أزاحهم هنري كسنجر إلى حد كبير ووضع فريقاً جديداً في صناعة السياسة الخارجية محلهم⁽¹⁾.

ولتوضيح أسباب امتثال خبراء الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة وما بعدها لطلبات الساسة، نورد ما قدمه سعيد في رؤيته لواقع وحقيقة هذه الدراسات وطبيعة منجزاتها والارتقانات التي تحيط بها، حيث يقول: "لا شك في وجود منظومة راسخة لدراسات الشرق الأوسط، تُمثّل مُجمَع مصالِح المتفعين، وشبكات من "الشركاء المهنيين" أو "الخبراء" التي تربط ما بين نشاط الشركات التجارية والمؤسسات وشركات النفط والإرساليات والعسكريين، ووزارة الخارجية والاستخبارات، وبين العالم الأكاديمي، وفي إطار المنظومة المذكورة نجد المنح والجوائز والمنظمات والمراتب المتصاعدة والمؤسسات والمراكز والكليات الجامعية والأقسام العلمية، وكُلُّها مُكرّسة لإضفاء الشرعية والحفاظ على سلطة وسيطرة حفنة من الأفكار الأساسية التي لا تتغير في جوهرها عن الإسلام والشرق والعرب"... ورغم إقرار سعيد بأن حقل دراسات الشرق الأوسط لا يُعبّر عن وحدة واحدة بل يضم في تركيبته

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 206-207.

وجهات نظر مختلفة، إلا أنه يؤكد " أن جوهر العقيدة الاستشراقية الجامدة لا يزال قائماً"⁽¹⁾. فسواء الاستشراق أو مدرسة التحديث فكلاهما كان منحازاً إلى السلطة ويخدم أهدافها⁽²⁾.

وإذا كان لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجين دور في تثبيت الاستعمار التقليدي، فانهم لا يزالون يقومون بالدور ذاته في الاستشراق الأمريكي المعاصر، وفي ذلك تقول "مادلين جرافتيس" موضحة هذا الدور قائلة: " يمكن أن نلخص السياسة الخارجية الأمريكية في جملة وردة في إحدى المقابلات مع دبيرمان، يقول فيها: لقد كان الحل سابقاً لمنع الثورة هو عشر عساكر لكل محارب مغوار، أما الآن فالحل هو عشر أنثروبولوجيين لكل محارب"⁽³⁾.

بما يوحي بأن المعرفة الجادة والعلمية أصبحت - في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية - بالأهمية بما كان لضرب أي مقاومة في الدول التي تقبع تحت هيمنة الاستعمار الجديد وأي كان نوع هذه المقاومة، عسكرية أو ثقافية أو فكرية، علمانية أو إسلامية، هذا من جهة. وإن الرغبة في السيطرة والتحكم في الشعوب لم تُعدّ تقوم به جحافل الجيوش الجرارة، بل أصبحت تقوم به جحافل علماء الاجتماع الناشطين في المعاهد الجامعية ومراكز الأبحاث التابعة منها والمستقلة عن الجامعات والمنتشرة بكثافة في الولايات المتحدة.

وواقع الارتباط بين العلم والسياسة في الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة يوضحه لوكمان قائلاً: "كانت إحدى الخدمات المهمة التي أداها الباحثون [خاصة داخل دراسات الشرق الأوسط] للدولة خلال عصر الحرب الباردة هي تقديم إطارٍ فكريّ يستطيع صناع السياسة استخدامه في إضفاء معنى على ما يحدث في العالم وصياغة السياسة وفقاً لذلك"⁽⁴⁾.

ولا يزال هذا النوع من المستشرقين يفعل نفس الشيء في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الحرب على "الارهاب"، فبعد هذه الأحداث مباشرة أُستدعي المستشرق برنارد لويس إلى لقاء مع الرئيس بوش ونائبه تشيني وأعضاء مكتب سياسة الدفاع الذي يلعب دوراً محورياً داخل وزارة الدفاع، وقدّم

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، مرجع سابق، ص 460.

(2) علي عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص 83.

(3) عبد الله بن عبد الرحمن الوهبي، مرجع سابق، ص 133.

(4) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 234.

لويس لهم فهمه للشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والدور الذي تستطيع الولايات المتحدة، ويجب، أن تلعبه فيهما. وفي هذه المناسبة أقر لويس استعمال القوة العسكرية للإطاحة بنظام صدام حسين، وأكد لمستمعيه أنه بعد تحقيق ذلك ستتمكن الولايات المتحدة بلا صعوبة تُذكر بإعادة سَبْكِ العراق ليصبح بلدا ديمقراطيا، ويفيد كمرشد ونموذج للمنطقة ككل⁽¹⁾. وهذا الدور الذي يلعبه لويس وغير من المستشرقين المجددين، أكدده هو ذاته -خلال الثمانينات- قائلا: "إنها حقيقة واقعة أن بعض المستشرقين [التقليديين] قد خدموا الهيمنة الإمبريالية، واستفادوا منها بشكل مباشر أو غير مباشر"⁽²⁾.

وإذا كان هذا ما فعله الكثير من التقليديين فإن المجددين المعاصرين ليسوا في منأى عن لعب نفس الدور وإن كان ذلك بأشكال وأساليب تستجيب لمتطلبات العصر، فهذا الدور لا يستجيب في أساسه لمطامح الشعوب المقهورة، وهي الشعارات التي تُعَلَّفُ بها أبحاثهم ودراساتهم، بقدر ما يؤكد خدمة عنجهية القوى الكبرى -وفي مقدمتها الولايات المتحدة- الامبريالية في العالم المعاصر.

المطلب الثاني: الخصائص الخاصة للاستشراق الأمريكي المعاصر

نتناول في هذا المطلب جملة السمات التي تُمَيِّز الاستشراق الأمريكي المعاصر، وهي سمات خاصة به في حد ذاته، والتي سنحددها في خمسة.

الفرع الأول: الاستشراق الأمريكي بين جذوره الأوروبية وخصائصه المحلية

يُعتَبَر الاستشراق الأمريكي حديثا حدثا وولادة الولايات المتحدة عام 1776، وهو في ذلك خلاف الاستشراق الأوروبي الذي تعود إرهاباته الأولى إلى بدايات القرون الوسطى الأوروبية. إن ولادة دولة أمريكا جاءت نتيجة تمرد أبناء أوروبا عن الأم بريطانيا، فالثورة التي ولدت الدولة الجديدة قامت بها المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد-الذي كان يقطنه السكان المحليين الذين عُرفوا بالهنود الحمر-، التي بدأت هجراتها منذ بدايات القرن الخامس عشر، وقد حمل المهاجرين على مَرِّ هذه المدة وإلى غاية قيام الدولة الأمريكية الانطباعات التي كانت ترسم في المخيال الأوروبي في العصور الوسطى عن الشرق العربي والإسلامي، ومع هذه الحقيقة كما يؤكد

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 394.

(2) برنارد لويس، مسألة الاستشراق، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 178.

محمد الدعيمي فإنه "لا يمكن قط الادعاء بأن الاستشراق الأمريكي قد بدأ بداية جديدة مستوحاة من التجربة المباشرة، نابذًا الترسيبات النفسية والعاطفية التي جرفها إليه الفكر والثقافة الشائعة في أوروبا عن العرب والمسلمين... فقد ردد أوائل الكتاب الأمريكيين أفكار نظرائهم الأوروبيين وآرائهم حول العرب، حياتهم ودينهم، عاكسين أنماطًا فكرية وذوقية كانت شائعة في أوروبا على جمهور القراء الأمريكيين"⁽¹⁾.

ولكن ذلك لا يعني أنه انساق كليتا وراء ما ورثه ونقله ووصله من أوروبا حول الشرق العربي والإسلامي خلال القرن التاسع عشر، فالتجربة الأمريكية الوليدة تأسست على الاتكاء إلى أسطورتين -والتي أثرتا في تعريفها لنفسها وللآخرين-:

الأولى، أن الأوروبيين الذين هاجروا إلى العالم الجديد وكونوا أمريكا يعتقدون في أنفسهم أنهم هم "شعب الله المختار" وبأن العناية الإلهية هي التي اختارت هذا الشعب لتحقيق الحرية والسعادة والحضارة للعالم أجمع⁽²⁾. والثانية، هي اعتقادهم بأن تجربة كولومبوس -أول رجل اكتشف أمريكا برأيهم- الذي هاجر من إسبانيا (الأندلس) -التي كانت تحت حكم الحضارة الإسلامية لمدة ثمانية قرون انتهت عام 1492- والتي مثلت حضارتها تزواج الشرق الإسلامي القديم بالغرب الأوروبي القديم، إلى "العالم الجديد" الذي له الحق في إرث ميراث الحضارتين لخلق أرقى وأسمى حضارة على وجه الأرض تمثلها أمريكا الوليدة⁽³⁾.

وفي ضوء هذا كانت تنشط البعثات التبشيرية و على أساسه كان يكتب -ولا زال- الأمريكيون على الشرق، إذ اعتقدوا أن بعثاتهم على حق بوصفهم الأحق في تملك ميراث الشرق وتراثه وحضارته من شعوب "الشرق الأوسط" أنفسهم، فالأمريكيون هم الورثة الشرعيون لميراث الشرق الأوسط الحضاري لا بل للشرق كله⁽⁴⁾.

وعلى ذلك فإن الاستشراق الأمريكي في بداياته -خلال القرن التاسع عشر- "لم يكن إلا جزءا من البحث الأمريكي المضني عن هوية ثقافية متفردة، وخضوعه إلى فكرة "الحلم الأمريكي" الملححة، لهذا السبب

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 126.

(2) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 82.

(3) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 164.

(4) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص 82-83.

يكتسب هذا الجهد الاستشراقي قيمة خاصة بالنسبة إلى الباحثين نظرا إلى تأرجحه بين الارث القوي لجذوره الأوروبية، وبين التبرعات الأمريكية المستجدة التي جسدها أوائل المفكرين الأمريكيين، من أمثال ارفنج وامرسون⁽¹⁾.

الفرع الثاني: من الاستشراق الفردي إلى الاستشراق المؤسسي

إن النشاط الجماعي المؤسسي للاستشراق الأمريكي بدأ فعلياً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء دراسات المناطق والتي من ضمنها دراسات الشرق الأوسط، ولكن معلمه اتضحت، وإن كان ذلك ليس بمستوى ما ظهر في مرحلة ما الحرب العالمية الثانية، مع إنشاء الجمعية الشرقية الأمريكية عام 1842، من أجل عمل جماعي أكثر تنظيماً وفعالية.

في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ومع بداية الصراع الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي دعت النخبة الحاكمة والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة إلى ضرورة تكوين عدد أكبر من الخبراء والمتخصصين عن بقية العالم، ومعه ظهرت دراسات المناطق في الجامعات الأمريكية وشهدت توسعاً درامياً في هذه الفترة⁽²⁾.

كان تمويل هذه الدراسات، والتي بدأت بتطويرها أكبر الجامعات الأمريكية، من قبل المانحين الأفراد والمؤسسات، خاصة في وقت كانت الحكومة الفيدرالية لا تتدخل في تمويل التعليم العالي أو دعم البحث الجامعي والعلوم الاجتماعية، ومن بين هذه المؤسسات: "روكفلر" لصناعة البترول، مؤسسة "كارينجي" (التي أقامها "آندرو كارينجي" قطب صناعة الصلب)، ومؤسسة "فورد" (التي دخلت ميدان التمويل متأخرة في أواخر الخمسينيات)⁽³⁾.

وفي عام 1958 أقر الكونجرس قانون التعليم الدفاعي القومي الذي قَدَم للمرة الأولى تمويلاً حكومياً واسع النطاق للكليات والجامعات... ومعه اندفعت الجامعات لتحصل على تمويل المؤسسات المانحة والحكومة معاً، فأسست أو وسعت معاهد دراسات الشرق الأوسط وجندت هيئة تدريس وطلبة. وبحلول عام 1951

(1) محمد الدعيمي، مرجع سابق، ص 166-167.

(2) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 205-208. انظر أيضاً، برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 140.

(3) المرجع نفسه، مرجع سابق، ص 211.

كان هنالك بالفعل خمسة من هذه المراكز: في جامعة كولومبيا، وكلية ديروبيسي، وجامعة متشجان، وجامعة برنستون، ومدرسة الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز. وفي عام 1955 أقامت جامعة هارفرد مركزها الخاص لدراسات الشرق الأوسط، والتحقت جامعة كاليفورنيا بالقائمة بعد ثلاث سنوات، وأتى في أعقابها في الستينيات عدد من الجامعات، شملت جامعة بنسلفانيا وجامعة ولاية نيويورك وجامعة انديانا، وجامعة شيكاغو ويوتا وواشنطن⁽¹⁾.

هذا إضافة إلى إنشاء مراكز الأبحاث والتي جعلت من مناطق العالم والشرق الأوسط محور أبحاثها - جزئياً أو كلياً-، وفي جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت تلعب دوراً كبيراً في إثارة النقاش والجدل حول قضايا ساخنة تهم أمريكا ومصالحها في المنطقة.

ومن هنا يُلاحظ أن الجهد الاستشراقي المبذول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى الأفراد انخفضت وتيرته بشكل كبير - إن لم نقل انعدم وجوده في هذه الفترة المعاصرة-، فلم يعد يظهر "ذلك النوع من جيل المستشرقين القدماء وخاصة الألمان منهم، حيث كان الواحد منهم يفني عمره في تحقيق مخطوطٍ أو في تأليف معجمٍ أو فهرست مصادر علم من العلوم"⁽²⁾. بل صار الاتجاه إلى العمل الجماعي المؤسساتي للقيام بالدراسات الاستشراقية الجادة والمفيدة، ذلك أن عهد التخصص الفردي قد انقضى... وحل محله العمل العلمي الجماعي المنظم⁽³⁾. وانهار في ضوء ذلك الأساس الشخصي للاستشراق، الذي يقوم على الرغبة الشخصية لدى المستشرق في التعرف على الشرق والدخول في عالمه لتحقيق نزعات شخصية بحتة أو للتعبير عن رغبة ذاتية أو للكشف عن حقائق بعيدة عن الأهداف الاستعمارية والتنصيرية⁽⁴⁾. وقام مكان الأساس المنهار القيمة المالية كدخّل يكسبه المستشرق باعتباره مُوظفًا داخل طاقم لسياسة حكومة الولايات المتحدة، دون التعاطف مع قضية الاستشراق، كما يؤكد ذلك سعيد⁽⁵⁾.

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 212-213. انظر أيضا: برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، ص 140.

(2) محمد فتح الله الزيايدي، مرجع سابق، ص 30.

(3) ساسي سالم الحاج، ج 1، مرجع سابق، ص 161.

(4) حسن محمد خليفة، مرجع سابق، ص 120-121.

(5) إدوارد سعيد، القلم والسيف، مرجع سابق، ص 25.

الفرع الثالث: استقطاب الباحثين من خارج أمريكا

مع تعاضم الرغبة الشديدة للسانة ورجال المال الأمريكيين في تكوين مؤسسات ومراكز علمية أكاديمية أكثر فاعلية لدراسة مناطق العالم المختلفة وسر أغوارها وفهم شعوبها، وجد هؤلاء أنفسهم أمام تحدي كبير، فرضه النقص الهائل في الخبراء والباحثين الأمريكيين المتخصصين في معرفة الشرق وخاصة الشرق العربي والإسلامي، الذين يمكن لهم إدارة هذه المراكز والمعاهد داخل الجامعات والقيام بمهمة التدريس وتكون الطلبة.

ولما كان ثمت هذا النقص، اضطرت أمريكا إلى استقطاب كبار المستشرقين الغربيين من أوروبا، وحتى باحثين من العالم العربي، ففي عام 1944 أصبح المستشرق المؤرخ فليب حتى رئيس ما سمي حينئذ قسم برنستون للغات والأدب الشرقي، وفي عام 1955 انتقل "هملتون جب" من بريطانيا إلى جامعة "هارفورد" كرئيس لمركزها الجديد لدراسات الشرق الأوسط، إضافة إلى المستشرق "جوستاف فون جرونباوم" ليدير مركز جامعة كاليفورنيا لدراسات الشرق الأدنى، وفي النهاية ظهر بعدهم باحثين تعلموا في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

وإلى جانب المتقدمين من أوروبا كان هنالك العديد من الباحثين العرب - وكان أغلبهم من المسيحيين-، حيث عمدت أمريكا إلى استقدامهم من الشرق الأوسط نفسه، فهم يتحدثون هذه اللغة أو تلك بصفتها لغتهم الأم، كما أنهم يمتلكون المعلومات الضرورية عن تلك البلدان نظرا لأصلهم. وهكذا، كما يؤكد لويس، عُيِّنَ عددٌ من هؤلاء الجامعين المستوردين بشكل طازج، وقد قَدَّمَ بعضهم مساهمات مهمة وصالحة لتطور دراساتنا، وإن كان ما يعاب عليهم نقص الكفاءة⁽²⁾. وكان من بين هؤلاء: شارل مالك، جورج مقديسي، جورج روحاني، شراييه، عزيز عطية، هذا إضافة إلى من تَبَحَّسَ بالجنسية الأمريكية وهم كثير، في طليعتهم فليب حتى، نوفل، عفيف طنوس وغيرهم⁽³⁾.

منذ النصف الثاني للقرن العشرين وإلى الآن تزايدت هجرات العرب والمسلمين إلى أمريكا، وأصبح العديد من هؤلاء وخاصة فئة الأكاديميين منهم أساتذة وباحثين إما في معاهد دراسات الشرق الأوسط في

(1) زكاري لوكمان، مرجع سابق، ص 213-214. انظر أيضا: نجيب العقيقي، ج3، مرجع سابق، ص 980-981.

(2) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 143-144.

(3) نجيب العقيقي، ج3، مرجع سابق، ص 981.

الجامعات الأمريكية، أو ضمن مراكز الأبحاث الكثيرة والمنتشرة على كامل البلاد. وأصبح يكتُـب هؤلاء -إلى جانب كتابات الأمريكيين- عن أنفسهم، حضارة وديننا وفكرنا، وعليه أصبح للخطاب الاستشراقي المعاصر مصدرين، أحدهما غربيٌّ أمريكي يكتب عن الآخر الشرق أوسطي، والثاني شرقيٌّ عربي يكتُـب عن الذات، ولكن بمنهجية الشرق وبما يخدم مشروعه للهيمنة.

وهذا الحال يوضحه روسيون قائلًا: "في الوقت السابق كان المستشرقون يجربون الخطابات الشرقية ذاتها وإحلال خطاباتهم محلها، أما منذ الآن فصاعدًا [بعد تَحُرُّر الدول المستعمَر ودخول أكاديميها ساحة البحث العلمي كباحثين في الدول الغربية] فقد أصبحت مهمتهم تكُـن في استملاك هذه الخطابات والمعلومات التي يُشكّلها الشرقيون عن أنفسهم، ولكي يحققوا ذلك أصبح واجبا عليهم إما أن "يستملكوا أو يجنسوا" هؤلاء المثقفين الذين يصدرونها كأن يقوموا مثلا بتعميدهم خرجين للشهادات العربية-الأمريكية، وإما أن يسلبوهم من هذه الشهادات عن طريق تطبيق النظرة الموضوعية والنقدية -للعلم الغربي بالطبع- عليهم. وهكذا تتم استعادة لم يسبق لها مثيل لأكبر مشروع غربي بكل رهاناته وحجمه من أجل توثيق المعلومات عن الشرق وتسجيلها. ومن المعروف أن هذا المشروع هو نفسه مشروع الاستشراق التقليدي، فالعملية ليست إلا استمرارية لما سبق وإن يكن بوسائل جديدة وضخامة أكبر. كما أن هذا المشروع الجديد قد أصبح مخلصا كما ينبغي من العقبات الاستعمارية التي كانت تشوب رؤيته في الماضي⁽¹⁾.

الفرع الرابع: الاستشراق الأمريكي المعاصر والخضوع للمد الصهيوني

طيلة مسار الاستشراق الأمريكي منذ بداياته الأولى وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، كان قد شهد سيطرة الرجال الدين المسيحين البروتستانت على معظم كتاباته، ولم يظهر قبل هذه المرحلة أي دور لليهود في هذا الحقل. غير أن مرحلة ما بعد الحرب وبمستجداتها المختلفة ظَهر في الحقل الاستشراقي مجموعة من اليهود الصهاينة منهم وغير الصهاينة - وإن كانوا قلة- كباحثين في دراسات الشرق الأوسط ومراكز الأبحاث المختلفة، وأخذوا على عاتقهم مهمة البحث والكتابة حول المنطقة العربية جنب إلى جنب مع الباحثين الأمريكيين على اختلاف عقائدهم وايدولوجياتهم.

(1) آلان روسيون، الاستشراق والاستشراق الجديد، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 203-204.

وهناك العديد من أسباب التي كانت وراء دخول هؤلاء الحقل الاستشراقي، بينها محمد البهي في كتابه (الفكر الإسلامي الحديث). والتي منها الدينية والسياسية، فأما الأسباب الدينية فإنها تتمثل في محاولة إضعاف الإسلام والتشكك في قيمه بإثبات فضل اليهودية عليه، على اعتبار أن اليهودية في نظرهم هي مصدر الإسلام الأول، وأما الأسباب السياسية فإنها تتصل بخدمة الصهيونية فكرة أولاً ثم دولة ثانياً. ويرى البهي أن وجهة النظر هذه على الرغم من أنها لا تعتمد على مصدر مكتوب يؤيدها، فإن الظروف العامة والظواهر المترادفة في كتابات هؤلاء المستشرقين تعزز وجهة النظر هذه وتضفي عليها بعض خصائص الاستنتاج العلمي⁽¹⁾.

فقد سعى اليهود الصهاينة إلى توظيف أبحاثهم الاستشراقية بما يخدم قضايهم⁽²⁾، بدءاً من التأسيس الفكري لإقامة دولتهم، مروراً بالتبرير والشرعنة لواقع هذا الكيان المحتل بعد الاعلان عن هذه الدولة الوليدة من قوى المجتمع الدولي عام 1948.

غير أنه مما يجب التنويه إليه هو أن الدفاع عن قيام دولة إسرائيل في فلسطين وتبرير الاحتلال ليس مقتصرًا فقط على اليهود الصهاينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو ليس وليد بداية القرن العشرين. فإلى جانب اليهود الصهاينة هنالك المسيحيون البروتستانت الصهاينة، الذي دافعوا -ولا زالوا يفعلون- بقوة عن الدولة اليهودية في فلسطين، وهذا راجع زمنياً إلى بدايات القرن التاسع عشر، في وقت أكد القسيسين الأمريكيين الأوائل ارتباط أهدافهم التبشيرية وحلمهم المقدس في تحقق العودة الثانية للمسيح، بضرورة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، والتي اعتبروها شرطاً أساسياً في تحقق تلك العودة⁽³⁾. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر زادت تلك الرغبة وجاء التأكيد على ضرورة تفعيلها عملياً⁽⁴⁾.

ومما تقدم يتضح أمران: الأول، هو أن حلم الدولة اليهودية في فلسطين يعود إلى فترة سبقت وعد بلفور ومطامح هرتزل (اليهودي الصهيوني). والثاني، هو أن حلم إقامة الدولة اليهودية والدفاع عنه لا يخص اليهود

(1) محمد حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص 53.

(2) محمد فتح الله الزيايدي، مرجع سابق، ص 32. انظر أيضاً: لخضر الشايب، مرجع سابق، ص 147. انظر أيضاً: حسن محمد خليفة، مرجع سابق، ص 107-110.

(3) مايكل بي. اورين، مرجع سابق، ص 95-96.

(4) المرجع نفسه، ص 274-275.

وحدهم بل يشتمل طرفًا ثاني مثلته البروتستنتية المسيحية في أمريكا، والتي بدأت كتاباتها المبكرة حول الشرق الإسلامي وتشويه الإسلام والعرب بما يساهم في شرعنة علمية وأخلاقية و ضمان الدعم السياسي لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين. ومنه فلا غرابة أن نجد في أمريكا من غير اليهود المتحمسين والمدافعين عن الدولة اليهودية المحتلة في فلسطين سواء من باحثين أكاديميين، أو قادة سياسيين، أو إعلاميين أو غيرهم.

هذا، ويتجلى دور هؤلاء أيضا من خلال ظهور دعمهم الكبير لتسهيل انتماء الباحثين اليهود و الصهاينة لمراكز دراسات الشرق الأوسط، وهذا ما أكده سعيد حين يقول: "لقد أولى المؤيدون لإسرائيل اهتماما أكبر بكثير من غيرهم لمسألة انضمام الدارسين [اليهود] الاسرائيليين أو الصهاينة إلى الفروع التي تهتم بدراسات الشرق الأوسط داخل الجامعات الأمريكية، ففرع الدراسات الشرقية التابع لجامعة (برنستون) على سبيل المثال... بات خاضعا تماما في الوقت الحاضر [السبعينات] ليس فقط لسيطرة أشخاص يتعاطفون فكريًا مع الصهيونية وإنما أيضا لسيطرة مشاركين نشطين في المعركة السياسية الدائرة بين الصهيونية والفلسطينيين"⁽¹⁾.

وهذه الطائفة من الباحثين رغم اعتمادها مناهج البحث العلمي الحديثة، إلا أنهم لم – ومن الصعب أن- يتمكنوا من تحقيق الحياد والعلمية في أبحاثهم، "ففي العمل الاستشراقي تنازل المستشرق الصهيوني عن كل الأخلاقيات التي يُحتمها الواجب العلمي، فضلا عن تلك التي يوصي بها الدين اليهودي"⁽²⁾. هذا، ولا يستبعد أن تستفحل حركة الاستشراق الصهيوني "والتي وجد اليهود فيها بابا آخر يفرضون منه سيطرتهم على العرب والمسلمين"⁽³⁾، وأن تكون السمة الطاغية على الاستشراق في فترة تأتي قد تطول إذا ما استمرت السيطرة الصهيونية [العالمية اليهودية منها والمسيحية]، على جميع مرافق الحياة العلمية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الغربي عموماً، وفي مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة بعد تسلمها زمام الحضارة الغربية من أوروبا"⁽⁴⁾.

(1) إدوارد سعيد، "الاستشراق والصهيونية"، مجلة المجلة، ع408، 1987، ص 29.

(2) حسن محمد خليفة، مرجع سابق، ص 294.

(3) محمد حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص 53.

(4) علي بن إبراهيم نملة، الاستشراق في الأدبيات العربية: عرض للنظرات وحصر وراقي للمكتوب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1993، ص 101.

ومن مؤشرات هذا التأثير للمستشرقين الصهاينة في الاستشراق الأمريكي خاصة في ظل تنامي وتيرة الصراع الفلسطيني الصهيوني، وانعدام آفاق أي حل سلمي للقضية⁽¹⁾، اعتراف الولايات المتحدة على لسان رئيسها "دونالد ترامب" الأخير في ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.

إن للمستشرق الأمريكي برنارد لويس المحسوب بتعاطفه مع الصهيونية في مقالته "حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط" يرى -وعلى عكس ما تقدمنا به- أن دخول اليهود إلى الحقل الاستشراقي في القرن التاسع عشر أدى إلى تقوية مؤسساته، "فالعلماء اليهود المتربون على الدين اليهودي والمعتادون على اللغة العبرانية وجدوا سهولة في فهم الإسلام واللغة العربية أكثر بكثير من زملائهم المسيحيين، يُضَاف إلى ذلك أنهم كانوا أقل تأثراً بالأيدولوجيا الصليبية وأقل حرصاً على مصالح السياسة الامبراطورية أو رغبة في تحويل "الوثنيين" لاعتناق المسيحية. وقد لعب العلماء اليهود من أمثال غوستاف قيل وغولدزيهر وآخرون دوراً حاسماً في التقييم الإيجابي والموضوعي (لا الجدالي ولا الهجوم) للحضارة الإسلامية"⁽²⁾.

ولكن لويس وفي مقام آخر، في مقاله "مسألة الاستشراق" حينما حاول الرد على منتقدي الاستشراق من العرب كانور عبد الملك، عاب على هؤلاء ايدولوجيتهم كونهم يسارين، وحاول في المقابل تفهم انتقادات المسلمين ذات البعد الدين، على اعتبار أن ما انطلقوا منه في نقدهم للاستشراق وكتابات المسيحيين واليهود عن الإسلام معقولاً وله ما يبرره، إذ أن هؤلاء يمارسون المماحكة الجدلية الدينية أو يعملون من أجل تحويل المسلمين عن دينهم لاعتناق المسيحية. وإن كان أصحاب كل ديانة تؤمن بأحقية ديانتها، ستكون تبعاً لذلك مهاجمة لأي ديانة أخرى ترها وثنية وضالة، يؤكد لويس⁽³⁾.

(1) إن الصراع الفلسطيني الصهيوني من غير المحتمل أن يُحل دبلوماسياً وسلمياً. وإذا كان من قراءة التاريخ تُأخذ العبر، فإن قراءتنا الخاصة له تُأكد بما لا يد مجالاً للشك أنه ما من مُحتل خَرَج من أي أرض حاول اغتصاباً عنوتاً إلا بعد مقاومة مستميتة من شعوب تلك الأرض، فَدَخُرُ المحتل لا يكون بالخنوع والتسليم بل يكون بالقوة، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة -خاصة في ظل غياب قوة القانون أو تعطيها-، مع الانتباه إلى أنه للقوة -تحقيقها وتفعيلها- شروط يتوجب الامتثال لها إن أراد أيُّ شعب أن يأخذ بما يحقق النصر، فالمسألة لا تؤخذ بالعاطفة وإنما تتأني بالعقل والفعل.

(2) برنارد لويس، حالة الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 137.

(3) برنارد لويس، مسألة الاستشراق، في كتاب الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، مرجع سابق، ص 166.

وإذا كان الأمر كذلك حسب ما يطرحه لويس، فإن اليهودي يؤمن بديانته كونها حق وغيرها باطل وظلال، وعليه فكيف لهذه الفئة التي امتدحها لويس -في مقالته السابقة- أن تكون أبحاثها الاستشراقية عن الإسلام والعرب موضوعية، وهي نفسها -أي اليهودية مثلها مثل الديانات الأخرى- التي يُقر هنا بأن من أساليبها المماحكة الجدلية الدينية كأساس لإبطال الديانة الإسلامية وتشكيك معتقبيها بها.

الفرع الخامس: تنوع وضخامة وسائل تسويق المعرفة الاستشراقية الأمريكية

إن الوسائل التسويقية نعني بها الأدوات والطرق التي يستخدمها الاستشراق الأمريكي لتوصيل أفكاره وأطروحاته سواء للرأي العام أو إلى صناع السياسة، وكما تصل للعالم الغربي فإنها تصل أيضا للعالم العربي الإسلامي. علما أن الوسائل المستعمل مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت أكثر تنوعا وضخامة مما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ونذكر من بين هذه الوسائل والطرق: التدريس بالجامعات (علما أن التدريس لم يقتصر على الجامعات الغربية والأمريكية بل في الجامعات العربية ومنها الجامعة الأمريكية في القاهرة والجامعة الأمريكية في بيروت وغيرها)، وإنشاء كراسي الدراسات الشرقية والمعاهد المتخصصة في مجال اللغات الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط، والإشراف على برامج الدراسات العليا وتنظيم المحاضرات والمنتديات والمؤتمرات العلمية. إضافة إلى التأليف، وإصدار المجلات العلمية العامة والمتخصصة، الصحف، المجلات، الظهور عبر قنوات التلفزيون، إنشاء الموقع الإلكتروني الخاصة وغيرها، وباستعمال إلى جانب اللغة الإنجليزية اللغة العربية.

الفصل الثاني

الخطاب الاستشراقي لمراكز الأبحاث الأمريكية ما بعد

2001

المبحث الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية: التعريف، التطور التاريخي، وإشكالية
الاستقلال المعرفي

المبحث الثاني: اهتمامات مراكز الأبحاث الأمريكية بالعالم العربي والإسلامي

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في رؤى مراكز الأبحاث
الأمريكية- دراسة تحليلية نقدية

المبحث الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية: التعريف، التطور التاريخي، وإشكالية الاستقلال المعرفي

ولما كانت مراكز الأبحاث بشكل عام -والأمريكية على الخصوص-، كما تؤكد كل الدراسات، من أهم مصادر انتاج المعرفة العلمية -الانسانية والاجتماعية-، يأتي هذا المبحث، والذي سنتناول من خلاله طبيعة مراكز الأبحاث الأمريكية، وذلك من خلال التطرق إلى تعريف هذه المراكز (المطلب الأول)، ثم التتبع لتطورها التاريخي (المطلب الثاني)، وفي الأخير سنحاول بحث اشكالية الاستقلال المعرفي لهذه المراكز (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف مراكز الأبحاث

بالرغم مما أصبحت تحوزه ظاهرة مراكز الأبحاث من اهتمام في الكتابات الأكاديمية في مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن الماضي، ومع بروز العديد من الأبحاث والدراسات حول مفهومها وأهدافها وطرق عملها، سواء هذه المراكز في الولايات المتحدة أو خارجها، إلا أنه يتضح وجود اختلاف بين الباحثين حول تعريفهم لها. وحسب "ميدفيتز" في كتابه (مراكز الأبحاث في أمريكا) فإن الاختلاف في التعريف بين الباحثين راجع إلى الاختلاف في الرؤى التي تنظر منها كل نظرية إلى هذه المراكز. ويحددها "ميدفيتز" في ثلاث نظريات: نظرية النخبة ونظرية التعددية ونظرية المؤسساتية، ويرى بأن هذا الاختلاف خاصة بين نظرية النخبة والتعددية يجب أن يُفهم من خلال النظر إلى اعتبار أن هناك معركة بين مجموعتين من المثقفين حول دورهم الاجتماعي المناسب، لكنها تتخذ شكلاً أقل حدة، فنظرية النخبة ترى في خبراء مراكز الأبحاث بأنهم يخدمون السلطة السياسية وليسوا مفكرين، وجاء خصومهم في الجدل -من أصحاب نظرية التعددية والمدافعين عن الديمقراطية الحرة على الطريقة الأمريكية- الذين هم خبراء في هذه المراكز، في القول بعكس ذلك. وعليه فلا غرابة أن يتبنى هؤلاء رؤية ودية لمراكز الأبحاث⁽¹⁾. لأن دفاعهم عن هذه المراكز هو دفاع عن أنفسهم ومكانتهم العلمية وخبرتهم الأكاديمية.

إن خبراء مراكز الأبحاث -أصحاب نظرية التعددية- يعتبرون أن مؤسسة انتمائهم تختلف عن جماعات الضغط والمصالح -وهو الاتهام الذي قدمته نظرية النخبة لهم-⁽²⁾، مما يوحي بأنها أكثر علمية. أما الباحثين

(1) توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أمريكا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 27.

(2) تُعرف جماعات الضغط والمصالح بأنها جماعة تسعى إلى تحقيق هدف أو أهداف مرتبطة بمصالح أعضائها، وعبر التأثير على صنع القرار في السلطة السياسية، وبكافة الوسائل الممكنة، ولكن دون مَطْمَح الوصول إلى السلطة والحكم.

والمهتمين بالمجال الأكاديمي الصرف -المتنمين إلى الجامعات-، ستبدو مراكز الأبحاث حتماً مختلفة تماماً عن الجامعة، "وربما أقرب إلى آلة دعائية أو أداة من أدوات سيطرة السلطة"⁽¹⁾.

قبل التعرض إلى التعريف الاصطلاحي لمراكز الأبحاث، نوجز في البداية تطور دلالات المعنى الذي أخذه مصطلح (Think tanks)، في الخطابين العام والأكاديمي داخل الولايات المتحدة. فهذا المصطلح عبر تطور استعماله لم يأخذ نفس الدلالة التي يُعبر عنها بشكله الحالي، في العديد من كتابات الباحثين المختصين، خاصة بداية من التسعينيات من القرن العشرين، وبما أصبح مُتعارف عليه الآن ومتداول استعماله باعتباره مؤسسات أبحاث.

أما في الخطاب العام، فيبدو أن دلالة استعمال مصطلح (Think tanks) في الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير عبر مراحل تاريخية منذ القرن التاسع عشر وإلى غاية اليوم، فلا علاقة لدلالة هذا المصطلح بما كان معروفاً عليه من قَبْل، مقارنة مع ما أصبحت تحمله دلالته، وتعبّر عنه الآن، حيث أصبح يطلق على المؤسسات المهتمة بالبحث العلمي.

كانت تشير لفظة "الدماغ"⁽²⁾ (Think tanks) إلى معنى هزلي وسليبي في الروايات والإعلانات والمقالات الصحفية منذ تسعينات القرن 19 عشر وحتى العقد الأول من القرن العشرين، وكانت الإشارة بإيراد هذا اللفظ إلى نقصان العقل أو ضعفه، والشك في الذكاء بصفة عامة.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر أول استعمال لهذا المصطلح بما يعبر عن مؤسسة علمية، ونجد ذلك في المعنى الذي وضعه له "معجم أوكسفورد للغة الإنجليزية" عام 1958، وكان "مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية" (Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences (CASBS)) التابع لجامعة ستانفورد³، هو أول مؤسسة أحدثت هذا التحول والتغير من "الدماغ" أو "الرأس" ذي الدلالة الهزلية والسلبية إلى "مؤسسة أبحاث" ذي الدلالة الإيجابية، حيث أصبح يعبر عن تلك المؤسسة العلمية ذات

(1) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 58.

(2) إذا تُرجمت (think tank) ترجمة مباشرة فإنها ستعني "مستودع الأفكار" أو "مصنع أفكار"، وهو ما قد يُطلقه العامة على الرأس أو الدماغ.

(3) يمكن الاطلاع على مخرجات والنشاط المعرفي لهذا المركز في موقعه الخاص. على الرابط: <https://casbs.stanford.edu/projects>

القدرات العقلية والبراعة التقنية. وحتى عام 1960، كان معظم ما نُشِرَ بما يُؤشر إلى (Think tanks) بوصفها مؤسسات تشير تحديداً إلى "مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية"⁽¹⁾.

وفي مرحلة الستينيات حدث تحول ملحوظ في استخدام هذا المصطلح، حينما بدأ يرتبط بشكل ثابت بالمجموعة الصاعدة من وكالات التخطيط العسكري، والتي كانت مؤسسة الأبحاث والتطوير "راند" (Rand) نموذجاً أصلياً لها. وحسب "جيمس سميث" فقد تم في هذه المرحلة التعبير عن (Think tanks) بالمفردات العسكرية للحرب العالمية الثانية، كونه يعبر عن تلك القاعات الآمنة التي كان يتم داخلها مناقشة الخطط والاستراتيجيات الحربية. غير أن التعبير العامي له في هذه المرحلة، كما يؤكد سميث، رغم تداوله فإنه لفظ غير دقيق، حيث أصبحت تُوصَفُ به كافة مجموعات ومؤسسات البحث التي ظهرت في هذه الفترة وما بعدها⁽²⁾. والتي لم تكن لأكثرها علاقة بمناقشة الخطط والاستراتيجيات الحربية كما كانت تفعل مؤسسة راند.

ويُحتمل أن هذا التغير حسب "ميدفيتز" يرجع إلى المعنى المزدوج لكلمة (Tank)، أي "مستودع" (للعلم والبراعة التقنية... إلخ) و"مركبة عسكرية" أو "دبابة" في آن واحد، ما جعل من معنى المصطلح غير رسمي وغامض في الوقت نفسه.

ومما يلاحظ هنا، إنه وإلى غاية هذه المرحلة، كانت هناك العديد من مراكز الأبحاث نموذجية بالنسبة لما هي متعارفة عليه اليوم -باعتبارها مؤسسات أبحاث-، لوم تكن في الخطاب العام في الستينيات تُعتبر كذلك. ومن أمثلة هذه المراكز، مؤسسة "بروكنجر" عام 1916 و"مجلس العلاقات الخارجية" عام 1921 ومؤسسة "كارينجي للسلام الدولي" عام 1910. إلا أن مرحلة السبعينات شهدت ظهور أحد هذه المؤسسات وهي "بروكنجر" في الخطاب العام باعتبارها (Think tanks) بمعنى مركز أبحاث.

ومع بدايات الثمانينيات وخلال التسعينيات وإلى بدايات القرن الواحد والعشرين أصبح معنى مصطلح (Think tanks) تدريجياً أكثر تحديداً في الخطاب العام عما كان عليه في الفترات السابقة، بما يُعبر ويدل عن

(1) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 42.

(2) جيمس آلان سميث، سمارة الأفكار، ترجمة مجدى عبد الكريم، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1994، ص 12.

مؤسسة أبحاث، و"يرجع ذلك إلى الكمّ المتزايد من الكتابات عن الموضوع، فقد صدرت العديد من الكتابات التعريفية بطبيعة مراكز الأبحاث، مما أعطى هذه الفئة شهرة أكبر وانتشارا جغرافيا"⁽¹⁾.

وإذا كانت مراكز الأبحاث التي ظهرت في مراحل ما بعد الخمسينيات قد ساهمت في تبني المفهوم العام الإيجابي لهذه المراكز باعتبارها مستودعات للعلم والبراعة التقنية، فإن الانتشار المتزايد لهذه المراكز الضالعة في النشاط والترويج السياسي ذو الطابع الايديولوجي بداية من السبعينيات - بحسب تصنيف الكثير من الباحثين -، كان وراء الفكرة الأساسية الثانية التي تدعم المفهوم الشعبي الحالي السلبي، ففي كتابات عديدة تُوصف هذه المراكز بأنها أماكن "للمرتزقة" الذين يُخفون سعيهم وراء مصالحهم أو تَبِعِيَّتَهُمْ لغيرهم تحت ظلال من الثقافة والفكر.

ولأن هذه الصورة عكس الصورة الأولى بالفعل، فإن دلالة مصطلح مراكز الأبحاث يتأرجح حاليا بين صورتين مختلفتين اختلافا جذريا في الخطاب العام. فمن ناحية، هناك فكرة الأماكن المميّزة أو محميّة من المثقفين... ولكن من ناحية أخرى، هناك صورة لهذه المراكز بوصفها منظمة مرتزقة، أو في جوهرها مؤسسة ضُغَط مقنعة"⁽²⁾.

وأما في الخطاب الأكاديمي، فقد نال موضوع مراكز الأبحاث أهميته لأول مرة على يد الباحثين المشتغلين بنظرية النخبة، منهم "جي. ويليام دومهوف" (G. William Domhoff)، وحتى في دراسات هؤلاء فقد ظهرت مراكز الأبحاث في أول الأمر على هامش التحليل، ثم بدأت تحتل الصدارة تدريجيا. "دومهوف" في كتابه (من يَحْكُم أمريكا؟) الذي يتم تحديثه باستمرار، في الطبعة الأولى عام 1967 لم تكن هناك أي إشارة على الإطلاق لمصطلح (Think tanks)، رغم أن المؤلف يشير إلى مركز عديدة تدرج تحت هذا التصنيف باستمرار في وقتنا الحاضر، حيث يَصِف دومهوف "مجلس العلاقات الخارجية" و"لجنة التنمية الاقتصادية" بأتهما "جمعيتان"، و"كارينجي للسلام الدولي" بأنها مؤسسة، و"راند" بأنها "مصنع أفكار القوات الجوية". أما الطبعة الثانية عام 1983 فيتَكرّر ظهور المصطلح، والمؤلف هنا يُعرّفها في نفس سياق "الجماعات السياسية

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 45.

(2) المرجع نفسه، ص 46.

والمؤسسات ومعاهد البحوث الجامعية" بوصفها "أحد العناصر الأساسية الأربعة" لشبكة التخطيط السياسي". وفي الطبعة الثالثة عام 1998، والطبعة الرابعة 2002، وحتى في أحدث الطبعات عام 2006 من كتاب دومهوف لا يتم تناول مراكز الأبحاث باعتبارها مجرد نوع تنظيمي مُمَيَّز، وإنما أيضا بوصفها بالجزء المخصص لها في الكتاب. وفي هذه الأجزاء الأخيرة، يقال أن مراكز الأبحاث تعرض أهم الأفكار وأكثرها عمقا داخل شبكة التخطيط السياسي⁽¹⁾.

هناك العديد من التعاريف التي تصف حقيقة هذه المؤسسة مراكز الأبحاث، وسنعرض هنا بعضها، والتي قدمها أبرز الباحثين المتخصصين، ثم سنعمد إلى النظر فيها.

يُعرف "ماكجان" (James G.McGann) مراكز الأبحاث بأنها "مؤسسات تحليل للعلاقات العامة ومنظمات مشاركة في السياسة العامة، تقوم بتوليد الأبحاث والتحليلات والمشورة الموجهة نحو السياسات حول القضايا المحلية والدولية، وبالتالي تمكين واضعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة. ... غالبا ما تعمل هذه المؤسسات كجسر بين المجتمعات الأكاديمية وصانعي السياسات وبين الدولة والمجتمع المدني، وتعمل في المصلحة العامة كأصوات مستقلة تترجم البحوث التطبيقية إلى لغة مفهومة وموثوقة ويمكن الوصول إليها من قِبَل صنّاع السياسات"⁽²⁾. مراكز الأبحاث حسب "ماكجان" هي:

- منظمات ومؤسسات (ذات تنظيم خاص).
- تعمل من أجل المصلحة العامة للشعب الأمريكي.
- تعمل كأصوات مستقلة.
- تقوم بكتابة الأبحاث وتحلل السياسات لتصل إلى الجمهور وصناع القرار.

(1) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 47.

(2) James G.McGann, 2017 Global Go To think tank Index Report, University of Pennsylvania

.Scholarly Commons, 2018, p8

- أبحاثها التي تصل إلى صناع القرار تُمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة.

يتضح من خلال تعريف "ماكجان" أن لهذه المراكز دور تلعبه من خلال تقديم أبحاث مستنيرة من أجل اعتمادها من قبل صناع القرار لاتخاذ قرارات مستنيرة على المستوى المحلي والدولي. وهنا نتساءل، هل مراكز الأبحاث ذات الطابع الأيديولوجية - التي ظهرت ما بعد السبعينيات في الولايات المتحدة - تدخّل في هذا التوصيف؟ علماً أن "ماكجان" في تصنيفه لمراكز الأبحاث لا يُخرج - على الأقل - الأيديولوجية منها (باتفاق جل الباحثين على أن الجيل الذي ظهر في مرحلة السبعينيات وما بعدها معروفة بالدعائية و بالأيديولوجية والتسييس)، فهل تُقدم هذه المراكز الدعائية دراسات مستنيرة تقود لقرارات مستنيرة؟.

كما ويرى "ماكجان" أيضاً أن هذه المراكز تعمل للمصلحة العامة كأصوات مستقلة. إذا تحدثنا عن الاستقلال المؤسسي، فإن من هذه المراكز ما هو تابع لوكالات حكومية أو أحزاب أو جامعات وهذا حسب تصنيف ماكجان نفسه⁽¹⁾. وإذا كان يقصد بالاستقلال في الجانب المعرفي، وهذا هو الظاهر من كلامه، فهل هي كذلك في واقع الأمر، بمعنى هل تعمل مراكز الأبحاث كأصوات مستقلة في الواقع العملي؟

يُعرف "ريتشارد هاس" (Richard N.Haass) مراكز الأبحاث بأنها "مؤسسات مستقلة تم انشاءها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة، وهي تُسُدُّ غالباً فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي، من جهة، وبين عالم الحكم من جهة ثانية"⁽²⁾. فمراكز الأبحاث حسب "هاس" هي:

(1) يُصنف ماكجان مراكز الأبحاث إلى: - ذاتي ومستقل، استقلال كبير من أي مجموعة مصلحة أو مانحة ومستقلة في عملها والتمويل من الحكومة.

- المستقل (حكم ذاتي) من الحكومة ولكن تسيطر عليه مجموعة مصلحة أو جهة مانحة أو وكالة متعاقدة التي توفر غالبية التمويل ولديها تأثير كبير على نشاط مراكز الأبحاث.

- منتسب للحكومة، جزء من الهيكل الرسمي للحكومة.

- غير منتسب للحكومة، لكنه بتمويل حصري من المنح الحكومية والعقود ولكن ليس جزءاً من الهيكل الرسمي للحكومة.

- منتسب للجامعة، مراكز الأبحاث السياسات في الجامعة.

- منتسب إلى حزب سياسي، مرتبطة رسمياً مع حزب سياسي.

- شركات (للربح)، منظمة أبحاث سياسية عامة للربح، مرتبطة بشركة أو تعمل فقط من أجل الربح. انظر: James G.McGann, op.cit, p9.

Richard N.Haass, " think tanks and u.s foreign policy: a policy-maker's perspective", (2) electronic journal of the u.s department of state -volume 7, number 3, November 2002, p2.

- مؤسسات تجرّي أبحاث ودراسات مستقلة متصلة بالسياسية، فهي مستقلة معرفياً.

- وهذه المؤسسات تسد فراغاً بين العالم الأكاديمي وعالم الحكم.

أما "اندرو ريتش" (Andrew Rich) فيُعرف مراكز الأبحاث بأنها مؤسسات مستقلة أو غير قائمة على الاهتمامات أو منظمات غير ربحية [قانونياً] أو نقاشية، تُنتج وتُعتمد بشكل أساسي على الخبرات والأفكار من أجل دعم والتأثير على عملية صنع السياسات. من الناحية العملية، حسب "ريتش"، فإن مراكز الأبحاث وفقاً للمادة 501 (ج) 3 هي منظمات غير ربحية⁽¹⁾ تقوم بإجراء ونشر الأبحاث والأفكار حول قضايا السياسة العامة. أما من الناحية السياسية، فتُعد هذه المراكز عدوانية تسعى بنشاط لزيادة المصداقية العامة والوصول السياسي لجعل أفكارهم وخبراتهم مؤثرة في صنع السياسات⁽²⁾. فحسب ريتش مراكز الأبحاث هي:

- مؤسسات مستقلة، فهي غير ربحية وغير قائمة على الاهتمامات.

- تُنتج المعرفة.

- في سعي حثيث إلى التأثير على عملية صنع القرار.

وإذا كانت مراكز الأبحاث وفقاً لما قدمه "ريتش"، كمنظمات غير قائمة على الاهتمامات الخاصة، نتساءل هنا: أين يقع قرار الممول لهذه المراكز، هل يكون التمويل من قبل رجال المال والأعمال الكبار ووكالات الدولة المختلفة - ومنها العسكرية - لهذه المراكز دون مقابل؟

وإذا كانت مستقلة وغير قائمة على اهتمامات من أنشأها، فما الذي يُفسّر لنا سعيها الحثيث للتأثير على صنع القرار لتبني نتائج أبحاثها، وفي إطار توجهات محدد، مثلها مثل جماعات الضغط والمصالح، ولماذا لا

(1) انظر كمنثال: تعريف معهد المشروع الأمريكي الجديد (المحافظ) لنفسه باعتباره منظمة تعليمية غير ربحية معفاة من الضرائب تحكمها المادة

501 (ج) 3 من قانون الإيرادات الداخلية. في موقع المركز الخاص. على الرابط: <http://www.aei.org/about>

انظر أيضاً: كمنثال مؤسسة التراث باعتبارها مؤسسة مستقلة غير ربحية وفقاً للمادة نفسها. في موقع المؤسسة الخاص.

على الرابط: <https://www.heritage.org/article/the-heritage-foundations-financial-information>

Andrew Rich, Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise, 2004, p11.(2)

تفعل الجامعة مثل ذلك؟ وما الذي يُفسّر لنا الجدل القائم بين خبراء هذه المراكز -على تَعَدُّدها- في الكثير من القضايا المواضيع الهامة السياسية والاقتصادية والثقافية محليا ودوليا؟

وإذا كانت غير ربحية، حيث إن معظم المؤسسات التي تُوصف حاليا بأنها مراكز أبحاث وفقا للمادة 501 (ج) 3 من قانون الإيرادات الداخلية⁽¹⁾ (أي منظمة "خيرية دينية وتعليمية لا تهدف للربح")، فهل تعمل مراكز الأبحاث وفقا لهذا المنطق؟. وحسب "ميدفيتز" فإن بعض هذه المراكز لا تعمل وفقا لهذا، إضافة إلى أن الغالبية العظمى منها والتي تندرج تحت هذه المادة، والتي يتجاوز عددها المليون في الولايات المتحدة وحدها، نادرا ما تُوصف بأنها مراكز أبحاث وربما لا توصف بذلك مطلقا⁽²⁾.

وعلى إثر ما تم تحليله نتساءل، هل ما قدمته هذه التعاريف يُعبر فعلاً عن طبيعة عمل هذه المراكز، أم أن هناك تساؤلات عدة لن نجد لها إجابة في إطار التوصيف الذي قدمه العديد من الباحثين، كما سلف ذكرها. فهل هذه المراكز (الأمريكية نموذجاً) مستقلة -فعلاً- معرفياً؟

قد يتساءل البعض، لماذا تأكيدنا هنا على الاستقلال المعرفي لهذه المراكز؟ نقول أن الاستقلال المعرفي هو الضمانة الأولى والأخيرة لمصداقية عمل ونشاط هذه المراكز، خاصة إذا علمنا أن النزاهة والعلمية والحياد شعاراً ترفعه وتتعنى به كل مراكز الأبحاث الأمريكية دون استثناء.

ومن وجهة رأينا فإن فهم حقيقة مراكز الأبحاث الأمريكية يتأتى أولاً من خلال التتبع التاريخي لنشأة وتطور هذه المراكز في سياق العام والملازمات التي تحيط به، والذي نعتقد أنه سيساهم، من جهة في توضيح طبيعة عمل هذه المراكز. ومن جهة أخرى، في كشف مستوى الموضوعية والعلمية والنزاهة لهذه المراكز في ضوء تفسير طبيعة النشأة، تمويلها وكيفية عملها.

(1) دائرة الإيرادات الداخلية (Internal Revenue Service (IRS)) هي دائرة الإيرادات في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، تتبع هذه الدائرة وزارة الخزانة الأمريكية ويشرف عليها مباشرة مدير الإيرادات الداخلية، وهي تشرف على جمع الضرائب وتطبيق قوانين الإيرادات الداخلية. انظر: عبر ويكيبيديا على الرابط <https://ar.wikipedia.org/wiki>.

(2) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 45-46.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمراكز الأبحاث الأمريكية

سنعمد في إطار تتبعنا للتطور التاريخي لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة إلى بحثها في مرحلتين: مرحلة ما قبل الستينيات من القرن العشرين (بداية من ظهور النموذج الأول لها -رغم عدم الاتفاق في تحديده بين الباحثين-)، ومرحلة ما بعد الستينيات إلى الآن. وسبب تقسيمنا هذا يرجع إلى أن الكثير من الكتابات المختصة في مراكز الأبحاث جعلت الخط الفاصل بين المرحلتين هو العلمية والحياد من عدمه، فقد تم وصف مراكز أبحاث التي نشأة ما قبل الستينيات بالعلمية والنزاهة وعدم التسييس، أما المراكز التي ظهرت ما بعد هذه الفترة فقد تم وضمها بالأيديولوجية والتحيز والتسييس. ومن جانب آخر فإنه لن يكون تتبعنا لتطور هذه المراكز بالاكتفاء بعرضها كرونولوجيا فقط، أي عرضها عبر مراحل أو موجات كما فعلت العديد من الدراسات، بل سنحاول كشف مُلابسات تشكّلها وتطورها، أي بحثها في سياقها التاريخي والثقافي وليس بمعزل عنه.

ومن هنا نتساءل: في أي الظروف نشأت مراكز الأبحاث الأمريكية خلال مراحلها المختلفة؟ ومن الذي أنشأها؟ وما طبيعة تكوينها الداخلي؟ ولأي غاية أنشئت؟ وما هي الأدوار التي أدتها؟

وفي اعتقادنا فإن الاجابة عن هذه التساؤلات بإمكانها أن تساعدنا في تحديد حقيقة هذه الظاهرة كما هي في الواقع. وكشف الحياد والعلمية والنزاهة التي تبرز في إعلانات صفحات هذه المراكز؟

يمكننا التنويه بداية إلى أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تحديد أي المراكز أو المؤسسات أوّلَى وجدير بنيل صفة (Think tanks) باعتبارها مؤسسة أبحاث، فكل من هؤلاء حدد مؤسسة بعينها واعتبرها أول نموذج لمراكز الأبحاث. وربما يرجع ذلك، حسب "مدفيتز"، إلى عدم وجود تعريف دقيق لمراكز الأبحاث، والذي قد سبب ارتباكاً واسع النطاق بين الباحثين حول كيفية تعريف العوامل والجماعات والعمليات الرئيسية التي ساهمت في ميلاد هذه المراكز⁽¹⁾.

(1) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 66.

يُرجع "جيمس سميث" ظهور أول نموذج لمراكز الأبحاث إلى تَجْمُع الإصلاحين، وتأسيس في عام 1885 "الجمعية الاقتصادية الأمريكية"، والتي ضمت عدد كبير من رجال الدين بين الاقتصاديين بهدف الإصلاح⁽¹⁾، إلا أنها كانت تحت رئاسة علماء الاجتماع الذين حصلوا على تدريب أكاديمي⁽²⁾.

أما "باتريشا ليندن" (Patricia Linden) فإنها تربط نشأة مراكز الأبحاث بتأسيس "المؤتمر القومي للرخاء الاجتماعي"، وهو جمعية خيرية عامة أنشأت عام 1873⁽³⁾، وهي مؤسسة لم يشر إليها سميث في كتابه (سماسة الأفكار).

وهناك من الباحثين من يُرجع أولى النماذج إلى بدايات القرن العشرين، حيث يرى "اندرو ريتش" أن مؤسسة "راسل ساج" (Russel Sage) عام 1907 و"مكتب الأبحاث البلدية" هما أول مركزين للتفكير يتشكلان في القرن العشرين⁽⁴⁾. أما "ماكجان" فمن خلال دراسته السنوية، يتضح أنه يعتمد مؤسسة "برونكجر" عام 1916 باعتبارها أول نموذج لمراكز الأبحاث⁽⁵⁾.

الفرع الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية في مرحلة ما قبل الستينات من القرن العشرين

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت البدايات الأولى لمرحلة التصنيع في الولايات المتحدة، وقد ظهرت جملة من التغيرات على إثر ذلك، الهجرة الجماعية ونمو التمدن وغيرها، وفي ضوء ذلك جاءت محاولات ممارسي العلوم الاجتماعية والجيل الأول من الخريجين الجامعيين وعلماء الاقتصاد وعلماء السياسة لفهم هذا التغيير، فتم تقديم الكثير من الدراسات والأبحاث مع السعي إلى تطبيق نتائجها في الواقع. لقد تعززت المحاولة المستمرة لتطبيق نتائج هذه العلوم من خلال الطبيعة البراجماتية للحياة الفكرية الأمريكية في القرن العشرين، والتي

(1) وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى سميث - وباتريشا ليندن-، فإنه يمكننا القول بأن "الجمعية الأمريكية للدراسات الشرقية" التي تأسست عام 1842 (والتي مرَّ ذكرها في مبحث تطور الاستشراق الأمريكي) والتي أنشئت لتُقدِّم دراسات أكثر علمية حول الشرق، هي مثال أو نوع من النماذج الأولى لمراكز الأبحاث المهتمة بالشؤون الخارجية.

(2) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 73.

(3) نقلا عن: توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 66.

(4) Andrew Rich, op.cit, p34.

(5) James G.McGann, op.cit. (5)

تقوم على الاهتمام بالتكنيك⁽¹⁾ وبوسائل السياسة أكثر من النتائج، وهو خلاف ما كان حاصل قد التطور المنهجي في العلوم الانسانية والاجتماعية "فجوهر العلوم الاجتماعية الأمريكية الناشئة، بمذهبها التجريبي ذو العقلية العملية الذي رفض الميراث القديم للتنظير السياسي والتعقل الاقتصادي"⁽²⁾، فقد حارب في البداية البراجماتيون المطلقات السياسية خاصة المثاليات التي استمرت فقط لأن سلطة العادات أو التقاليد أو الدين لم يتم اختبارها⁽³⁾.

إن مرحلة التصنيع والتغيرات التي أحدثتها كانت قد تزامنت مع التطور الهائل للتراث العلمي الاجتماعي البراغماتي، وهنا ظهرت العديد من المنظمات التي تهدف إلى تحسين السياسة العامة عبر الأبحاث الاجتماعية. فقد كان باحثوا العلوم الاجتماعية وغيرهم من المثقفين بين زعماء الحركة التقدمية، إلى جانب رجال الأعمال المعتدلين سياسياً⁽⁴⁾ الذين يؤمنون بأن تطبيق المعرفة التقنية قد يكون مفتاحاً لحل مشكلات الصناعة الأساسية، وأعتبر هؤلاء بنظرهم هذه جوهراً المذهب التقدمي، وهكذا نشأ نموذج شراكة متنامي بين أصحاب الأعمال والخبراء حول هذا الرأي⁽⁵⁾.

في هذه المرحلة كان قطاع الخاص ورجال الأعمال يتعرض إلى هزات عديدة، فقد عانت العديد من الشركات الاقتصادية العملاقة مشاكل وأزمات متكررة، كما تعرض سوق العمل لإضرابات متكررة وعدم استقرار، وظهرت عدت أزمات أبرزها أزمة عام 1928. وفي ظل ذلك جاء إدراك رجال المال لضرورة وأهمية اعتماد أطروحات باحثي العلوم الاجتماعية وتطبيق نتائجها بما قد يساعد في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعلمية وعقلانية، وفي المقابل أدراك خبراء العلوم الاجتماعية لأهمية ما يقدمونه من معرفة. إن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى تزامن إدراك كلا الطرفين كان قد ساهم بشكل كبير في

(1) فالتكنوقراط يركزون على العلم التجريبي في البحث، ومع ستينيات ظهر اليسار والمحافظين ليؤكدوا على أهمية القيم وضرورة إعادة تعريفها، وقد هُوجم التكنوقراط لأنهم بدون قيم، وتفقد بشكل واضح إلى الاتجاهات الأخلاقية، خاصة من قبل المحافظين. انظر: جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 47-48.

(2) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 44-45-46.

(3) نفس المرجع، ص 48.

(4) يفهم هذا أنه كان هناك صنف من رجال الأعمال غير معتدل سياسياً، ومقصود بهم رجال الأعمال المحافظين، الذين كانوا ضد استخدام العلوم التجريبية البراجماتية وتدخل الدول في الاقتصاد، والذين ستظهر قوتهم ما بعد الستينيات.

(5) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 73-74.

اعتماد فكرة إنشاء مؤسسات خاصة لإنتاج المعرفة العلمية، فكانت النماذج الأولى لمراكز الأبحاث خلال بداية القرن العشرين، وكان التمويل على عاتق كبار رجال المال والاعمال.

وحسب "اندرو ريش" فإن ظهور هذه المراكز كان يعكس ثقة العصر التقدمي⁽¹⁾ التي يمكن أن تستخلصها من العلوم الاجتماعية المزدهرة التي تحل المشاكل العامة وتفيد في صنع القرار الحكومي. كان الاصلاحيون التقدميون يتطلعون لتوليد "المعرفة العلمية" التي من شأنها أن تحرك السياسة إلى ما هو أبعد من التدرج الجذري للرعاية الحزبية، وكانت تهدف لجعل الحكومة تعكس معايير أكثر كفاءة واحترافية⁽²⁾. فقد كانت صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة ما بعد الحرب الأهلية 1861 وإلى غاية بدايات القرن العشرين تتجاذبها المصالح الحزبية المتضاربة، ما انعكس على عمل الحكومة في تلك المرحلة، والتي تميزت بعدم الكفاءة المهنية وانعدام الاحترافية، ومعه وجدت الحكومة نفسها غير قادرة بشكل جدي في مواجهة التحديات التي كانت تعصف بالداخل الأمريكي كما بعلاقتها ومصالحها بالخارج.

وفي هذا السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي ظهرت النماذج الأولى لمراكز الأبحاث نهاية القرن التاسع عشر، ومرحلة النصف الأول من القرن العشرين. فكانت الجمعية الاقتصادية الأمريكية التي تأسست عام 1885 والتي ضمت عدد كبير من رجال الدين بين الاقتصاديين⁽³⁾ بهدف الإصلاح، إلا أنها كانت تحت رئاسة علماء الاجتماع الذين حصلوا على تدريب أكاديمي. وقد تأسست على يد عالم الاجتماع "ريتشارد تي. ايللي"، وكان مدرسا بجامعة جون هوبكنز، والذي دافع على فكرة تدخل الدولة الإيجابي في الاقتصاد باعتباره "شرطا أساسيا لا غنى عنه للتقدم البشري"⁽⁴⁾.

(1) إن صفة هذا العصر تتمثل في إيمان العلماء ورجال المال بأهمية المعرفة التجريبية في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبناء عليه، حسب رأيهم، سيحصل التقدم.

Andrew Rich, op.cit, 34.(2)

(3) ما الذي يفسر تواجد رجال الدين ضمن هاته الجمعية وفي هذه المرحلة؟ يمكن تفسير ذلك -وكما وضحناه في المبحث الأول من الفصل الأول- من منطلق ما شهدته مرحلة نهاية القرن التاسع عشر من تغلغل البعد الديني في الحياة العامة للشعب الأمريكي، ومعه أصبح رجال الدين أكثر تأثيرا في جميع مجالات الحياة.

(4) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 72-73.

مع بداية القرن العشرين بدأت تتشكل أولى المراكز البحثية الأكثر ثباتا وتمويلا من قِبَلِ كبار رجال المال في أمريكا، فمن بينها كانت مؤسسة "راسل ساج" عام 1907، وهي من أولى النماذج التي ظهرت وتم تأسيسها بشكل ثابت لتعكس المثل العليا للتقدمين⁽¹⁾. فقد حصلت هذه المؤسسة مثلا على تمويلها خلال السنوات السبعة لها من كبار رجال الأعمال، مِنْهُمْ "جون دي. روكفلر" (John Davison Rockefeller)، "فولتون كتشن"، "اندرو كارينجي" (Andrew Carnegie)، "ايه. هارمان"، "ج.ب. مورجان" (John Pierpont Morgan)⁽²⁾.

وفي عام 1920 تأسس "المكتب القومي للبحوث الاقتصادية" (NBER)، والذي قدم دراسات حول البطالة وحاول تقديم الحلول الناجمة لهذه المشكلة. هناك أيضا "معهد الأبحاث الحكومية" (IGR) الذي أنشأ عام 1916 بوصفه مركزا للبحوث الاقتصادية، وكان من إنشاء أحد كبار رجال الأعمال في أمريكا وهو "روبرت س. بروكنجر" (Robert S. Brookings)، أما تمويله فكان من قبل "روكفلر"⁽³⁾، وقد ضَمَّ شخصيات من رجال الأعمال الصناعية والقانون والتعليم العالي من أجل دراسة الأسباب الداعية لإصلاح الميزانية⁽⁴⁾، وكان يضم مجلس هذا المعهد الليبراليين والمحافظين، رجال الأعمال والأكاديميين، وحتى بين الشرق والغرب⁽⁵⁾. كما أنشأ "بروكنجر" أيضا "معهد العلوم الاقتصادية" عام 1922 وكان تمويله من "شركة كارينجي"، والذي تم تصميمه ليُركز على قضايا التجارة والرسوم الجمركية وديون الحرب والسياسة العمالية.

وإضافة إلى هذين المعهدين أنشأ "بروكنجر" أيضا كلية الدراسات العليا، وفي عام 1927 تم دمج المؤسسات الثلاثة (معهد الأبحاث الحكومية ومعهد العلوم الاقتصادية وكلية الدراسات العليا) لتُكوّن "مؤسسة بروكنجر"، وقد ورد في ميثاق المؤسسة الجديدة أن المركز سيُكرس نفسه للبحث في المجالات الواسعة للاقتصاد

(1) Andrew Rich, op.cit, p34.

(2) Ibid, p36.

(3) لقد أُنم هذا المعهد بأنه لجنة "تحقيق روكفلر"، رجل المال الذي كان في نزاع مع الحكومة الفيدرالية.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 78.

(5) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 111-112.

والإدارة الحكومية والعلوم السياسية والاجتماعية بصفة عامة، وفي الوقت نفسه تفسير الحقائق دون النظر إلى، وبمناى عن، المصالح الخاصة لأي جماعة في الكيان السياسي سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية⁽¹⁾.

يتضح مما سبق ذكره هنا أن تمويل هذه المراكز كان على الدوام، وإلى غاية هذه المرحلة، على عاتق رجال المال والأعمال، أما العضوية ضمنها فقد اشتملت على رجال المال، والسياسة، والأكاديميين الجامعيين على اختلاف تخصصاتهم.

شهدت الحقبة التقدمية أيضا - وإلى جانب المراكز المهتمة بالشؤون الداخلية - نشأة مراكز أبحاث جديدة في السياسة الخارجية والشؤون الدولية، منها مؤسسة "كارينجي للسلام الدولي" عام 1910، وقد تصدّر أندرو كارينجي المانحين لإنشاء هذه المؤسسة "التي جاءت لدعم أسباب السلام بين الدول والتعجيل بإنهاء الحرب العالمية"⁽²⁾.

ومن بين المراكز التي أنشأ أيضا "مجلس العلاقات الخارجية" عام 1921، تم تمويل المجلس من قبل مؤسستي كارينجي وروكفلر، وكان "مجلسا نخبويا على نحو واضح"⁽³⁾. مثل المجلس أحد أبرز وأهم المراكز البحثية التي تحظى بالاحترام والنفوذ فيما يخص الدراسات حول الشؤون الخارجية، وضمت في سنواته الأولى العديد من

(1) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 87.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

(3) يُعتبر "مجلس العلاقات الخارجية" (CIR) الأمريكي نظيراً لـ "المعهد الملكي للشؤون الدولية" (RIIA) البريطاني، وكان كلاهما قد بدأ في سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في باريس عام 1919 (نهاية الحرب العالمية الأولى)، وكان من المفترض أن يكونا فرعين لمعهد واحد في الشؤون الخارجية. (انظر: Inderjeet Parmar, P4). وكان (CIR) من أبرز المراكز المهتمة بالشؤون الدولية، كان الدافع لتشكيل ما كان يُعرف في البداية باسم "معهد الشؤون الدولية" - وهي منظمة واحدة ذات فروع أمريكية وبريطانية - هو الحرب العالمية الأولى، والتغيرات الأساسية في هيكل القوة العالمية. والأهم من ذلك أن الحرب أضعفت بريطانيا على مراقبة العالم بمفردها والحفاظ على تماسك الامبراطورية. وعلى العكس من ذلك، عززت الحرب الولايات المتحدة كعامل في القوة العالمية، مؤكدة على أن مجرد نوع من الاتفاق أو الترتيب الانجلوأمريكي، داخل منظمة عالمية، سيسمح لبريطانيا بالحفاظ على دورها وتأثيرها العالميين. (انظر: Inderjeet Parmar, p25). غير أنه قد ظهرت صعوبة تنظيم هذا المعهد (معهد الشؤون الخارجية): ماليا، تنظيميا، سياسيا. وبعد مؤتمر السلام عام 1919 عادت مجموعتنا المستشارين إلى بلدانها، وقد ألزمت هذه الظروف وجود منطمتين منفصلتين ولكنهما متقاربتين في الرأي، كل منهما يمثل بلده ويقصر على مواطنيه. (انظر: Inderjeet Parmar, p29). وفي ظل هذا السياق تأسست المنظمة الجديدة التي يطلق عليها اسم "مجلس العلاقات الخارجية" في 29 يوليو 1921. (انظر: Inderjeet Parmar, p4,5,25,29,37).

أفضل الرجال لذلك الجيل، من أكاديميين، ورجال المال، ورجال السياسة⁽¹⁾. لقد مثل "تلاقي الخبرة الأكاديمية والحكومية مع المصالح التجارية العملية"⁽²⁾.

ولاحظ "أندرجيت بارمر" أن قيادة المجلس كانت مستمدة من دائرة ضيقة إلى حد ما من كل مجتمع، من أولئك الذين كانوا أثرياء نسبياً، والذين تلقوا تعليمهم في بعض أفضل المؤسسات، والذين وظفتهم منظمات مهمة في إطار المجتمع، الأعمال التجارية، القانونية و/أو الأوساط الأكاديمية⁽³⁾، وكان قادة المركز من أبرز نشطاء الشؤون الخارجية في مجتمعهم، مملوئين باعتقادٍ عاطفيٍّ في صحة قضيتهم وقدرتهم على إعادة تشكيل العالم وضمان السلام والحرية والازدهار والاستقرار والتقدم⁽⁴⁾.

ومن بين المراكز أيضاً "معهد علاقات الباسيفيك" (IPR)، تأسس عام 1925، وكان مهتماً في أبحاثه بمنطقة الشرق الأقصى. وبعد الاتهام الذي قدمه جوزيف مكارثي (Joseph Raymond McCarthy) لهذا المعهد باعتباره جاسوس روسي في أمريكا وأنه دعاية للشيوعية، فقد المعهد معظم دعمه المالي من الشركات والمؤسسات وشهد إلغاء إعفاءه الضريبي بوصفه مؤسسة تعليمية، وحل نفسه في أواخر عام 1960⁽⁵⁾.

نتيجة الكساد العظيم عام 1928، سحبت المؤسسات الاقتصادية "كارينجي" و"روكفلر" دعمهما المالي عن مركزين للأبحاث "بروكنجر" و"المكتب القومي للبحوث الاقتصادية"، الأمر الذي اضطرهما إلى إبرام عقود مع الغرفة التجارية في الولايات المتحدة ومع لجنة النقل الوطني واتحاد العمال الأمريكي، وكان الكساد فرصة للمركزين حيث وجد خبراءهم أنفسهم في اجتياح شديد لصناع القرار، وأصبح فرانكلين روزفلت بصفة خاصة

(1) Inderjeet Parmar, think tanks and power in foreign policy, Palgrave Macmillan, First published, (1) 2004, p4.

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 82.

(3) نذكر منهم: "هاملتون فيش ارمسترونج" والذي كان محرر مجلة المجلس، "أشيعا بورمان" رئيس جامعة جونز هوبكنز وكبير علماء الجغرافيا، "نورمان ه. ديفيز" مَصْرِفي ومستشار للرئيس فرانكلين روزفلت ووزير خارجيته، "كورديل هال"، "توماس لمونت" الشريك الرائد لشركة جي بي مورجان وشركة انجلوفيل، "رسل سي. ليفنغويل" الشريك الإداري لشركة جي بي مورجان.

(4) Inderjeet Parmar, op.cit, p 45.

(5) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 85.

متميزًا في استخدام الخبراء، والذين تبنا رؤية تدخّل الدولة في الاقتصاد، امتثالاً لمبادئ كنز⁽¹⁾. ومعه بدأت مرحلة تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات (الداخلية والخارجية)، سواء عبر الاستشارات التي أصبح يقدمها الخبراء من مكاتبهم أين يعملون، أو من خلال استخدامهم للعمل كموظفين في الحكومة ووكالاتها المتعددة.

وفي مقابل دعاة تدخل الدولة في الاقتصاد من "الكنزين"، كانت هنالك حركة مضادة مخصصة لمبادئ الليبرالية الكلاسيكية، مثلها علماء الاقتصاد المؤيدين لمبادئ التحرر وضدّ تدخل الدولة في الاقتصاد والذين كانوا مهمشين في مهن علم الاقتصاد الأمريكي⁽²⁾، وأصبح يعتمد هؤلاء على المراكز غير الحكومية المختلفة للدعم التنظيمي، وكان أول هذه المراكز "جمعية المشروع الأمريكي" عام 1938، وقد تسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في توقيف نشاطها مؤقتًا، ثم أعيد تنظيمه تحت اسم "معهد المشروع الأمريكي" عام 1943. ومن بين المؤسسات في هذا المجال، والمؤيدة لمبادئ التحرر أيضا "مؤسسة التعليم الاقتصادي" (IEE) عام 1946⁽³⁾.

والذي يتضح هنا أن الجدل الفكري في مراكز الأبحاث خلال هذه الفترة كان محتدما، بين دعاة تدخل الدولة في الاقتصاد من العلماء التكنوقراط، وبين دعاة التحرر ومنتقدي هذا التدخل. والملاحظ أنه ولغاية النصف الأول من القرن العشرين كانت الغلبة في النقاشات العامة، ومن حيث التأثير على الصناع القرار، لدعاة تدخل الدولة، في الوقت الذي كان هنالك فيه تهميش مقصود لدعاة التحرر، هذا لضعفهم من جهة وعدم استعدادهم، وتضيق الحكومات التكنوقراطية وتهميشهم من جهة أخرى.

كان للحرب العالمية الثانية آثار مهمة على ابداع المعرفة اللصيقة بالجهود العسكرية نفسها وتطبيقاتها، بما في ذلك دراسات استخدامات الأسلحة، وتقنيات القتال، ومجموعة من المواضيع التكتيكية والاستراتيجية⁽⁴⁾. وقد أنشأت مراكز أبحاث عديدة جراء تحالف في رابطة بين الحكومة ومجال الأعمال التجارية والمجال الأكاديمي، وكان من بينها مؤسسة "الأبحاث والتطوير" (راند) عام 1948، باعتبارها رمزا أساسيا في هذه الحركة - إلى جانب

(1) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 77-88.

(2) يُفهم من هذا أنه كان يتم توظيف من الخبراء و الأكاديميين ممن كان يتوافق في رؤاه مع صناع القرار في البيت الأبيض في تلك المرحلة. وهو نفس الشيء حصل عبر مسار الإدارات المتعاقبة الحاكمة في الولايات المتحدة.

(3) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 90.

(4) Andrew Rich, op.cit, p42.

معهد هرسون عام 1961⁽¹⁾-. في سنواتها الأولى ظلت القوات الجوية راعية "راند" الوحيدة والممول الأساسي لها، فكان إنشاء المؤسسة جراء عقد حكومي مع باحثين وكان هؤلاء يضعون في حسابهم احتياجات وأفضليات العميل، ثم دخل التمويل الخاص لـ"راند".

ازدهر نموذج "راند" في الخمسينيات وكثر المنافسون، وكان نتيجه أن أصبحت تبحث الأفرع العسكرية الأخرى عن إقامة وحدات مماثلة، وكان عملها فنيا بدرجة عالية: تطوير أسلحة، تحليل مشكلات هندسية، تطوير أنظمة حسابية متخصصة. وكان بقاء هذه المؤسسات يعتمد على العلاقات التعاقدية، ومعه كانت الحكومة سوقا أساسيا لبضائع باحثي هذه المراكز، فكلما كان المنتج صالحا وجيدا لصناع القرار داخل الحكومة كانت التعاقدات تتجدد⁽²⁾.

ومع الخمسينيات ونموذج "راند" يكون القطاع الحكومي قد دخل ساحة التمويل - كممول جديد إلى جانب الممول القديم (رجال المال والأعمال)- لمراكز الأبحاث التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها. طوّرت "راند" مع الوقت مجموعات تكميلية من الأبحاث لحساب الجيش، ولزبائن آخرين في الحكومة الفيدرالية، كالمؤسسات الاستخباراتية. وفي المقابل زادت وزارة الدفاع بصورة مطردة عدد وتنوع المصادر الخارجية لأبحاثها، مستخدمة مؤسسة أبحاث أخرى من غير مؤسسة "راند"، مثل "مجلس العلاقات الخارجية"، و"معهد أميركان انتربرايز"، و "بروكنجر". وبالإضافة إلى عمل "راند" لصالح الحكومة الأمريكية، فإنها تقوم أيضا بأبحاث لحساب حكومات أخرى حول العالم، خاصة في بلدان أوروبا، حيث أصبح لديها هناك ثلاث مكاتب وبرامج أبحاث في ميادين الدفاع وغير الدفاع⁽³⁾.

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 91.

(2) المرجع نفسه، ص 209-210-211.

(3) Michael D.Rich, «RAND: how think tanks interact with the military» Electronic Journal of the U.S Department of State, volume 7, number 3, November 2002, p28.

وحسب "ميدفيتز" فإن هذه المراكز قد أصبحت أهم أداة غير حكومية للتخطيط في الحرب الباردة في ظل الصراع الأيديولوجي والعسكري مع الاتحاد السوفياتي⁽¹⁾.

لقد كان علماء الاجتماع في مراكز الأبحاث أمثال "بروكنجر" و"رانند" مرتبطين بالوسائل الاحصائية والتحليل الكمي في النظر إلى المشكلات في العالم ومحاولة حلها طبقا لهذا المنهج، فكل شيء يجب أن يكون قابلا للقياس وإلا فلن يدخل في التحليل، وهو تحليل مغالي في العقلانية، كما يؤكد "سميث". وهذه الوسائل الكمية أعطت لصناع السياسة ومستشاريهم ثقة لم تكن لديهم من قبل⁽²⁾.

إنه ولغاية الستينيات، كانت الثقافة التكنوقراطية هي السائدة، وكانت النمط المسيطر في التفكير والممارسة، وإن كان هناك بعض منتقدي التكنوقراط لكن صوتهم كان خافت وتأثيرهم منعدم، كما تواجد أيضا نوع من الخبراء المستقلين الذين لم يجعلوا خبرتهم في خدمة الحكومة، مثلما فعل جل أقرانهم الذين لم يجدوا حرجا في ذلك بانتمائهم إلى مراكز الأبحاث أو باعتبارهم مستشارين في الحكومة⁽³⁾.

يؤكد "ميدفيتز" أن إنشاء مراكز الأبحاث الأولى (خلال هذه المرحلة) جاء إثر ائتلاف نخبوي خاص بين الرأسماليين المعتدلين سياسيا [غير المتحررين، أي الذين يؤمنون بتدخل الدولة في الاقتصاد وبالنظرية الكنزية] والمفكرين التكنوقراط، ويؤكد أن عملية إنشاء هذه المراكز استبعدت نوعين من النخبة من عملية صنع السياسة، أولهما المثقفين الأمريكيين الأكثر استقلالية، ففي النماذج الأولى لمراكز الأبحاث كان هناك القليل ممن يرفض وضع معرفته في خدمة المتبرعين، أو ما يحتاجه السياسي لكسب الشهرة. أما ثانيها فهي طبقة الرأسماليين الأحرار⁽⁴⁾ والذي مثلته بداية "جمعية المشروع الأمريكي".

نصل في نهاية هذا الفرع والذي تناولنا من خلاله المرحلة البدايات الأولى لظهور مراكز الأبحاث في أمريكا والتي تحددت مع بداية القرن العشرين، وإلى غاية الستينيات من نفس القرن، إلى النتائج التالية:

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 94.

(2) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 248.

(3) المرجع نفسه، ص 170.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 102.

- 1- هناك عوامل عدة تضافرت لتساعد على نشأة النماذج الأولى لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة بداية القرن العشرين، أولها: قوة المال التي كانت بين أيدي كبار رجال الأعمال والمال. ثانيها: تطور العلوم الاجتماعية البراجماتية داخل الجامعة الأمريكية، ثالثها: مرحلة التصنيع والمشاكل التي خلفتها، رابعها: ضعف التسيير وانعدام الكفاءة في الإدارة والحكومات المتلاحقة التي كانت تحكم ويدها صنع القرار المحلي والدولي.
- 2- جاءت فكرة إنشاء مراكز الأبحاث إثر ائتلاف بين رجال المال والأعمال (قوة المال) ورجال الأكاديميا (قوة العلم)، علما أن الأسبقية في فكرة إنشائها والتأثير على طبيعة العمل داخلها كان لقوة المال، باستثناء بعض الحالات لتمررد الأكاديمي على المنطق العام.
- 3- العضوية التي ضمتها مجالس أبرز المراكز البحثية في هذه المرحلة -وأكثرها تأثيرا- شملت، باحثين أكاديميين، ورجال مال، ورجال سياسة وجميعهم من النخبة التقدميين⁽¹⁾.
- 4- طبيعة المعرفة المقدمة كانت تعتمد في الأساس على منهج العلوم التجريبية، فلا يدخل ما لا يمكن تجربته وحسابه كميًا (المناهج الكمية).

الفرع الثاني: مراكز الأبحاث الأمريكية في مرحلة ما بعد الستينات من القرن العشرين

أدخلت الحرب العالمية الثانية أدوات جديدة وقوية للتحليل الكمي، ومع نهاية الأربعينيات بدأ علماء الاجتماع ينظرون لأنفسهم على أنهم مهندسون، فكانت "راند" و"المعهد الحضري" وغيرها من مراكز الأبحاث قد عملوا طبقا لهذا المنطق. وبعد الخمسينيات وبداية الستينيات ومع برنامج المجتمع الكبير (أيام الرئيس جونسون) وانحيار الفيتنام، أصبحت الشكوك تحوم حول المزاعم العلمية لهؤلاء [التكنوقراط]، وظهرت عدم القدرة على اختبار النتائج العلمية، وبدأت تحليلاتهم غير مدققة. وفي أواخر الستينيات تجلّى الانحلال الكامل للمزاعم

(1) بالنسبة للتقدميين، لا يمكن توكين رأي عام حقيقي إلا بعد تقديم المعلومات "المناسبة" ومناقشتها تحت ستار نخبة مستنيرة. وفي الواقع، كانت النخبة التقدمية هي المصدر، كما زُعم، عن أكثر الأفكار تقدما والتي كان من المقرر نشرها على الأشخاص الذين يعيشون تحتهم مباشرة لتنظيم المجتمع وتوجيهه. وعلى المستوى الخارجي جادل التقدميون في العلاقات الخارجية بأن النقص المؤسسي لأمريكا أدى إلى ضعف وعدم الاتساق وعدم الثقة الأجنبية والفسل في تطوير سياسة دولية ووطنية حقيقية. وإذا كان لأمريكا أن تأخذ مكانها "الصحيح" وأن تفي بمهمتها في قيادة العالم، يجب أن تكون أمة موحدة، علاوة على ذلك، سيكون من الضروري تطوير نظام سياسي وإداري حديث. كما سعت منظمات التقدم إلى حشد الرأي العام كقوة في حد ذاتها، لزيادة الاهتمام بالشؤون الخارجية، وتعزيز يد الحكومة الفيدرالية. (انظر: Andrew Rich, op.cit, p55)

العلمية، ومعه وجد علماء الاجتماع فوراً أن عملهم يوصف بأنه دعاية أيديولوجية، أو تجارة في السوق أو أسلحة فكرية⁽¹⁾.

هذا، ومع العلم أن النقد الموجه للتكنوقراط، كان قد ظهر في وقت مبكر مع بدايات القرن العشرين، لكن صوته كان خافتاً وتأثيره ضعيف، عكس ما بدا عليه من قوة وتأثير في أواخر الستينيات، ويبدو أن السياق السياسي والثقافي العام في هذه المرحلة هو ما أعطاه تلك القوة. ففي عام 1917 تنبأ الناقد المتطرف راندولف بورن، كما يصفه "سميث"، بأن المفكرين الذين تدرّبوا في "الإدارة البرجمتية" وجرّتهم الحرب إلى الخدمات الحكومية سيكرسون أنفسهم "لتنظيم التنفيذي للأحداث"، ولكنهم سيظلون "غير مستعدين للتفسير الفكري أو التركيز المثالي على النتائج"⁽²⁾.

إلى غاية هذه المرحلة، كان المتخصصين التكنوقراط لهم الدور البارز والرئيسي في صياغة السياسة الأمريكية، ولاسيما في الأمور المتصلة بالسياسة الخارجية والاقتصاد والسياسة الاجتماعية والشؤون العسكرية، غير أنه مع بداية الستينيات ظهر أن سلطة هؤلاء التكنوقراط بدأت تشهد تحدياً رئيسياً من قبل النشطاء الخبراء - سواء من اليسار أو المحافظين- الذين سعوا إلى الحد من سلطة التكنوقراط⁽³⁾، وتعرضوا لهم بالانتقاد.

وإلى جانب اليسار الجديد، حيث أعرب خبراءه عن مخاوف الكارثة النووية والتدمير البيئي، والتي أُعتبرت أساساً في ريبة أكبر اتجاه الخبراء العاملين مع الحكومة والكيانات التجارية. كان النقد أيضاً من المحافظين سواء الليبراليين أو التقليديين، "وفي حين أعلن الليبراليون أن الفردية الاقتصادية عقيدتهم الأساسية، أكد التقليديون على الحاجة إلى المزيد من الانضباط الأخلاقي"، وهكذا اجتمع المحافظون رغم اختلافاتهم ضد التكنوقراط⁽⁴⁾.

ومع أواخر الستينيات، بدأت البراجماتية (الخبراء التكنوقراط) التي أثبتت أنها أقل قدرة على مخاطبة قضايا القيم في تسليم نفوذها إلى المحافظين⁽⁵⁾. "إن ثورة المحافظين في جوهرها هي بالأحرى "عودة" تسعى إلى إحياء

(1) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 50-51. انظر أيضاً: Andrew Rich, op.cit, p48.

(2) المرجع نفسه، ص 51

(3) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 111.

(4) المرجع نفسه، ص 118-119

(5) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 51-52.

المثالية الفلسفية التي رفضها البراجماتيون مع نهاية القرن الماضي [القرن 19]⁽¹⁾. وأكد المحافظون على دور الأفكار في المناقشات التاريخية والسياسية، وقد قبلوا الأفكار التجريدية الثقافية باعتبارها قوة ديناميكية في التاريخ.

وفي نفس السياق، ومع تبدل البيئة السياسية وظهور أيديولوجية المحافظين، إلى جانب نشطاء اليسار، بداية من الستينيات، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر أيديولوجية ونما عدد المحافظين الملتزمين سياسيا والناشطين بشكل كبير بعدما خسر "جولد ووتر" الجمهوري الانتخابات عام 1964، ومع هذه الخسارة اتضح لهؤلاء في هذا الوقت أن قدراتهم ضعيفة ولن تمكنهم من مقاومة الليبرالية الذرائعية [الديمقراطيين التكنوقراط في السلطة] رسميا وشعبيا، ومعه تفتنوا إلى ضرورة مضاعفة جهودهم لبناء معاهدتهم، وسعوا إلى كسب العقول عن طريق نشر المعتقد المحافظ. ووفقا لذلك تحولوا من أعمال التنظيم السياسي إلى بناء بنية أساسية ثقافية، ومعه بدأ نشاطهم الجدي في المجال المعرفي والبحثي⁽²⁾. وخلال الفترة نفسها، التزم مجتمع الأعمال المحافظ نفسه بالعمل في عملية صنع السياسة. كانت هذه التطورات من بين تلك التي تضافرت للمساهمة في انتشار مراكز الأبحاث الأكثر أيديولوجية، كما يؤكد "سميث"، كما أنها خلقت بيئة أصبح فيها التسويق العنيف للبحوث سميت أكثر انتظاما لاستراتيجيات مراكز الأبحاث⁽³⁾.

وبحلول السبعينيات أصبحت مراكز أبحاث الخبراء النشطاء - المحسوبة على اليسار أو المحافظة - تشكل تحديا لمراكز التكنوقراط، والتي جاءت مُوَاجِهَةً للسلطة الفكرية التي كان يجوزها التكنوقراط في مجال إنتاج المعرفة، وقد زادت هذه المراكز "من حدة الصراع حول النموذج المهيمن للخبير في الحياة الأمريكية"⁽⁴⁾. ومعه وجدت هذه المراكز - التكنوقراط - نفسها أمام انتقادات بسبب انغلاقها واستغراقها في المهنية وعدم مساءلتها مهنيا،

(1) المرجع نفسه، ص 57.

(2) المرجع نفسه، ص 310

(3) Andrew Rich, op.cit, p31.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 119.

كما واجهت مشكلة الانغلاق الزائد على الحد، فقد كانت تعمل في الكواليس، وبعدها أجبرت إلى عرض ما لديها من علم⁽¹⁾.

وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين نشأت مئات من مراكز الأبحاث السياسية الموجهة أيديولوجيا في الولايات المتحدة. تأسس معهد "هدسون" عام 1961، وقد امتلك هذا المعهد جذور مؤسسة "راند" التابعة لمؤسسة الدفاع، كان "هيرمان كان" (وهو فيزيائي) مؤسس "هدسون" قد أمضى اثني عشر عاما في "راند" عندما قرر تشكيل مؤسسته بالتعاون مع باحث آخر في "راند" أيضا وهو عالم رياضيات في "معهد ماسا تشوسبي للتكنولوجيا". ظهر "هدسون" لمنتقديه ومعجبيه على حد سواء لإنتاج دراسات تعكس القيم التي تم تكوينها مسبقا، كان هدسون غالبا ما يوصف بأنه محافظ في ميوله الأيديولوجي⁽²⁾، وكان تمويله من وزارة الدفاع، ومكتب الدفاع المدني، وبعض الوكالات الحكومية.

وخلال الستينيات كان المعهد ينشر الكتب حول الدفاع المدني، والأنظمة، والاستراتيجية النووية، وتعميدات الاستراتيجية في الفيتنام، إضافة إلى المحيط العالمي والنظر إلى المستقبل ووضع السيناريوهات. ومما كان يحسب في وقتها على المعهد أن تقاريره كانت تصل متأخرة عن الموعد وكما حددها العميل الحكومي، وكانت تعاقدات المعهد من الوكالات الحكومية قصيرة الأمد، ما جعل المعهد يواجه أزمة مالية الواحدة تلو الأخرى في السبعينيات وأوائل الثمانينات⁽³⁾. وقد صُرف النظر عن المعهد خاصة بعد وفاة "هيرمان كان" عام 1983، ما جعل المعهد يكافح لإيجاد ممول سخي يعيد له الحياة، وفعلا وجد ممولا جديدا وأعاد نشاطه⁽⁴⁾.

في العام 1962 تم تأسيس "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية"، قد ساعد "الفيبر اباشير" في تأسيسه، بتمويل من رجال الأعمال، وكان المركز تابعا لجامعة "جورج تاون" حتى قطعت علاقاتها به عام 1986، بعدما دعت الجامعة إحدى اللجان الخارجية لفحص المركز، فتقرر أن أعمال المركز ليست أكاديمية بصورة كافية، واعتبر أن المركز محافظ ويتميز بخطه المتشدد، "ويركز على فحص الاستراتيجيات البديلة للتعامل مع

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 113.

(2) Andrew Rich, op.cit, p 45-46-47.

(3) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 284-285.

(4) المرجع نفسه، ص 187-288.

الشيوعية، وكانوا يتكلمون عن الحاجة إلى تجديد وصقل القيم الأخلاقية الغربية وإيجاد مجتمع مفتوح في كفاح الحياة والموت ضد أعداءه"⁽¹⁾.

في العام 1963 تأسس "معهد الدراسات السياسية" (IPS)، وقد عكس هذا المعهد في كل من تشغيله وتنظيمه التوجهات الليبرالية التقدمية لمؤسسيه، وهما "ماركوس راسكين"⁽²⁾ و"ريتشارد بارنيت"، وقد التقى الاثنان أثناء الخدمة في إدارة كيندي، ثم استقالا كلاهما وأنشأ (IPS) على اعتبار أنها مؤسسة فكرية مستقلة يمكن من خلالها تطوير طرق لتعزيز السلام والمساواة وانهاء سباق التسلح والحرب الباردة⁽³⁾.

جاءت الأموال الخاصة بالمعهد من مجموعة من العائلات الثرية من ذوي التعاطف الليبرالي، وكانت الرغبة في إنشاء معهد أبحاث مستقل يُكون متحررا من القيود البيروقراطية للعمل التعاقدى الحكومي. غير أنه ورغم انتقادهما لسياسات الحكومتين كيندي وجونسون، إلا أنهما لم يبتعدا عن الاتجاه العقلاي السائد في تلك الفترة. لقد مثل المعهد آراء اليسار الجديد، وقد سعى "راسكين" إلى انتقاد العلاقة بين المعرفة والسلطة السياسية في بلده، وكان المعهد مركزا للمناقشة المعادية للحرب في الفيتنام، وكانت له دراسات لمشكلة العلاقة بين الشمال والجنوب، وعلى الخصوص، الحركات الثورية وحقوق الانسان ودور المؤسسات متعددة الجنسيات. ومع بداية السبعينيات بدأ المعهد يتعرض للمضايقات من قبل المحافظين، فبعد وصولهم مباشرة إلى السلطة عملوا على تشويه سمعته ووصمه بالشيطنة، وأنه حامل لبطاقات الحزب الشيوعي⁽⁴⁾. حقق المعهد نجاحات محدودة في بدايات نشأته في الستينات، وكان في أحيان عدة هو الجهة الاستشارية لأعضاء ليبراليون في الكونجرس وغيرهم

(1) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 381.

(2) كان "راسكين" من منتقدي منهج البحث عند التكنوقراط، فقد اعتبر أن الحساب العددي والتحليل الكمي بأنها "أساليب خادعة"، وعن طريق الأفكار التجريبية والموضوعية نجد أن جماعة كبار الموظفين قد طورت لغة شعائرية ونتيجتها الاجتماعية الاقتصادية هي استغلال والتلاعب بالشعوب الأخرى. وليس هناك حاجة للقول، كما قرر "راسكين"، أن هؤلاء الخبراء وأدواتهم التحليلية كانوا مناقضين لمثالية المشاركة الديمقراطية. انظر: جيمس سميث، ص 299.

(3) Andrew Rich, op.cit, p 47.

(4) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 292-297. انظر أيضا: توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 166.

من المسؤولين العموميين. ومع نهاية السبعينيات ستواجه هذه المؤسسة صعوبات مالية وقانونية وإدارية تعوق سعيها نحو دمج النظرية الاجتماعية بالعمل السياسي⁽¹⁾.

وإلى جانب معهد الدراسات السياسية الذي سعى إلى إنشاء أشكال جديدة من الخبرة تقوم على أسس أخلاقية في مقابل الأسس الفنية الخالصة، أنشأ عام 1970 ائتلاف من الباحثين والسياسيين السود "المركز المشترك للدراسات السياسية والاقتصادية" (JCPEs)، ليدرس القضايا الاقتصادية من أجل "تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية للسود الأمريكيين والأقليات الأخرى وتوسيع مساهمتهم الفعالة في المداورات السياسية، وتحفيز التواصل والعلاقات بين الأعراق والاثنيات مما يقوى السمة التعددية للأمة"⁽²⁾. ومن المراكز التي كانت تنتقد التوجع العام للمعرفة التي كان يقدمها التكنوقراط ضمن مراكزهم، وتبرز المخاوف من نتائجها، مؤسسة "وورلد وويتش" (مؤسسة المراقبة الدولية) التي أنشأها الناشط البيئي "ليستر آر. براون" عام 1974⁽³⁾.

مثلت مؤسسة "التراث" (هيريتيج) ومعهد "كاتو" أبرز مؤسسات المحافظة وأنجحها. تأسست "التراث" عام 1973 من قبل "بول وايريك" و"ايد فولنر"، وكلاهما كانا يعملان في الكبيتول هيل (الكونجرس) في أوائل السبعينيات، وكان تمويل هذا المركز من قبل المحافظين الأثرياء. وفي عام 1977 قرر "كرين" تأسيس "كاتو"، وكان تمويله من قبل رجل النفط الملياردير "تشارلز كوخ". وقد ظل كل من المركزين الداعمين الرئيسيين لمبادرة السوق الحر الجديدة⁽⁴⁾، في سعي حثيث لتحفيز "المبادئ الأمريكية التقليدية لحكومة مقيدة للحرية الفردية والسوق الحر والسلام"⁽⁵⁾، وضد تدخل الدولة في الاقتصاد⁽⁶⁾.

وإلى جانب هذين المركزين المحافظين كان هناك مؤسسة محافظة أخرى والتي كان حظها أوفر في السبعينيات، إنه "معهد المشروع الأمريكي" عام 1943، وقد حوّلت الإعانة المقدمة من قبل حركة محافظة تجارية صاعدة هذا المعهد إلى لاعب أساسي في حقل الأبحاث السياسية. وقد كان مجلس إدارة هذا المركز تضم

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 121.

(2) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ترجمة ماجد كنج، دار الفرابي، ط1، 2009، ص 41.

(3) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 121.

(4) Andrew Rich, op.cit, p 53-54-55.

(5) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 34-35.

(6) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 124.

مسؤولين تنفيذيين من شركات كبرى في أمريكا، وبدأ مع السبعينيات تعين باحثين مقيمين فيه من علماء اقتصاد وسياسة، وأطلق المركز مجلتي، هما "التنظيم" و"الرأي العام"، وكان "جيرالد فورد" بعد انتهاء ولايته الرئاسية عام 1977 من بين الشخصيات البارزة التي التحقت بالمعهد، وزادت ميزانيته ومعها زاد نشاطه وتأثيره⁽¹⁾.

ومن بين المراكز التي تُحسب على المحافظين أيضا، معهد "هوفر للحرب والثورة والسلام" والذي تأسس عام 1919، من قِبَل "ديلبو .جيلن كامبل"، وكان موقعه بجامعة ستانفورد، وكان تمويله في بداية نشاطه 25 بالمئة من الجامعة وبينما 75 بالمئة من الهبات والمساهمات الخارجية⁽²⁾.

هناك أيضا معهد "روكفورد" في اليمين المحافظ، تأسس عام 1976 على يد "جون هوارد" رئيس سابق لجامعة روكفورد، وكان تركيز بحث المعهد هو المصادر الثقافية للقيم السياسية والاجتماعية، وخاصة التي تتعلق بالعائلة والدين⁽³⁾.

مما يمكن أن يلاحظ هنا، وبعد تتبع نشأة وتطور مراكز الأبحاث للخبراء النشطاء - التي كانت بداية من الستينيات - خلال هذه المرحلة (السبعينات والثمانينيات)، هو نمو وتطور ملحوظ لمراكز الأبحاث المحافظة على حساب تراجع وضعف المراكز المحسوبة على اليسار. فما سبب ذلك؟

يمكن أن نُرجع ذلك إلى اجتماع عوامل عدة نعتقد أنها ساهمت في حصول هذا الأمر، والتي منها: الاقتصادية، والدينية، والسياسية، والثقافية. نوردها في النقاط التالية:

1- هناك ميزة كبيرة وهي تلقي الدعم المادي من المؤسسات التجارية الضخمة (المحافظة)⁽⁴⁾، والتي كانت تسعى إلى التأثير على الأجندة السياسية والرأي العام. إن مراكز اليسار كانت تحصل على التمويل، لكن الغلبة كانت لرجال المال المحافظين الساعين إلى تجسيد فكرة السوق الحر. والذين أكدوا أن النجاح يتأتى بالتمكين لمراكزهم البحثية الخاصة، وكسب الرأي العام، والتأثير على صناع القرار.

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 129.

(2) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 340.

(3) المرجع نفسه، ص 398.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 147.

- 2- التعبئة السياسية للمسيحين الانجيليين والأصوليين (المحافظين) (الذين عارضوا حقوق المساواة، والمثليين وقرار الاجهاض... وغيرها)⁽¹⁾ .
- 3- التحرر النسبي للمراكز المحافظة من قمع الدولة الذي كان يحيط أحيانا بمراكز أبحاث اليسار، فقد كان لمؤسسة "التراث" على سبيل المثال مجموعة حلفاء في الحزب الجمهوري والحكومة الفيدرالية، على عكس "معهد الدراسات السياسية".
- 4- التحرر النسبي من استحواذ الجامعة والتي أحبطت أيضا نمو الأبحاث التقدمية (لتيار اليسار)⁽²⁾ .

نصل في نهاية هذا الفرع إلى النتائج التالية:

- 1- كان هناك انفجار ملحوظ لمراكز الأبحاث في فترة ما بعد الستينات وإلى غاية التسعينيات من القرن العشرين.
- 2- هناك مجموعة من العوامل ساهم في هذا الانفجار، والتي منها: الدعم المالي السخي لكبار رجال المال والأعمال الملتزمين سياسيا، تزايد البعد الأيديولوجي في البيئة السياسية، تكوين الجامعات لمراكز أبحاث خاصة بها.
- 3- التوجه العام للخبراء النشطاء الذين كونوا مراكز الأبحاث في هذه المرحلة جاء على عكس التيار التكنوقراطي وثقافته التي كانت سائدة إلى غاية ذلك الوقت. فقد جاء التحدي من قبل كل من اليسار والمحافظين، حيث سعت كل جهة إلى إنشاء مراكز خاصة بها، تُدافع عن توجهاتها وآراءها وأفكارها، فاجتمع رجال المال والخبراء الباحثين من نفس التوجه الفكري والعقدي وشكلوا مراكزهم الخاصة.
- 4- كانت مراكز الأبحاث مع بدايات فترة السبعينيات -ولا تزال- في سعي حثيث من أجل التأثير على صناعة القرار السياسي، وذلك عن طريق استحداث جملة من الاستراتيجيات لتحقيق ذلك.

Andrew Rich, op.cit, p 49.(1)

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 147.

5- نتيجة اجتماع جملة من العوامل، اقتصادية ودينية وسياسية وثقافية، نمت وتطورت مراكز الأبحاث المحافظة، في نفس الوقت الذي شهدت فيه مراكز الابحاث خاصة باليسار تراجع وضعفا.

المطلب الثالث: إشكالية الاستقلال المعرفي لمراكز الأبحاث الأمريكية

إذا كان شعار مراكز الأبحاث الأمريكية هو العلمية والموضوعية والحياد، فإنه من الأولى، بل من الواجب، أن يتم دراسة هذه المراكز في سياق تنامي الأخطار التي تُهدق بالاستقلال المعرفي.

وفي ضوء تتبعنا للسياق العام التاريخي والثقافي الذي ظهرت فيه مراكز الأبحاث وتطورت، سواء في المرحلة التقدمية بدايات القرن العشرين أو مرحلة ما بعد الستينات وظهور مراكز الأبحاث أيديولوجية التوجه، والتي أقامها النشاط السياسي من اليسار والمحافظين، نلاحظ أنها جميعها جاءت إثر ائتلاف بين الباحثين الأكاديميين والممولين من رجال الأعمال الكبار أو الحكوميين، بين دعاة العلمية والنزاهة، وبين الطامحين في تعظيم المصالح والأرباح أو تحقيق الشهرة أو السلطة. وهنا يطرح تساؤل مهم عن دور الخبراء ضمن هذه المراكز ومكانة الحقيقة العلمية: هل يمكن للباحث الأكاديمي الناشط ضمن مراكز الأبحاث أن يُوفَّق بين مُتطلبات الكشف عن الحقيقة التي يفرضها المنهج العلمي الذي يستخدمه، وبين متطلبات تزيف هذه الحقيقة والتي تضطره مصالح الرعاية الممولين أن يحدثها؟ بمعنى آخر، هل يمكن للخبير السياسي ضمن مراكز الأبحاث أن يكشف الحقيقة العلمية كما هي وإن تعارضت مع رؤى الرعاية الممولين، أم أنه سيضطر إلى لِي عُنُقِ الحقيقة وتطويعها بما يناسب رؤى هؤلاء؟ وماهي شروط العمل ضمن هذه المراكز في ظل علاقة ثلاثية تُجمع بين سياسي طموح ورجل أعمال جشع وبين أكاديمي موضوعي ونزيه؟

هناك العديد من الدراسات التي تُقدِّم مراكز الأبحاث التي أنشأت في مرحلة ما قبل الستينات على أنها قد اصطبغت أبحاثها بالعلمية والحياد وعدم التسييس، في حين ترى في المراكز التي ظهرت ما بعد الستينات بأنها ذات طابع الأيديولوجي ولا تلتزم بالعلمية والنزاهة وهي ميسسة بشكل فاضح. فهل الأمر كذلك؟

الفرع الأول: الرأي القائل بعلمية مراكز ما قبل الستينات وأيديولوجية مراكز ما بعد هذه الفترة

تأتي تأكيدات العديد من الباحثين على مراكز الأبحاث التي أنشأت خلال الحقبة التقدمية، منذ بدايات القرن العشرين وإلى غاية الستينيات من نفس القرن، كانت غير ميسسة ومحيدة في أبحاثها، حيث سعت أغلبها إلى خدمة الصالح العام، والتأثير على صناع القرار مع أخذ مسافة منهم.

يرى "اندرو ريتش" أن هذه مراكز قد حافظت بسهولة على توازن النفوذ والمصدقية خلال مرحلة ما قبل الستينيات القرن العشرين، وحجته في ذلك:

- 1- أن بيئة صناعة السياسة كانت تُقدّر "الخبرة الموضوعية".
- 2- ولأن التمويل الموجه لمراكز الأبحاث كان يواكب بل ويشجع سعيها إلى المصدقية، والتأثير المنخفض مع صناع القرار⁽¹⁾.

فأما عن بيئة صناعة السياسة التي تُقدّر "الخبرة الموضوعية"، فإن "ريتش" يرى أنه وإلى غاية الستينات كانت مراكز الأبحاث وبعتمادها على العلوم الاجتماعية في سعي حثيث لحل المشاكل العامة للبلد. وقد عمل خبراء هذه المراكز جنبا إلى جنب أو كمجندين في الحكومة، وتزايد عددهم ببطء وتكيفوا مع توسع الحكومة نفسها بين عشرينيات وستينيات القرن العشرين. تباينت الطبيعة السياسية والجودة الموضوعية لعملهم، لكن وصفاتهم كانت بشكل ثابت تقريبا من حيث الحلول الحكيمة⁽²⁾.

والتساؤل الذي نطرحه هنا، هل الخبرة الموضوعية هي فقط التي كان من المفترض أن تُقدّمها النخبة التكنوقراطية ضمن مراكز التكنوقراط التي سادت خلال هذه الحقبة، والتي كان خبراءها على استعداد للعمل كمجندين في الحكومة؟ وماذا عن الخبرة التي لم تقبل العمل في هذا الاتجاه سواء المستقلة منها (الباحثين المستقلين)، أو تلك التي كانت تنتقد توجه التكنوقراطي بشكل عام، والتي كانت مهمشة عمداً؟ فالحلول "الحكيمة" من المفترض أن تلتزم الوقوف عند الأبحاث العلمية على اختلاف توجهاتها، وبما تُقدمه من قيمة علمية، وليس اعتبارا إلى توجه معين -التكنوقراطي الذي كان سائدا دون غيره فكراً وممارسة- كان يتبناه ويدعمه

Andrew Rich, op.cit, p 31.(1)

Ibid, p 45.(2)

كبار رجال المال ويجد رضا عند صناع القرار داخل الحكومة، وإقصاء - في المقابل - الاتجاهات المخالفة الأخرى في الرأي والتوجه.

كما يؤكد "ريتش" أن مراكز الأبحاث في النصف الأول من القرن العشرين كانت تُقدِّم معرفة محايدة، فقد كان خبراء هذه المراكز يكتبون مواضيع متعلقة بصانعي السياسات، لكنهم عادة ما كانوا يحافظون على مسافة من المفاوضة السياسية في المرحلة النهائية في عملية صنع السياسة، وهذه الحالة كان خبراء مراكز الأبحاث يفخرون بها، وكان هذا السلوك هو الذي عزز العلاقة الفعالة بين الخبراء وصانعي السياسات بين عامي (1910-1960). غالباً ما كان خبراء هذه المراكز يؤثرون على كيفية عمل الحكومة، كان تأثيرهم كبيراً، وكان بحثهم يخدم أغراض سياسية. لكن عملية السياسة لم تكن تُجبر الخبراء عادة على المشاركة مباشرة في المعارك الحزبية رفيعة المستوى، لقد تم تعبئة الخبراء من قبل واضعي السياسات من أجل وصف احتمالات التغيير⁽¹⁾.

هذا ما كانت عليه الحال قبل الستينيات، حسب طرح ريتش، ومع ستينيات القرن العشرين بدأت الشكوك والانتقادات حول البرامج الحكومية الساعية لتحقيق التغيير الاجتماعي، فالكثير من المشاكل - عدم وجود حماية للحقوق المدنية للسود والصراع في الفيتنام - كانت سبباً في الانقسام. وفي هذا السياق، واجهت العلاقات بين السمات التقليدية للمؤسسات البحثية ومطالب البيئة السياسية توترات جديدة انعكست في مراكز الأبحاث الجديدة (مراكز أبحاث النشطاء السياسيين، اليسار والمحافظين) في تلك الفترة⁽²⁾.

أما بخصوص التمويل الموجه لمراكز الأبحاث باعتبار أنه كان يواكب بل ويشجع سعيها إلى المصادقية، والتأثير المنخفض مع صناع القرار، كما يؤكد "ريتش"، فإنه وحتى الستينيات من القرن الماضي، كانت المؤسسات الخاصة الكبيرة مثل "روكفلر" و"فورد"، بالاشتراك مع الحكومة، المصادر الرئيسية لدعم هذه المراكز. كان هؤلاء رعاة يُقدِّرون، بل وحتى مشجعين للجهود المنفصلة والمحايدة التي تبذلها مراكز الأبحاث. غير أنه في العقود الأخيرة من القرن العشرين، كانت مصادر الدعم التقليدية هذه قد شردت جزئياً من قبل الأفراد والشركات الصغيرة والأكثر أيديولوجية، فعالباً ما كان يُفضل هؤلاء الرعاة الجدد مراكز الأبحاث التي تُروِّج لوجهة نظر ثابتة من

Andrew Rich, op.cit, p 205.(1)

Ibid, p 45(2)

خلال أنشطة واضحة ومرئية في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، وجود بيئة سياسية يهيمن عليها بشكل متزايد من قبل المحافظين المناهضين للحكومة الذين شكلوا تحديًا فعالاً للوضع الذي كان قائمًا في تلك المرحلة⁽¹⁾.

وكما يؤكد "ريتش" فإن ظهور مراكز الأبحاث في نهاية القرن العشرين [السبعينيات وما بعدها] كانت تشمل في مهامها تعزيز أيديولوجية واضحة بدلاً من البحث المحايد، وبفضل التسويق تصل الأبحاث إلى صناع السياسة⁽²⁾. وفي بداية القرن الحادي والعشرين يتصرف الخبراء بشكل مختلف تمام الاختلاف عن الباحثين المنفصلين [عن صناع القرار] الموجودين على المدى الطويل في العقود السابقة. غالبًا ما يكون الخبراء الحاليون، ولا سيما أولئك المتواجدون في مراكز الأبحاث، مناصرين عدوانيين في معارك عملية السياسة الصارمة⁽³⁾.

وتعقياً على فكرة التمويل التي يحتج بها "ريتش" نساءل: هل كان يغيّب عن الممولين والرعاة الكبار الأوائل وقادة النخبة السياسية (التكنوقراط) رؤية معينة ومسبقة والتي دفعتهم إلى إنشاء وتمويل مختلف المراكز التي تسوق لهذه الرؤية وتدافع عنها؟ وهل رجال المال والأعمال لفترة ما قبل الستينات هم غير رجال المال لمرحلة السبعينيات؟ أليس الربح وتضخيم الفوائد هي أيديولوجية كل رجال المال؟ فكيف بالمولين الأوائل أن يشجعون المعرفة المحايدة من خلال عمليات التمويل، أما المتأخرين فإن تمويلهم يؤثر على مخرجات مراكز الأبحاث ما يجعلها متحيزة لرغباتهم وطلباتهم؟

ومن الآراء التي تنهج نفس تحليل "ريتش"، نذكر ما طرحه "ستيفين بوشيه" والذي يرى أن مراكز الأبحاث التي كانت قد ظهرت في بداية القرن العشرين، كانت مهمتها ودورها هو إفادة النواب والموظفين بالنصائح المحايدة. ومن أجل تقدّم العلوم الاجتماعية، هؤلاء الرواد هم غير مسيسين، همهم تحفيز المصلحة العامة⁽⁴⁾.

Andrew Rich, op.cit , p205.(1)

Ibid, p26. (2)

Ibid, p208.(3)

(4) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 93.

وفي مرحلة ما بعد الستينيات دخل الساحة الفكرية مراكز جديدة يصفه بوشيه "بمراكز الدفاع"⁽¹⁾، ففي سياق الاستقطاب المتزايد للسياسة الأمريكية التي أصبحت أكثر أيديولوجية اختار الواهبون الخاصون إلى المراكز الأكثر قدرة على الدفاع عن رؤيتهم للعالم، فالمليارديرات الملتزمون أمثال "جورج سوروس" (G.Soros) يستثمرون مبالغ عملاقة في مراكز الأبحاث والحملات السياسية.

وحسب "بوشيه" فإن هذا الوضع الجديد قد أنتج منافسة شديدة دفعت بمراكز الأبحاث المستقلة -مراكز التكنوقراط- أن تجد لنفسها مكانا وموقعا مؤثرا، وسعت إلى التأقلم مع آليات عمل هذا النوع الجديد من المراكز، ومنها تطوير تقنيات التسويق، وبدأ الاتصال يأخذ أهمية متزايدة بالنسبة للقدرة على اقتراح توصيات متينة ومحايده لأصحاب القرار السياسيين⁽²⁾.

ومن الكتابات التي تدعم هذا التوجه أيضا، ما يؤكد عليه "ريتشارد ن. هاس"، والذي يرى أن بروز مراكز الأبحاث كان مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سُدّة زعامة العالم، مع بداية القرن العشرين وخلال الحقبة التقديمية، كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي، وكانت رسالتها في معظمها غير سياسية، تسعى إلى "دفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة"⁽³⁾.

(1) تعترف مؤسسة "التراث" (هيريتيج) بأن هدفها هو الدفاع بدلا من البحث الأكاديمي، وكان أحد باحثي المؤسسة صريحا في تفسيره لما عمله هذه المؤسسة، حيث يقول: "إننا نضع أمامنا ماهي معتقداتنا ونعترف بأننا مناضلون في معركة أفكار، إننا منحازون لأحد الجوانب وهذا ما نوضحه، إننا لا نسعى فقط من أجل حكومة أفضل وكفاء، إننا نسعى من أجل أفكار خاصة". ويضيف: "كان الهدف في المؤسسة هو الوعي الذاتي لتشكيل المناقشات والتأثير عليها تماشيا مع الخط الذي تم تصويبه مقدما من الأفكار والمبادئ، بدلا من اتباع التساؤلات البحثية بكل بساطة في أي اتجاه يتجهون إليه". انظر: نقلا عن، جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 375-376.

(2) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 107-108.

(3) Richard N. Haass, "think tanks and U.S foreign policy: A policy-makers prespective". (3) .Electronic Journal of the U.S Department of State, volume 7, number 3, November 2002, p3

ومن جانبه "ابلسون"، وإثر تحديده للأجيال الأربعة لتطور مراكز الأبحاث الأمريكية⁽¹⁾، يؤكد أن الجيل الأول من هذه المراكز وخلال حقبة ما قبل الستينيات "قد نشأت جزئياً وفي رغبة في البقاء بعيداً عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسسية وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به". أما الجيل الثالث وهي مراكز الأبحاث الداعية لقضايا عامة كما يصفها "ابلسون"، فقد رحبت بالفرصة السانحة للتأثير على صناع السياسة، وهي على خلاف سابقتها التي كانت تمنع الانخراط في المناقشات السياسية⁽²⁾، وحجته "ابلسون" فيما طرح هو أن اعتماد مراكز ما بعد الستينيات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيرت بشكل أساسي طبيعة ودور مراكز الأبحاث⁽³⁾.

وبعد عرضنا لموقف هؤلاء الباحثين والحجج التي ساقوها لتبرير توجهاتهم، نتساءل: هل ما قدموه باعتباره وصفاً لطبيعة عمل هذه المراكز - التي ظهرت ما قبل الستينيات والتي جاءت بعدها - هو تفسير يمكن قبوله؟ وهل يساعدنا ذلك على فهم حقيقة هذه المراكز؟

الفرع الثاني: القول بأن التسييس والأيدولوجية هي سمة جميع مراكز الأبحاث عبر تطورها التاريخي

ننتقل هنا من افتراض أساسي مفاده أن طبيعة مراكز الأبحاث من حيث نشأتها والأسباب التي أدت إلى ذلك، والأدوار التي أدتها، والقيود والأكراهات التي يجدها الخبراء الأكاديميون ضمن إطار العمل داخل هذا النوع من المؤسسات، هو الذي يمكن أن يفسر لنا حقيقة العلمية والموضوعية أو التحيز والإيدولوجية لمخرجاتها. وليس كما ادعت الكتابات سالف الذكر، والتي اعتمدت التقسيم الزمني بين فترتين تميزت الأولى بالعلمية والحياد والثانية بالتحيز والأيدولوجية.

(1) حدد "ابلسون" أربع أجيال لمراكز الأبحاث الأمريكية: الجيل الأول، الذي ظهر مع بداية القرن الماضي، والجيل الثاني (ظهور المتعاقدين مع الحكومة) وقد ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الجيل الثالث (نشوء المراكز الداعية لقضايا عامة) جاء في مرحلة ما بعد الستينيات، والجيل الأخير والرابع فقد مثلته (مؤسسات الفكر والرأي الميراثية). انظر: Donald E. abelson, p9-10-11.

(2) في الوقت الذي يرى فيه "ابلسون" أن مراكز الأبحاث في الحقبة التقدمية كانت تمنع الانخراط في المناقشات السياسية، هناك دراسات تؤكد أن خبراء هذه المراكز كانوا ضمن الحكومات ومستشارين كبار فيها.

(3) Donald E. abelson, "think tanks and U.S foreign policy: An historical View", Electronic Journal of the U.S Department of State, volume 7, number 3, November 2002, P11

تَدَّعي مراكز الأبحاث الأمريكية الاستقلال الرسمي عن الدولة والسوق - كما حاجج الكثير من الباحثين - وهي في الوقت نفسه أَحَوَّج إليهما، وهما أَحَوَّج إليها من حاجتها إليهم، هذا إضافة إلى ادعاء الاستقلال المعرفي في الوقت الذي تكون فيه مُلزَمة بالوقوف عند متطلبات الممول والمناح الشرعي لها.

إن الصورة الخارجية لأي مركز أبحاث أمام العامة هي في العادة عبارة عن إعلان عن مدى قوته الفكرية واستقلاليتة، ومن أمثلة هذه المراكز "بروكنجز"، والذي يُعلن أن خبراءه - الذين يجمعهم المعهد من مختلف أنحاء العالم - "يقدمون بحوثاً وتوصيات سياسة وتحليلات عالية الجودة لمجموعة كبيرة من مسائل السياسة العامة". ويؤكد أن من مبادئه الاستقلال والنزاهة والحياد⁽¹⁾.

وتشير مؤسسة "راند" إلى التأكيد بأنها و"على مدى سبعة عقود تقريباً، اقترن اسم (RAND) بالجودة العالية والبحث والتحليل الموضوعي. فنحن في شركة (RAND) نفخر بهذه السمعة التي أسهم في بنائها وديمومتها باحثينا ومختصينا والعديد من الدراسات التي قمنا بها. كما أننا نفخر بالآليات التي نستخدمها لضمان أن تعكس منتجاتنا وخدماتنا البحثية قيمنا الأساسية المتمثلة في الجودة والموضوعية"⁽²⁾.

ومن الجدير بالذكر أيضاً هو أن هذا النوع من الاعلانات يَشِيْعُ حتى بين مراكز الأبحاث التي لها رسالة أيديولوجية مُعلنة، فيُعرف "معهد المشروع الأمريكي" (انتربرايز أمريكيان) المحافظ بنفسه كونه "يقدم للنقاش المفتوح والحرية الفكرية، وذلك بكل استقلالية ونزاهة". ويضيف "تُستمد استنتاجات علمائنا من البحوث الصارمة التي تعتمد على البيانات والأدلة الواسعة النطاق"⁽³⁾.

توحي الرسالة المتضمنة في اعلانات هذه المراكز بفكرة مفادها أن هذه المراكز تتمتع بدرجة من الاستقلال المعرفي. لكن "ميدفيتز" يُقدِّم ملاحظة مهمة في هذا المجال، حيث يرى أنه في الوقت الذي تُعلن فيه مراكز الأبحاث استقلالها المعرفي في سياقات معينة، تبرز في نفس الوقت تبعيتها أو اعتمادها على عملائها المتعددين، في مواردها وأشكال شرعيتها في سياقات أخرى. والسؤال الذي يطرح هنا: كيف لمراكز الأبحاث أن تُوفِّق بين الاستقلال المعرفي، والوقوف عن متطلبات عملائها؟

(1) انظر تعريف المعهد بنفسه في موقعه الخاص. على الرابط: <https://www.brookings.edu/about-us/>

(2) انظر تعريف مؤسسة "راند" بنفسها في موقعها الخاص. على الرابط: <https://www.rand.org/ar/about/quality.html>

(3) انظر تعريف معهد "انتربرايز" بنفسه في موقعه الخاص. على الرابط: <http://www.aei.org/about>

يحدد ميدفيتز ثلاث أنواع من العملاء، والتي تسعى مراكز الأبحاث إلى كسب دعمهم لها، وهي:

1- العميل السياسي: حسب "ميدفيتز"، إنه مما لا شك فيه "أن أفضل طريقة يمكن أن يتبعها مركز أبحاث حتى يأخذ صناعات السياسات عمله بجدية هو تقديم فكرة مقبولة للوفاء بحاجة سياسية قائمة". ومن بين الأشكال الأولى التي ظهرت في بداية القرن العشرين لمراكز الأبحاث كان أنجحها هي تلك التي تستجيب لحاجات سياسية قائمة بما في ذلك الحاجة لمعلومات استراتيجية عن دولة وأسواق أجنبية في الفترة بين الحربين العالميتين، والحاجة إلى وسائل تقنية لإدارة الاقتصاد الداخلي، لا سيما في فترة الكساد العظيم 1928. أما مراكز الأبحاث التي كانت تروج لأفكار سياسية راديكالية أو غير مقبولة شعبياً، أو التي كانت تستلزم إعادة صياغة للجدول السياسي، كانت قليلة العدد وكانت بالضرورة تعاني التهميش في فضاء مراكز الأبحاث⁽¹⁾، مثال ذلك - كما سلف ذكره- "جمعية المشروع الأمريكي" عام 1938.

والذي يتضح لنا هنا، أنه من الضروري أن تتوافق طبيعة الفكرة التي يقدمها خبراء مراكز الأبحاث مع أيديولوجية صانع القرار (من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي) وإلا رفضها، وبناء على ذلك، فإنه يمكن القول أن العبرة ليست بقيمة الفكرة بحد ذاتها - خاصة في ظل تنامي الانقسامات الحزبية الحادة - بقدر ما هي في توافق الفكرة مع أيديولوجية صانع القرار الذي سيأخذ بها.

ففي المرحلة التقدمية عمّد التكنوقراط سواء الخبراء أو الساسة في الحكومة على تقييد أي معرفة لا تقوم على العلوم الاجتماعية البراجماتية، ما أعطى للمراكز التكنوقراطية سلطة الممارسة الفكرية على الساحة في تلك المرحلة. وفي مرحلة وصول المحافظين إلى السلطة في سبعينيات القرن العشرين تم تقييد سلطة التكنوقراط وفتح الباب على مصريه للخبراء المحافظين - وعلى حساب خبراء اليسار ومراكزهم حيث تم تهميشهم وتحيدهم أيضاً - واكتسبوا سلطة أكبر في الممارسة الفكرية والسياسية معاً.

2- العميل الاقتصادي: إذا كان إنشاء مراكز الأبحاث في الأساس يتوقف على المال، فإن للأخير قوة لا يُستهان بها من حيث التأثير على عمل هذه المراكز. فعطاء الممول يساعد على تطور وازدهار النشاط المعرفي لأي مركز، وفي المقابل فإن نقص التمويل وانقطاعه سيعيق نشاطه المعرفي بل قد يوقفه تماماً. فزيادة التمويل أو

(1) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 156-166.

نقصه يتوقف على مدى وقوف المركز عن متطلبات الممول. إنها مشكلة المصادقية التي أصبحت تواجه الكثير من مراكز الأبحاث الأمريكية.

ومن الأمثلة نورد حالة "معهد المشروع الأمريكي" ومع التتبع لمسار قوته وانحداره، يظهر أن التمويل الخاص كان أحد أسباب ذلك، فقد زادت وتيرت نشاط المعهد مع الستينيات جراء الدعم السخي من قبل المؤسسات المانحة المحافظة، وفي فترة الثمانينيات قلَّ الدعم المقدم له، وكان السبب أن المركز تخلى عن تقاليده المحافظة ونأى عن خدمة تطلعات مانحيه. لكن مجلس أمناء المعهد دافع عن نفسه، حيث أكدوا أن المعهد لم يحاول التحرك نحو وسط الطيف السياسي، لكنه ببساطة أخفق في اتخاذ خطوة أبعد إلى اليمين، وفي مواجهة منافسين أشد التزامًا بالمواقف المحافظة مثل مؤسسة "كاتو" و"التراث"، وحل المشكلة فصل المجلس عام 1986 "بارودي" [الابن الذي خلف أباه عام 1978] وحل مكانه "كريستوفر ديموث" (Christopher Demos) الاقتصادي في إدارة ريغان وتحديدًا في مكتب الإدارة والميزانية⁽¹⁾.

إذن، يمكن القول أن لسُلطة المال أثر بالغ على توجيه أبحاث خبراء هذه المراكز، فقبول هذه المراكز للمال يستتبعه قبول لإملاءات الممول -أي كان نوعها-، لأن الممول يقدم الدعم وينتظر المقابل. وهنا يكتب ايرفنج كريستول -وهو أحد أعلام المحافظين الجدد في السبعينيات- مؤكداً أن "الاحسان الذي تُقدمه الشركات المساهمة [في تمويل مراكز الأبحاث] لا ينبغي ولا يمكن أن يكون بلا مصلحة". ورأى ضرورة حماية أرباب الشركات الكبرى لمصالحها والدفاع عنها من خلال إنشاء مؤسسات فكرية تقوم بالمهمة⁽²⁾.

وحتى خبراء هذه المراكز أنفسهم يعترفون من حين لآخر بالآثار المقيدة التي نتجت عن اعتمادهم المادي، ويشير بعضهم "إلى تأثير الممولين الماليين بوصفهم الجانب الفاسد أو "غير الأخلاقي" في عملهم"⁽³⁾.

ومن الشواهد على وعي الباحثين بهذا التأثير السلبي، الحوار الذي دار بين رجل الأعمال "روبرت بروكنجر" والباحث الأكاديمي "هارولد مولتون" بدايات القرن العشرين. ففي الوقت الذي قرر فيه "بروكنجر"

(1) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 181.

(2) المرجع نفسه، ص 126.

(3) المرجع نفسه، ص 169.

تأسيس مركز أبحاث، جاء اختياره على "مولتون" ليرأس هذا المعهد -وهو اقتصادي من جامعة شيكاغو-، وكان له كتاب عن العمل المصرفي والمال والذي استقبل استقبالًا جيدًا وكان قد أكمل (وقت طلب بروكنجر له) دراسة عن تعديل ديون الحرب، وعندما قابله "بروكنجر" الباحث "مولتون" أعرب الأخير عن قلقه، فلم يكن يريد أن يتأسس هيئة تُردد فقط حماس مؤسسيها، وطالب تأكيدات كتابية بأن الهيئة يجب أن تكون مستقلة تمامًا، والقوانين الداخلية بناءً عليه، تنص على أن واجب الأمناء الأساسي جعل العمل العلمي من الممكن القيام به، وليس للتعبير عن آراءهم عن البحث الذي سيضطلع به المعهد⁽¹⁾.

يتضح لنا من هذا الحوار أمرين. فأما الأول، هو إدراك "ملتون" الأكاديمي للأمانة التي على عاتقه كعالم، والتي يمكن أن لا يحفظها في حالة قبوله رئاسة مركز أبحاث يموله كبار رجال الأعمال الساعين إلى تحقيق أكبر قدرٍ من الأرباح لمصلحتهم الخاصة. وأما الثاني، هو أن الوضع الذي كان سائدًا حين ذاك بين الممولين ومراكز الأبحاث هو تدخل الممول في خط عمل الأكاديمي داخل المركز. وهذا من الشواهد على خطورة الممول على العلمية والنزاهة لأبحاث خبراء هذا النوع من المراكز، وكذلك يعتبر شاهد على أن الكثير من الباحثين كان يُدرك خطورة ذلك وكان يتحفظ بأن يُجعل منه أداة طيعة لخدمة مصالح الممولين على حساب الموضوعية العلمية، ما دفعهم إلى العمل كمستقلين، ولكن الضريبة التي دفعوها هو أنهم وجدوا أنفسهم مهمشين من ساحة النقاش العام، والتأثير على صناعات السياسات.

إن الاستقلالية هي التي تقود إلى دراسات مستنيرة، ومنه إلى سياسات مستنيرة، فكلاهما مُنتج الأفكار المستنيرة وصانعتها، أصبح العالم أحوج إليهما من ذي قبل.

إن أحد المناقشات المنهجية في هذا الموضوع، هو بحث نشره "ستيفن كليمونز" (Steven Clemons) عام 2003 بعنوان (فساد مراكز الأبحاث)، حيث يعترف كليمونز قائلاً: "لكي يصبح مركز الأبحاث مؤسسة قائمة معناه الصراع إلى حد ما مع صفقات يبيع المركز فيها نفسه، فيأخذ المال من المانحين مع الحفاظ على ستار الموضوعية السياسية والجدية وعمل المزايدات مع جماعات الضغط".

(1) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 120.

وتشمل الأمثلة الصارخة على الفساد، حسب ما أكد كليمونز "ما يُعرّف" بجماعات الضغط العميقة"، حيث تُضخ جماعات الضغط بصورة فعالة أموال جماعات المصالح الخاصة عبر مراكز الأبحاث كوسيلة لتجنب اللوائح الفيدرالية المنظمة لجماعات الضغط، ولأن القواعد الأخلاقية للبرلمان تسمح لأعضاء الكونجرس ومساعدتهم بقبول الوجبات والرحلات والهدايا المرتبطة بواجباتهم الوظيفية، ما دامت قد جاءت من جهات لا تهدف للربح، سيكون هناك دائما صراع مصالح خفي"⁽¹⁾.

في عام 2003، عَقَدَ "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" مؤتمرا سياسيا "شارك فيه أحد خبراء الاقتصاد بورقة تدعو إلى رفع حماية براءة الاختراع عن الأدوية في الدول الفقيرة لحفظ نفقاتها، وبعد ذلك بفترة قصيرة أوقف أحد المانحين لهذا المركز، وهو مركز "بحوث الصناعات الدوائية الأمريكية"، إحدى المؤسسات التجارية الصناعية، ومُعَارِضٍ نشط لهذه الاجراءات، مِنْحَتَه السنوية التي كان يُعطيها لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية"⁽²⁾.

ومن الأمثلة الأبرز والأحدث زمنيا والتي تُعتَبَر شاهدا يكشف تأثير الممولين السلبي على عمل مراكز الأبحاث، نورد ما جاء في مقال الكاتب "جون جوديس" (John B. Judis) في سبتمبر 2017 والمنشور في مجلة نيو ريبوبليك (new republic)، والذي عرض فيه قضية النقد الذي وجهه "إيريك شميدت" (Eric Emerson Schmidt) الرئيس التنفيذي لشركة "جوجل" (Google) – والذي تنح رسميا من منصبه في 21 ديسمبر عام 2017 على أن يبقى في الشركة مستشارا لمجلس الإدارة- لمركز الأبحاث "نيو أمريكا" (New America Foundation)، حيث عبر "شميدت" عن استياءه من رئيسة المركز "آن ماري سلوتر" (Anne Marie Slaughter) إثر المقال الذي صَدَرَ من قبل أحد باحثي هذا المركز وهو "باري لين" (Barry Lynn)، مدير برنامج الأسواق المفتوحة على موقع المركز، ولكن سرعان ما اختفى هذا المقال، وحسب ما أورده

(1) نقلا عن: توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 169-170.

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 168.

"ديفيد ويجل" (David Weigel) في مقاله المنشور عبر واشنطن بوست، فإن المركز قام بإزالة تعليقات "لين" من موقعه الإلكتروني بعد أن تلقى أكثر من 21 مليون دولار من "جوجل"⁽¹⁾.

لقد أُيّد "لين" في مقاله الغرامات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على شركة "جوجل" والتي كانت قيمتها 2.7 مليار دولار وذلك لمكافحة الاحتكار، وعلى إثر ذلك طُرد "لين" من المركز. ويقول "لين" أنه طُرد من المؤسسة بسبب الضغوط التي تلقتها "سلوتر" من قبل "جوجل". وإذا كان لا يوجد دليل على أن ممثلي "جوجل" طالبوا بطرده، كما يؤكد جوديس، ولكن يبدو ذلك بسبب أن "جوجل" من أكبر الممولين لتلك المؤسسة وليس كما قالت "سلوتر" بسبب مشكلة نقص الزمالة مع "لين". وحسب رأي "جوديس" فإن طُرد أحد منتقدي "جوجل" من مركز "نيو أمريكا" يوضح كيف أفسد المانحون سياسات واشنطن ومعاهد الأبحاث⁽²⁾.

ومن مظاهر النشاط المتنامي لرجال المال في دعم وإنشاء مراكز الأبحاث، تُقدّم حالة حديثة كمثال، ففي بداية القرن الحالي اجتمع سبعون مليونيرا وملياردير ذو اتجاه ليبرالي في "أريزونا" عام 2005، وبمبادرة من "روب ستين" وهو مصرفي من إدارة كلينتون سابقا، تحت ثلاثة أهداف صريحة: دعم مراكز الفكر الليبرالية ومراكز تكوين القادة الديمقراطيين الشباب ووسائل الإعلام المؤيدة لاحتواء مؤسسة "التراث" و"فوكس نيوز" ومؤسسة القيادة—ذات الاتجاه المحافظ—. انطلقت مكيئة التنسيق للتمويل الديمقراطي دون الافصاح عن المبالغ المتاحة بالتفصيل، علما أن "جورج سوروس" قد تبرّع بأكثر من 23 مليون دولار في 2004، وإذا الأمر كذلك فإن السبعين مليونيرا سيحدثون فرقا كبيرا. زيادة على ذلك، وحسب تصريح أحد المشاركين بعد نهاية الاجتماع، فإن "التكنولوجيا سوف تفسح المجال لأن ننجح بإنجاز ما استلزم أربعين عاما للمعسكر المقابل [الجمهوريين] كي ينجزه"⁽³⁾.

(1) انظر: نص مقال "ديفيد ويجل" بعنوان (Breaking from tech giants, Democrats consider becoming an)

(antimonopoly party)، المنشور في واشنطن بوست في سبتمبر 2017. على الرابط:

https://archive.is/20170905144602/https://www.washingtonpost.com/powerpost/breaking-from-tech-giants-democrats-consider-becoming-an-antimonopoly-party/2017/09/04/3edc7e92-8f56-11e7-84c0-02cc069f2c37_story.html#selection-769.0-769.76

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان (The Credible Think Tank Is Dead)، المنشور عبر موقع مجلة "نيو روبيليك". على الرابط:

<https://newrepublic.com/article/144818/credible-think-tank-dead>

(3) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 42.

إذن، فرجل المال يُنشأ المراكز المفكرة، ووسائل الإعلام الناشرة، وقيادة من الشباب الناشئة. ثلاث مؤسسات تُكَمِّل بعضها البعض، فالأولى تنتج الأفكار، والثانية تنشرها، والثالثة بوصولها للسلطة تطبقها، تبعا لأيديولوجية الممول. وهنا يتضح أيضا، من جهة، أن أي مركز أبحاث لكي ينشر أفكاره يجب أن تكون وسيلة الإعلام متوافقة من أيديولوجيته، كما أنه لا ينشر إلا في التي توافقه. ومن جهة أخرى، لا يمكن التأثير في الغالب على سياسات صناعات القرار إلا إذا كان هؤلاء في نفس الأيديولوجية الفكرية التي يطرحها مركز الأبحاث، وإلا لم يأخذ بأفكاره وُهمَّش -إلا في حالات قد تشمل بعض الأفكار على التوافق العام بين الجميع (كالتأكيد على خطورة الحركات الإسلامية التي تتبنى الإسلام كمرجعية أصيلة لها، كما سنناقش لاحقا) - ويبقى الأجدر به أن ينتظر وصول قيادة سياسية تُؤمن بنفس الأفكار التي يطرحها، وعليه فالتأثير في صناعة القرار له شروطه وظروفه لا يتأتى إلا في ظلها، كما سنبينه بتفصيل لاحقا.

3- العميل الإعلامي: في بيئة سياسية يزداد تعقيد بنيتها وتزداد استجابتها للإعلام الاخباري، أصبحت تُشكل الكيانات الصحفية والتلفزيونية مصدرا ثالثا لدعم مراكز الأبحاث. ونتيجة لذلك، يُوجه كثير من مراكز الأبحاث الاستراتيجية توجيه عملها حسب حاجات الصحفيين والإعلام لجذب اهتمام الناس، فيعمل خبراء هذه المراكز على نشر مقالات افتتاحية في الصحف أو كتابة مقالات للمجلات، كما أن للاستشارات التلفزيونية والاذاعية المكانة الأكبر دائما بين مراكز الأبحاث وبين ما تحققه من انتشار⁽¹⁾.

وإذا كان الطابع الأيديولوجي أو العقدي ذو أهمية في الصبغة التي يأخذها أي مراكز بحث والذي يتأثر بأيديولوجية الممول، فإن نشر أي مركز لأبحاثه يجب أن يتوافق مع طبيعة وأيديولوجية المؤسسة الإعلامية، وذلك اعتبارا لأن جل هذه المؤسسات يملكها رجال المال الكبار الذين انشؤوا معظم مراكز الأبحاث، وعليه فإن نُشِرَ المادة العلمية لأي مراكز بحث في مؤسسة إعلامية يعني -وإلى حد كبير- أن كلا المؤسستين من نفس التوجه الأيديولوجي أو يتوافقان -على الأقل- بشكل كبير، هذا من جهة. كما أن المنشورات البحثية عبر الإعلام تُنقِص من قيمة المعرفة المقدمة، وذلك لسببين. الأول، أن ما يُقدم للنشر عبر الاعلام لا يقوم على رصانة المادة المقدمة. والثاني، هو أن الظهور في الإعلام يَسْتَوِجِب وقوف خبراء مراكز الأبحاث عند متطلبات الجهة الإعلامية

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 172.

والرسالة التي تريد إيصالها، فالإعلام لا يعبر عن الحرية بقدر ما يعبر عن رسائل ضمنية لمموليه الكبار، ومثال الاجتماع لكبار رجال المال والمسعى الذي بحثوه -الذي ذكرناه سلفاً- دليل على ذلك.

إن الدعم الذي تطلبه مراكز الأبحاث من العملاء الثلاثة، السياسيين والاقتصاديين والإعلاميين، يحتم على الخبراء ضمن هذه المراكز من أن يحسنوا اللّعب بما يحقق ويضمن هذا الدعم، فالخبير يجب أن يتميز بجملة من السمات التي تأهله للعمل في هذا النوع من المراكز، والذي يحاول التّموضّع بين ثلاث مواقع (الجامعة والسياسة والمال). ومن هذه السمات:

1- الكفاءة الأكاديمية، "فأفضل" خبراء السياسة هم من يتمتعون بذهن حاد، وقدرات تحليلية متوقّدة، وتدريب أكاديمي رفيع المستوى، ومهارات فنية فائقة، وفي حالات عديدة يستخدمون مصطلح الانتاج الأكاديمي لتوصيل هذه الأفكار⁽¹⁾. وصورة الانتاج العلمي هي أول ما يعتمد عليه خبراء السياسة بوصف دورهم. فحسب "ساتلوب تالبوت" فإن الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مؤسسات مراكز الأبحاث، "فهي تقيّم صحة ومنفعة الأفكار التي تُشكّل قاعدة أي سياسة، وتُطوّر أفكاراً جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل"⁽²⁾.

2- المساعد السياسي، ذلك أن يكون الخبير السياسي "ضليعا في الإيقاعات المعتادة لعملية صنع السياسات وتفصيلها الاجرائية، ومعاييرها المميزة، ومن هذه الزاوية تشمل أهم واجبات الخبير السياسي القدرة على توقع القضايا "الساخنة" قبل أن تظهر، والقدرة على تحريك التقارير المفيدة بسرعة للتزامن مع هذه التطورات"⁽³⁾. يقول "ساتلوب تالبوت" (حينما كان أحد خبراء "بروكنجز") "إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد الميكر [بمعنى التنبأ] للقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل"، ومن ثم لفت نظر صانعي السياسة وعامة الناس إليها⁽⁴⁾. ان تموضع خبير مراكز الأبحاث في موقع المساعد السياسي وأخذ دوره في التأثير

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 179.

(2) Strobe Talbott, "the brookings institution: how a think tanks works". Electronic Journal of the U.S Department of State, volume 7, number 3, November 2002, p 20

(3) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 180.

(4) Strobe Talbott, op.cit, p 20

في عملية صنع السياسات من خلال إطلاع أعضاء الكونجرس، والادلاء بالشهادة في كابتول هول (الكونجرس)، يقلل من قيمة المعرفة المنتجة - أكثرها أوراق بحثية وملخصات سياسية - في هذا الوضع .

وحسب "ريتش" فإنه نادرا ما توفر هذه الأشكال من المعرفة مساحة لمخططات المنهجية أو تقنيات جمع البيانات المستخدمة في البحث. هذا وإنه ليس لدى موظفي الكونجرس وصانعي السياسة أيضا الكثير مما يمكن من خلاله الحكم على جزء كبير من هذا البحث، باستثناء ما إذا كان يتوافق مع تفضيلاتهم الحالية⁽¹⁾.

3- صاحب مشروعات فكرية في "سوق الأفكار"، وهنا تَظَهَر صورة فن البيع والمعاملات التجارية بشكل متكرر في وصف الخبير السياسي لنفسه⁽²⁾. إن فن الاقناع يطلب في الباحث ضمن مراكز الأبحاث إضافة إلى السمة الأكاديمية، وهذا ما يوضح "لوزنس مون" حينما يؤكد أن "ما يهم أولا هو الموهبة، عندما نبحت عن جامعيين لموضوع ما فإننا نجهد للتدقيق في هوية الأفراد الذين يستطيعون "الخروج من ضوضاء القاع"، بالطبع يجب أن يكونوا خبراء في مجالهم، ولكن عليهم أيضا أن يكونوا قادرين على الإعلام والاقناع"⁽³⁾.

إن المشروع البحثي لخبراء مراكز الأبحاث هو أشبه بالمشروع التجاري، كما يوضح سميث، واصفا الخبير باعتباره مقال يسعى إلى إنجاح مشروعه بتسويقه، كونه بضاعة وله زبائنه الخاصين، وكلما تمت عملية التسويق كان العائد المالي أكبر ويساهم ذلك في إنتاج مشاريع جديدة، وهكذا دواليك. هذا إضافة إلى أن ما يدل على نجاح المشروع أيضا هو نجاح توصيات الخبراء - التي تصل إلى أعلى السلطة - في أن تُترجم إلى سياسيات من قبل صناع القرار⁽⁴⁾.

وإذا كان من الإلزامي على الخبير ضمن مراكز الأبحاث أن يجمع بين هذه المهارات الثلاثة، والتي هي - في واقع الأمر - متباينة، فكيف له أن يفعل ذلك دون أن يُخل بواجب العلمية الذي يُتَمَن عليها أي باحث؟

(1) Andrew Rich, op.cit, p216.

(2) توماس مديفيتز، ص 181.

(3) نقلا عن: ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 79.

(4) جيمس آلان سميث، مرجع سابق، ص 371.

يؤكد ميدفيتز "أن الرابطة الرباعية" لمراكز الأبحاث -أي ضرورة الوجود في أربعة مجالات في آن واحد- ليس شكلا من أشكال القيد؛ لكنها تمثل مصدرا غريبا للحرية والمرونة، بل القوة لمراكز الأبحاث"⁽¹⁾.

لكن بأي مقياس نُأشر إلى هذه القوة؟ إذا كان معيار تقييم مخرجات خبراء مراكز الأبحاث في المقام الأول هو اتصافها بعلمية ونزاهة والحياد، فإن تحقيق ذلك صعب المنال، إذا كان الخبر مُجبر أن يضع نفسه في مواقع أخرى غير الأكاديمية، والتي تقوده مكرها غير مختار إلى تحيّد -ولو جزئيا- الأمانة العلمية والنزاهة، بما يساهم في حفاظه على تموضعه في المواقع الأخرى. ولهذا فلا نعتقد أن تواجد الخبر في مراكز الأبحاث بين المواقع الأربع يساعده على الحفاظ على الروح العلمية والحيادية، بل سيقوده إلى نوع التحيز والأيدولوجية، أيا كان نوعها ومستواها.

فعلى الخبر في مراكز الأبحاث أن يحدد موقعه بالضبط من ضمن المواقع الأربعة، فالموضوعية التي تدعيها مراكز الأبحاث في إعلاناتها رهينة بالموضع الذي يأخذه خبراءها ضمن هذه المواقع المتباينة. فإن اختار لنفسه الأكاديمية كمجال للعمل -وإن كان هذا صعب ضمن هذا النوع من المؤسسات التي يجب فيها التوضع بين المجالات الأربعة- وبقي على مسافة كافية من المواقع الثلاثة الأخرى، فإن احتمالية نجاحه العلمي مضمونة إلى حد كبير.

إن العديد من أصوات الخبراء الأكثر وضوحا اليوم تنبثق من مراكز الأبحاث، وقد ساهمت هذه المراكز البحثية في التحول في دور الخبراء في صنع السياسة الأمريكية.

يمكن القول إن المعرفة التي أنتجتها مراكز الأبحاث نهاية القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، هي معرفة منقوصة، لأن انتاجها في الحقيقة لم يكن باستقلالية، وإن وجد منتجي المعرفة المستقلين، إلا أن نمو هذه المراكز على النحو الذي بدأت فيه منذ السبعينات والأدوار التي أصبحت تلعبها وتأثيرها الكبير في صنع السياسات، دفع بأولئك إلى الهامش النقاش العام، وتم تحيدهم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 155.

إذا كانت المعرفة المنتجة بهذا الشكل، غير مستنيرة، وكانت مراكز الأبحاث في المركز من حيث المبادرة والفعالية في تحديد نتائج النقاشات العامة، هذا إضافة إلى التأثير على صناع القرار - في إطار ما أصبحت تحوزه من أهمية من قبلهم - ، فإن السياسات المتبعة ستكون تبعاً لهذه المعرفة غير المستنيرة، بالضرورة غير مستنيرة. وفي ضوء هذا الوضع ونحن نسير إلى المستقبل فإن الآتي غير مشرق ولا سار.

المبحث الثاني: اهتمامات مراكز الأبحاث الأمريكية بالعالم العربي والإسلامي

سنسعى من خلال هذا المبحث إلى رصد أدبيات بعض مراكز الأبحاث الأمريكية، ذات الاهتمام الاستشراقي، خاصة بالعالم العربي والإسلامي في فترة ما بعد 2001. سنختار خمسة مراكز كنموذج، وهي: "مجلس العلاقات الخارجية"، و"مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية"، و"مؤسسة التراث"، و"منتدى الشرق الأوسط"، و"معهد الشرق الأوسط". والملاحظ أن اهتمامات المعرفة لهذه المراكز بالعالم العربي والإسلامي منها ما هو جزء من اهتماماتها البحثية العامة (المطلب الأول)، ومنها ما يخصص كل اهتمامه لها (المطلب الثاني).

ومما يجب التنويه إليه هنا أن هذا المبحث سيقصر فقط على رصد أدبيات مراكز الأبحاث -محل الدراسة-، من حيث التعريف بالمستشرقين الناشطين ضمنها وأصناف الكتابات الاستشراقية التي تنشرها، وبأخذ أمثلة عنها فقط - وليس ذكرها جميعها - وتحديد مختصر للفكرة الأساسية لكل منها، وهذا دونها الخوض في التحليل والنقد لمحتواها، لأن هذا العمل سيتم في المبحث الثالث. وما نتوخاه من هذا المبحث هو تبيان الدور الاستشراقي الذي أصبحت تلعبه مراكز الأبحاث الأمريكية خاصة في الفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية ذات الاهتمام الجزئي بالعالم العربي والإسلامي

سنركز في هذا المطلب على أدبيات مراكز الأبحاث ذات الاهتمام الجزئي بالعالم العربي والإسلامي أو ما تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بأخذ ثلاثة مراكز كنموذج: "مجلس العلاقات الخارجية"، و"مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية"، ومؤسسة "التراث" (هيرتيج).

أولاً: مجلس العلاقات الخارجية (CFR) (Council on Foreign Relations)

يهتم "مجلس العلاقات الخارجية" بالمنطقة من خلال "برنامج الشرق الأوسط"، والذي يسعى حسب رؤية المجلس إلى تقديم "تحليل رائد للاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناشئة في أكثر مناطق العالم

تقلبا، ويُقدّم رؤى وتوصيات حول الشرق الأوسط، وتاريخه، ومصادر عدم استقراره الحالي⁽¹⁾. فالمنطقة هي جزء من اهتمامات هذا المركز، الذي تشمل أبحاثه جميع مناطق العالم.

1- المستشرقون (الخبراء) ضمن البرنامج: يشمل برنامج الشرق الأوسط مجموعة من المستشرقين الناشطين في هذا المركز. نذكر منهم: إليوت أبرامز (Elliott Abrams)، هنري جيه باركي (Henri J. Barkey)، روبرت د. بلاكويل (Robert D. Blackwill)، ستيفن كوك (Steven A. Cook)، روبرت م. د. روبرت م. دانين (Robert M. Danin)، فيليب ج (Philip H. Gordon)، فرح بانديث (Farah Pandith)، راي تاكيه (Ray Takeyh)⁽²⁾.

2- أهم المنشورات الاستشراقية للمجلس: تشتمل مخرجات "مجلس العلاقات الخارجية" حول الشرق الأوسط مجموعة متنوعة، منها: الكتب، والدراسات، والأوراق البحثية والتقارير.

أ- الكتب:

- العرب في الحرب، الفاعلية العسكرية 1991-1948 (Arabs at war military 1991-1948)، كينيث م. بولاك (Kenneth M. Pollack)، 2002.

في هذا الكتاب يقدم كينيث م. بولاك أول سجل غير رسمي (غير مصنف) من تاريخ الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ست دول عربية رئيسية: مصر والعراق والأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية وسوريا⁽³⁾.

(1) انظر: تعريف البرنامج بدوره في موقع المجلس الخاص. على الرابط: <https://www.cfr.org/programs/middle-east-program>

(2) يجب التنويه أن ما نذكره هنا من أسماء للمستشرقين الجدد (الخبراء) هو المصطلح الذي يُطلق على الباحثين ضمن مراكز الأبحاث) الناشطة في "برنامج الشرق الأوسط" التابع للمجلس -علما أن هذه الملاحظة تخص جميع مراكز الأبحاث محل الدراسة- هو وقت مراجعة موقع المجلس والاطلاع على مخرجاته/ والذي كان في جانفي 2018. ذلك أن الخبراء بقاءهم في معظم الأحيان ليس قارا، بل إن جملهم في انتقال بين المراكز المتعددة والجامعات والعمل في السياسة.

(3) انظر: ملخص الكتاب في موقع المجلس. على الرابط: <https://www.cfr.org/book/arabs-war>

- أثقل من النفط، شراكة أمريكا غير المستقرة مع المملكة العربية السعودية (thicker than oil) ، راشيل برونسون (Rachel Bronson)، 2006.

على مدى خمس وخمسين سنة، كانت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية شريكين قويين، ثم جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي اختبرت تلك العلاقة بشكل مؤلم. في كتاب (أثقل من النفط)، تكشف "راشيل برونسون" لماذا أصبحت الشراكة حميمية للغاية وكيف أن المصالح المشتركة للبلدان زرعّت بذور المشكلة الأكثر إلحاحًا اليوم - التطرف الإسلامي⁽¹⁾.

- إحياء الشيعة، كيف سَتُشكَل الصراعات داخل الإسلام المستقبل (The Shia Revival, How Conflicts within Islam Will Shape the Future)، فالي ر. نصر (Vali R. Nasr)، 2006.

يقدم فالي نصر كتابه هذا من أجل فهم التناقضات السياسية واللاهوتية داخل الإسلام نفسه. إن (إحياء الشيعة) هو سرد تاريخي واختراق للنزاعات الطائفية في العالم الإسلامي⁽²⁾.

- إيران: التحدي النووي (Iran: The Nuclear Challenge)، مجموعة من الباحثين، روبرت د. بلاكويل محررا (Robert D. Blackwill)، 2012.

يأتي هذا الكتاب لرسم خريطة للأهداف والأدوات والاستراتيجيات للتعامل مع واحدة من أكثر المشاكل المحيرة في السياسة الخارجية، انها التحدي النووي الإيراني⁽³⁾.

(1) انظر: ملخص الكتاب في موقع المجلس. على الرابط: <https://www.cfr.org/book/thicker-oil>

(2) انظر: ملخص الكتاب في موقع المجلس. على الرابط: <https://www.cfr.org/book/shia-revival>

(3) انظر: ملخص الكتاب في موقع المجلس. على الرابط: <https://www.cfr.org/excerpt-iran-nuclear-challenge>

ب- الدراسات والتقارير:

- لدعم الديمقراطية العربية: لماذا وكيف (In Support of Arab Democracy: Why and How)، تقرير فرقة العمل من إعداد مادلين ك. أولبرايت (Madeleine K. Albright)، وفين ويبر (Vin Weber)، وستيفن أ. كوك (Steven A. Cook)، 2005.

يرى "التقرير" أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم التطور للديمقراطية باستمرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويشير أيضا إلى أن استراتيجية تعزيز الديمقراطية تنطوي على مخاطر متأصلة، لكن "إنكار الحرية يحمل مخاطر أكثر أهمية على المدى الطويل". يشير التقرير إلى أن الديمقراطية لن تحل مشكلة الإرهاب بالكامل، لكن "البيئة السياسية الأكثر انفتاحا ستضعف على الأرجح من قوة الأيديولوجيات المتطرفة التي تغذي العنف"⁽¹⁾.

- إيران نووية: التحديات والاستجابات (A Nuclear Iran: Challenges and Responses) ، شهادة أمام الكونجرس، من قبل راي تاكيه (Ray Takeyh)، 2006.

إذا كان المجتمع الدولي يرى أن مجلس الأمن يتحرك وهو يضمن أنه يضغط من أجل منع إيران من الاقتراب أكثر من القدرة المحتملة على التسلح، فإن الجمهورية الإسلامية، وحسبما يؤكد "تاكيه"، مصممة على ما يبدو على امتلاك بنية تحتية نووية متطورة ستتيح لها خيار الأسلحة في مرحلة ما في المستقبل القريب. ولهذا سيكون للمجتمع الدولي والولايات المتحدة تأثير كبير على مستقبل إيران النووي، يمكن لدبلوماسية الولايات المتحدة الأكثر إبداعا أن تمنع إيران من عبور العتبة النووية وتجميع القنبلة⁽²⁾.

- توليد زخم لعهد جديد في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا (Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations) ، تقرير خاص من قبل ستيفن أ. كوك (Steven A. Cook) وإليزابيث شيروود راندال (Elizabeth Sherwood-Randall)، 2006.

(1) انظر: نص التقرير منشورا في موقع المجلس. على الرابط:

https://cfrd8-files.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/Arab_Democracy_TF.pdf

(2) انظر: نص الشهادة منشورة في موقع المجلس. على الرابط:

<https://www.cfr.org/report/nuclear-iran-challenges-and-responses>

إن الانقسام الناشئ بين الغرب والعالم الإسلامي يجعل علاقة أميركا بتركيا - وهي دولة مسلمة ذات توجه غربي، ديمقراطية - أكثر أهمية من أي وقت مضى⁽¹⁾.

- هل هناك صراع حضارات؟ الإسلام والديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة والشرق الأوسط (Is there a Clash of Civilizations? Islam, Democracy, and U.S.-Middle East Policy)، شهادة ستيفن سايمون (Steven Simon)، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط، لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، 2006.

ركز "سيمون" للإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية التي طرحتها اللجنة: طبيعة التطرف الإسلامي وأصله، العوامل التي تساهم في صعوده وتلك التي يمكن أن تساهم في زواله، التماسك بين المجموعات والرسائل والفتاوى، والأهداف - محلية أو أجنبية، عالمي أو إقليمي أو محلي⁽²⁾.

- بعد الطفرة، قضية التحرر العسكري الأمريكي من العراق (After the Surge, The Case for U.S. Military Disengagement from Iraq)، تقرير خاص من قبل ستيفن سايمون، 2007.

في تقريره هذا، يبحث "سايمون" الولايات المتحدة على التحرر عسكريا عن العراق، وهو فك ارتباط ينبغي أن يتضمن في رأيه اتفاقا تفاوضيا مع الحكومة العراقية، وحوارا مع جيران العراق، ومبادرات دبلوماسية جديدة في جميع أنحاء المنطقة. ويجادل "سايمون" أنه إذا فعلت الولايات المتحدة كل هذا، فإنها يمكن أن تقلل من التكاليف الاستراتيجية لفشلها في العراق وحتى تعوض هذه الخسائر كليا أو جزئيا⁽³⁾.

(1) انظر: ملخص التقرير منشورا في موقع المجلس. على الرابط:

<https://www.cfr.org/report/generating-momentum-new-era-us-turkey-relations>

(2) انظر: نص الشهادة منشورة في موقع المجلس. على الرابط:

<https://www.cfr.org/report/there-clash-civilizations-islam-democracy-and-us-middle-east-policy>

(3) انظر: نص التقرير منشورا في موقع المجلس. على الرابط:

https://cfrd8-files.cfr.org/sites/default/files/pdf/2006/12/IraqCSR_newforeword.pdf

- مشروع عالمي لمواجهة التطرف العنيف (A Global Venture to Counter Violent Extremism)، إد حسين (Ed husain)، 2013.

حسب رؤية "حسين"، لا يزال صعود الراديكالية الإسلامية يهدد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير. إن هجمات العام الماضي على السفارات الأمريكية، وعدم الاستقرار في أعقاب الانتفاضات العربية، وزيادة النشاط السياسي بين الحركات السلفية، كلها تشكل مصدر قلق. على الرغم من أن المنظمات الإسلامية في الشرق الأوسط وباكستان وإندونيسيا وأوروبا قد حققت بعض النجاح في مكافحة التطرف العنيف، فإن هذه الجماعات بحاجة ماسة إلى مساعدات مالية لمواصلة عملها. يجب على الولايات المتحدة معالجة فجوة التمويل هذه. وإذا نجحت فإنه في غضون ثماني إلى عشر سنوات، بحسب تأكيد "حسين"، يمكن أن يصبح اللاهوت والعقيدة في تنظيم القاعدة غير جذابين بين الشباب المسلم، كما أصبحت الشيوعية لألمانيا الشرقية كذلك⁽¹⁾.

- أزمة الملاة في مصر (Egypt's Solvency Crisis)، ستيفن أ. كوك، 2014.

تأتي دراسة كوك من أجل تشخيص الواقع الاقتصادي المصري، حيث يؤكد أن هذه الدولة تشهد أزمة اقتصادية عميقة، والتي أنتجت مجموعة مشاكل.

وفي الواقع، فإن استمرار العنف والاحتجاجات السياسية وعدم اليقين السياسي العام - حتى بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المخطط لها - إلى جانب خليط من السياسات الاقتصادية غير المتناسكة، كلها تدل على استمرار التراجع الاقتصادي. وهذا بدوره يمكن أن يخلق حلقة من ردود الفعل الموهنة التي تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار السياسي والعنف والتدهور الاقتصادي، مما يزيد من فرص حدوث كارثة اقتصادية، ومرة أخرى المزيد من الاضطرابات السياسية، بما في ذلك المظاهرات الجماهيرية والقمع الصارم ونضالات القيادة وربما تفكك سلطة الدولة⁽²⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المجلس. على الرابط:

https://cfrd8-files.cfr.org/sites/default/files/pdf/2013/04/Policy_Innovation_Memo37_Husain.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المجلس. على الرابط:

https://cfrd8-files.cfr.org/sites/default/files/pdf/2014/04/CPA_ContingencyMemo20.pdf

ثالثاً: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)

يهتم هذا المركز بالعالم العربي والإسلامي من خلال "برنامج الشرق الأوسط"، والذي يُركز على محركات التغيير في المنطقة⁽¹⁾.

1- المستشرقون (الخبراء) ضمن برنامج الشرق الأوسط: جون ب. التزمان (Jon B. Alterman) مدير البرنامج الشرق الأوسط، حاييم مالكا (Haim Malka) نائب المدير وكبير الباحثين بالبرنامج، دينا اسفندياري (Dina Esfandiary).

2- أهم المنشورات الاستشراقية للمركز: تشتمل مخرجات "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" حول الشرق الأوسط مجموعة متنوعة، منها: الكتب، والدراسات، والأوراق البحثية والتقارير. وسيقتصر تطرقنا هنا على أدبيات كبير المستشرقين وهو الباحث "جون ب. التزمان".

أ- الدراسات والتقارير:

- على الحافة؟ التحديات والفرص الديموغرافية في الشرق الأوسط (On the Brink? Middle East)
(Demographic Challenges and Opportunities)

عرضت هذه الورقة على مؤتمر "ويلتون بارك" الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي، 3 أبريل 2003⁽²⁾.

(1) يؤكد خبراء هذا البرنامج بأن أهدافهم في المقام الأول "مدفوعة بالفرصة" بدلا من "التهديد المدفوع"، والبحث عن فرص للتغيير الإيجابي بدلا من مجرد الرد على الأزمات. بالإضافة إلى استكشاف الاتجاهات الإقليمية والدول الرئيسية والجهات الفاعلة غير الحكومية، يتناول عملنا الحالي موضوعات تشمل التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في شمال إفريقيا، والاستراتيجيات الآسيوية تجاه الشرق الأوسط، والديناميكيات المتغيرة في الخليج، والتحديات المتعلقة الراديكالية والتمرد. ننشر أوراق التحليل الدورية، نشرة أخبار الشرق الأوسط الشهرية والتعليقات التي تحلل الأحداث الجارية، وفي الصحافة الأكاديمية والشعبية على حد سواء. كما نستضيف اجتماعات المائدة المستديرة والمؤتمرات ونظهر في أبرز المنافذ الإخبارية الوطنية والدولية.

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/on_the_brink-me_demographic_challenges.pdf

- دبلوماسية قسرية ضد العراق، (Coercive Diplomacy Against Iraq) 1998-1990، وهو فصل من كتاب (الولايات المتحدة والدبلوماسية القسرية) كتبه "جون ب الترمان". 2003،

يدرس هذا الكتاب، الذي حرره "روبرت آرت" و"باتريك كرونين"، أهداف ونجاحات وفشل الدبلوماسية القسرية - التهديد أو الاستخدام المحدود للقوة العسكرية لتغيير سلوك الدولة أو الجماعة - والتي استخدمتها الولايات المتحدة ثماني مرات منذ نهاية الحرب الباردة. والكتاب عبارة عن سلسلة مقالات لمجموعة باحثين، وتشمل الدراسات الإجراءات الأمريكية في هايتي والصومال وكوريا الشمالية والبوسنة وكوسوفو والعراق وأماكن أخرى⁽¹⁾.

- السياسة الآن، والدبلوماسية لاحقاً (Politics Now, Diplomacy Later)، 2004.

السياسة والدبلوماسية مرتبطتان ولكنها متميزتان. غالباً ما تدور السياسة حول رسم الخطوط التي تجبر المعارضين على تبني وجهات نظر لا تحظى بالشعبية، في حين أن الدبلوماسية تتعلق بإزالة الحواجز والتأكيد على المصالح المشتركة. وبعد هذه المقدمة يؤكد "جون الترمان" رئيس الوزراء الفلسطيني السابق (والرئيس الفلسطيني المحتمل) محمود عباس، وخلال منهنته يكون قد أظهر مهارة أكثر بكثير في الدبلوماسية من السياسة. على المدى القريب، سيحتاج إلى أداء سياسي شجاع، وقد تأتي أهم مساعدة له من مكان غير محتمل، من رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون⁽²⁾.

- إيران على شفا الهاوية (Iran on the Brink)، 2004.

ينتقد "الترمان" الدبلوماسية الأوروبية في تعاطيها مع الملف الإيراني النووي، فعلى الرغم من النجاحات الصغيرة، فمن غير المرجح تحقيق النصر. وحسب "الترمان" فإن عدم الثقة بين جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى طموحات القيادة الإيرانية، يشير إلى أنه من المستحيل تقريباً ثني إيران عن تطوير قدرات نووية⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/the_united_states_and_coercive_diplomacy.pdf
(2) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/politics_now_diplomacy_later.pdf
(3) انظر: نص المقال منشوراً في موقع المركز. على الرابط: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/iran_on_the_brink.pdf

- هل حان الوقت للتخلي عن الليبراليين العرب؟ (Is It Time to Give Up on Arab Liberals ?)، 2004.

يؤكد "الترمان" في مقاله هذا أن الليبراليون العرب في طلب غير مسبوق، حيث ينظر إليهم المسؤولون في الغرب على أنهم الأمل في منطقتهم والترياق إلى تنظيم القاعدة. ومع ذلك، فإن زيادة الدعم الغربي لليبراليين العرب هي على الأرجح ذات تأثير معاكس لما هو مقصود. وبدلاً من تقوية هذه المجموعات، فإنها على الأرجح ستقوم بتهميشها أكثر من غيرها، وتصنفها كوكلاء أجنبي، وتشكل مزيداً من الشك في التغيير في السياسة الذي يسعى العديد من الغربيين إلى تعزيزه⁽¹⁾.

- مؤشرات مبكرة (Early Indicators)، 2004.

يناقش "الترمان" في مقاله هذا مدى صواب نظرة الحكومات في الشرق الأوسط والحكومات الغربية حول مراهنتها على ضرورة ربح المعركة في المجال الاجتماعي-مثل التأكيد على حريات المرأة وملابسها- باعتباره مؤشراً على احتمالية تحقيق التغيير السياسي الديمقراطي⁽²⁾.

- المائدة المستديرة المغاربية: المسار أو الطريق المسدود؟ المجتمع المدني والديمقراطية في المغرب العربي

(Pathway Or Dead End? Civil Society And Democratization In The Maghreb)، مجموعة باحثين، 2005.

يناقش هذا المنتدى موضوع المجتمع المدني، وي طرح تساؤله حول مدى نجاعة المجتمع المدني في تحقيق التغيير الديمقراطي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط الكبير. يقول "ليز جارون"، الأستاذ بجامعة "لافال" في كندا، إن المجتمع المدني الناشط والمستقل لا يزال هو المفتاح للتغيير الديمقراطي. ومع ذلك، فإن معظم منظمات المجتمع

(1) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/is_it_time_to_give_up.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/early_indicators.pdf

المدني في شمال أفريقيا قدمت صفقة من أجل عدم تحدي الأنظمة الراسخة، كما اقترح "جون إنتليس"، مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة فوردهام. ولهذا السبب، يقول "إنتليس"، إن هذه المجموعات تضمن في الغالب توطيد السلطة بدلا من تفويضها، وأضاف أن الحركات الاجتماعية الوحيدة في شمال أفريقيا التي كانت شعبية حقا وملتزمة بحكم القانون والتعددية والتغيير الديمقراطي كانت جماعات إسلامية غير عنيفة⁽¹⁾.

- مائدة مستديرة مغاربية: ديمقراطيون أو أوتوقراطيون: إسلاميون في سياسة شمال أفريقيا، 2005.

وردا على سؤال حول ما إذا كان الزعماء السياسيون الإسلاميون ديمقراطيين أم حكام مستبدين، قال البروفسور "مالينكا زيجال" من جامعة شيكاغو: "يمكن أن يكونوا إما ديمقراطيين أو مستبدين، اعتمادا على القيود". وبما أن الحكومات تنظم بشكل صارم البيئة السياسية، فإن هذه الحكومات نفسها لديها القدرة على تشكيل اتجاه السياسة الإسلامية. وذهب الباحث "مايكل ويليس"، من جامعة أكسفورد، إلى أبعد من ذلك، مجادلا بأن علامات النزعات السلطوية في الحركات الإسلامية تعكس جزئيا حقيقة أنها تعمل في إطار الأنظمة الاستبدادية نفسها⁽²⁾.

- مبادئ السوق الحرة يمكن أن تساعد الإصلاح العربي (Free Market Principles Could Reform Help Arab)، 2005.

يبدو أن الكفاح الحديث ضد تنظيم القاعدة ومعاونيه ومقلديهم مختلف تماما عن صراعات حقبة الحرب الباردة. وفي ظل هذا الواقع، حسب رأي "الترمان"، فمبادئ السوق الحرة يمكن أن تساعد في تحقيق النجاح في هذا الكفاح وإحداث الإصلاح في العالم العربي⁽³⁾.

(1) انظر: نص المنتدى منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/051216_Maghreb_Roundtable.pdf

(2) انظر: نص المنتدى منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/061118_Maghreb_Roundtable.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/free_market_principles.pdf

- العلاقات الأمريكية السعودية بعد الملك فهد (U.S.-Saudi Relations After King Fahd)،
2005⁽¹⁾.

يناقش "الترمان" في هذه الدراسة العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد فترة الملك فهد، من حيث التغيير في هذه العلاقة أو المسار على هذا سابقاً.

- الصين صاعدة (China Rising)، 2005.

يرى "الترمان" أنه من الصعب تخيل مستقبل في الشرق الأوسط لا تلعب فيه الصين دوراً أكثر أهمية، ومع ذلك، من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه هذا الدور، ويبدو أن الصينيين مرتبكون كما الأمريكيين كذلك. هذا الارتباك المتبادل يوحى بفرص ملحوظة للمساعدة في تشكيل طبيعة دور الصين المتصاعد في المنطقة⁽²⁾.

- من الصراع إلى التعاون: كتابة فصل جديد في العلاقات الأمريكية العربية (From Conflict to Cooperation: Writing a New Chapter in US-Arab Relations)، 2005.

يؤكد "الترمان" في دراسته هذه أنه على الرغم من أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط قد يكون أقرب الآن مما كان عليه منذ سنوات، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تنشئ مبادرتين جديدتين - واحدة تهدف إلى تعزيز التحسينات الاقتصادية والحكومية والثانية لتشجيع الجيل القادم من القادة العرب - من أجل التغلب على المشاعر العربية السلبية وتأمين الاستقرار الإقليمي الدائم، وخدمة مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي على المدى الطويل⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/050801_alterman.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/china_rising.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/0503_conflictcooperation.pdf

- المائدة المستديرة المغاربية: إيجاد مخرج: أزمة الصحراء الغربية (Finding a Way Out: The Crisis) (in Western Sahara)، 2006.

جاء هذا المنتدى من أجل مناقشة القضية الصحراوية، وقد حث البروفيسور "جون داميس"، أحد المحاضرين، المغرب على صياغة خطة واقعية لتسوية النزاع الذي طال أمده حول الصحراء الغربية. وأكد أن العمل المغربي الجريء يبقى حيويًا في حل هذه الأزمة⁽¹⁾.

- المائدة المستديرة المغاربية: سياسة شمال إفريقيا للطاقة (The Politics of North African Energy)، 2006.

جاء هذا المنتدى لمناقشة الحالة الاقتصادية لبلدان شمال إفريقيا، وبالتحديد المجال الطاقوي في المنطقة، سواء لمصدري الطاقة مثل الجزائر وليبيا، أو لمستورديها مثل المغرب وتونس. إن أسعار النفط القياسية والانفتاح على المستثمرين الدوليين قد أوجدت إمكانات نمو "لا تصدق". ومع ذلك، يتعين على الجزائر وليبيا، من أجل تعظيم إمكاناتها، التغلب على مجموعة معقدة من التحديات التي ستختبر مهارات شركات النفط الوطنية، بما في ذلك بطء وتيرة الإصلاحات، ورأس المال البشري الضئيل، والمؤسسات الضعيفة، وجماعات المصالح المتنافسة. أما بالنسبة لمستوردي الطاقة، فإن ارتفاع الأسعار يخلق بيئة اقتصادية صعبة تؤدي إلى تفاقم غياب التكامل الإقليمي والصراع في الصحراء الغربية⁽²⁾.

- المائدة المستديرة المغاربية: المنطقة المغاربية: منع الحرب على جبهة الإرهاب المقبلة: The Maghreb: Preventing The War On Terror's Next Front، 2006.

في هذا المنتدى أدار النقاش "جون بولتون". وقد أكد "جوناثان س. غراشن"، أحد المتدخلين، وهو مدير الاستراتيجية والسياسات والتقييمات في القيادة الأوروبية الأمريكية (EUCOM)، أن إحدى أكبر

(1) انظر: نص المنتدى منشورًا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/060428_MaghrebRoundtable.pdf

(2) انظر: نص المنتدى منشورًا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/060306_Maghreb_Roundtable.pdf

العقبات أمام التعاون الأمني الإقليمي هو استمرار التوترات الجزائرية-المغربية حول الصحراء الغربية، ومن النقائص، انعدام تواجد منظمة أمنية إقليمية في شمال إفريقيا تعمل من خلال الاتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

- مخاطر الوحدة (The Perils of Unity)، 2006.

بحسب "الترمان" فإن العراق يحتاج إلى وحدة أقل. من الغريب قول ذلك، لكن هذا صحيح. لأن الطريقة التي تشكلت بها السياسة في العراق، ولا سيما الطريقة التي تشكلت بها الكتلة الشيعية الموحدة في حد ذاتها أغلبية المجلس الوطني العراقي، فهي تشكل تهديدا خطيرا لبقاء البلاد موحدة⁽²⁾.

- فهم الجمعيات الخيرية الإسلامية (Understanding Islamic Charities)، 2007.

يرى "الترمان" أنه ومنذ الحادي عشر من سبتمبر، أكدت وكالات الاستخبارات والهيئات المستقلة وتحليلات القطاع الخاص مرارا وتكرارا أن المنظمات الإرهابية تعتمد بشكل كبير على التمويل من الجمعيات الخيرية الإسلامية. إن هذا الدعم لأعمال العنف والإرهاب في القطاع الخيري الإسلامي يثير أسئلة خطيرة. هل جزء كبير من هذا القطاع الخيري هو واجهة للأنشطة الإرهابية؟ أم هي أقلية صغيرة تُلوث الأعمال الخيرية للأغلبية؟ كيف ترتبط المؤسسات الخيرية الشرعية بأقرانها غير الشرعيين، إن وجدت، وكيف يمكن التمييز بين الاثنين؟ جاءت هذه الدراسة من أجل فهم أكثر لطبيعة العمل الخيري في العالم الإسلامي⁽³⁾.

(1) انظر: نص المنتدى منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/060216_Maghreb_Roundtable_4.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/060112_menc.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط: <https://www.csis.org/analysis/understanding-islamic-charities>

انظر دراسة مماثلة لـ"الترمان" تحت عنوان "فكرة وممارسة العمل الخيري في العالم الإسلامي" (The Idea and Practice of

Philanthropy in the Muslim World)، 2005، المنشورة في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/the_idea_of_philanthropy_in_the_muslim_world.pdf

- موت الإسلام السياسي؟ (The Death of Political Islam?)، 2007.

يُقدِّم الترمان في هذه الدراسة لفكرة مفادها أنه وبعد سنوات من النمو الذي لا يمكن وقفه على ما يبدو، بدأت الأحزاب الإسلامية تتعثر، وذلك بناء على مؤشرات منها: في المغرب، حقق حزب العدالة والتنمية أسوأ بكثير مما كان متوقعاً في انتخابات سبتمبر الماضي، وفقدت جبهة العمل الإسلامي الأردنية أكثر من نصف مقاعدها في انتخابات الشهر الماضي، لم يظهر البيان الذي طال انتظاره للإخوان المسلمين في مصر، والذي ظهر مشروعه في سبتمبر الماضي، قوة أو جرأة. وبدلاً من ذلك، اقترح أن المجموعة (داخل الإخوان المسلمين) تعرضت للتناقضات الفكرية واستهلكها الاقتتال الداخلي⁽¹⁾.

- الصراع الشيعي-السنني الحقيقي (The Real Shi'a-Sunni Conflict)، 2007.

حسب "الترمان" فإن الدين في بعض الأحيان، هو استمرار للسياسة من خلال وسائل أخرى. تزداد التوترات الشيعية السنية في الشرق الأوسط، كما يؤكد "الترمان" دليلاً آخر على أن الأمر كذلك. كانت السياسة وليس اللاهوت هي السبب الرئيسي للانشقاق الشيعي السنني⁽²⁾.

- إدارة العراق (Managing Iraq)، 2007.

يدعوا "الترمان" في هذه الدراسة إلى ضرورة حسن التعاطي مع العراق ومراجعة أساليب إدارة هذه الدولة. وحسبه فإنه من غير المحتمل أن تفقد الولايات المتحدة العراق كما من غير المحتمل كذلك أن تفوز به. بدلاً من ذلك، سوف تقع في فخ التعادل الذي لا يرقى إلى مستوى النجاح غير المشروط الذي تنبأ به البعض، وأيضاً غير قادرة على مواجهة الكارثة المفاجئة التي يخشى البعض من أنها ستصاحب الخسارة الأمريكية⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/0711_menc.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/0307_menc.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/0207_menc.pdf

- المثلث الحيوي الصين، والولايات المتحدة، والشرق الأوسط (The Vital Triangle China, the United States, and the Middle East)، 2008.

يستكشف هذا الكتاب العلاقات المتداخلة المعقدة بين الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وهو ما يسميه، المؤلفان الترمان وجون جارفر، بـ"المثلث الحيوي"⁽¹⁾.

- طموحات إيران الاستراتيجية ومستقبل الشرق الأوسط (Iran's Strategic Aspirations and the Future of the Middle East)، 2008.

جاءت هذه الورقة لاستكشاف الطموح الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وقد شهد "الترمان" أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، واللجنة الفرعية المعنية بالشرق الأوسط وجنوب آسيا⁽²⁾.

- الذهب الزلزال: المياه مصدراً إستراتيجياً في الشرق الأوسط (Clear Gold: Water as a Strategic Resource in the Middle East)، 2010.

يؤكد "الترمان" في هذه الدراسة أن القلاقل السياسية والاجتماعية خلال العشرين عاماً القادمة في الشرق الأوسط لن تنبع من الحروب أو الإرهاب أو الثورات، بل من منبع مفاجئ مستتر، إنه المياه. ومع أن التهديدات الأمنية التقليدية هي المسيطرة على النقاش العام وعلى تفكير الحكومات، إلا أن المياه هي عامل التغيير الحقيقي في اللعبة السياسية في الشرق الأوسط⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/080624_alterman_vitaltriangle.pdf

(2) انظر: نص الورقة في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/ts080605alterman.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/101213_alterman_cleargold_arabic.pdf

- سياسة التقوى (Politics of Piety)، 2011.

حسب وجهة رأي "الترمان" فإن ارتباط الدين بالسياسة في الشرق الأوسط أكثر فأكثر سيكون أمراً سيئاً، لأنه سيجعل الأصوات المتطرفة أقرب إلى السلطة. ومع ذلك، فإن التحدي القادم أمام المجتمعات العربية لا يتمثل في إيجاد طرق لاستبعاد الأصوات الدينية من السياسة، بل محاولة إيجاد طرق جديدة للجمع بين التقوى والتسامح. ويؤكد "الترمان" أن مثل هذا المزيج ليس بعيد المنال، ويمكن أن يضع الأساس لمجتمعات أكثر مرونة بكثير في جميع أنحاء الشرق الأوسط⁽¹⁾.

- الثورة في مصر: نقطة التحول؟ (The Revolution In Egypt: Turning Point ?)، 2012.

يناقش "الترمان" في ورقته هذه واقع ومستقبل الثورة المصرية، وهي شهادة أدلى بها أمام اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا⁽²⁾.

- الوصول إلى سوريا (Getting Syria Right)، 2012.

يرى "الترمان" أن سنة 2012 كانت سيئة بالنسبة للديكتاتوريين في الشرق الأوسط. وقد فقد العديد منهم السلطة أو ماتوا أثناء محاولتهم الاحتفاظ بها، على الرغم من الجهود المبذولة لتجنب مصير مشترك. حتى الآن، حظي الرئيس السوري بشار الأسد بحظ أفضل. تبقى حكومته متحصنة، ولا تزال المعارضة لها منقسمة وضعيفة. وإذا استغرق التغيير أياماً أو أشهراً في تونس ومصر وليبيا. فإنه قد يستغرق سنوات في سوريا⁽³⁾.

- تركيا وروسيا وإيران القوى المحركة والاستراتيجيات (The Turkey, Russia, Iran, Driving

(Forces and Strategies)، 2013.

(1) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/1111_menc.pdf

(2) انظر: نص الشهادة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/ts120620_alterman.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/0412_MENC.pdf

يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لمشروع (CSIS) مدته 18 شهرا لتقييم القوى والمصالح التي تشكل العلاقات بين تركيا وروسيا وإيران. الاستراتيجيات التي تتبعها هذه الحكومات لإدارة الخلافات واستدامة التعاون، وكيف تؤثر هذه الديناميكيات على التطورات الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط والقوقاز وآسيا الوسطى⁽¹⁾.

- المشهد الجيوسياسي المتغير، مقدمة كتاب (الراديكالية الدينية بعد الانتفاضات العربية) Religious Radicalism after the Arab Uprisings))، جون الترمان، صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2014.

في مقدمة هذا الكتاب، يقدم "الترمان" نظرة عامة استراتيجية حول كيف شكّلت الانتفاضات العربية العنف المستوحى من الدين والتطرف الديني في جميع أنحاء المنطقة⁽²⁾.

- السعودية: الإسلاميون بين الارتفاع والانخفاض (Saudi Arabia: Islamists Rising and Falling)، الترمان، فصل من كتاب (الراديكالية الدينية بعد الانتفاضات العربية)، 2014.

في الفصل السادس من هذا الكتاب، يجادل "جون أترمان" و"ويليام ماكنتر" بأن الدولة السعودية لم تُقْم منذ تأسيسها بتعريف التطرف من حيث المحتوى العنيف أو الاستبدادي أو التناقضي للأيديولوجية. ما يهم السعوديين حقا هو التهديدات المتصورة لحكمهم المستمر في المملكة، بما في ذلك تحديات مطالبتهم بالشرعية الإسلامية⁽³⁾.

(1) انظر: نص التقرير منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/130318_Flanagan_TurkeyRussiaIran_web.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/Chapter1_Alterman_ReligiousRadicalism.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/141215_Chapter6_Alterman_McCants_ReligiousRadicalism.pdf

- الشرق الأوسط غير مخدوش (The Middle East Unstitched)، 2014.

تناقش هذه الدراسة الطبيعة العرقية والطائفية في مجتمعات الشرق الأوسط، والطبيعة الصراعية التي أصبحت تتميز بها علاقات هذه الجماعات مع بعضها ودور السلطة السياسية الداخلية أو الأجنبية في استغلالها كتكتيكات مرحلية لأغراض مصلحة خاصة⁽¹⁾.

- لمحاربة العنف الجهادي وإنهاء الحروب (To Fight Jihadi Violence, End the Wars)، 2015.

يؤكد التزمان أن انتشار العنف الجهادي في العالم العربي واضح بقدر ما هو مؤلم. وفي هذا الوضع تسعى الحكومات الغربية للحد من هذا الانتشار، وركزت جهودها على طرق للقضاء على الجماعات - أولها القاعدة، ومؤخرًا داعش أو الدولة الإسلامية. وتركز هذه الحكومات على الضربات الجوية والتعاون الاستخباري والتدابير المضادة المالية ونزع الشرعية الأيديولوجية. ولكن هذه الحكومات كانت قد ركزت بشكل أقل على حقيقة أن كل واحدة من هذه المجموعات تزدهر في خضم حرب بالوكالة، وهي حرب غالباً ما تتم بين حلفاء الولايات المتحدة. وحسب "التزمان" فإن المخرج من هذه الحروب ليس فقط من أجل إعلان الولايات المتحدة النصر والعودة إلى الوطن. ما نحتاجه هنا هو فهم متجدد بأن هذه الصراعات يجب أن تنتهي، وأن هذا سيتطلب نوعاً من المفاوضات بين الأطراف على الأرض والذين يدعمون المقاتلين من بعيد⁽²⁾.

- إغراءات الأيديولوجية (The Seductions of Ideology)، 2016.

يناقش "التزمان" في هذه الدراسة نشاط الدولة الإسلامية أو ما يعرف بداعش، وإغراءات الجذب في عضويتها ويقترح السبل لمكافحتها وانتهاءها⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

<https://www.csis.org/analysis/middle-east-unstitched>

(2) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/150220_middle_east_notes.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/03_16_0.pdf

هناك دراسة مماثلة لـ "التزمان" تحت عنوان "تاريخ الدولة الإسلامية" (The Islamic State (Re)Writes History)، 2015، منشورة في موقع المركز. على الرابط:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/publication/151015_MENC.pdf

ثالثاً: مؤسسة التراث (The Heritage Foundation)

تتناول مؤسسة التراث العالم العربي والإسلامي من خلال "برنامج الشرق الأوسط". في الواجهة الإعلامية عبر موقع المؤسسة ورد التالي: "ما زال الشرق الأوسط، أكثر مناطق العالم اضطراباً ومليئة بالصراعات، ويُؤلِّد بعض التهديدات الأكثر خطورة على أمن الولايات المتحدة"⁽¹⁾.

1- المستشرقون (الخبراء) ضمن برنامج الشرق الأوسط: نذكر من بينهم، بيتر بروكس (Peter Brookes)، جيمس فيليبس (James Phillips)، لوك كوفي (Luke Coffey).

2- أهم المنشورات الاستشراقية للمؤسسة: تشتمل مخرجات مؤسسة "التراث" حول الشرق الأوسط مجموعة متنوعة، منها: الكتب، والدراسات، والأوراق البحثية والتقارير. ونذكر هنا بعضها:

- دور واشنطن في محادثات السلام السورية الإسرائيلية: ما يجب فعله وما لا يجب فعله (Washington's Role in the Syrian-Israeli Peace Talks: Do's and Don'ts)، جيمس فيليبس، 2000.

حسب فيليبس فإن مفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة، والتي تم تجميدها بسبب مأزق إجرائي واستمرار الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل، تُقدِّم لواشنطن فرصة للمساعدة في إنهاء حالة الحرب الأكثر رعباً بين إسرائيل وأعدائها العرب. لكن هذه الفرصة مليئة بالمخاطر، سواء بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة⁽²⁾.

- حافظ على الدورة حول العقوبات ضد إيران وليبيا (Stay the Course on Sanctions Against Iran and Libya)، جيمس فيليبس، 2001.

جاءت هذه الدراسة لمناقشة قانون العقوبات الإيراني الليبي (ILSA، 172-104 PL)، الذي من المقرر أن ينتهي في 5 أوت، وهل سيتم تمديده أم لا. إن العقوبات في هذا القانون مصممة لخنق التمويل

(1) انظر في موقع مؤسسة التراث. على الرابط: <https://www.heritage.org/middle-east>

(2) انظر: نص الدراسة منشوراً في موقع المؤسسة. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/report/washingtons-role-the-syrian-israeli-peace-talks-dos-and-donts>

للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل. على الرغم من أن إدارة بوش طلبت تمديد القانون لمدة عامين، فقد صوتت لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب في 20 جويلية، 41 صوتا ضد التمديد مقابل 3 لصالح تمديدتها لمدة خمس سنوات. يرى فيليبس أنه عندما يصوت أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ على هذا الإجراء في المستقبل القريب، ينبغي أن يضعوا في اعتبارهم أن كلا من إيران وليبيا تواصلان دعم الإرهاب والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد أن الحفاظ على عقوبات القانون أمر ضروري للحد من قدرتهم على تهديد الولايات المتحدة ومصالحها الأمنية. وما دامت سياسات هذه الدول العدائية مستمرة، فإن الجزاءات كذلك يجب أن تظل مستمرة⁽¹⁾.

- فهم الإسلام والراديكاليين (Understanding Islam and the Radicals)، ديفيد فورتني، 2001.

من وجهة رأي "فورتني" إن الولايات المتحدة في حرب، لكنها ليست حربا بين الإسلام والغرب. اختطف إرهابيون إسلاميون متطرفون أربع طائرات وقتلوا الآلاف من الأمريكيين الأبرياء في 11 سبتمبر. لكن عداوتهم لم تكن موجهة ضد الولايات المتحدة والحضارة التي تمثلها. ويعني هذا أن الإسلام نفسه سيختطف من قبل هؤلاء الإرهابيون والذين سيدمرون أيضا الحضارة الإسلامية.

في معركة النضال باسم هاتين الحضارتين العظيمتين (الإسلامية والغربية)، يؤكد "فورتني" أنه من الضروري أن يفهم الغرب شيئا عن التقاليد الأساسية للإسلام حتى يتمكن من تأسيس الخلافات التاريخية والمبدئية بين الإسلام كما تمارسه الغالبية العظمى من المسلمين في جميع أنحاء العالم و أفكار (وتكتيكات) المتطرفين الإسلاميين الذين يدعون إلى الإرهاب⁽²⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/report/stay-the-course-sanctions-against-iran-and-libya>

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/report/Understanding-Islam-and-the-Radicals>

- مساعدة صديق محتاج: لماذا يجب على الولايات المتحدة توسيع التمويل لبرنامج سهم إسرائيل (Assisting a Friend in Need: Why the U.S. Should Expand Funding for Israel's Arrow Program)، بيكر سبرينغ، 2001.

يؤكد سبرينغ أن إسرائيل هي حليف مخلص للولايات المتحدة، وهي تقاتل من أجل البقاء. تبنى مجلس الكونغرس قرارات لدعم إسرائيل في صراعها الحالي. والآن يجب على الكونغرس اتخاذ الخطوة التالية وضمان حصول إسرائيل على دعم ملموس⁽¹⁾.

- الطريق إلى الازدهار الاقتصادي لعراق ما بعد صدام (The Road to Economic Prosperity for a Post-Saddam Iraq)، آريل كوهين، 2002.

من وجهة رأي كوهين فإن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والخصخصة الشاملة للأصول الحكومية بالنسبة للشعب العراقي أمر ضروري لتحفيز الانتعاش وتوفير الاستقرار بعد سنوات من السياسات الاقتصادية الكارثية في عهد صدام حسين. كما أن الاستراتيجية الفائزة في الإصلاح الهيكلي والخصخصة سوف تفيد العالم الصناعي، والولايات المتحدة وحلفائها، وبلدان الشرق الأوسط، والعالم النامي⁽²⁾.

- نزع سلاح العراق: دروس اللجنة الخاصة (Disarming Iraq: The Lessons of UNSCOM)، جيمس فيليبس، 2002.

يؤكد فيليبس أنه إذا لم يوافق مجلس الأمن الدولي على نظام تفتيش جديد معزز ومدعوما بالتهديد الجدي بالثقة، فيجب على الولايات المتحدة التخلي عن فكرة التفتيش كلية. لا يمكن لعمليات التفتيش بصيغتها الحالية التابعة للأمم المتحدة القضاء على التهديدات العسكرية أو الإرهابية للعراق. يمكنهم فقط أن يعوقوا بناء العراق لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ. مفتشو الأمم المتحدة لا يمكنهم تدمير ما لا يمكنهم العثور عليه، ولا يمكنهم معرفة ما لم يعثروا عليه بالتحديد⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط: <https://www.heritage.org/middle-east/report/assisting-a-friend-need-why-the-us-should-expand-funding-israels-arrow-program>

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط: <https://www.heritage.org/middle-east/report/the-road-to-economic-prosperity-post-saddam-iraq-0>

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط: <https://www.heritage.org/middle-east/report/disarming-iraq-the-lessons-unscom>

- خارطة طريق لانتهاء الإرهاب الفلسطيني (Road Map to Peace Requires an End to)
 (Palestinian Terrorism, Not Just a Cease-Fire)، جيمس فيليبس، 2003.

على الرغم من أن وقف إطلاق النار هو خطوة مرحب بها، إلا أن هناك حاجة إلى سياسة فلسطينية أكثر قوة لنزع سلاح وتفكيك الجماعات الإرهابية الفلسطينية لإعطاء فرصة أكبر للسلام. رئيس الوزراء عباس لا يملك حالياً الإرادة أو القدرة على قمع الجماعات الإرهابية ويحتاج إلى دعم الدول العربية والغربية لعزهم وتمهيش عرفات⁽¹⁾.

- برنامج إيران النووي: ما هو معروف وغير معروف (Iran's Nuclear Program: What Is)
 (Known and Unknown)، جيمس فيليبس، 2010.

وحسب فيليبس فإن استراتيجية إيران تبقى واضحة، إخفاء وكذب حول برنامجها النووي، والتظاهر بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأجيل أي عقوبات، وتعتمد على أصدقائها الروس والصينيين لمنع أي عقوبات فعالة في مجلس الأمن. ويؤكد أن إيران هي الراعي الأول للإرهاب في العالم ولا يمكن السماح لها بالحصول على السلاح الإرهابي النهائي، قنبلة ذرية⁽²⁾.

- حماس هي تهديد للسلام، رغم مزاعم الدعاية (Hamas Is a Threat to Peace, Despite)
 (Propaganda Claims)، سالي مكنمارا وجيمس فيليبس، 2010.

حسب مكنمارا وفيليبس فإن العقبة الرئيسية أمام السلام في الشرق الأوسط ليست إسرائيل بل حماس، ولا يمكن تحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بعد هزيمة حماس وإضعاف أيديولوجيتها القاسية. إذا كان الاتحاد الأوروبي جادا بشأن تحسين رفاهية الفلسطينيين، فينبغي أن يساعدهم على تحرير أنفسهم من حكم حماس الوحشي⁽³⁾.

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

http://s3.amazonaws.com/thf_media/2003/pdf/em893.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

http://s3.amazonaws.com/thf_media/2010/pdf/bg2393.pdf

(3) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

http://thf_media.s3.amazonaws.com/2010/pdf/wm2937.pdf

- "الربيع العربي": توصيات مؤسسة التراث، 2011⁽¹⁾.

- رحلة أوباما في الشرق الأوسط: يجب أن تكون الأهداف الأمنية هي الأولوية الأعلى (Obama's Middle East Trip: Security Goals Should Be the Highest Priority)، جيمس فليس، 2013.

يؤكد فليس أنه على الرئيس إعطاء الأولوية للقضيتين الإيرانية والسورية، والتي تتطلب اهتماما عاجلا، واتخاذ نهج أكثر حذرا لإحياء محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي لم تعد جاهزة للحل⁽²⁾.

المطلب الثاني: مراكز الأبحاث الأمريكية ذات الاهتمام الكلي بالعالم العربي والإسلامي

سنركز في هذا المطلب على أدبيات مراكز الأبحاث ذات الاهتمام الجزئي بالعالم العربي والإسلامي أو ما تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بأخذ مركزين كنموذج: "منتدى الشرق الأوسط"، و"معهد الشرق الأوسط".

أولا: منتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum)

اهتمامات هذا المركز العلمية مخصصة كلياً لمنطقة الشرق الأوسط، وهو مقسم إلى مجموعة مشاريع، سنختار "مشروع دانييل بايس"، فسيارة هذا الباحث - باعتباره أبرز المستشرقين الأمريكيين المعاصرين - وتخصصه البحثي بالعالم العربي والإسلامي تلزمنا تتبع كتاباته وأبحاثه، وهي كثيرة جداً.

1- أهم المنشورات الاستشراقية لمنتدى الشرق الأوسط:

لـ"بايس" (Daniel pipes) مقالات عديدة حول الشرق الأوسط، منذ 1974 وإلى الآن، والتي يمكن مراجعتها عبر موقع "منتدى الشرق الأوسط"⁽³⁾. هذا إضافة إلى المقابلات والمحادثات والشهادات أمام

(1) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

http://thf_media.s3.amazonaws.com/2011/pdf/wm3222.pdf

(2) انظر: نص الدراسة منشورا في موقع المؤسسة. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/report/obamas-middle-east-trip-security-goals-should-be-the-highest-priority>

(3) انظر موقع المنتدى: <http://www.danielpipes.org/articles>

الكونجرس، منذ 1980 وإلى الآن⁽¹⁾. وسنكتفي هنا - وفي ظل غزارة الانتاج المعرفي- بذكر أهم كتب هذا المستشرق لنوضح اهتمامات المركز بالمنطقة، علما أنه قد باشر الكتابة عن المنطقة منذ الثمانينيات⁽²⁾، وسنذكر هنا كتبه لمرحلة ما بعد 2001.

- في طريق الله، الإسلام والسلطة السياسية (In the Path of God, Islam and Political Power)، 2002⁽³⁾.

- الإسلام المتطرف يصل إلى أمريكا (Militant Islam Reaches America)، دانيال بايبس، 2003

يخلص "بايبس" إلى أن الولايات المتحدة، سواء أحببت ذلك أم لا، أصبحت الآن طرفا في مهمة تحديث الإسلام على مستوى العالم. ويجادل بأن هذا هو الهدف النهائي للحرب على الإرهاب⁽⁴⁾.

- مواجهة الإسلام المتطرف، نظرة أعمق على الشرق الأوسط والمخاطر الإسلامية (Face à l'islam radical, Un regard plus profond sur le Proche-Orient et le péril islamiste)، دانيال بايبس وجاي ميلير، 2012.

في زمن التغييرات السياسية الحاسمة في فرنسا وأوروبا وأمريكا الشمالية، هناك ضرورة ملحة للغاية لتوفير وسائل فك مُشرق لما هو على المحك وطرح الأسئلة التي يجب أن تكون. هل الهجوم الإسلامي المستمر مقصود بالمتابعة؟ هل يُشكل تهديدا عالميا؟ هل يقدر القادة الغربيون حجم الخطر الذي نواجهه؟ كيف نخرج من

(1) يمكن الاطلاع على هذه الدراسات والشهادات والمقابلات في موقع المنتدى: <http://www.danielpipes.org/spoken>

(2) نذكر أهمها: (جنود الرقيق والإسلام تكوين نظام عسكري) عام 1981، (دليل المستعربين للعامة المصرية) عام 1983، (الظل الطويل الثقافة والسياسة في الشرق الأوسط) عام 1989، (عاصفة رملية نزاعات الشرق الأوسط وأمريكا) عام 1993، (اليد الخفية مخاوف الشرق الأوسط من المؤامرة) عام 1996.

(3) انظر: ملخص الكتاب في موقع المنتدى. على الرابط: <http://www.danielpipes.org/books/path.php>

(4) انظر: ملخص الكتاب في موقع المنتدى. على الرابط: <http://www.danielpipes.org/books/militantislam.php>

القصور الذاتي والعمى الذي لا يزال يسود؟ كتب "بايبس" يقول: "الإسلام المتطرف هو المشكلة، الإسلام المعتدل هو الحل"⁽¹⁾.

- وجهة نظر غربية عن الإسلام والشرق الأوسط (Löwengrube. Eine westliche Sicht) (auf den Islam und den Nahen Osten)، دانيال بايبس (بالألمانية)، 2012⁽²⁾.

- لا شيء يصمد، وجهات نظر حول الشرق الأوسط والإسلام (Nothing Abides, Perspectives on the Middle East and Islam)، دانيال بايبس، 2015.

تُرَكِّز اهتمامات "بايبس" على الشرق الأوسط كما يُفهم من وجهة نظر تاريخية ودور الإسلام في السياسة، ويعالج في كتابه هذا: الصراع العربي الإسرائيلي، وسياسة الشرق الأوسط، والإسلام في الحياة المعاصرة، والإسلام في الغرب، والأفراد المرتبطين بالإسلام الأمريكي⁽³⁾.

ثانياً: معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute)

اهتمامات هذا المركز العلمية مخصصة كلياً لمنطقة الشرق الأوسط، وحسب تعريف المعهد وإشادته بباحثيه يؤكد أنه "يستضيف ثمانية مقيمين وأكثر من 30 باحث غير مقيم تربطهم علاقات عميقة بالشرق الأوسط، يتحدثون بلغات المنطقة ويتمتعون بعلاقات وثيقة مع صناع القرار وقادة الفكر في الشرق الأوسط، يكتبون ويظهرون في كثير من الأحيان في وسائل الإعلام الأمريكية والدولية الرائدة"⁽⁴⁾.

1- المستشرقون (الخبراء) ضمن المعهد: نذكر من بينهم، روبرت س. فورد (Robert S. Ford)، تشارلز ليستر (Charles Lister)، بول سالم (Paul Salem)، وائل الزيات (Wa'el Alzayat)، تشارلز دبليو دان (Charles W. Dunne)، ديفيد ماك (David Mack)، دانيال سيروير (Daniel Serwer).

(1) انظر: ملخص الكتاب في موقع المنتدى. على الرابط: <http://www.danielpipes.org/books/face-islam-radical.php>

(2) انظر: ملخص الكتاب في موقع المنتدى. على الرابط: <http://de.danielpipes.org/books/loewengrube.php>

(3) انظر: ملخص الكتاب في موقع المنتدى. على الرابط: <http://www.danielpipes.org/books/nothing-abides.php>

(4) راجع موقع المعهد. على الرابط: <http://www.mei.edu/mission>

2- أهم المنشورات الاستشراقية للمعهد:

يتأسس المعهد على مجموعة برامج: فنون وثقافة، شؤون الخليج، مكافحة الإرهاب، الدفاع والأمن، برنامج حل النزاعات وحوارات المسار الثاني، دراسات أفغانستان وباكستان، الدراسات التركية، مشروع الشرق الأوسط - آسيا⁽¹⁾.

يمكن الاطلاع على مخرجات المعهد من خلال النظر في أعداد "مجلة الشرق الأوسط"، وهي أقدم مجلة تم استعراضها مخصصة فقط لدراسة الشرق الأوسط، وقد طبعت المجلة لأول مرة في عام 1947. وهذا المجلة حسب ما يذكر المعهد عبر موقعه الإلكتروني "تواصل تقديم الأبحاث والتحليلات الأصلية والموضوعية عن المنطقة من المغرب إلى باكستان، بما في ذلك آسيا الوسطى. وتوفر الخلفية اللازمة لفهم وتقدير التنمية السياسية والاقتصادية في المنطقة، والتراث الثقافي، والتنوع العرقي والديني⁽²⁾. أما أهم تحليلات المعهد فيمكن الاطلاع عليها عبر الموقع⁽³⁾.

بعد عرضنا وتتبعنا لأدبيات بعض مراكز الأبحاث الأمريكية المهتمة بالشرق الأوسط، نسجل في نهاية هذا المبحث بعض الملاحظات التي تخص طبيعة مخرجات هذه المراكز، كما نصل إلى نتيجتين.

أما الملاحظات المسجلة، فهي:

- 1- تُقدم مراكز الأبحاث الأمريكية دراسات مستفيضة وتتبع دوري وعمل مكثف منقطع النظير حول المنطقة خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 - الدامية واتهام "الاسلام المتطرف" (القاعدة) بتنفيذ العمليات - وإلى الآن.
- 2- هناك اهتمام بجميع المجالات، السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(1) انظر في موقع المعهد. على الرابط: <http://www.mei.edu>

(2) انظر في موقع المعهد. على الرابط: <http://www.mei.edu/education/middle-east-journal>

(3) انظر في موقع المعهد. على الرابط: <http://www.mei.edu/publication/article>

- 3- كل الدراسات و الابحاث تقدم في الاساس لمعالجة مستجد أو طارئ في الواقع السياسي في المنطقة، والذي يمثل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وحلفاءها، فالأبحاث تركز على راهن العالم العربي الإسلامي وليس ماضيه الغابر.
- 4- كل الدراسات جاءت في الأساس لتخاطب قَبْلَ الرأي العام صنّاع القرار، وتعرض - كل مركز من منطلق توجهاته الخاصة- عليهم سبل التعاطي مع أي موضوع أو ظاهرة التي تكون قيد الدراسة حول المنطقة.

وأما النتيجتين الأساسيتين، هما:

- 1- أصبحت مراكز الأبحاث الأمريكية منذ 2001 أحد مؤسسات انتاج المعرفة حول الشرق العربي والإسلامي (المعرفة الاستشراقية).
- 2- إن النشاط المعرفي المكثف حول المنطقة ضمن هذه المؤسسات ما بعد 2001، هو دليل على أن الاستشراق لم ينتهي، خاصة في إطاره المؤسسي (ضمن مراكز الأبحاث)، بل أصبح أكثر نشاطا وتنظيما وقوة.

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في رؤى مراكز الأبحاث الأمريكية - دراسة تحليلية نقدية

صورة الشرق العربي والإسلامي في أعين الاستشراق الأمريكي بشكل عام، هي صورة نمطية سلبية (العربي والمسلم غير العقلاني والعنيف والشهواني) تناقلها المستشرقون الأمريكيون منذ بداية نشوء الحقل الاستشراقي في الولايات المتحدة وعبر تاريخه وإلى الآن (كما بيناه في المبحث الأول الفصل الأول). وعليه فإن المستشرق المعاصر سيتأثر بالضرورة بطبيعة تلك الصورة المتداولة والمنتشرة، وبذلك سيدخل أي باحث أمريكي حقل البحث الاستشراقي وفي ذهنه تلك الصورة والأفكار المسبقة. وهنا يكون هذا المستشرق أمام إكراهات الحقل الاستشراقي.

مراكز الأبحاث الأمريكية أصبحت من بين أهم مؤسسات إنتاج المعرفة الاستشراقية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وأكثر تحديدا بداية القرن الحادي والعشرين وأحداث 11 سبتمبر (كما بيناه في المبحث الثاني الفصل الثاني). إن الطابع المؤسسي لهذه المراكز يُشكل عائقا كبيرا أمام إنتاج معرفة علمية وموضوعية ومحيدة، ما يجعل الباحث ضمن هذه المؤسسات غير مستقل في عمله (كما بيناه في المبحث الأول الفصل الثاني). وهنا يكون الباحث أمام إكراهات الطابع المؤسسي لمراكز الأبحاث التي يعمل بها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن أدبيات مراكز الأبحاث المهتمة بالشرق الأوسط هي غير علمية وغير موضوعية في مجملها، ذلك أن المستشرقين الجدد ضمن هذه المؤسسات يجدون أنفسهم بين إكراهات الحقل الاستشراق والطابع المؤسسي للمراكز التي يعملون بها. هذا افتراض سنحاول التثبت منه في هذا المبحث، والذي سنقتصر من خلاله بحث موضوع الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في رؤى مراكز الأبحاث ما بعد 2001. وذلك من خلال وصف وتحليل لمخرجات عينة من هذه المراكز والتي تناولت موضوع الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية (المطلب الأول)، ثم نعمد إلى تقديم رؤيتنا النقدية لطبيعة هذه المخرجات البحثية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أدبيات مراكز الأبحاث حول الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية: النتائج العامة والمقدمات الداعمة

سنعمد في مطلبنا هذا إلى تحليل مخرجات لعينة من مراكز الأبحاث الأمريكية وهي: معهد كارينجي، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ومؤسسة راند، وذلك من خلال الوقوف عند النتيجة (الفكرة) العامة التي يُجادل كل مركز لأجل تأكيدها، ثم تحديد أهم المقدمات الداعمة لهذه النتيجة.

وقبل عرض ذلك، سنتطرق إلى السياق الذي جاءت فيه مخرجات هذه المراكز -قيد الدراسة- حول الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية.

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 ضربة مُوجعة للولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدولة العظمى والقوة العسكرية والاقتصادية التي يَهَابُها الجميع تُضْرَبُ في عَقْر دارها -من قبل "جماعة إرهابية" صغيرة ولكنها خطيرة-، ويصبح أمنها القومي في خطر. في ظل هذا الوضع سارعت الإدارة الأمريكية إلى تحديد العدو والمتسبب في الأحداث، إنه "الإرهاب الإسلامي"، فابن لادن والقاعدة أصبحت على مرمى وأعين صناع القرار في واشنطن.

أكد البعض أن الرد بالقوة العسكرية هو السبيل لردع الأعداء الجدد، ومعه بدأت عمليات ضرب هذا العدو والانتقام منه، وأستُحدث ما يعرف بـ"الحرب الاستباقية" و"الحرب الوقائية"، فليس من الحكمة انتظار الضربات من الأعداء الإرهابيين في عقر دارنا حتى نرد عليها، بل أصبح من الأهمية بما كان أن نُضْرَبَ كل من نَشك فيه وفي عقر داره، كما صرح بذلك بوش. وعليه أصبحت الحرب الاستباقية من بين أحد معالم الحرب ضد تهديدات الإرهاب المستمرة.

ليست القوة العسكرية هي السبيل إلى القضاء على الإرهابيين واستئصالهم، يجادل البعض الآخر. وهنا قُدم افتراض مفاده أن البيئة التسلطية والاستبدادية في الأنظمة العربية هي أحد العوامل التي تمهياً للتطرف والعنف، وهذه الأنظمة تكون قد استنفذت أغراضها، ولم تُعدّ قدرة على الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة التي أصبحت تتعرض لتهديدات جديدة -سواء من قبل الحركات الإسلامية (خاصة العنيفة منها) أو من قِبَل القوى

الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا-، ومعه جاءت الدعوة إلى الإصلاح السياسي ودمقرطة المنطقة. ولكن نتائج الديمقراطية مرهونة بطبيعة اللعيبين في العملية السياسية وقوة كل لاعب من حيث قوته المجتمعية وطبيعة برامجها السياسية ومدى شعبيته، وإذا كانت الحركات والأحزاب الإسلامية قد أصبحت قوة مجتمعية لا يستهان بها في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، فإن نتائج الديمقراطية يمكن أن تُوصَل أي حزب أو حركة إسلامية إلى السلطة بسهولة.

جاءت مخرجات (أدبيات) مراكز الأبحاث-والتي هي قيد البحث هنا-، في سياق مكافحة الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة للتطرف والإرهاب في العالم الإسلامي ما بعد 11 سبتمبر، والذي من سبله ديمقراطية المنطقة. لتُقدِّم من خلال أبحاثها ودراساتها فهما أعمق لطبيعة ظاهرة الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، وتحدد أهم الاستراتيجيات الناجعة التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها في حربها على الإرهاب، وتحقيق نشر الديمقراطية في المنطقة.

الفرع الأول: مخرجات معهد كارينجي: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة

أولاً: النتيجة العامة

الحركات والأحزاب الإسلامية المعتدلة تتوافق مع الديمقراطية، وهي على عكس الراديكالية (العنيفة). وإن اندماجها الكلي في اللعبة السياسية والعملية الديمقراطية سيتم بنجاح إن هي كشفت بوضوح عن مواطن الغموض والالتباس في الفكر والممارسة، وبما يتوافق وقيم الديمقراطية الليبرالية.

ثانياً: المقدمات الداعمة

1- للحركات والأحزاب الإسلامية قوة مجتمعية وتنظيم هائلين، ما يؤهلها لتكون المنافس الحقيقي للسلطة الحاكمة والأحزاب العلمانية: تتأسس هذه المقدمة على ضوء الملاحظة التي سجلها "كارينجي" حول واقع الحركات والأحزاب الإسلامية. فقد صنعت الحركات الإسلامية، الراديكالية منها والمعتدلة، لنفسها على مدار العقد الماضي موقفاً كأحد الفاعلين السياسيين في الشرق الأوسط، وهو نتيجة حتمية للجهد الذي بذلته، فقد

تمكنت من صياغة برامج تحظى بقبول شعبي إضافة إلى خلق منظمات ذات أساس اجتماعي حقيقي ووضع استراتيجيات سياسية متسقة.

وبناء على حقائق الواقع فإن "كارينجي" يرى أن الحركات الإسلامية إضافة إلى الحكومات ستحدد الوضع السياسي في المستقبل القريب، لأن هذه الحركات أصبحت تمثل في معظم الدول العربية قوى المعارضة الوحيدة الممكنة أمام النظم السلطوية الحاكمة⁽¹⁾. وبذلك تكون قد تجاوزت الأحزاب العلمانية-التي كثير ما يعول عليها الغرب كأحد الفواعل التي يجب أن تنافس في العملية الديمقراطية في المنطقة- وتفوقت عليها. وفي ضوء الضعف الذي أصبح عليه المنافس العلماني في الواقع، أصبحت فيه الحركات والأحزاب الإسلامية القوة الضاربة التي لا يجب أن يُستهان بها أو أن يتم التفكير في اقصائها أو تهميشها في العملية السياسية الديمقراطية - التي يتوجب أن تتم في المنطقة وفي أقصى سرعة-، لأن استقرار المنطقة وتطورها مرهون بالتحرك لتفعيل عملية الإصلاح السياسي، ودمقرطة المنطقة⁽²⁾.

2- الحركات والأحزاب الإسلامية ليست واحدة منها الراديكالية ومنها المعتدلة: تعتبر هذه المقدمة من بين ما تتأسس عليه أطروحة "كارينجي" حول الحركات الإسلامية، فتوصيف الحركات الإسلامية ما بعد 11 سبتمبر بالخطيرة، هو توصيف دقيق فيما يتعلق بالراديكاليين، وهو غير دقيق فيما يتعلق بالجماعات التي نددت بالعنف أو تجنبتة. حيث تُعرف الحركات الإسلامية المعتدلة، بأنها تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو نبذته رسمياً وتسعى لتحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية"، نيثان ج. بروان، وعمرو حمزاوي، ومارينا أوتاوي، 2006، المنشور في موقع معهد كارينجي.

على الرابط: <https://carnegieendowment.org/files/greyzone.pdf>

انظر أيضاً: نص المقال تحت عنوان "الإسلاميون في السياسة: ديناميكيات المشاركة"، مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، 2008، المنشور في موقع المعهد.

على الرابط: https://carnegieendowment.org/files/Islamists_in_Politics_Arabic2.pdf

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، 2007، المنشور في موقع المعهد.

عبر الرابط: <https://carnegieendowment.org/files/secularparties.pdf>

وإثر تتبع "كارينجي" لتاريخ الحركات الإسلامية، يرى أنه وعبر مسارها، تحولت الحركات الإسلامية من أهدافها القديمة المتمثلة في وجوب تأسيس دولة إسلامية والتطبيق الفوري للشريعة-منذ نهاية السبعينيات- في سياق قمع الأنظمة السلطوية لها، إلى أهداف أكثر اعتدالا ولرؤية أكثر برامجية للسياسية. وانقسمت الحركات الإسلامية على نفسها، اتجهت الأقلية إلى الإرهاب والعنف ونبذت الأغلبية العنف وركزت على خلق شبكات على المستوى القاعدي لتنظيم الدعم الشعبي. وقد وجدت الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الحركات الإسلامية المعتدلة، وبالأهم إلى استراتيجياتها السياسية⁽¹⁾.

ويقدم "كارينجي" أمثلة عن تلك الحركات المعتدلة، والتي منها جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى حركات جديدة أصبحت تدخل ضمن صنف المعتدلين، منها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر. فقد اعترفت الحركات الجهادية الرئيسة في مصر بأن العنف فشل في أحداث تغيير سياسي، وبأنه في الواقع كان ضارا، ما دفع بهذه الحركات إلى تغيير مسارها بشكل لافت. وبرز نهج مراجعة جهادي ينبذ العنف ويعيد تحديد المواقف تجاه الدولة والمجتمع والسياسة، فالمفاهيم الإسلامية نفسها التي استخدمت لتبرير العنف أُعيد تعريفها لإقرار النشاط الاجتماعي والسياسي اللاعنفي والحث عليه. ورغم الشتات الذي أحدثته المراجعات داخل جماعة الجهاد، إلا أن نهج المراجعات دفع المجموعتين إلى التخلي عن العنف، وحوّل الطيف الإسلامي في مصر نحو الاعتدال⁽²⁾.

إن تبني "كارينجي" في وصفه للحركات الإسلامية بالمعتدلة والتي قدمت أمثلة عنها، حزب العدالة والتنمية (المغرب)، والحرية والعدالة (مصر)، والنهضة (تونس)، هو في الأساس احتكاما إلى ما تقوله خطابات هذه الأحزاب، وقبل كل شيء ما فعلت حتى الآن (عام 2012)، وليس عن طريق ما يخشى البعض إنها قد تفعل. وهو ما تؤكد المؤشرات التالية: أ- لا تروج هذه الأحزاب للعنف. ب- تُعترف بشرعية التنظيمات التي

(1) انظر: "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية"، مرجع سابق.

ملاحظة (سنذكر عنوان المقال حينما يعاد الاقتباس منه، بدل ذكر كاتب أو كُتاب المقال، لأن الواحد منهم يمكن أن يكتب لحاله أو مع غيره في المقالات التي سأعتمدها للتحليل، أما المقالات فنحن لا يتغير).

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر"، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي، 2010، المنشور على موقع المعهد.

على الرابط: <https://carnegieendowment.org/files/Hamzawy-Grebowski-AR.pdf>

تدافع عن وجهات نظر مختلفة. ج- قَبِلت جميع هذه الأحزاب حقوق المرأة، فإنها لم تفعل أكثر مما فعلت الأحزاب العلمانية لتعزيز وضع المرأة في المناصب السياسية. د- لم يُصِر حزب العدالة والتنمية ولا حزب النهضة على إعلان أن الشريعة مصدر التشريع، كما فعلت كل الأحزاب العلمانية. هـ- ليس من هذه الأحزاب من ينادي بتطبيق الحدود، وهي العقوبات الثابتة المنصوصة عليها في الشريعة، والتي تشمل بتر أطراف الساقين ورجم الزانيات. و- لم يدْعُ أي منها لفرض الزي الإسلامي على النساء، مع أنها تنظر إليه بعين العطف⁽¹⁾.

3- الحركات الإسلامية المعتدلة هي التي سيكون لها بالغ الأثر في التطور السياسي وانجاح التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط: وبناء على المقدمة السابقة، فإن الحركات الإسلامية، المعتدلة وليس الراديكالية، حسب طرح "كارينجي"، هي التي سيكون لها أعظم الأثر على التطور السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط. فمن جهة، لأنها أقرب إلى الديمقراطية وأكثرها انسجاماً مع قيمها ومبادئها، بحكم المراجعات التي أحدثتها. ومن جهة أخرى، تُبَيِّن هذه المقدمة على فكرة مفادها أن هناك ثلاثة مجموعات من اللاعبين السياسيين الذين يحددون إمكانية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: الأنظمة القائمة، الأحزاب الليبرالية أو اليسارية (الأحزاب العلمانية باختصار)، والأحزاب والحركات الإسلامية.

أما الأحزاب العلمانية التي يَنْظُر إليها الغرب كشريك محتمل، فإنها بالغة الضعف، وتجد صعوبة في صياغة توجهاتها السياسية. كما أن هذا الأحزاب تميل إلى المبادئ المجردة، في الوقت نفسه فقدت الأحزاب اليسارية مصداقيتها وسمعتها بسبب فشل الاشتراكية العربية، فقد خسرت قدرتها التقليدية في المطالبة بالعدالة الاجتماعية لصالح المنظمات الإسلامية، وفضلاً عن ذلك إن معظم الأحزاب العلمانية لم تُقَم باستثمارات رئيسية في مجال التنظيم، في حين استطاعت الأحزاب الإسلامية أن تصبح قوة لا يستهان بها.⁽²⁾

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لما يكتُم بعد"، مارينا أوتاوي ومروان المعشر، 2012، المنشور على موقع المعهد.

على الرابط: <http://carnegie-mec.org/2012/05/23/ar-pub-48228>

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية"، مارينا أوتاوي، 2008، المنشور على موقع المعهد.

على الرابط: http://carnegieendowment.org/files/pb_60_ottaway_arabic_final.pdf

وإذا كانت الأحزاب العلمانية الحلقة الأضعف، والأحزاب الإسلامية صاحبة القوة المجتمعية والتنظيم الجيد، فإن الأخيرة سيكون لها الدور البارز في التطور السياسي وإنجاح التطور الديمقراطي في المنطقة. غير أن طرح "كارينجي" يؤكد أن التزام كل حركة أو حزب إسلامي بالديمقراطية يتقرر في نهاية المطاف بناء على توازن القوى بين الاصلاحين والمتشددين في القيادة، والضغط التي تمارسها القواعد الشعبية. وبدوره فإن توازن القوى يتأثر بالأوضاع السياسية في البلد المعني، وقبل أي شيء بما إذا كان مسموحاً للأحزاب والحركات الإسلامية بالمشاركة في الحياة السياسية التعددية في صورة مستدامة.

4- ضعف الأحزاب العلمانية سيعيق العملية الديمقراطية: رغم أن الأحزاب العلمانية هي الحلقة الأضعف بين العناصر الثلاثة، على اعتبار أنها تعاني أزمة حقيقية، وهي نتيجة لمحايرتها بين الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحر والمشروع (كغيرها من المنظمات الأخرى والتي من بينها الإسلامية) إلا في حيز ضيق جداً، من جهة، وبين الحركات الإسلامية الشعبية التي يتصاعد شأنها بجلاء في العالم العربي، من جهة أخرى، باتت هذه الأحزاب (العلمانية) تكافح اليوم ليكون لها دور وتأثير، بل إنها تناضل في بعض الحالات من أجل الاستمرار والبقاء.

وإن قوة وتنظيم الحركات الإسلامية المعتدلة هو الذي ي أهلها لتنافس الأحزاب الحاكم على السلطة في العملية الديمقراطية، كما أكدته المقدمة السابقة، فإن استمرار ضعف الأحزاب العلمانية، ما قد يؤدي إلى تهميشها من اللعبة، سيكون بحق أحد العوائق في طريق نجاح التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي.

وعليه فإن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. غير أن استنتاج "كارينجي" هذا، كما تؤكد مخرجاته، لا يستند إلى التخوف من الإسلاميين، ولا إلى اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الاعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية، يعود السبب الفعلي الحقيقي: أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرًا على الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرى. إن وجود وسيط سياسي يشكل أمراً حاسماً لتحقيق نمو ديمقراطي،

لكنه حاليا إما مفقود وإما محصور ضمن نطاق محدود، في معظم الدول العربية. قد تستطيع الأحزاب العلمانية تغيير هذا الوضع، لكن عليها، لتتمكن من لعب هذا الدور أن تبدأ بتغيير نفسها أولا⁽¹⁾.

5- مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية تقود إلى اعتدالهم: تبني هذه المقدمة حكمها في ضوء البحث في مسار مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية في سبع بلدان عربية، والنتيجة هي أن المشاركة، قد تؤدي في بعض الحالات إلى اعتدالهم، فيما لا تؤدي في حالات أخرى إلى ذلك. علاوة على ذلك، يمكن للحركات في البلد نفسه التنقل بين مواقف الاعتدال والأكثر تشددا.

فرؤية "كارينجي" تؤكد على أن الاعتدال أمر يمكن حصوله، إذا توفرت الشروط الموضوعية لذلك. وأساسها هو أن تعمل الحركات والأحزاب الإسلامية في أوضاع "طبيعية"، وكلمة طبيعي تعني أن الأحزاب أو الحركات الإسلامية لن يتم معاقبتها فور حصولها على نتائج جيدة، وأنه سيسمح لها بالمشاركة في الانتخابات مستقبلا.

أما فيما يخص الحركات الإسلامية المسلحة (حزب الله وحماس مثلا) المنتزعين باللاعنف في العملية السياسية الداخلية، ورغم الاقرار بأن الميليشيات هي ضد العدو الخارجي، فإن وجودها يؤثر في توازن القوى في البلاد ويضمن هذا بدوره أنه لن تكون هناك عملية سياسية طبيعية ويعيق أي عملية اعتدال. السؤال حسب كارينجي هو ما إذا كان اشتراك هذه الحركات المستمر في العملية السياسية سيضعها على التخلي على أجندها المسلحة بشكل تدريجي. لكن في هذا السياق، لا تبدوا تجربتنا حماس وحزب الله واعدتان كثيرا، لكنها تُظهر أن استبعاد هؤلاء الإسلاميين المسلحين من العملية السياسية لا يمثل خيارا واقعا أيضا، نظرا إلى التأيد الهائل الذي يتمتعون به على المستوى الشعبي. ويبدو أن الحل الوسط الوحيد هو أن تُطور البلدان المعنية أطرا دستورية قوية قادرة على ضمان أن لا يحصل أي لاعب أو أي مجموعة لاعبين سياسيين على سلطة كافية للهيمنة على النظام⁽²⁾.

(1) انظر: "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، مرجع سابق.

(2) انظر: "الإسلاميون في السياسة: ديناميكيات المشاركة"، مرجع سابق.

6- مخاطر عدم إدماج الإسلاميين أكبر من مخاطر إدماجهم: تؤكد هذه المقدمة أنه وفي وقت أصبحت مشاركة الإسلاميين أمر حتمي فرضه واقع القوة المجتمعية لهؤلاء باعتبارهم منافس حقيقي في الساحة السياسية، وأن اعتدالهم -رغم نبذهم العنف- بشكلي كلي غير متوقع، فإن الخيار هنا ليس بين السماح لهم في المشاركة في الحياة السياسية بشكل محفوف بالمخاطر إلى حد ما، وبين اختفاءهم من المشهد السياسي. الخيار هو بين السماح لهم بالمشاركة، على الرغم من وجود مناطق رمادية، مع احتمال ظهور عملية اعتدال، وبين استبعادهم من العملية السياسية والقانونية، بما يضمن تنامي تأثير المتشددين داخل تلك الحركات واستمرار المناطق الرمادية⁽¹⁾.

7- الافتراض القائل بأن فوز الإسلاميين بالانتخابات سيُجهض الديمقراطية ويقود إلى تأسيس دولة إسلامية لا أساس له: تنطلق هذه المقدمة من مراجعة صحة الافتراض القائل باحتمالية أن تلغي الأحزاب الإسلامية، ببساطة، الانتخابات في المستقبل لإدامة مكانتها وإنشاء دولة دينية، إنه افتراض -كما يؤكد "كارينجي"- ناجم عن الخوف وليس احتمال واقعي. ومن بين الحجج التي تسوقها: إن نتائج الانتخابات توضح أن الإسلاميين أبعد ما يكونوا على تحقيق انتصار كاسح، وهم يكافحون في الوقت الراهن [عام 2008] للحفاظ على مكاسب متواضعة التي حققوها سابقا، وقدمت الورقة استثناء الجزائر عام 1991، وحماس فلسطين عام 2006، التي نجحت في ظروف استثنائية معينة، ولم تكن لتحصل في الظروف العادية⁽²⁾.

وإن الأحزاب الإسلامية في تونس والمغرب ومصر (التي فازت بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية -ما بعد الربيع العربي-) تفتقر أنها ستواجه الناخبين مرة أخرى، وإنها تحتاج إلى الحفاظ على دعم الناخبين الذين أصبحوا في ضوء الأحداث التي وقعت عام 2011 أكثر وعيا من الناحية السياسية وأكثر استعدادا للعمل⁽³⁾.

8- محدودية تجربة الحركات والأحزاب الإسلامية في العملية الديمقراطية (رغم الانضباط)، يعيق الفهم الجيد ويسبب قلق الغرب نحوها: تأسس هذه المقدمة لفكرتها من خلال تتبع مسار مشاركة الحركات الإسلامية

(1) انظر: "الإسلاميون في السياسة: ديناميكيات المشاركة"، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) انظر: "الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لما يكتُمَل بعد"، مرجع سابق.

المعتدلة في السياسية، وتُقر مبدئياً بالسجل المحدود لهذه المشاركة، غير أنه وفي ظل ذلك، فإنها تؤكد أن ثمة بعض الأدلة التي تشير إلى أنهم احترمو القواعد التي تحكم مشاركتهم في العملية السياسية، وحتى في الحالات التي اعتمدت فيها النظم الحاكمة قواعد صارمة وغير منصفة، كما في مصر والجزائر. تُعدُّ الحركات الإسلامية، سواء في البرلمانات القومية أو في المجالس البلدية، وحتى تلك غير المعترف بها كأحزاب كما في مصر والكويت، من اللعبن السياسيين المنضبطين الذين يستخدمون كافة الوسائل المتاحة للتأثير بصورة سلمية على مخرجات العملية السياسية الرسمية.

ورغم هذا فإن سجل الحركات الإسلامية -رغم محدوديته ونظافته- في العملية الديمقراطية لا يزال غير قاطع، من حيث أن الأمثلة قليلة كما أنها حديثة العهد لدرجة لا تسمح باستخلاص الكثير من العبر، ويؤكد "كارينجي" أنه ليس في هذا اتهام موجه إلى الحركات الإسلامية، بل هو مجرد وصف واقعي لمعضلة وشكوك أولية على كافة المنظمات السياسية حديثة العهد التي عليها مواجعتها⁽¹⁾.

9- المناطق الرمادية (رغم المراجعات الجوهرية للحركات الإسلامية) تعيق الفهم الجيد وتسبب قلق الغرب اتجاه الحركات الإسلامية وعدم الاطمئنان لإشراكها في العملية الديمقراطية: ورغم ما أكدته المقدمات السابقة، من أن الحركات الإسلامية المعتدلة -والتي نبذت العنف- تصلح لإنجاح التحول الديمقراطي في الوطن العربي. فإن هذه المقدمة تنطلق من موقف مُشكك في مقدرة هذه الحركات المعتدلة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الديمقراطية، وذلك أنها في الوقت الذي نبذت فيه العنف، والذي اعتبرته "كارينجي" مؤشراً يقود إلى وصفها بالاعتدال ومن ثم صلاحيتها للمشاركة في العملية السياسية، فإنها تؤكد من جهة أخرى أنه لا تزال هناك مظاهر للتوتر بين الأهداف القديمة بتأسيس الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة دون تقديم حلول وسط، وبين الأهداف الجديدة في أن تُصبح من المؤثرين الفاعلين في نظام تعددي ديمقراطي، وقد نتج عن تلك التوترات قدر كبير من الغموض الذي يكتنف عدد من الموضوعات -المناطق الرمادية-.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية نموذجاً"، عمرو حمزاوي ومارينا أوتاوي وناثان ج. بروان، 2007، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: https://carnegieendowment.org/files/islamists_egypt.pdf

إن المناطق الرمادية تعد هامة، فبناء على كيفية فك ذلك الغموض، سيصبح الإسلاميون -الحركات الإسلامية المعتدلة التي نبذت العنف- من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية أو من مناصري الحكم الديني (الثيوقراطي). وقد حددت "كارينجي" المناطق الرمادية في فكر الحركات الإسلامية -والتي لم تحسم بعد- في التالي:

- **الشريعة الإسلامية:** إن تطبيقها يعتبر من أهم المناطق الرمادية في فكر الحركات الإسلامية، وهو مصدر قلق كبير بالنسبة لغير المسلمين. ولعل قضية من له حق التشريع، وفي ظل أي سلطة، هي من أمثلة ذلك القلق. وبالتفسير الدقيق لمعنى تطبيق الشريعة، لا يكون سن القوانين مهمة مجالس النواب المنتخبة بجرية التي تستمد سلطتها من الناخبين، ولكن من الفقهاء الذين يفسرون أوامر الله -وهو ما يبغضه غير المسلمين-. تقع كل هذه المواضيع في منطقة رمادية واسعة الأهمية.

- **استخدام العنف:** تُفند رؤية "كارينجي" الزعم القائم الذي يقدمه النظام الحاكم والمعاضة العلمانية في العالم العربي بأن الإسلاميين الذين يلتزمون في خطاباتهم بنبذ العنف يريدون الاستفادة من أي آلية ديمقراطية متاحة للوصول للسلطة، ولكنهم على استعداد للجوء إلى العنف إذا لم تُحقق الديمقراطية ما يريدون. حسب "كارينجي" هذا الزعم باطل، ذلك أنه ومن خلال المراجعة التي قدمها المركز لتجارب عملية لممارسات حركات وأحزاب سياسية في الوطن العربي، اتضح أن هناك العديد منها خسرت ولم تلجأ للعنف. ولكن الغموض يظهر في مسؤولية استخدام العنف ضد إسرائيل [الكيان الصهيوني المحتل] من قبل هذه الحركات والأحزاب والتي تعتبره عملاً مشروعاً وليس إرهاباً، وجماعة الإخوان المسلمين أحد تلك الجماعات الإسلامية التي ترى هذا الرأي. وحسب "كارينجي" فإنه طالما واصلت الحركات الإسلامية المعتدلة عمل استثناءات فيما يتعلق باستخدام العنف، أو على أسوأ الأحوال الاحتفاظ بأجنحة مسلحة، كحال حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، فإن مدى إخلاص التزامها بالوسائل السياسية سيظل موضع تساؤل.

- **الهوية السياسية والدينية المزدوجة:** لا يمكن لحزب أن يسمي نفسه إسلامياً إلا إذا جعل من الشريعة أساساً للتشريع، وفي نفس الوقت لا يمكن لحزب أن يسمي نفسه ديمقراطياً، من دون قبول منطق التعددية والاعتراف بحكم الأغلبية بوصفها قاعدة ملزمة. هذا التوتر بين الرؤيتين الإسلامية والديمقراطية

لا يجد حلا بشكل كامل من جانب أي حزب أو حركة إسلامية بعينها، والحصيلة أن الفكر السياسي للإسلاميين المشاركين في العملية الديمقراطية يتضمن عددا من المناطق الرمادية الغامضة، حيث يستمر الصراع الأيديولوجي والسياسي في داخل الأحزاب والحركات الإسلامية، بين المتشددين الذين يحاولون باستمرار توسيع المساحة المخصصة للشريعة في النظامين القانوني والقضائي، وبين المعتدلين الذين يفضلون تفسيراً أكثر ليبرالية لما تعنيه الدولة القائمة على الشريعة.⁽¹⁾ ليس من المهم فقط أن تكون للحركات الدينية والحزب المنبثق عنها هويتان منفصلتان فحسب، بل وأيضاً أن يكون لكل منهما استقلال ذاتي كامل وليس مجرد استقلال شكلي⁽²⁾. وفي ضوء ذلك فإنه من غير المرجح أن تنجح الحركات الإسلامية في القضاء على الشكوك فيما يتعلق بمدى تسامحها طالما أنها تتبنى أجندة سياسة ودينية في آن واحد.

● **التعددية السياسية:** هناك قضيتان تثيران التساؤلات بشأن التزام الإسلاميين [الحركات والأحزاب الإسلامية التي تنبذ العنف] بالتعددية. الأولى، الإحالات الدائمة، من جانب الإسلاميين حتى الأكثر ليبرالية بينهم، إلى المرجعية الإسلامية، وترددهم الظاهر في تبني قيم التسامح تجاه جميع الآراء. وعند مناقشة آرائهم السياسية، يرى الإسلاميون أنهم يشاركون الليبراليين نفس قيمهم بشأن كل شيء، ويثير ذلك تساؤلات هامة، هل تستلزم الحركات الإسلامية بالقرارات التي يتم التوصل إليها ديمقراطياً إذا لم تكن تلائم المرجعية الإسلامية الصحيحة؟ هل سيكون لدى القادة رغبة في مواجهة قواعدهم الشعبية والدفاع عن مشروعية آراء تختلف عن آراءهم؟ هل هم على استعداد لقبول أنه في حين يُعد الإسلام أحد الحلول -أو حتى أفضلها- فهو ليس الحل الوحيد؟ . ستكتسب هذه الأسئلة أهمية كبرى إذا ما شارك الإسلاميون في الحكم أو حصلوا على قوة للتأثير في صناعة السياسات العامة.

● **الحقوق المدنية والسياسية:** إن الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال العملية السياسية تُعد من أشد مناصري الحقوق المدنية والسياسية، مع التأكيد على حرية التعبير والدين، والحق في تكوين جمعيات، ولكن ذلك كله داخل إطار المرجعية الإسلامية. ومما تزداد الشكوك بشأنه في التزام

(1) انظر: "الإسلاميون في السياسة: ديناميكيات المشاركة"، مرجع سابق.

(2) انظر: "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية نموذجاً"، مرجع سابق.

الإسلاميين الحقيقيين باحترام الحقوق المدنية والسياسية، هو ما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الاقليات الدينية على وجه الخصوص. فالمشكلة هو ميل الإسلاميين إلى تقليل حقوق الأفراد لصالح المجتمع.

● **المرأة:** حقوق المرأة يعتبر من أبرز التحديات للحركات الإسلامية إذ أنه يتم النظر إليها في إطار المرجعية الإسلامية. وعليه فعلى هذه الحركات والتي منها جماعة الإخوان معالجة حقوق المواطنة بصورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بحقوق المرأة، هناك بكل تأكيد إمكانية للتعامل مع تلك التساؤلات وغيرها بطريقة تُرضي في ذات الوقت كلاً من المبادئ الغربية والإطار الإسلامي. وتُقدّم أحد أوراق "كارينجي" مثلاً، وهو إعلان حزب العدالة والتنمية المغربي بأن قانون الاوضاع الشخصية الخاصة الجديد في المغرب (المدونة) عام 2007 -والذي أُمْتُدِح في الغرب على نطاق واسع- يتوافق مع المرجعية الإسلامية. وترى هذه الورقة أن مثال النظرة الإيجابية لحزب العدالة والتنمية من اعتماده للمدونة هو بمثابة تذكير بأن القبول الغربي بوجود الأحزاب الإسلامية كأطراف في الحياة السياسية الرسمية لا يتطلب منها سوى الموافقة على أكثر التفسيرات عمومية لحقوق المرأة ومساواتها بالرجل⁽¹⁾.

● **الأقليات الدينية:** لن تُحَلَّ قضية الأقليات الدينية إلا إذا قِيلَت الحركات الإسلامية مبدأ المواطنة العالمي دون تمييز على أساس العقيدة أو أي سبب آخر. عندنا مشكلة الأقباط المسيحيين، هل يوفي الإخوان بحقوقهم القائمة على مبدأ المواطنة الشاملة، هل سيضمن الإخوان حقوق ديمقراطية متساوية للجميع دون استثناء. وطالما أن الحركات الإسلامية تحتفظ بهويتها السياسية-الدينية المزدوجة، فإن قبول المساواة التامة لكافة المجموعات يُعدُّ أمراً مستحيلاً⁽²⁾.

هذا على المستوى الداخلي، وأما خارجياً، فيظهر الهاجس الأكبر في مجال العلاقات الدولية والاقليمية، من وجهة رأي "كارينجي"، حين مناقشة ما إذا كانت الحركات أو الأحزاب الإسلامية حال وصولها إلى سُدة الحكم عبر صناديق الاقتراع ستعترف بما أبرمته الحكومات التي سبقتها - ومثال ذلك حالة الإخوان في مصر- من معاهدات واتفاقيات دولية. إن أي تَوَجُّه إخواني نحو رفض الالتزامات الدولية للدولة المصرية بافتراض

(1) انظر: "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية نموذجاً"، مرجع سابق.

(2) انظر: "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية"، مرجع سابق. انظر أيضاً: "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية نموذجاً"، مرجع سابق.

تشكيلهم وتأثيرهم في حكومة منتخبة ديمقراطياً - وهو اليوم حلم بعيد المنال في مصر (عام 2007) - سوف يساهم إلى حد كبير في نزع الشرعية عن الإخوان دولياً.

هذا ويرى "كارينجي" أيضاً أن من القضايا الأقل خطورة ولكنها تبقى مهمة، هي موقف جماعة الإخوان من القضايا الاقتصادية، فالإخوان تبنوا نظرية اقتصاد السوق بمبادئ إسلامية، وبذلك يكونوا قد حافظوا على مساحة واسعة من الغموض فيما يتعلق ببرامج الخصخصة التي ترعاها الحكومة المصرية، بل هم صاغوا خطاباً شعبوياً واضحاً ينتقد بعنف بيع القطاع العام والتخلي عن الملكية العامة للدولة⁽¹⁾.

10- لا يوجد ضمانات بأن الوقت سيؤدي إلى القضاء على المناطق الرمادية، ومنه فلا اطمئنان إلى مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية: إنه وفي الوقت الذي تتأكد فيه المسافة التي قطعتها الحركات والأحزاب الإسلامية نحو الاعتدال، بنبذها العنف، من جهة، والمراجعات الفكرية المتكررة، من جهة أخرى، إلا أن "كارينجي" لا يخفي قلقه المستمر - والذي أرقه على طول مساره البحثي - من بقاء المناطق الرمادية والغموض في الكثير من القضايا، والتي لم تتمكن من إجلاءها حتى أكثر الحركات والأحزاب اعتدالاً.

والنتيجة هي أنه، حسبما يؤكد "كارينجي"، لا توجد ضمانات بأن الوقت سيؤدي تلقائياً إلى القضاء على المناطق الرمادية وأن الحركات الإسلامية التي لا تلجأ إلى العنف ستواصل التطور في اتجاه ليبرالي، بل تبقى النتيجة غير مؤكدة.

الفرع الثاني: مخرجات معهد واشنطن: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة

أولاً: النتيجة العامة

الحركات الإسلامية واحدة وليست متعددة، وهي تتعارض مع الديمقراطية، واقصاءها هو السبيل الوحيد لتعزيز الديمقراطية وضمان مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في العالم العربي والإسلامي.

(1) انظر: "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الاجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية نموذجاً"، مرجع سابق.

ثانيا: المقدمات الداعمة

1- الإسلام والديمقراطية متعارضان: تنطلق هذه المقدمة من فكرة مفادها أن الإسلام لا يتوافق مع قيم الديمقراطية، إذ أن الإسلام والديمقراطية متعارضان، فالإسلاميون هم الذين يسعون إلى بناء دولة تعتمد تفسيراً معيناً للشرعية الإسلامية بدلاً من القوانين والاحكام الوضعية، وإن بعض الإسلاميين يعتبرون الحصول على السلطة خطة لتحقيق هدفين: إعادة إنشاء الخلافة، ثم معاكسة الاتجاهات العصرية للتحضر، لتأسيس أمة بارزة في الشؤون الدولية. ويُستشهد هنا بأحد المفاهيم التي قدمها الإخوان المسلمون للديمقراطية على موقعهم الإلكتروني⁽¹⁾.

2- الحركات الإسلامية هي أكبر تحدي يواجه الولايات المتحدة: تنبني على المقدمة السابقة، فيحكم أن الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان فإن الحركات الإسلامية لن تتوافق في سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية والإسلامية، وبذلك سيكون التحدي والتضارب في المصالح بين الطرفين.

هذا إضافة إلى مقدمة أساسية أخرى هي أن الإسلام هو منبع الإرهاب، فالمشكلة ليست في الإرهاب - كما تؤكد بعض أوراق المعهد - بل في الأيديولوجية التي ينبع منها وهي ما سماها معهد واشنطن بـ"الراديكالية الإسلامية"⁽²⁾.

3- عدم القدرة على رد زحف الإسلاميين سيعيق تعزيز الديمقراطية: إذا كانت الحركات الإسلامية هي أكبر تحدي للولايات المتحدة، على اعتبار أنها غير متوافقة مع قيم الديمقراطية، إضافة إلى العنف الذي يجد تأصيلاً له

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الاقضاء"

(U.S. Policy toward Islamists: Engagement versus Isolation)، روبرت مالي وروبرت ساتلوف، 2005، المنشورة على موقع معهد واشنطن.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-toward-islamists-engagement-versus-isolation>

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل 'القلوب والعقول': عامان لي في المغرب"

(Lessons from the Front Line in the Battle for 'Hearts and Minds': My Two Years in Morocco)

روبرت ساتلوف، 2004، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/lessons-from-the-front-line-in-the-battle-for-hearts-and-minds-my-two-years>

في الاسلام. وكان تعزيز الديمقراطية أحد أولويات الولايات المتحدة في المنطقة، فإن عدم القدرة على زحف الإسلاميين سيعيق أي سياسة ناجحة تتخذ لنشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

4- تحديد الحلفاء وتشكيل الائتلافات لإنجاح العملية الديمقراطية يتوقف على إقصاء الإسلاميين: تنطلق هذه المقدمة من فكرة أن ديمقراطية المنطقة أصبحت أمراً ضرورياً، وإنجاح العملية الديمقراطية، مرهون بإقصاء الإسلاميين من التحالفات والائتلافات التي يجب على الولايات المتحدة تكوينها ودعمها.

ويؤكد المعهد بأنه على أمريكا ان تستثمر مع كل من الحلفاء الحاليين والآخرين المستقبليين، ويقترح أن يشمل هذا العمل على ثلاث عناصر: (أ- تحديد الحلفاء، من بين غير الإسلاميين (أعداء الإسلاميين) وبناء شبكة من الأهداف المشتركة بينهم، إضافة إلى دعمهم بالرؤية والمال. ب- تعزيز التحالف مع حلفاءها المحليين المعادين للإسلاموية، وتمكينهم من الوسائل المهمة لمحاربة الإسلاميين (حرب المعلومات). ج- تنشئة حلفاء مستقبليين، بأن تستغل أمريكا الوقت والجهد والمال لتنمية حلفاء جدد مستقبليين، وأن تستثمر بهذا الخصوص المعركة الرئيسية التي يستغلها الإسلاميون، وهي التربية والتعليم⁽¹⁾.

5- عدم استخدام العنف من قبل الحركات الإسلامية المعتدلة هو تكتيك، فرضته ظروف معينة، وليس استراتيجية: في ضوء الجهد المبذول من أجل التمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة و غير المعتدلة اعتماد على مؤشر التخلي عن العنف (كما تبني ذلك "كارينجي")، يُقدّم معهد واشنطن رؤيته الخاصة في الموضوع، حيث يؤكد أن نبد العنف من قبل الحركات الإسلامية لا يجب أن يُعتمد لوحده كمؤشر أساسي لتمييز الحركات المعتدلة عن المتطرفة، وبناء عليه يتم السماح لهذه الحركات والأحزاب بالمشاركة في العملية الديمقراطية، وذلك:

أولاً، أن الإسلاميين ينظرون إلى العنف كتكتيك وليس كاستراتيجية، وإن الاستراتيجية الإسلامية لم تتغير، وإن هذه الحركات تخلت عن العنف حينما تبين لها أن هذا الخيار لا يخدم أهدافها، وأن الخيارات البديلة تخدمها أكثر، وأنه في جميع الأحوال، ومهما اختلفت التكتيكات، فإن النتيجة واحدة، وهي عداء الإسلاميين للديمقراطية.

(1) انظر: "دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل "القلوب والعقول": عامان لي في المغرب"، مرجع سابق.

ثانياً، إن الحركات الإسلامية لم تُعلّق أعمال العنف إلا بعدما تعرّضت لضغط من قبل النظام السياسي، أو أحست أن البدائل الأخرى ضمن السياق السياسي الذي تشتغل فيه قد تؤدي إلى أهدافها بصورة أفضل.

ثالثاً، إن نبذ العنف ليس هو الشرط الوحيد للاشتراك في العملية الديمقراطية، فلطالما مُنعت بعض الأحزاب في التجربة الغربية من الدخول إلى العملية السياسية بحجة نشر الكراهية والعنصرية، وخطابات الإسلاميين لا تُقلّ كراهية وعنصرية من الأحزاب العنصرية التي مُنعت في أوروبا⁽¹⁾. وإن التزام بعضها اليوم بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية لا يمثل أي شيء سوى الذرائعية والتكتيك⁽²⁾.

6- الإسلاميين المعتدلين هم المفتاح لحصول الإسلاميين الراديكاليين، هي مجرد فكرة نظرية بحتة تعوزها دلائل الواقع وتجاربه: وبناء على المقدمة السابقة، التي تؤكد على أن تجنب العنف ما هو إلا تكتيك، فإن فكرة كون الإسلاميين المعتدلين هم المفتاح لحصول الإسلاميين الراديكاليين هي مجرد فكرة نظرية بحتة تعوزها دلائل الواقع وتجاربه (والتي جادل بشأنها "كارينجي"). ذلك لأن الأمثلة الوحيدة للإسلاميين المعتدلين وهم في السلطة، قد حدثت في بلدان يوجد بها هرم أعلى في السلطة (الملك في الأردن، والجيش في تركيا) والذي بإمكانه أن يتدخل ويفرض قواعد الحياة السياسية.

وما دام أن العنف هو استراتيجية كلاهما -كون المعتدلة تتجنبه كتكتيك فقط- فإنه لا يمكن لأي منظمة إسلامية أن تكون حارسة بوابة البيت الأبيض أو وزارة الخارجية⁽³⁾.

(1) انظر: "سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء"، مرجع سابق.

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل؟"

(The Democracy Dilemma in the Middle East: Are Islamists the Answer)، رويل مارك جارشن، 2005،

المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-democracy-dilemma-in-the-middle-east-are-islamists-the-answer>

(3) انظر: نص المقال تحت عنوان "إعادة كتابة القصة: استراتيجية مندمجة لمكافحة الإرهاب"

(Rewriting the Narrative: An Integrated Strategy for Counter radicalization)، تيم روبر ولورن كرانر وروبرت

ساتلوف، 2009، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rewriting-the-narrative-an-integrated-strategy-for-counterradicalizati>

وبناء على هذه الفناعة، يؤكد "واشنطن" أن معايير القبول للمشاركة في السياسة الانتخابية، ينبغي أن يكون أعلى بكثير من مجرد إيقاف العنف. فعلى الحركات الإسلامية إضافة إلى شطب الإشارات إلى استخدام العنف من قاموسها، أن تسحب أيضا جميع عناصر كره الأجانب، والعناصر التأميرية، والعنصرية المختلفة، وعناصر معاداة السامية، وإن تبين عبر ممارساتها أن أهدافها قد تغيرت⁽¹⁾.

7- الرأي القائل بأن مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية تدفعهم نحو الاعتدال حجته ضعيفة: ينتقد "واشنطن" رؤى العديد من المراكز البحثية - "كارينجي" مثلا-، والتي تؤسس إلى فكرة مفادها بأن تجربة الإسلاميين في العديد من الدول مثل تركيا والمغرب تؤكد بأن مشاركتهم في العملية السياسية تدفعهم نحو الاعتدال. ويرد المعهد عن هذا الرأي، ويعتبر أن التجارب القليلة التي تُقدّم كحجة في هذا المجال، لا تصلح للاحتجاج، ودليله على ذلك أن الإسلاميين الذين عاشوا هذه التحولات، إنما عاشوها في بلدان لها مؤسسات متينة، وتتمتع بأجهزة أمنية قوية، ولها ضمانات تؤمن ارتداد هذه الأحزاب على الديمقراطية مثل وجود الجيش في تركيا والمملك في المغرب⁽²⁾.

هذا ويُقدّم "واشنطن" -في أحد أوراقه- مثال حركة حماس في فلسطين، وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006 فإنها لم ولن تغير من استراتيجيتها العنيفة، فاستراتيجيتها الأساسية إزالة إسرائيل من الوجود.

8- تبني ديمقراطية تمييزية تتسع للجميع باستثناء الإسلاميين هو الذي سيحمي المصالح الأمريكية: بحكم أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح في العامل العربي والإسلامي، وأن هذه المنطقة تعيش حالة تغير سياسي، أطيح فيها بالأنظمة السابقة ليشكل على إثرها أنظمة وحكومات جديدة، فإن للإسلاميين الراديكاليين حظ في

(1) انظر: "معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل؟"، مرجع سابق.

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "انتصار حماس وأثره على الأمن والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية"

(Hamas triumphant implications for security, politics, economy, and strategy)، روبرت ساتلوف محررا،

مجموعة من الباحثين، 2006، المنشور على موقع المعهد.

على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus53.pdf>

الوصول للسلطة، وهو الذي سيشكل تهديد للمصالح الأمريكية. فأمریکا تراهن على مصالحها في النظام السياسي العربي الجديد الذي لا تشتمل حكومته على الإسلاميين.

فرؤية "واشنطن" تقوم على أنه من الضروري أن تكون الإدارة الأمريكية شريكا في التحول الذي يحدث في بلدان الربيع العربي والتي منها تونس، لا سيما إذا كانت تريد أن تزيد حظوظ حركات الإصلاح غير الإسلامية في التجذر في البلدان العربية الأخرى. إذ اقترح في هذا السياق أن تدعم إدراج جميع الشركاء السياسيين العلمانيين في الحوار التونسي والانتخابات، لترسيخ بناء فكرة دولة علمانية، يحكمها قانون وضعي، وبمجتمع مدني حر، وإن تبني ديمقراطية تمييزية تتسع للجميع باستثناء الإسلاميين، لأن ذلك هو الذي سيحمي المصالح الأمريكية⁽¹⁾.

9- تُخدّم المصالح الأمريكية على أفضل وجه من خلال دعم الانتقال الديمقراطي المشروط: تقوم هذه المقدمة على فكرة أساسية مفادها، أن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية تتأتى من خلال الدعم للانتقال الديمقراطي وفق شروط تملئها أمريكا على القيادة الجديدة في المنطقة. فدعم الانتقال إلى حكومة مصرية (كنموذج) ناجحة متوقف على أن تقوم الأخيرة بما يلي:

أ- تُعبر فعليا من خلال تصرفاتها على أرض الواقع عن التزامها بالحرية العالمية.

ب- تعكس من خلال المبادئ والممارسات الديمقراطية (بما في ذلك تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وعادلة)، التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة لشعبها، وتعمل على الاستجابة إليها بجميع الطرق الممكنة.

ج- تحترم سيادة القانون ومؤسسات العدالة.

د- تلتزم بالوفاء بتعهداتها الدولية.

هـ- تؤكد على شراكتها الثنائية مع الولايات المتحدة لتعزيز السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والبحر المتوسط.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "كيف تستطيع واشنطن مساعدة تونس وثورات عربية أخرى"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على موقع المعهد.

هذه المبادئ هي التي يجب أن تعتمد عليها الولايات المتحدة كقاعدة لسياستها في تعاملها مع هذا الوضع غير المستقر في مصر. فهي تعكس مصالح أمريكا الرئيسية في هذه العلاقة الثنائية، وتعتمد على مبدأ "الاشتراط الإيجابي" من خلال ربط الدعم الاقتصادي والعسكري بجدول زمني للإصلاح السياسي وانتقال القيادة. ويعكس هذا النهج أفضل طريقة لاستخدام الأصول الأمريكية للتأثير على صنع القرار ممن ستؤول إليهم السلطة في القاهرة وتسهيل مرحلة انتقالية ناجحة وآمنة⁽¹⁾.

فالفكرة الأساسية حسب طرح "واشنطن" هي أن عملية الانتقال الديمقراطي الناجحة أو الفاشلة يحددها مدى الالتزام في القيادة العربية الجديدة التي ستتولى الحكم بالشروط التي تحددها الولايات المتحدة في إطار ما يتخذ مصالحها. فالوفاء بهذه الشروط يحقق رضا أمريكا والتزامها بالمساعدات السخية التي تعد بها، وعدم الوفاء بهذه الشروط يرتب سخط الولايات المتحدة والتي ستعيق أي تحول يُجلب بالشروط المنهجية التي عرضتها أمريكا.

10- تدخّل الولايات المتحدة في مسار الانتقال الديمقراطي ضروري إن كان فيه احتمال لتضرر المصالح الأمريكية وحلفاءها: المصالح الأمريكية لها الأولوية حين التعاطي مع عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، فأبي احتمال لسيناريو سيء، يمس مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة، يقتضي التدخل الخارجي من قبلها لتجنبه. فتغير الحكومات في المنطقة جراء الثورات ودخول مرحلة الانتقال الديمقراطي، وخاصة في مصر، سيقود إلى احتمالية تضرر مصالح الولايات المتحدة، إذا ما اعتلت حكومة إسلامية يمكنها أن تهدد تلك المصالح.

يرى "واشنطن" مثلاً، أنه من المحتمل أن تتخذ الثورة المصرية أو التونسية منعطفاً مناهضاً للديمقراطية - سواء نحو سياسات أكثر تطرفاً أو مناهضة لليبرالية أو معادية للغرب أو نحو استبدادية جديدة-، وهو احتمال وارد وبشكل مروع، في حال فازت الجماعات الإسلامية بالأغلبية

وعلى هذا الأساس فمن الأجدى على الولايات المتحدة أن تستعد للتدخل للتأثير على مسار العلمية الديمقراطية، وذلك باستعانتها بطرح عرض التجارة الحرة، ومن جهة أخرى السعي إلى تنبيه الشارع العربي

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على

موقع المعهد. عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-interests-in-egypt-a-proposed-statement-of-u.s.-policy>

(المصري مثلا) إلى تبعات تصويته لأي جماعة معادية لأمريكا والغرب خاصة الجماعات الإسلامية والتي منها الإخوان المسلمون⁽¹⁾.

11- قبول الإسلاميين باللعب ضمن العملية الديمقراطية ودخول الانتخابات هو تكتيك، من أجل مسعى استراتيجي ينتهي بتأسيس دولة إسلامية: تؤكد هذه المقدمة على فكرة أساسية مفادها أن المسعى النهائي للإسلاميين هو تأسيس دولة إسلامية، وهذا ما يزيد من القلق العميق تجاه الحركات و الأحزاب الإسلامية التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى السلطة (ما بعد ثورات الربيع العربي)، ومن أمثلتها جماعة الإخوان في مصر.

يؤكد "واشنطن" أن جماعة الإخوان هي بالخطورة بما كان مما قد يعتقد البعض، فهي ليست منظمة رفاهية اجتماعية أهدافها إنسانية بصفة أساسية، بل على النقيض من ذلك. إن جماعة الإخوان هي منظمة سياسية إلى حد كبير تسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع المصري (والمجتمع الإسلامي الأوسع نطاقا) بطريقة إسلامية، ومن الناحية التكتيكية، هي منظمة سوف تستغل أي فرص سانحة تُقدم إليها، فهي قد تخلت عن أهدافها الأكثر طموحا والأساليب العنيفة لتحقيقها وذلك فقط نتيجة إلزام النظام على ذلك، وليس بمحض اختيارها.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "مطلوب: اهتمام أمريكي رفيع المستوى بالوضع المزري في مصر"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على موقع المعهد. عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/needed-high-level-u.s.-attention-to-the-dire-situation-in-egypt>
انظر أيضا: نص المقال تحت عنوان "أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على موقع المعهد. عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/ideas-for-u.s.-middle-east-policy-in-the-wake-of-the-egypt-crisis>
انظر أيضا: نص المقال تحت عنوان "مصر، استراتيجية الولايات المتحدة والتعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين»"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على موقع المعهد. عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypt-u.s.-strategy-and-engaging-the-muslim-brotherhood>
انظر أيضا: نص المقال تحت عنوان "واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يُصدق"، روبرت ساتلوف، 2011، المنشور على موقع المعهد. عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/washington-and-egypt-the-incredible-shrinking-policy>

ولو حققت جماعة الإخوان قوة سياسية، من المؤكد ستستخدمها لتحويل مصر إلى مكان مختلف تماماً. والقياس الأفضل هو تركيا في ظل حكم أردوغان، حيث تتحول تدريجياً الدولة العلمانية إلى دولة إسلامية.⁽¹⁾

ويقارن "واشنطن" بين نموذج الحكم لابن لادن والنظام الذي يسعى الإخوان لتشكيله، إن بن لادن ومنذ عقد مضى، عرض نموذجاً لحكم إسلامي -متكشف ومنعش للدماء - رفضته جموع المسلمين ليس لهدفه الأيديولوجي الرامي إلى إنشاء دولة إسلامية، وإنما لأساليبه غير الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالمسلمين الأبرياء الذين كانوا إما أهدافاً أو ضحايا عرضيين لوحشية بن لادن. ولا شك أن نموذج الحكم الإسلامي لجماعة الإخوان يختلف عن نموذج بن لادن. ويتساءل المعهد، هل هو اختلاف في الوسائل أم الغايات، أم في كليهما؟ وقبل أن ينتشر، حسب ما يؤكد "واشنطن"، هذا النموذج إلى مناطق أخرى عبر الشرق الأوسط - فيما تراه العديد من شعوب الشرق الأوسط بأنه موافقة من واشنطن ولا أقل من ذلك - ينبغي على إدارة أوباما أن تضع سلسلة من العضلات السياسية لرئيس مصر الجديد وزملائه من أجل استيضاح الإجابات على ذلك السؤال الرئيسي⁽²⁾.

12- دحض حجج القائلة بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة ستدفعهم إلى الاعتدال، والقول بعكس ذلك: جاءت هذه المقدمة للرد على العديد من الآراء - التي قدم بعضها "كارينجي" - التي تحاول تحميل صعود الإسلاميين بالتأكيد أن استحقاقات الحكم ستدفعهم نحو الاعتدال، ورؤية "واشنطن" تركز على القول بأن التجربة والواقع تؤكد عكس هذا الطرح. إن الحكومات الإسلامية في إيران والسودان وغزة قد بدت متصلة

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "جماعة الإخوان المسلمين" والتيار الإسلامي واحتمالات مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر"، روبرت ساتلوف، وهي عبارة عن شهادة أمام الكونغرس، 2011، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhood-the-islamic-current-and-prospects-for-post-mubarak-e>

(2) انظر: نص المقال تحت عنوان "فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع"، روبرت ساتلوف، 2012، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd>

انظر أيضاً: نص المقال تحت عنوان "مستقبل مصر الشيوفاطي: الأزمة الدستورية وسياسة الولايات المتحدة"، روبرت ساتلوف وأريك تراجر، 2012، المنشور على موقع المعهد.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-theocratic-future-the-constitutional-crisis-and-u.s.-policy>

لمبادئها ضد الضغط الدولي الحاشد، وليس من المرجح أن تواجه مصر هذا النوع من الضغط الدولي في أي وقت قريب.

ويرد "واشنطن" على رأي آخرين يحتجون بالقول أنه ما دامت الولايات المتحدة قد بنت علاقات أمنية وثيقة مع أكثر الدول المسلمة محافظة مثل السعودية وقطر، فبالتأكيد أن مصر بقيادة الإخوان المسلمين يمكن أن تكون ودودة أيضاً. لكن مصر تختلف تماماً-حسب ما يرى المعهد- لأن التصور الإسلامي فيها يجد لزاماً عليه أن يحارب من أجل أن ينجو من قبضة حديدية لمستبد فاسد مدعوم من قبل الولايات المتحدة. كما أن معاداة أمريكا- إلى جانب معاداة الغرب وإسرائيل- مترسخة بعمق في وجدان الجماعات الإسلامية المصرية.

يؤكد "واشنطن" أن المشاركة الإسلامية في الانتخابات لن تدفعهم إلى الاعتدال بل سيلتزمون العنف، كما أنها ستقود إلى تهديد صارخ لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وخاصة في مصر. ومما يؤشر على ذلك الواقع العملي وليس الخطابات:

أولاً، تَعَهَّد قادة الإخوان المسلمين بعرض معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل عام 1979 إلى استفتاء شعبي. ثانياً، تُظهِر مصر تحت حكم الإخوان ميلاً نحو تأجيج التطرف العنيف بدلا من التصدي له. فقد دعت الإخوان الجماعة الإسلامية للانضمام إلى ائتلافها، وهذه الجماعة هي تنظيم مصنف من قبل الولايات المتحدة كإرهابي. ثالثاً، ستصبح مصر في ظل قيادة إسلامية غير مرجحة بالأقليات الدينية والعلمانيين المصريين. ويسعى البرلمانيون الإسلاميون المنتخبون حديثاً إلى جعل الشريعة هي المصدر الحصري للتشريعات المصرية وليس فقط الرئيسي لها، وقد تعهدوا بمقاضاة من ينتقدون الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "كيف يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر"، روبرت ساتلوف وأريك تراجر، 2012، المنشور على موقع المعهد.

الفرع الثالث: مخرجات مؤسسة راند: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة.

سنعمد في تحليلنا لمخرجات مؤسسة "راند" إلى التركيز على دراستين - فقط - كنموذج، إذ تُعدان من أبرز الدراسات التي تتناول موضوع الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية، وذلك بتحديد النتيجة العامة التي يجادل لأجلها الكتاب، ثم المقدمات الداعمة لهذه النتيجة. فأما الأولى، كتاب تقدمه به الباحثة المستشرقة في المؤسسة "شيريل بينارد" تحت عنوان (الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات) عام 2004. وأما الثانية، كتاب قدمه مجموعة من الباحثين المستشرقين في المؤسسة، منهم "شيريل بينارد" و"انجيل راباسا" وآخرون تحت عنوان (بناء شبكات الاعتدال الإسلامي) عام 2007.

أولاً: كتاب (الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات)⁽¹⁾.

1- النتيجة العامة

يُوجد في العالم الإسلامي اتجاهات متوائمة مع السلام العالمي وقيم الديمقراطية والحداثة، ومن الحكمة تشجيعها ودعمها. كما يُوجد في المقابل اتجاهات معادية لهذه القيم، ومن الضروري اضعافها وتهميشها. وذلك من أجل تجنّب صراع حضارات، يكون العالم الإسلامي هو من سيورط الغرب وخاصة أمريكا فيه.

2- المقدمات الداعمة

أ- العالم الإسلامي متورط في صراع (قيم) داخلي وخارجي، ولهذا الصراع تداعيات على العالم أجمع، وعلى الغرب أن يفهم هذا الصراع من أجل التأثير على نتائجه: في البداية تنطلق الدراسة من مقولة أساسية مفادها أن الإسلام المعاصر ومن أجل أن يحدد قيمه وهويته وموقفه من العالم أصبح متورطاً في صراعات داخلية

(1) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، ترجمة، ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013، القاهرة، مصر.

أصل الدراسة بالإنجليزية: © (Civil Democratic Islam: partnes, resources, and strategies, By Cheryl benrad copyright 2004, Rand Corporation).

وخارجية، حيث تتصارع مجموعة من الرؤى داخله من أجل السبق في الهيمنة السياسية والروحية. وتؤكد الدراسة أن لهذا الصراع تكاليف باهظة وتداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تمس العالم أجمع⁽¹⁾.

إن نتيجة هذا الصراع الداخلي، حسب ما ترى الدراسة، إذا كانت لصالح الإسلام غير المعتدل، أي الأصولي، فإنه سيقود إلى صراع حضارات، يكون العالم الإسلامي هو من أشعل فتيله، لأن "الإسلام دين ملهم بما له من نفوذ سياسي واجتماعي ضخم، وهو يلهم أتباعه مجموعة من الأيديولوجيات والأنشطة السياسية التي تهدد الاستقرار العالمي."⁽²⁾

ولتجنب صراع الحضارات" فإن الغرب يبذل جهودا متنامية لفهم هذا الصراع [الداخلي في العالم الإسلامي]، وسبيل التعايش معه والتأثير في نتائجه". والتأثير في نتائجه يكون بما يساهم ويضمن عالما إسلاميا من شكل خاص، طبقا لما ترغب الولايات المتحدة أن تراه. إن "الولايات والعالم الصناعي الحديث، بل المجتمع الدولي برمته؛ يُفضلون جميعا عالما إسلاميا متناغما مع النظام العالمي: ديمقراطي، وقابل للنمو الاقتصادي، ومستقر سياسيا، وتقديمي من الناحية الاجتماعية؛ يتبع قواعد السلوك الدولي وقوانينه. وبالمثل يريدون تجنب "صراع الحضارات" بكل أشكاله المحتملة"⁽³⁾.

ب- يعيش العالم الإسلامي حاليا حالة من الأزمة: تؤكد الدراسة أن العالم الإسلامي يعيش حاليا حالة من الأزمة، وترجع أسبابها إلى "مكونان رئيسيان: الفشل في تحقيق النمو، والانفصال عن التيار العالمي المهيمن. لقد اصطبغ العالم الإسلامي منذ فترة طويلة بالتخلف والعجز النسبي، وجرب حلولاً مختلفة مثل الوطنية القطرية، والقومية العربية، والاشتراكية العربية، والثورة الإسلامية؛ لكن من دون نجاح يذكر، مما وُلد حالة من الاحباط والغضب. في نفس الوقت ابتعد العالم الإسلامي عن الثقافة العالمية المعاصرة"⁽⁴⁾. فقد أصبح أبعد ما يكون عن

(1) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 23.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

(4) المرجع نفسه، ص 14.

قيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان. فهو يؤكد على مرجعيته الدينية الإسلامية والتي لا تتوافق في الأصل مع القيم التي تنبني عليها الثقافة العالمية.

ج- الاختلاف في الرؤى في التعامل مع الأزمة التي يعيشها العالم الإسلامي أنتج اتجاهات تتصارع فيما بينها، منها ما هو متوافق ومتوائم مع قيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنها ما هو معادي لها: ترى الدراسة أنه وفي ظل الأزمة التي يعيشها العالم الإسلامي يتفق المسلمون بأنه من الضروري أن يتم إيجاد الحلول للخروج من هذا الوضع، لكنهم يختلفون فيما يتوجب اعتماده كحل فعال ومجدي، كما يختلفون على الصور النهائية التي يجب أن يكون عليها المجتمع الإسلامي. وتحدد الدراسة أربعة اتجاهات في هذا المضمار:

الاتجاه الأول: والذي يمثله الأصوليون، وتُعرفهم الدراسة بأنهم أولئك "الذين يرفضون قيم الديمقراطية والثقافية الغربية المعاصرة، ويريدون دولة سلطوية؛ متزمتة تطبق رؤيتهم المتطرفة للشريعة والأخلاق الإسلامية. وهم على استعداد لاستخدام التقنيات الحديثة من أجل بلوغ هذا الهدف".

وتضيف أن "الأصوليون نسخة عدوانية توسعية لإسلام لا يتورع عن العنف؛ إذ غايتهم اكتساب القوة السياسية ثم فرض الصارم للإسلام -طبقاً لتفسيرهم- بالقوة، وذلك على أوسع نطاق عالمي ممكن. إن مرجعيتهم ليست الدولة القومية القطرية أو الجماعة العرقية؛ بل الأمة الإسلامية.⁽¹⁾

ولكن الأصوليون حسب الدراسة ليست صورة واحدة، إذ يمكن التمييز بين تياران من الأصوليين: "الأول راسخ عقدياً، ويميل إلى مَدِّ جذوره في المؤسسات الدينية. وسوف نشير إلى هذا التيار بـ"الأصوليين النصوصيين"، وتُظَم هذه الطائفة معظم الراديكاليين الإيرانيين في جانبها الشيعي، في حين يُظَم جانبها السني تجل واحد؛ ألا وهو الوهابية السعودية، وتعد جماعة "كابلان" النشطة في تركيا وبين أتراك الشتات مثلاً آخر. أما التيار الثاني، فهم "الأصوليون المتطرفون" وهم أقل اهتماماً بالدلالة الحرفية لنصوص الإسلام، إذ يبيحون لأنفسهم في هذا

(1) وفي المقابل أليس الغرب الأوروبي والأمريكي في سعي حثيث -وبالقوة في أحيان عدة- من أجل فرض قيم التنوير والحداثة والديمقراطية -طبقاً لرؤيته- وعلى النمط الذي يريد في العالم أجمع ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص (وهذه الدراسة أحد الأمثلة التي تدعو إلى ذلك وتؤكدده)، فما الذي يُفسر انتقاده لقيم غيره وتمجيده لقيمه الخاصة والتي يدعي أنها "علمية"؟

المضمار حريات كبير سواء عمداً أو جهلاً منهم بصحيح الإسلام⁽¹⁾، وليس لهؤلاء الأصوليين خلفيات علمية "مؤسسية"، بل يميلون إلى الاعتماد على الذات والانتقائية في معرفتهم بالإسلام، ويظن هذا التيار تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وحزب التحرير، وعدد كبير من حركات التطرف المنتشرة في العالم." والتي منها حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، كما تحددتهم الدراسة في موضع آخر.

لتصل الدراسة بعد هذا التحليل إلى تأكيد نتيجة مفادها أن الأصولية "بوجه عام لا تتوافق مع قيم المجتمعات المدنية، والتصور الغربي لمجتمع الحضارة والنظام السياسي العلماني"⁽²⁾.

الاتجاه الثاني: والذي يمثله التقليديون، وتعرفهم الدراسة بأنهم أولئك "الذين يريدون مجتمعاً محافظاً ويتشككون في الحداثة والابداع والتطور". وتقسّمهم الدراسة هم أيضاً إلى جماعتين اثنتين هما: التقليديون المحافظون، والتقليديون الإصلاحيون، وتؤكد بأن الفرق بينهما خطير وكبير.

"يؤمن التقليديون المحافظون بالتطبيق الحرفي للشريعة والتراث، وباضطلاع الدولة وسلطاتها السياسية بتشجيع هذا التطبيق أو على الأقل تسييره. ومع هذا، فإن هذه الفئة لا تحبذ اللجوء إلى العنف أو الإرهاب. أما التقليديون الإصلاحيون فيروا بوجوب تقديم الإسلام لتنازلات في قضية التطبيق الحرفي لتعاليمه، ليظل خطابه فعالاً وجذاباً على مدى العصور"⁽³⁾.

الاتجاه الثالث: والذي يمثله الحداثيون، حسب ما تقدمهم الدراسة فإن هذا الاتجاه "يرغب في أن يصبح العالم الإسلامي جزءاً من الحداثة العالمية، وأن يتم تحديث الإسلام وتقويته ليواكب العصر".

يسعى الحداثيون "لإحداث تغييرات جوهرية في الفهم والتطبيق الحاليين للإسلام، كما يؤمنون بتاريخانية الإسلام؛ وهو ما يعني أن الإسلام الذي تُعَدُّ به في أيام النبي [محمد صلى الله عليه وسلم] قد عكس حقائق أبدية، وملابسات تاريخية كانت تناسب ذلك العصر ولم تعد صالحة الآن، ويرون أن الممارسات جزء لا ينفصل عن السياق التاريخي دائم التغيير. إن ما يقدره الحداثيون في الإسلام ويعجبون به يختلف تماماً عما يقدره

(1) إذا كانت الباحثة غير مسلمة، فما أدراها بالصحيح من الإسلام من الخطأ منه؟

(2) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 27-28.

(3) المرجع نفسه، ص 29.

الأصوليون والتقليديون، كما أنه أكثر تجريدية؛ فالقيم الجوهرية مثل؛ صدارة الضمير الفردي، وقيام المجتمعات على المسؤولية الاجتماعية، والمساواة، والحرية هي قيم تتوافق بسهولة مع المعايير الديمقراطية الحديثة⁽¹⁾.

الاتجاه الرابع: والذي يمثله العلمانيون، وتعرفهم الدراسة بأنهم أولئك الذين "يريدون أن يقبل العالم الإسلامي انفصال الدين عن الدولة، كما هو الحال في الديمقراطيات الصناعية الغربية، وعلى قَصْر الدين على المجال الخاص".

فالعلمانيون يؤكدون "أن الدين أمر شخصي يجب فصله عن السياسة، وأن التحدي الأكبر يكمن في منع تعدي أيٍّ منهما على الآخر، فالدولة يجب ألا تتدخل في الممارسات الدينية لرعاياها، بشرط أن تتوافق تلك الممارسات مع القانون الوضعي ومنظومة حقوق الإنسان. وتمثل الكمالية التركية -التي أُمّت الدين لحساب الدولة- النموذج العلماني في الإسلام".

وترى الدراسة أن هناك صنفان من العلمانيين، "العلمانيون المعتدلون الذين يريدون من الدولة ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، وحصر الدين في المجال الخاص بوصفه أمراً شخصياً، بشرط عدم انتهاك للمعايير الوضعية لحقوق الإنسان والقانون المدني، والعلمانيون المتطرفون بما في ذلك الشيوعيون اللائكيون فإنهم يعادون الدين كلية"⁽²⁾.

د- الاتجاهات داخل العالم الإسلامي الأكثر موائمة لقيم الحداثة والديمقراطية يجب انتقاءها بدقة للترويج للإسلام الديمقراطي: ترى الدراسة أنه ولأجل "تشجيع التغيير الايجابي في العالم الإسلامي نحو الديمقراطية والحداثة والتوافق مع النظام العالمي المعاصر، يجب أن تختار الولايات المتحدة والغرب، بعناية شديدة؛ العناصر والاتجاهات والقوى الإسلامية التي ينوون دعمها وتقويتها، ويجري تقييم الأهداف والمنظومات القيمية الخاصة بالحلفاء المحتملين، ودراسة أوجه العواقب التي قد يُسفر عنها دعمهم"⁽³⁾. ومن بين الاتجاهات الأربعة سالفة الذكر،

(1) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 15-16.

تؤكد الدراسة أن هنالك اتجاه واحد فقط يتواءم مع رؤية الغرب للديمقراطية، إنه الاتجاه الحداثي، أم بقية الاتجاهات فيما غير متوافقة مع قيم الغرب أو معادية لأمريكا وحلفاءها.

الاتجاه العلماني، حسب ما ترى الدراسة فإن هؤلاء هم حلفاء الغرب الطبيعيين في العالم الإسلامي، على اعتبار أن الديمقراطيات الغربية تركز على الفصل بين الدولة والدين، ونظرتهم هم أيضا تركز إلى ذلك. لكن ما تلاحظه الدراسة هو أن مشاعر الكثير منهم معادية وسلبية تجاه الغرب، لأسباب متنوعة، فالأيديولوجيات اليسارية، وخطاب العداة لأمريكا، والقوميات العدوانية، والهياكل الاستبدادية، تعد أبرز التجليات العلمانية في البلدان الإسلامية حاليا. (1).

الاتجاه الأصولي، بكل وضوح ودون مراعاة تؤكد الدراسة أن الأصوليون المتطرفون "يعادون الحداثة والقيم الغربية عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص، ولا تتوافق أهدافهم العامة مع أهدافنا، فهم يعارضوننا ونحن نعارضهم". أما الأصوليون النصوصيون، فلا تزال العداوة مؤجلة وكامنة، كما أن التحالفات المؤقتة مستمرة في حالات معينة أملت لها الاعتبارات المختلفة، ومن الأمثلة السعودية وإيران". (2).

الاتجاه التقليدي، تؤكد الدراسة أن الإسلام التقليدي ينطوي على عناصر تدعم قيم الديمقراطية والمساواة والمشاركة، ومن الممكن انتقاء هذه العناصر واستخدامها في تبرير الإصلاح، ولهذا كله فمن المغربي اختيار التقليديين كطليعة لمشروعنا لترويج وتعزيز الإسلام الديمقراطي. لكنه وعلى الرغم من الاغراء الذي يمكن أن يقدمه التقليديون إلا أنهم في المقابل يطرحون اشكالات شديدة الخطورة، حيث تحددها الدراسة في النقاط التالية:

1- يصعب غالبا التمييز بين التقليديين والأصوليين، سواء من حيث القيم التي يعتنقها الطرفان والتي تتقارب غالبا إلى درجة لا يمكن التمييز بينها (3).

2- رغم ما يوفره التقليديون من فرصة لالتماس روح الديمقراطية في الإسلام، فإنه عادة ما تنطوي كتاباتهم على "مواقف وحجج فلسفية تخالف القيم التي بني عليها المجتمع المدني المعاصر بشكل جذري. وتكمن المشكلة

(1) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 54.

(2) المرجع نفسه، ص 56.

(3) المرجع نفسه، ص 61.

الرئيسية في تناقض الأسس الفلسفية للطرفين؛ فالديمقراطية الحديثة تركز على قيم الاستنارة، أما الاتجاه التقليدي فيعادي تلك القيم، ويراها مصدرا للشور والآثام ومنبعا للفساد الاخلاقي. كذلك تمثل منظومة الاتجاه التقليدي نقیضا للمتطلبات الأساسية للعقلية الديمقراطية الحديثة، وهي: التفكير النقدي، والحلول الابتكارية للمشكلات، والحرية الفردية، والعلمانية. وإذا أمكن التغاضي عن هذه الاختلافات لبعض الوقت، فإنها لن تَدوي. وعاجلا أم آجلا سوف تتكشف مكامن التعارض⁽¹⁾.

3- في الوقت الذي يرفض فيه المجتمع الديمقراطي المدني المعاصر تطبيق الشريعة، فإن الرؤية التقليدية تقتضيها.

وبناء على ما تم تقديمه فإن الدراسة تخلص إلى أن الحداثة لن تنسجم مع القضايا المحورية التي يركز عليها التقليديون. أضف إلى ذلك، تؤكد الدراسة، أن الاتجاه التقليدي مرتبط بالتخلف والرجعية ارتباط السبب بالنتيجة، فهو يمثل محضنا لتفريخ المشكلات الاجتماعية والسياسية من كل نوع. إن التيار التقليدي سلطوي هرمي مرتبط بالسلطة وغير ديمقراطي، ولا يطمئن لحضور المرأة في الحياة العامة بل يعرقل ذلك، فضلا عن نفوره من التعليم العلماني الحديث⁽²⁾.

الاتجاه الحداثي، تؤكد الدراسة أن "الرؤية الحداثية متوافقة مع رؤيتنا، ومن بين كل الأطياف، فإن هذه الفئة شديدة الاتساق مع قيم وروح المجتمع الديمقراطي الحديث". إن النزعة الحداثية لا التقليدية هي التي تتسق مع الغرب. وسبب ذلك، أن هذا الاتجاه يشتمل بالضرورة تجاوز الاعتقاد الديني الأصلي، أو يعمل على تعديله، أو تجاهل بعض عناصره على نحو انتقائي⁽³⁾. ورغم أن الحداثيون هم الشريك الأساسي الذي يجب ان تعول عليه الولايات المتحدة والغرب للترويج للإسلام الديمقراطي، فإن واقع حال هذا الاتجاه لا يبعث على التفاؤل، فهؤلاء يعملون تحت ضغط العدد من المعوقات -منها الاقتصادية المتعلقة بالتمويل والسياسية المتعلقة بالمضايقات والتهميش- والتي تضعف من فعاليتهم⁽⁴⁾.

(1) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 67.

(2) المرجع نفسه، ص 68-69.

(3) المرجع نفسه، ص 74-75.

(4) شيريل بينارد، الإسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، مرجع سابق، ص 77-78.

وإلى جانب هذه الاتجاهات الرئيسية يوجد الصوفية والتي هي من بين الفئات التي حددتها الدراسة لتدخل ضمن الشركاء المحتملين، وإن كانت لا تُدخلها تحت أي الفئات المذكورة، إلا أنها سلكتها مع الحدائين. ويمثل التصوف -من وجهة رأي هذه الدراسة- "التفسير الفكري المنفتح للإسلام، وينبغي دعم التفسير الصوفي في المدارس والمقررات التعليمية والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والحياة الثقافية؛ دعماً فعالاً في البلاد التي يوجد بها تقليد صوفي، مثل أفغانستان والعراق، ومن خلال الشعر والموسيقى والفلسفة، الذين ينفرد بهم التصوف".

وحسب ما تؤكد الدراسة فإن للتقليد والممارسة الصوفية القدرة على "القيام بدور الجسر الذي يَنقُل هذه المجتمعات خارج نطاق التأثيرات الدينية"⁽¹⁾

ثانياً: كتاب (بناء شبكات الاعتدال الإسلامي)⁽²⁾.

في تصدير هذه الدراسة يؤكد كتابها أنهم يتناولون "إحدى القضايا المركزية في عصرنا، وهي حرب الأفكار داخل المجتمعات الإسلامية، وهي دراسة وثيقة الصلة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفاءها، ولها علاقة مباشرة بما تراه مؤسسة سميت ريتشارد من أن الولايات المتحدة مازالت تواجه التحدي الخاص بتعزيز النظام العالمي وتعزير مصالح الولايات المتحدة وقيمها في الخارج، ولا شك أن لهذه الدراسة أهميتها بالنسبة لجماعة الأمن القومي ولأفراد الجمهور العام المهتمين داخل الولايات المتحدة وخارجها"⁽³⁾.

1- النتيجة العامة

(1) المرجع نفسه، ص 90.

(2) شيريل بينارد وأنجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، تر: ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2016. أصل الدراسة بالإنجليزية: (Building moderate muslim networks , By Angel Rabasa, Chreyl Benard, Lowell H.Schwartz, and Peter Sickle© Copyrighte 2008 Rand Corporation).

(3) المرجع نفسه، ص 13.

في العالم الإسلامي -حاليا- اتجاهات فكرية مختلفة تتصارع فيما بينها، منها الراديكالية الراض لقيم الحداثة والديمقراطية، ومنها المعتدلة المتقبلة لهذه القيم، وللولايات المتحدة دور مهم -بحكم تجربتها في الحرب الباردة- يجب أن تلعبه لتطوير وإنشاء شبكات اعتدال إسلامي أكثر توافقا مع قيم الحداثة والديمقراطية الغربية.

2- المقدمات الداعمة

أ- هناك صراع أفكار داخل العالم الإسلامي، ونتيجته ستحدد مستقبل العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب: تنطلق الدراسة من مقدمة أساسية مفادها أن الصراع الدائر الآن عبر مساحة كبيرة من العالم الإسلامي هو في الأساس حرب أفكار. وهو صراع بين اتجاهات عدة، يُعد الاتجاه الأصولي أحد هذه الاتجاهات الأبرز. يقوم هذا الاتجاه على التعصب والعنف ويشكل التهديد الإرهابي الجهادي، وهو يشكل خطرا على الغرب. ونتيجة هذا الصراع (حرب الأفكار داخليا) هي التي ستحدد ما إذا كان سيستمر تهديد هذا الاتجاه أم لا.

ب- الإسلام الأصولي أكثر قوة ونفوذا مقارنة بالمسلمين المعتدلين الليبراليين الذين يتميزون بالضعف ومهمشين: ترجع الدراسة أسباب قوة الإسلاميين الأصوليين والضعف المسلمين المعتدلين الليبراليين إلى التالي: الإسلاميين الأصوليين ورغم كونهم أقلية، فإنهم يمتازون بنفوذ كبير، وذلك راجع إلى ما طوروه من شبكات تغطي العالم الإسلامي وخارجه. أما المسلمين المعتدلين الليبراليين، ورغم كونهم أغلبية، إلا أنهم لم يتمكنوا من امتلاك الشبكات والمؤسسات الإسلامية المعتدلة باعتبارها وسيلة يمكن أن تقوي صوتهم⁽¹⁾.

وما زاد من نفوذ الأصوليين أيضا، كما تؤكد الدراسة، هو أن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر أدت إلى اكتساب التفسيرات المتطرفة والمنغلقة للإسلام أرضا لها داخل المجتمعات الإسلامية، وترجع أسباب ذلك إلى العوامل البنوية⁽²⁾ باعتبار أنها تلعب دورا كبيرا في ذلك، والتي منها، انتشار الهياكل السياسية ذات البنية

(1) شيريل بينارد ونجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، مرجع سابق، ص 11.

(2) وماذا عن العوامل النسقية: الاحتلال الصهيوني في فلسطين، والتواجد العسكري الأمريكي بقواعده في العديد من دول العالم العربي، ودعم أمريكا ذاتها للأنظمة الاستبدادية في المنطقة خدمة لمصالحها. أليست هذه بعوامل مهمة يمكن أخذها في الاعتبار حينما تحاول أي دراسة علمية جادة تفسير العنف من قبل المسلمين.

الشمولية وضمور المؤسسات المدنية المجتمعية في جزء كبير من العالم الإسلامي إلى أن يكون المسجد أحد السبل المهمة للتعبير عن السخط الشعبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ومن أسباب ضعف المعتدلين، حسب ما ترى الدراسة، إضافة إلى انعدام شبكات خاص بهم، هو أن الأصوليين (والحكومات الشمولية أيضا) قد نجحت بدرجات متفاوتة في ترويب وتهميش وإسكات المسلمين المعتدلين الذين يشتركون في تبني الأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية، وذلك باستعمال العنف في حالات كثيرة وكذا التهديد بالعنف لإرهاب الخصوم. وعليه، فإن تفوق الأصوليين على الليبراليين والمعتدلين، حسب ما ترى الدراسة، يرجع في الأساس إلى توفر ميزتين هامتين: الأولى هي المال، أما الميزة الثانية فهي التنظيم⁽¹⁾.

ج- للولايات المتحدة القدرة على إنشاء شبكات اعتدال إسلامي: تؤكد الدراسة على فكرة أساسية مفادها أنه إذا كان تيار المسلمين المعتدلين هو الذي سيعتمد عليه لتحقيق نموذج الإسلام الديمقراطي في العالم الإسلامي، وكان هؤلاء من حيث المال والتنظيم أكثر محدودية، وأقل قدرة على توفيرها بالاعتماد على الذات، فسيكون من الأولى والضروري أن تكون هناك جهة خارجية تتكفل بذلك.

وبما أن الولايات المتحدة ذات خبرة في هذا المجال، اكتسبتها من تجربتها في الحرب الباردة، وما استحدثته من استراتيجيات كان لها أكبر الأثر في تكوين مجموعة قوية تتمتع بالمصداقية من معتنقي القيم البديلة ضد الفكر الشيوعي، والمنشقين المؤثرين والنظراء الذين أمكن الاعتماد عليهم أثناء الحرب الباردة⁽²⁾، فإنه سيكون لها دورا حاسما تستطيع أن تلعبه في تمهيد الأرضية أمام المسلمين المعتدلين. وكما تؤكد الدراسة فإن "المطلوب في هذه

(1) شيريل بينارد وانجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، مرجع سابق، ص 15-16.

(2) إذا كانت الحرب الباردة وما شهدته من تشويه وتظليل من قبل باحثي دراسات المناطق ومراكز الأبحاث، والتي كان باحثوها متورطة باندماجها الكلي في اللعبة السياسية (كما وضحناه سابقا) في صراع أمريكا ضد الاتحاد السوفياتي (صراع الأيديولوجيات). ونحن الآن في صراع أفكار-طبقا لما تم الاقرار به من وزارة الدفاع "تقرير مراجعة الدفاع لكل أربع سنوات"- يجب أن تفوز فيه أمريكا من خلال دعمها للجهات التي تتبنا قيمها وتخدم مصالحها في العالم الإسلامي، وبذلك تُعيد نفس تجربتها في دعمها للجهات التي تبنت قيمها داخل الاتحاد السوفياتي، وكانت النتيجة نجاحها في حسمه لصالحها. فإنه يمكننا التأكيد على أن التشويه والتظليل والأيديولوجيا هي التي ستحرك عمل المستشرقين الجدد الناشطين ضمن مراكز الأبحاث والتي منها راند في لأبحاثها تجاه المنطقة والحركات الإسلامية بشكل خاص.

المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الولايات المتحدة في الحرب الباردة وتحديد مدى ملائمتها لظروف العالم الإسلامي الآن ورسم "خريطة طريق" لإنشاء شبكات إسلامية معتدلة ليبرالية، وهو ما تقترحه هذه الدراسة"⁽¹⁾.

د- إن سبيل التغيير في منطقة الشرق الأوسط سيتم بنجاح حينما تجعل الحكومة الأمريكية إنشاء شبكات الاعتدال الإسلامي هدفا صريحا في برامج محددة: بعد ثناء الدراسة على "جدول أعمال الحرية" للرئيس بوش الابن باعتباره استراتيجية رائعة رسمتها الولايات المتحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب، تنتقد في الوقت نفسه غياب الاجماع على الكيفية التي يتم من خلالها تحديد الشركاء في "حرب الأفكار" ودعمهم، كما لاحظت غياب الرغبة الصريحة في المساعدة على إنشاء شبكات اعتدال إسلامية. وعليه فان القضية من وجهة نظر هذه الدراسة، تحتاج جدية أكبر، إذ أنه من الضروري أن يُجعل من إنشاء هذه الشبكات "هدفا صريحا لبرنامج حكومة الولايات المتحدة".

ترى الدراسة أن إنشاء هذه الشبكات يمكن أن ينطلق من ثلاث مستويات: الأول، دعم الشبكات الموجودة. والثاني، تحديد الشبكات الكامنة والوقوف معها في بدايتها وأثناء نموها. والثالث، المساهمة في الظروف الأساسية للتعددية والتسامح الملائمة لتلك المؤسسات. لكنه ورغم أن هناك عدد من البرامج الحكومية الأمريكية الفعالة على المستويين الأولين فإن معظم الجهود الأمريكية حتى الآن تقع في نطاق المستوى الثالث⁽²⁾.

فالخطوة الأولى بالنسبة للولايات المتحدة وحلفاءها، حسبما تراه الدراسة، هي اتخاذ قرار ببناء شبكات اعتدال وخلق صلة صريحة بين هذا الهدف وبين استراتيجيتها وبرامجها الإجمالية، ويتطلب التنفيذ الفعال خلق بنية مؤسسية (بيروقراطيات جديدة) دخل الحكومة توجه هذا الجهد وتدعمه وتلاحظ وتراقب باستمرار⁽³⁾.

ه- تصنيف المسلمين إلى معتدلين وأصوليين يتوقف على تبيان موقف الأفراد والجماعات الإسلامية من العديد من القضايا: ترى الدراسة أن المسلمين حول العالم يختلفون "بشكل جذري لا في آراءهم الدينية فحسب بل أيضا في السياسي والاجتماعي، بما في ذلك تصوراتهم المتعلقة بالحكومة، وكذلك في آرائهم حول أولوية تطبيق

(1) شيريل بينارد وانجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 25-26.

(3) المرجع نفسه، ص 32.

الشريعة في مقابل المصادر التشريعية الأخرى، وآرائهم حول حقوق الإنسان، وبخاصة حول حقوق النساء والأقليات الدينية، وما إذا كانوا يعضدون ويسوغون ويجيزون العنف المستخدم في تنفيذ مطالبهم السياسية أو الدينية. وقد ذكرنا هذه الأمور بوصفها "قضايا بارزة" يَسمح موقف الأفراد والجماعات منها بتصنيف أدق لها من حيث اقتربها من الديمقراطية التعددية"⁽¹⁾.

وبناء على ذلك، تقسم الدراسة الاتجاهات الإسلامية المعاصرة إلى معتدلة وأخرى متطرفة أصولية. وتُعرف الدراسة المسلمين المعتدلين بأنهم " أولئك الذين يؤمنون بالأبعاد السياسية للثقافة الديمقراطية (وفق التقاليد الليبرالية الغربية)، وتشمل دعم الديمقراطية وحقوق الانسان المعترف بها دوليا (بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحرية العبادة) واحترام التنوع وقبول المصادر غير الطائفية للقانون، ورفض الارهاب او أي شكل آخر للعنف غير المشروع". فدعم هؤلاء للديمقراطية يعني ضمنا معارضة مفاهيم الدولة الإسلامية وبخاصة تلك التي تتضمن ممارسة السلطة السياسية من جانب نخبة من رجال الدين"⁽²⁾.

هذا، وتؤكد الدراسة أنه "لا يكفي أن تعلن جماعة أنها "ديمقراطية" بمعنى إثارة الانتخابات بوصفها وسيلة لتشكيل الحكومة كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين الحالية". فالاعتدال يتحدد من خلال توضيح أي جماعة لرؤيتها للعالم بشكل دقيق وتفصيلي"⁽³⁾.

و-الشركاء المحتملون لمحاربة التطرف الإسلامي هم العلمانيون والمسلمون الليبراليون والمعتدلون التقليديون بما فيهم الصوفية: بحسب ما ترى الدراسة، إنه وبوجه عام "هناك ثلاث قطاعات عريضة داخل نطاق الاتجاهات الأيديولوجية بالعالم الإسلامي، حيث يمكن للولايات المتحدة والغرب العثور على شركاء (شركاء محتملون) في الجهد المبذول لمحاربة التطرف الإسلامي، تتمثل في العلمانيين والمسلمين الليبراليين والمعتدلين التقليديين بما فيهم الصوفية."

(1) المرجع نفسه، ص 144.

(2) المرجع نفسه، ص 144-145.

(3) المرجع نفسه، ص 148.

العلمانيون: تؤكد الدراسة أنه من المهم، حينما يتم تعزيز البدائل العلمانية للاتجاه الإسلامي، تمييز الأطياف عن بعضها البعض، إذ تنقسم العلمانية في العالم الإسلامي إلى ثلاث أنواع: العلمانية الليبرالية، والعلمانية "المناهضة للكهنوت"، والعلمانية الاستبدادية.

فأما العلمانيون الليبراليون فإن قيمهم أقرب في توجهها إلى القيم السياسية الغربية، بيد أن هذه المجموعة أقلية محدودة. وهناك العلمانية المعادية للكهنوت، وهي أقرب إلى الكمالية وتراث اللائكية الفرنسية.

وأما العلمانية الاستبدادية فهي تشمل البعثيين والناصرين والشيوعيين الجدد، وغيرهم من أتباع المذاهب الاستبدادية الأخرى. ورغم أن هذه الفئة معادية للإسلام نظرياً، إلا أنها تستغله لتحقيق مكاسب سياسية. ومن الجلي أن هذه الفئة لا تصلح كشريك للولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية⁽¹⁾.

المسلمون الليبراليون: إن أيديولوجية هؤلاء خلافاً للعلمانيين لها أساس ديني، يشبه ما عند الديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين. وينتم المسلمون الليبراليون إلى خلفيات دينية متنوعة، فقد يكونوا حدائين يحاولوا خلق انسجام بين قيم الإسلام الجهورية والعالم الحديث، أو منتمين لخلفية تقليدية. ويجمع بين المسلمين الليبراليين الاعتقاد بأن القيم الإسلامية متسقة مع الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، ويعادي المسلمون الليبراليون مفهوم "الدولة الإسلامية". وهناك ملمح ثابت في فكر الحدائين الليبراليين من المسلمين، هو أن الشريعة نتاج الظروف التاريخية للعصر الذي ظهرت فيه، وأن بعض عناصرها كالعقوبات البدنية مثلاً، لم تعد تصلح لعصرنا، ومن ثم لا بد من تحديثها⁽²⁾.

التقليديون المعتدلون والصفوية: هذا الصنف، حسبما تؤكد الدراسة، هو الأكبر حجماً بين المسلمين، وهم غالباً وليس دائماً، مسلمون محافظون يعتقدون ما ورثوا من اعتقادات وتقاليد عبر القرون، وهذه التقاليد معادية للأصولية، وتشمل هذه التقاليد تبجيل الأولياء (والصلاة عند قبورهم)⁽³⁾ وكثير من الممارسات التي يحرمها

(1) شيريل بينارد وانجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، ص 113-114.

(2) المرجع نفسه، ص 114.

(3) ألم تجد الدراسة غير هذين الملمحين للاتجاه غير السوي في الصفوية تعبداً وفكراً وممارسة لتمييزها به؟

الوهابيون. إن التقليديين يفسرون النصوص الدينية استنادا إلى تعاليم المذاهب الفقهية، ولا يحاولون تفسير القرآن والأحاديث مباشرة دون وسيط، كما يصنع السلفيون والحداثيون.

ومن المهم، حسبما تؤكد الدراسة، أنه على الولايات المتحدة خلال استكشافها إمكانية الشراكة بينها وبين التقليديين والصوفية أن تضع في اعتبارها التنوع الواسع لهذا القطاع، لأن من بين هؤلاء هناك المسلم والثوري ومنها المنضبط وغير ذلك⁽¹⁾.

ز- رغم وجود حوافر تدفع لإشراك الإسلاميين في العملية الديمقراطية، إلا أنه وفي المقابل، هناك ما يكبح بقوة ويعيق ذلك: بعد تحديد الدراسة للشركاء المحتملين تطرح سؤالاً مهماً حول مستقبل الإسلاميين في العملية الديمقراطية، وهل ينبغي إشراكهم أم لا؟ وقبل أن تخوض الدراسة في الجدل حول هذا السؤال، تُعرف - كما عرفت المسلمون المعتدلين - أولاً مصطلح "الإسلاميين"، وترى "بأنهم أولئك الذين يرفضون فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، ذلك بأن الإسلاميين يسعون إلى إنشاء شكل من أشكال الدولة الإسلامية أو على الأقل الاعتراف بالشريعة كأساس للقوانين".

وترى الدراسة أنه في الوقت الذي تتوافر فيه من الحجج ما يدعم فكرة إشراك الإسلاميين في العملية الديمقراطية، هناك في المقابل حجج قوية تدعم فكرة عدم إشراكهم.

فأما الحجج التي تأسس لمقولة إشراكهم فهي ثلاثة، الأولى: أن الإسلاميين يمثلون البديل الوحيد صاحب الجماهير الواسعة للأنظمة التسلطية في العالم الإسلامي (وبخاصة في العالم العربي). والثانية: أن الجماعات الإسلامية كـ"الإخوان المسلمين" في مصر قد تحولوا إلى دعم الديمقراطية التعددية وحقوق النساء... إلخ. والثالثة: أن الإسلاميين أحرى أن ينجحوا في إقناع الإرهابيين المحتملين ببند العنف⁽²⁾.

وأما الحجج التي تدعم فكرة عدم إشراكهم، فهي ثلاثة أيضاً، الأولى: أننا لا نعرف هل كلام الإسلاميين المنحاز للديمقراطية وخطابهم الأكثر اعتدالاً إلى حد ما هو لون من التحول الاستراتيجي أو التكتيكي، أم أنهم لم يَعدُوا فعلاً إسلاميين، بمعنى أنهم قبلوا الفصل بين الدين والدولة، أم أنهم ببساطة يخفون أحد أهدافهم (وهو

(1) شيريل بينارد وانجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الإسلامي، ص 116-117.

(2) المرجع نفسه، ص 158-159.

إنشاء الدولة الإسلامية) وبرزون خطة أدعى إلى التعاطف وأقل إثارة للخلاف. ذلك أنه دون حدوث تغير جذري وواضح في رؤيتهم، ما الذي يضمن لنا أنهم متى وصلوا إلى الحكم فلن يرتدوا في خطة أوغل في الراديكالية؟، وأمامنا إيران نموذجاً يدعوا إلى الحذر. والحجة الثانية: هي أن الإسلاميين حتى لو كانوا أكثر تأثيراً على المدى القريب في إثراء الجهاديين المحتملين عن ارتكاب أعمال إرهابية (وهو أمر مشكوك فيه بداية) فإن الاعتراف الرسمي بهم سوف يقوي مصداقيتهم وبممكنهم من نشر أفكارهم على نحو أشد تأثيراً بين أفراد الأمة، أما على المدى البعيد فإن التكلفة الاجتماعية لانتشار السلفية بين الجماهير سوف تكون مرتفعة. والحجة الثالثة: أنه حتى ولو سلمنا بأن الجماعات الليبرالية والمعتدلة في كثير من أرجاء العالم الإسلامي ضعيفة تنظيمياً ولا تستطيع أن تصبح ذات شعبية مؤثرة، فإن تجاهل الغرب لتلك المجموعات لمصلحة المتحاورين الإسلاميين سوف يديم ببساطة ما هم عليه من ضعف. والواقع فإن إحدى فرضيات هذه الدراسة هي أن الضعف المبدئي لهذه الجماعات يرجع إلى التنظيم، وأن ربطها معاً بشبكات ضخمة سوف يقوي رسالتها ويوسع من تأثيرها ويجعلها قادرة على التنافس بفاعلية أكثر من الجماعات الإسلامية في الساحة السياسية".

وبعد إدراج الدراسة للحجج الداعمة لفكرة إشراك الإسلاميين والحجج الراضية لهذه الفكرة، تؤكد أنه من الضروري أن يتم الحوار مع الإسلاميين وفي نفس الوقت يجب الدعم المالي والتنظيمي للمسلمين المعتدلين والليبراليين⁽¹⁾.

فالدراسة لا ترى جدوى إشراك الإسلاميين في الوقت الراهن (2007 سنة كتابة الدراسة)، بل فقط يجب الحوار معهم -دون قطع الصلة التواصل والمتابعة- حتى يُتأكد من إجاباتهم عن الأسئلة التي تم طرحها والتي تحدد اقتراحهم من الديمقراطية من عدمه. وفي نفس الوقت تؤكد على ضرورة دعم المسلمين المعتدلين والليبراليين وتقويتهم ليكونوا جاهزين للتنافس في حالة سماح للإسلاميين -بعد تقديمهم تنازلات في القضايا الجدلية، ورفع الشكوك حول مقاصدهم- وفتح الباب أمام الإصلاح السياسي والانتخابات الديمقراطية الحر والنزيهة، في المنطقة العربية.

(1) المرجع نفسه، ص 161-162.

المطلب الثاني: رؤية نقدية لأدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية

من خلال استقراءنا وتحليلنا لأدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية حول الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية، تبين لنا أمران:

الأول، الاهتمام المكثف والدوري منذ 2001 وإلى غاية 2016، من خلال دراسات شهرية وسنوية طيلة الخمس عشر سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين -المدة قيد الدراسة-. أما الثاني، نتائج أدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية حول الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية، تحدت في اتجاهين عامين. أحدهما إقصائي، يرفض قبول أي حركة أو حزب ذو توجه إسلامي -باعتبارها خطر على الديمقراطية ومصالح أمريكا على السواء- في الاشتراك في العملية الديمقراطية، وقد مثل هذا الاتجاه معهد "واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" ومؤسسة "راند". أما الآخر فهو اتجاه القبول المشروط، وقد مثله معهد "كارينجي"، والذي يحاول أن يُظهر التسامح (بفهمه الأعمق والمكثف) تجاه الحركات الإسلامية المعتدلة التي نبذت العنف، ويؤكد على أنه لا مانع لقبول هؤلاء في العملية الديمقراطية، ولكنه في نفس الوقت يُقي على شكوكه وقلقه تجاه هؤلاء المعتدلين، ويرى أن الشكوك سيتبدى إذا تمكن المسلمون المعتدلون من أن يصبحوا أكثر فأكثر معتدلين (بالمنظور الأمريكي). وهنا نتساءل:

ما الذي يفسر اهتمام مراكز الأبحاث منقطع النظر بالحركات الإسلامية ما بعد 2001؟ وما الذي يفسر لنا أيضا التباين في نتائج أبحاث هذه المراكز وما حقيقة هذا التباين؟

هل الاهتمام المكثف بالحركات الإسلامية كان لغايات معرفية بحة؟ البحث من أجل الفهم أكثر؟ أم للتهديدات التي أصبحت تمثلها هذه الحركات، خاصة بعد اتهام القاعدة بأحداث 11 سبتمبر؟ أم لأن الحركات الإسلامية أصبحت قوة مجتمعية، لا يمكن استبعادها كفاعل أساسي في العملية الديمقراطية، ومن ثم جاءت السبل إلى فهمها من أجل احتواءها - كعملية استباقية- تجنبنا للمخاطر التي يمكن أن تنتجها؟

هل جاء اهتمام مراكز الأبحاث بالحركات الإسلامية في إطار مشروع تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي؟ بمعنى هل اهتمام هذه المراكز بالحركات الإسلامية فرضته الحاجة إلى تعزيز الديمقراطية في المنطقة؟ أم جاء اهتمامها في إطار مشروع الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفاءها في المنطقة؟

طبقاً للنتائج التي خلصنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث تأكد لنا أن أبحاث خبراء مراكز الأبحاث الأمريكية مقيدة بطبيعة العمل ضمن هذا النوع من المؤسسات، والذي يحد من استقلالها المعرفي، من جهة. وفي ظل السياق الذي جاءت فيه مخرجات مراكز الأبحاث حول الحركات الإسلامية، من جهة أخرى. نقول، وهو افتراض أساسي نطلق منه للمناقشة النقدية، أن اهتمام مراكز الأبحاث بالحركات الإسلامية جاء كضرورة حتمية فرضها واقع التهديدات التي يمكن أن تشكلها هذه الحركات على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ما بعد 2001، سعياً إلى اقصائها أو احتواءها، وليس في إطار بحثها من أجل فهمها، ولا في إطار مشروع ترقية وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

سيأتي نقدنا لأدبيات مراكز الأبحاث حول الحركات والأحزاب الإسلامية والعملية الديمقراطية في خمس

نقاط:

أولاً: الحركات الإسلامية وترقية الديمقراطية في الشرق الأوسط

الملاحظ من خلال تحليلنا لأدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية -قيد الدراسة- حول الحركات الإسلامية، أنها جاءت في إطار ربطها بمشروع ترقية الديمقراطية بالمنطقة، حيث أصبح هذا المشروع ضرورة فرضه الواقع كأحد الاستراتيجيات لمكافحة التطرف والإرهاب. وهنا وجدت مراكز الأبحاث نفسها أمام معضلة الفاعل الإسلامي، الذي أصبح يشكل تهديداً لأمن أمريكا والعالم -خاصة بعد اتهام القاعدة بتنفيذ أحداث 11 سبتمبر-، هذا من جهة. وفي نفس الوقت أصبح يتميز هذا الفاعل بقوته المجتمعية (برامج تحظى بقبول شعبي، مؤسسات ذات أساس اجتماعي حقيقي) لا يستهان بها. ومنه جاء سؤال مراكز الأبحاث، كيف السبيل للتعاطي مع الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية.

وعليه فإن أدبيات هذه المراكز جاءت باعتبارها استباق بحثي استشراقي، يقرر كافتراض مبدئي أنه في حال وصل الإسلاميون (سواء الذين يتبنون العنف أو الذين يتجنبونه ويسعون إلى تطبيق الشريعة) إلى السلطة،

فإن ذلك سيمثل تهديدا صارخا لمصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، ولهذا فمن الواجب تقديم السبل -في إطار مقترحات- من أجل التعاطي معهم وبشكل إيجابي.

ومما يمكن تأكيده هنا أن الاهتمام بالحركات والأحزاب الإسلامية في العملية الديمقراطية من قبل هذه المراكز جاء نتيجة حتمية للواقع الذي اتضحت معالمه وأصبحت فيه الحركات الإسلامية قوة مجتمعية فرضت نفسها، وليس لأن الديمقراطية تلزم اشراك الجميع دون استثناء وأي كان وزنهم وقوتهم. هذا إضافة إلى أن مشروع ترقية الديمقراطية -من أجل التغيير في مقابل الاستقرار- هو الذي فرض التعامل مع الإسلاميين.

لقد اجتمعت قوة الحركات الإسلامية وخطرها على مصالح أمريكا، من جهة، وبرز مشروع واشنطن لترقية الديمقراطية من أجل التغيير في المنطقة -إثر عجز الحكومات السابقة على تحقيق الاستقرار-، من جهة أخرى، لتعطي ذلك الزخم من الاهتمام المعرفي من قبل مراكز الأبحاث بالحركات الإسلامية .

فلو كانت الحركات الإسلامية ضعيفة ما كان يحسب لها حساب، وما كان لتتم دراستها بهذه الكثافة، ولا كانت ستلقى ذلك الاهتمام البحثي، بل كانت ستلغى من معادلة الديمقراطية. ودليل ذلك أنه ورغم قوتها المجتمعية التي تعترف بها "كارينجي" و"راند" إلا أن معهد واشنطن يلغيها ويقصيها ويستثنيها من العملية الديمقراطية.

ولو لم يتم الإعلان عن ضرورة تفعيل مشروع ترقية الديمقراطية في المنطقة، ما كان ليحسب للحركات الإسلامية حساب وتلقى ذلك الاهتمام البحثي. ودليل ذلك، أن مشروع التغيير الذي نادى إليه العديد من الأصوات في أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، والذي يقوم على انهاء الأنظمة شبه السلطوية مقابل تفعيل الديمقراطية، هو الذي أظهر معضلة الحركات الإسلامية، إذ ظهرت كفاعل يجب أن يحسب له ألف حساب حين الحديث عن فتح باب الانتخابات والمشاركة للجميع في العملية الديمقراطية، وهنا ظهرت إمكانية وصولهم إلى السلطة واحتمالية خلط الأوراق والتوازنات في المنطقة.

ولو لم تأتي الدعوة للتغيير و تم الحفاظ على حالة الاستقرار -الذي كانت الأنظمة العربية شبه السلطوية أحد أركانها-، لبقيت الحركات الإسلامية مغموعة سياسيا في الداخل ومهمشة معرفيا في الخارج، لأن مكانها

ضمن حالة الاستقرار - التي سبقت التغيير - وداخل الأنظمة شبه السلطوية غير موجود في الأصل، وهي محجوز عليها من المشاركة والحراك السياسي - باستثناء الحراك الاجتماعي -.

ثانياً: أي نوع من الديمقراطية تسعى مراكز الأبحاث الترويج لها؟

هناك نموذجين من الديمقراطية تسعى مراكز الأبحاث إلى نشرها في المنطقة: الديمقراطية التَمَيِّزِيَّة (مثلها معهد واشنطن ومؤسسة "راند")، والديمقراطية المشروطة (مثلها معهد "كارينجي").

فأما الديمقراطية التَمَيِّزِيَّة، فإنه تتضح معالم هذا النمط من الديمقراطية في فكرة أساسية مفادها أنه يجب تَبْنِي ديمقراطية يُسَمَّح فيها بمشاركة جميع الأطياف ما عدى الحركات والأحزاب الإسلامية والتي يجب إقصائها. وذلك بحجة أن الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان، وأن الإسلام بذلك خطر على الديمقراطية، وقيم الغرب الحضارية. وإن فَتَح المجال أمام الجميع للمشاركة في العملية السياسية من الممكن أن يُنتج حكومة إسلامية، لا تتوافق وقيم الغرب ولا مع مصالح أمريكا في المنطقة.

ومن نتائج هذا النموذج من الديمقراطية، هو نوع آخر من الديمقراطية، إنها الديمقراطية التَدَخُّلِيَّة. إذا كانت نتائج الديمقراطية غير مضمونة العواقب، والتي قد تحمل وصول الإسلاميين إلى السلطة - إذا ما سمح لهم بالمشاركة-، وبذلك وصول التهديد إلى أعلى مستوياته، فإن ذلك يجب أن يستتبعه حركة تَدَخُّلِيَّة استباقية لمنع حصول ذلك، وهذا ما دعا له معهد واشنطن، بعد فوز الإخوان في الانتخابات البرلمانية الدورة الأولى عام 2012.

وتَشْمَل الديمقراطية التَدَخُّلِيَّة توسيع نطاق الضمانات التي يجب أن تحققها نتيجة التدخل، لتحقيق المسار الآمن، وبما ليس له علاقة بالديمقراطية. وبعد الإطاحة وإزاحة مرسي من الحكم إثر الانقلاب العسكري، يؤكد واشنطن أنه على أمريكا أن تضع سياسة يكون فيها دعمها لمصر مشروطاً ليس فقط باستمرار اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل [ضمان أمن الكيان الصهيوني]، لكن أيضاً باستمرار التحرك نحو بناء حكومة ديمقراطية تعددية تنتهج سياسات اقتصادية سليمة (ليبرالية المنهج)⁽¹⁾.

(1) انظر: نص المقال تحت عنوان "بعد الاطاحة بمحمد مرسي، فرصة ثانية لأوباما"، روبرت ساتلوف، 2013. المنشور في موقع معهد واشنطن.

عبر الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama>

وأما الديمقراطية المشروطة، فيمكن القول أنه وإن كان معهد واشنطن وإلى جانبه راند، واضحان في تعاطيهما مع الحركات والأحزاب الإسلامية، بحيث جعلتا من إقصاء الإسلاميين ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة. فإن "كارينجي" حاول أن يكون أكثر تسامحا وانفتاحا وتفهما، حيث أقر بضرورة قبول الإسلاميين (الذين يندون العنف) في المشاركة في العملية السياسية، وكان هذا المركز من خلال أبحاثه لا يتوان في التنبيه بأن الحركات الإسلامية قوة مجتمعية لا يستهان بها ولا يمكن تحيدها بسهولة، وعليه فإنه من الأجدى التعامل معها مع استغلال جميع السبل وبما يقود الى ضمان التغيير في قناعاتها ومعتقداتها ومن ثم من سلوكياتها في العملية السياسية.

لكن "كارينجي" (ومعه "راند") قدما تصنيف خاص للتمييز بين الإسلاميين المتطرفين والإسلاميين المعتدلين والذين سيتم قبولهم في العملية السياسية. ومن خلال هذا التصنيف يتضح أن المعيار الذي وضعه كلا المركزين، هو -ببساطة- التوافق بين قيم الحركات الإسلامية مع قيم الحداثة والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان. فلا يُقبل في العملية السياسية غير الذي يُعيد النظر في معتقداته وأيديولوجيته بحيث تصبح أكثر توافقا واتساقا مع قيم الغرب.

إذن، فمعيار تصنيف الفاعلين الذين يجب السماح لهم بالمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، يكون بقبول الإسلاميين المعتدلين (الذين يتجنبون العنف، ولا يمزجون بين الهوية الدينية والسياسية)، أما المتطرفون (فهم أولئك الذي يستخدمون العنف و يمزجون بين الهوية الدينية والسياسية) فمشاركتهم مرفوضة بالأساس.

وحتى قبول المعتدلين كلياً سيتوقف على كشف الغموض والالتباس في الفكر والممارسة (المناطق الرمادية حسب طرح "كارينجي")، والذي يُقلق الغرب ويؤرقه. بمعنى أن الاعتدال الحقيقي هو مرادف إلى استبدال القيم الأساسية الإسلامية بأخرى حداثة ديمقراطية ليبرالية (الحداثيون كشركاء حسب طرح "راند"). وهنا لن يبقى من الإسلام إلا الاسم، فالإسلام يصبح صفة اسمية وليس فعلية تنعكس قيمه في ممارسات وسياسات معتنقيه.

رغم ادعاء "كارينجي" بأن الإسلام والديمقراطية يتوافقان في جوانب عدة، ومنه فإن الحركات الإسلامية المعتدلة تصلح للمشاركة في العملية الديمقراطية، إلا أن هذا المركز وطيلة مسار تتبعه البحثي للحركات الإسلامية، رغم مسارها النظيف والانضباط، ورغم مراجعاتها المتعددة بما يتوافق وقيم الديمقراطية، فإن ذلك لم يشفع لهذه

الحركات لتُقبَل بالكليّة وعلى اطمئنان في العملية الديمقراطية، وهذا ما يوضحه القلق المستمر والشكوك لحقيقة أن الحركات الإسلامية المعتدلة يمكن أن ينتهي بها المطاف إلى الليبرالية الغربية.

ثالثاً: لماذا الديمقراطية وفق النموذج الغربي الأمريكي وقيمته الثقافية الخاصة؟

إذا كانت الديمقراطية تتأسس على التعددية في إطار قبول الآخرين واحترام هوياتهم على اختلافها، فإن أبحاث "كارينجي" وإن كانت تدعي التسامح تجاه قبول الإسلاميين المعتدلين، إلا أنها في حقيقة الأمر إقصائية (مثلها مثل نظيراتها "واشنطن" و"راند"). ولا تُمثّل إلى صفة التعددية التي تتأسس عليها الديمقراطية وتدعوا لها نظرياً، والتي تُؤخَذ عليها الحركات الإسلامية، على اعتبار أن هذه الحركات إقصائية ولا تتأسس نهجها على التعدد، وتُنظَر إلى العديد من القضايا والعالم وفق مرجعيّتها الدينية.

إذا كان الحركات الإسلامية تنظر إلى العديد من القضايا (الديمقراطية، حقوق الإنسان...) في إطار المرجعيّة الإسلامية. فإن الديمقراطية التي يدعوا لها الغرب وأمريكا فهي الأخرى تنظر إلى القضايا والعالم في إطار المرجعية الحداثية الليبرالية، في إطار القيم الثقافية الغربية باعتبارها النموذج الأصح للجميع -المركزية الثقافية-. و لكن المغالطة هنا تكمن في محاولة الترويج والتسويق لفكرة مفادها أن هذه القيم هي قيم يتبناها العالم أجمع، وغير مُحتَلَف حولها، ويمكن أن تكون مرجعية للجميع وتحتوي الكل، وبذلك فهي عالمية. أما حقيقة الأمر فإن قيم الحداثة والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان هي غربية خاصة، ابتدعها الغرب (أوروبا وأمريكا) وظهرت في بيئاتهم ووفق ظروفهم الخاصة ومعتقداتهم وخصوصياتهم.

في نفس الوقت الذي تُطالب فيه مراكز الأبحاث الحركات الإسلامية بالامتثال الكامل إلى قيم الحداثة والديمقراطية الليبرالية، كشرط مسبق لتُقبَل كشريك في النموذج الذي يتصوره الغرب للديمقراطية (نموذج الإسلام الديمقراطي الليبرالي)، وفيما معناه الغاء أو الانتهاء من اعتماد وتبني قيم إسلامية (والتي لم تعد تُصلح لهذا العصر حسب طرح هذه المراكز)، واستبدالها بقيم حداثية ليبرالية (وهي الأمثل للجميع)، باعتبارها الاطار المرجعي للحكم على الأشياء والقضايا. وعليه فأين قبول الآخر وأين التعددية العالمية، إذا كانت لا تُقبَل ديمقراطية ولا ديمقراطيين إلا وفق نموذجها الخاص؟

وإذا كانت القيم والأفكار أساس سلوكياتنا وأفعالنا، فسلوك الأشخاص و الجماعات تحددها قيمهم التي يتبنونها حول موضوع أو قضية معينة. وعلية فإن ضمان تَغْيُر قيم الحركات الإسلامية -من قيم إسلامية إلى أخرى حدثية ديمقراطية ليبرالية- سيتبعه ضمان انعدام الخطر وانسياق الحركات الإسلامية المعتدلة الليبرالية إلى ما يخدم مصالح أمريكا في المنطقة، لأن تماثل القيم يستتبعه توافق السياسات، وتعارض القيم يستتبعه تعارض السياسات. وهذا ما أكد عليه كل من واشنطن (حرب العقول والقلوب)، و راند (حرب الأفكار).

رابعا: مخزجات العملية الديمقراطية يجب أن تخدم المصالح الأمريكية

وبالرجوع إلى تصنيف راند بالنسبة للشركاء، فإنه إضافة إلى اقضاءها للإسلاميين "الأصوليين" و"التقليديين"، نجد أنها تقصي حتى العلمانيين الذين يفصلون بين الدولة والدين -وهو أحد مرتكزات الديمقراطية الغربية-، هذا إضافة إلى أن هوية هؤلاء ليست دينية.

وهنا يتضح أن المسألة تتعدى فصل الدين عن الدولة وعلمنة النظام السياسي، كميّار للانتقاء بين من يُتمل في إشرافهم والتحالف معهم، فالديمقراطية لا تستثني فقط من لا يتوافق مع القيم الغربية (من الإسلاميين)، بل وتستثني أيضا منها أولئك الذين من المحتمل أن لا يخدموا مصالح أمريكا في المنطقة ولهم رؤية عدائية تجاهها (شريحة من العلمانيين)، وإن توافقت قيمهم مع الديمقراطية الليبرالية.

وفي هذا الإطار يمكننا القول أنه حتى لو وصل الإسلاميون إلى أعلى مستوى من الاعتدال بصيغته الأمريكية وتبنوا قيم الحدثية والديمقراطية الليبرالية - هذا افتراض نظري فقط، لان التوافق مع قيم الحدثية والديمقراطية الليبرالية سيسوق إلى اعتماد سياسات تساهم في الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة -، وفي نفس الوقت وقفوا أمام مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وبما يخدم مصالح الشعوب العربية، فإنهم سيصبحون أعداء لأمريكا، وسيتم إيجاد الحجج لإظهار خطرهم على الديمقراطية وقيم الغربية عامة.

فالقضية ليست توافق في القيم، بل بمن يخدم مصالح أمريكا وحلفاءها أكثر ولا يقف في طريق المشروع الأمريكي للهيمنة، والشاهد هنا العلمانيون (شريحة منهم) رغم تبني الفصل بين الدين والدولة وهويتهم ليست دينية، فإنه غير مرحب بهم كشركاء لأنهم يعادون أمريكا ومصالحها في المنطقة (حسبما قدمته "راند").

خامسا: العبرة بسلامة نتائج الديمقراطية وليس بتمكين قيم الديمقراطية

العبرة ليس بقيم الديمقراطية التي يجب أن تُنشر في المنطقة، بل العبرة بنتائج العملية الديمقراطية، فكلما كانت النتائج لصالح الاطراف التي تُخدم المصالح الأمريكية، فتلك هي الديمقراطية، وإن كانت في غير صالح أمريكا، فتلك ليست ديمقراطية. ونسوق هنا رؤية معهد "واشنطن" في ظاهرتين:

- نجاح حماس في فلسطين في الانتخابات البرلمانية عام 2006 هو انقلاب على الديمقراطية: إن نجاح حماس في انتخابات برلمانية حر ونزيهة بشهادة مراقبي العالم، عدها واشنطن انقلاب على الديمقراطية، وعلى مؤسسات السلام، وأنه يعطي دفعة قوية للإسلاميين المتطرفين في كل مكان، ويقترح مواجهة هذا التحدي الذي تشكله حماس (لما تشكله من تهديد أمني للكيان الصهيوني المحتل في فلسطين)، إما بمنعها من تولي السلطة، أو بضمها اختيارها عبر استعمال وسائل سلمية غير عنيفة (وهنا تتضح معالم الديمقراطية التداخلية).

تتضح لنا هنا فكرة أساسية مفادها أن الديمقراطية، نجاحها أو فشلها، لا تقتضي نزاهة الانتخابات، بل يجب أن تقتضي في البداية وكأولوية طبيعة الفائزين بالانتخابات. فإذا كانوا من الحلفاء فإن صفة النجاح ستلصق بالعملية الديمقراطية، أما إن كانوا من الأعداء (إسلاميين أم علمانيين)، فإن الأمر لا يعدوا أن يكون انقلابا على الديمقراطية.

- الانقلاب العسكري على الرئيس المصري المنتخب هو ليس انقلاب بالمعنى التقليدي: إن أي عمل يُوقف نجاح العملية الديمقراطية هو غير مشروع وغير مسوغ، ومن أمثلته الأكثر وضوحا الانقلابات العسكرية للجنيرالات على الحكومات، خاصة المنتخبة بشرعية، وهذه الحالة تُعمم على جميع الحالات فالانقلاب صيغته واحدة وهدفه واحد. أما إذا كانت الحكومة التي تعرضت للانقلاب هي حكومة إسلامية (بقيادة رئيس مصر مرسي المنتخب) تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فإن

هذا الانقلاب -حسب رؤية واشنطن- لا يعد انقلابا عسكريا بالمعنى التقليدي. حيث أكد "واشنطن" أن الانقلاب على الرئيس المنتخب مرسي، كان أمرا من اللازم أن يَفْعَ، فهو منطقي وواقعي⁽¹⁾.

وبناء على كل ما سبق يمكن القول أن أدبيات مراكز الأبحاث -قيد الدراسة- للحركات الإسلامية لم تكن من أجل فهمها كما هي في الواقع، بل كما يُتوهم أنها كذلك، وكما يجب أن تكون عليه -طبق تصور باحثيها-. كان بحثها هو من أجل:

1- التأكيد والتسويق لفكرتين أساسيتين: الأولى، أنها (أي الحركات الإسلامية) تتأسس على أيديولوجية إسلامية، لا تتوافق والديمقراطية الليبرالية وتدعوا إلى العنف والإرهاب. والثانية، أن هذه الحركات تقود إلى التخلف والرجعية واللاعقلانية.

2- وهذه الصورة السلبية المِسْوَقَة بفاعلية ستقود إلى ضمان خوف الرأي العام العالمي من الحركات الإسلامية -والإسلام والمسلمين بشكل عام- وعدم تقبله لها، باعتبارها خطر على الديمقراطية وعلى أمن العالم - مثلما كان هناك التخويف من التهديد الشيوعي أثناء الحرب الباردة -. فمن جهة، سيتم نزع الشرعية الأيديولوجية التي تكتسبها (هذه الحركات) في مجتمعاتها المحلية والأجنبية، ومن جهة أخرى، سيسمح ذلك للولايات المتحدة وحلفاءها الشرعية باكتساب المبرر للقضاء على هذه الحركات واقصائها، والذي لن يتحقق -إن اقتضى الأمر- وعجزت الدبلوماسية في مهامها- إلا بالقوة العسكرية والتدخل. ومثال هذه التدخلات ما حدث في: أفغانستان عام 2001 ثم العراق عام 2003، ثم ليبيا في جزء من الحجة التي سيقى، والآن يأتي التلميح بالتدخل في سوريا والعراق ضد ما يعرف بـ"الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)". كلها تجرد سندها الفكري في طرح "واشنطن" و"راند" ورؤى غيرهم ممن يمثّلهم الفكر حول الحركات الإسلامية.

3- وإن تعذر القضاء عليها، فعلى الأقل ضمان شرعية التدخل للتأثير عليها بما يقود إلى ضمان تغييرات في الفكر والممارسة السياسية والديمقراطية بما يتوافق وقيم الحداثة والديمقراطية الليبرالية.

(1) "بعد الاطاحة بمحمد مرسي، فرصة ثانية لأوباما"، مرجع سابق.

نختم تحليلنا بما تقدمه به مؤسسة راند في الكتاب الذي صدر عن مجموعة من المستشرقين الجدد المنتمين إلى هذه المؤسسة في كتاب (بناء شبكات الاعتدال الاسلامي)، وفي تصدير هذه الدراسة يرى كتابها أنهم يتناولون "إحدى القضايا المركزية في عصرنا، وهي حرب الأفكار داخل المجتمعات الإسلامية". ويؤكدون، وبشكل معلن وصريح، أن هذه الدراسة "وثيقة الصلة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفاءها، ولها علاقة مباشرة بما تراه مؤسسة سميت ريتشارد من أن الولايات المتحدة مازالت تواجه التحدي الخاص بتعزيز النظام العالمي وتعزير مصالح الولايات المتحدة وقيمها في الخارج، ولا شك أن لهذه الدراسة أهميتها بالنسبة لجماعة الأمن القومي ولأفراد الجمهور العام المهتمين داخل الولايات المتحدة وخارجها". وهذه الفقرة هي دليل واضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن الصبغ الأيديولوجية هي التي ستحكم هذه الدراسة وغيرها.

نخلص في نهاية هذا المحور إلى نتيجة أساسية مفادها أن المصالح لا القيم هي التي تحكم تعاطي مراكز الأبحاث الأمريكية مع الحركات الإسلامية في العملية الديمقراطية. وهنا تكمن أهمية وخطورة - في نفس الوقت - مخرجات مراكز الأبحاث تجاه الحركات الإسلامية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، كونها تتصف بالطابع الأيديولوجي الذي يحركها لا العلمي والموضوعي النزيه.

وإذا كانت أدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية بهذا المستوى من التوجه الأيديولوجي، وهو أمر خطير. نتساءل: هل يتوقف عمل مراكز الأبحاث الأمريكية عند الكتابة والبحث أم يتعداه إلى التأثير؟ وإذا كانت هذه المراكز تؤثر في صنع السياسات، فكيف تفعل ذلك؟ وإذا كانت مهتمة من خلال دراساتها بمنطقة الشرق الأوسط، فهل لها دور في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؟ وإذا كان لها دور، فما المؤشرات على هذا الدور؟

الفصل الثالث

دور مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع
السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد
2001.

المبحث الأول: آليات تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات

المبحث الثاني: تأثير مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع قرار
الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.

المبحث الأول: آليات تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات

مع بدايات القرن العشرين وفي ظل بيئة محلية ودولية معقدة، ومع تنامي المخاطر والمهددات وعدم الاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وجد صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نفسه عاجزاً عن توفير من البدائل ما يأخذ به لحل المشاكل والتعاطي مع المستجدات، وبعقلانية ورشاد. وهنا ظهرت أهمية الأكاديمي والخبير السياسي خاصة الناشط ضمن مراكز الأبحاث، والذي وُكِّلة له مهمة إيجاد الحلول وصياغة البرامج القصيرة وطويلة الأمد، التي تساهم في التعاطي الإيجابي والحل العقلاني لتحديات صناع القرار داخليا وخارجيا وعلى المستويات كلها، الأمر الذي أهل الخبرة الأكاديمية بأن لا تبقى في مهنى عن طلبات صانع القرار، حيث أصبح الأخير أحوج من ذي قبل للاستعانة بالمعرفة والخبرة العلمية لتسيير شؤون الدولة، خاصة في المراحل الحرجة كالأزمات الاقتصادية (أزمة 1928) والحروب (الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، والحرب الحالية على الارهاب).

كان لفترة ما بعد الستينيات وظهور مراكز الأبحاث ذات الطابع الايديولوجي المحض، السبق الزمني من حيث زيادة وتيرة تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات. ولكنه وعلى الرغم من التأكيد على هذا الدور والتأثير من قبل العديد من الباحثين، إلا أن هناك مستوى منخفض من الفهم لهذا التأثير بشكل فعلي وتقدير واقعه العملي. وفي هذا يؤكد "ريتشارد هاس" (Richard N. Haass) أن دور مراكز الأبحاث "من بين غيره من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً...فقد قامت بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تُقارب مائة عام"⁽¹⁾.

إذا كان من المسلم به أن الأفكار لها دور وتأثير في صنع السياسات، فإنه لا يمكن وصف هذا الدور بسهولة، حسب ما يؤكد "اندرو ريتش" (Andrew Rich)، لأن أي محاولة لتحديد الظروف التي تحصل فيها الأفكار على التأثير السياسي تتأرجح حتما على حافة الاختزال، في حين أن الفشل في القيام بمثل هذه المحاولة

(1) Richard N. Haass, op.cit, p2.

يترك ثغرت كبيرة في مركز فهمنا للسياسة العامة⁽¹⁾ والسياسة الخارجية. ويأتي هذا الفصل من أجل وصف أكثر دقة لهذا الدور.

يُقدِّم "دونالد ابلسون" (Donald E. abelson) أحد المؤشرات الحاسمة والبارزة التي يمكن اعتمادها للقول بأن مركز أبحاث ما قد أثر في قرار صنع السياسة. إذ يرى أن الكشف عن تأثير مراكز الأبحاث على صنع السياسة هو التنبيه أكثر فأكثر إلى الكيفية التي ساهمت بها هذه المراكز في مناقشة معينة حول السياسة الخارجية، عما إذا كان صانعو السياسة في الفروع المختلفة للحكومة، وفي الدوائر والوكالات الحكومية الأخرى قد أعاروا نصائح تلك المؤسسات الاهتمام [وتبني توصياتهم كمشروعات قانون أو تشريعات أو ما شابه]، عندها فقط يمكن ابداء ملاحظات أكثر صوابًا حول دور وتأثير هذه المؤسسات⁽²⁾.

إن أخذ صنع القرار بتوصيات مركز الأبحاث، بمعنى أن نجد هذه التوصيات حول موضوع معين آذان صاغية لدى صانع القرار من خلال الأخذ بها حين رسم الاستراتيجيات والتكتيكات في الممارسة العملية السياسية، هو من المؤشرات الحقيقية التي يمكن أن نبني عليها الحكم بأن مركز أبحاث ما قد أثر على صنع السياسات. وإنه لكي يأخذ صنع القرار بتوصيات مركز أبحاث ما فإن الأخير - وفي ظل بيئة ايديولوجية تنافسية مع المراكز الأخرى (وما أكثرها) - يكون قد بذل جهودًا كبيرة مكنته من النجاح في تسويق منتجه البحثي وتبني صنع القرار لنتائج وتوصيات هذا المنتج. لكن غياب هذا المؤشر كما قدمه ابلسون، بمعنى عدم أخذ صنع القرار بتوصيات العديد من مراكز الأبحاث، لا يعني أن هذه المراكز لا تؤثر، بل إن التأثير يُقَّاس أيضًا، إضافة إلى المؤشر الذي قدمه ابلسون باعتباره سهل القياس وواضح التحديد، بمؤشرات أخرى تُأخذ بعين الاعتبار.

وفي ضوء ما تقدم نتساءل: ما هي الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مراكز الأبحاث في التأثير في صناعة القرار السياسي الأمريكي؟ وهل هذه الاستراتيجيات كافية وحدها لتحقيق التأثير؟ أم هناك ظروف يمكن أن تُؤهل لبعضها النجاح في التأثير على حساب غيرها من المراكز؟

(1) Andrew Rich, op.cit, p8.

(2) Donald E. abelson, op.cit, p13.

المطلب الأول: التأثير كخاصية مميّزة لمراكز الأبحاث الأمريكية

إن مراكز الأبحاث الأمريكية هي أحد مؤسسات إنتاج المعرفة، مثلها مثل الجامعات، غير أن ما يميز هذه المراكز أنها في سعي متواصل إلى التأثير على صناع القرار إضافة إلى الراي العام، وهي ميزة وخاصية لصيقة بمراكز الأبحاث، خاصة الأمريكية منها. ولتوضيح هذه الخاصية سنحاول النظر في أربع نقاط، وذلك من خلال التعرض إلى: التعاريف المُقدّمة لمراكز الأبحاث، الاعلانات التعريفية لمراكز الأبحاث بنفسها، مُراجعة أقوال بعض الباحثين، طبيعة توصيات مراكز الأبحاث في حد ذاتها.

أولاً: التعاريف المُقدّمة لمراكز الأبحاث، إن جميعها -وبشكل عام- تُؤكد على أن التأثير على صناع السياسات هو أحد أبرز سمات هذه المراكز. "ماكجان" في تعريفه يرى أنها تقوم بتوليد الأبحاث والتحليلات والمشورة الموجهة نحو السياسات حول القضية المحلية والدولية، وبالتالي تمكين واضعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة، غالباً ما تعمل هذه المؤسسات كجسر بين المجتمعات الأكاديمية وصانعي السياسات وبين الدولة والمجتمع المدني⁽¹⁾. إن دراسات وتقارير مراكز الأبحاث موجهة في الأساس إلى صناع السياسات -إضافة إلى الرأي العام- بما يساعدهم على اتخاذ القرارات بشأن السياسة العامة والخارجية. فعملها كجسر بين المجتمع الأكاديمي وصناع القرار، أي سد الفجوة بين الأكاديمي والسياسي، يعني الدفع بالمعرفة والخبرة إلى عملية صنع القرار السياسي.

ومن جانبه يعرفها "ريتشارد هاس" بأنها "مؤسسات مستقلة تم إنشائها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة..."⁽²⁾ والاتصال بالسياسة أي بما يساهم في رجوع صناع القرار إليها، ويساعدهم على اتخاذ القرارات السياسية طبقاً لطبيعة توصياتها.

أما "اندرو ريش" فإنه يعرفها بأنها مؤسسات مستقلة... تُنتج وتعتمد بشكل أساسي على الخبرات والأفكار من أجل دعم والتأثير على عملية صنع السياسات⁽³⁾. فمراكز الأبحاث هي دائماً في سعي حثيث إلى

(1) James G. McGann, op.cit, p8.

(2) Richard N. Haass, op.cit, p2.

(3) Andrew Rich, op.cit, p11.

التأثير على مخرجات العملية السياسية والقرارات التي تتخذها المؤسسات الحكومية، وذلك من أجل الأخذ بتوصياتها. فهذه المراكز تسعى إلى أن تجتهد نتائج أبحاثها والتوصيات التي تقدمها آذان صاغية لدى صناع القرار، بما يهلها لأن تُترجم إلى مشاريع عملية وسياسات واستراتيجيات.

ثانياً: الاعلانات التعريفية لمراكز الأبحاث، إنه وبعد مراجعة العديد منها، يتضح أنها تجل من التأثير على صنع السياسات أحد أهدافها، وحتى إنها حينما تُعرّف بخبرائها تؤكد سعيهم للتأثير على الرأي العام بالظهور على وسائل للإعلام، وعلى صناع القرار من خلال الشهادات أمام الكونجرس والاتصالات الشخصية إضافة إلى العمل المباشر في الحكومة .

فمؤسسة "راند" على سبيل المثال، وبعد إشادتها باتساع عملاءها منذ تأسيسها عام 1948، وقيمة أبحاثها التي قدمتها، تؤكد على ميزة خاصة بها، وهي كما تحددها بـ"قدرتنا على إحداث تأثير إيجابي على العالم". وقد وَجَّهَ هذا الطموح راند منذ تأسيسها⁽¹⁾.

وهنالك أيضاً مثال "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، فبعد إشادته بمؤسسيه الأوائل الذين كانوا ملتزمين بتطوير المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ومكانة هذا المعهد اليوم باعتباره من أكبر معاهد الأبحاث المكرسة حصرياً لدراسة الشرق الأوسط. يؤكد المعهد أن مهمته رغم بساطتها إلا أنها كانت قوية، لقد سعى، ولا يزال، من أجل التأثير في صنع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من خلال الأفكار التي يُنتجها⁽²⁾.

كما أن مؤسسة "التراث" هي الأخرى، وفي سعيها لتحقيق أهدافها ذات البعد الأيديولوجي المحافظ، حسب ما ترى، فإن ذلك يتم من خلال إجراء بحث دقيق في الوقت المناسب حول قضايا السياسة الرئيسية وتسويق هذه النتائج بفعالية، بحيث أنه يؤثر، إلى جمهورها الأساسي، والذي يشمل أعضاء الكونجرس الرئيسيين وصانعي السياسات في الفرع التنفيذي ووسائل الإعلام الإخبارية في البلاد⁽³⁾.

(1) انظر في موقع مؤسسة راند. على الرابط: <https://www.rand.org/about.html>

(2) انظر في موقع معهد واشنطن. على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/about/mission-and-history>

(3) انظر في موقع مؤسسة التراث. على الرابط: <https://www.heritage.org/about-heritage/staff/leadership>

ثالثاً: دراسات الباحثين المختصين في مراكز الأبحاث، إن جميعهم يؤكد أن التأثير هو أحد السمات المميزة لمراكز الأبحاث-خاصة الأمريكية منها-. يقول ستروب تالبوت (Strobe Talbott) أن هدف بروكنجر "هو تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات جديدة، وتعديل أو إنهاء العمل بسياسات قائمة". ويضيف "إن أكثر مهماتنا صعوبة هو التحديد المبكر [بمعنى التنبأ] للقضايا الجديدة والهامة التي سوف تواجه بلادنا والعالم في المستقبل" ومن ثم لفت نظر صانعي السياسة وعمامة الناس إليها⁽¹⁾.

كما يرى "ابلسون" أنه وفي الوقت الذي أصبحت فيه مراكز الأبحاث ظاهرة عالمية، فإن المراكز الأمريكية تَمَيَّز عن غيرها من المراكز في العالم بقدرتها على "المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة...وفي استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة"⁽²⁾. وما يؤكد هذا الطرح نتيجة الاحصاء الذي أجراه "ريتش" عام 1997 حول تأثير مراكز الأبحاث. وقد شملت العينة موظفي الكونجرس والصحفيين، باعتبارهم العملاء الأساسيين لهذه المراكز، ولاحظ "ريتش" أن ما نسبته 93.6 بالمائة من موظفي الكونجرس والصحفيين يشاركون في الاعتقاد بأن مراكز الأبحاث مؤثرة في صنع السياسة المعاصرة⁽³⁾.

هذا ويؤكد "ابلسون" أن هذه المراكز تُنتج الأفكار وتعمل على الترويج لها وتسويقها، وهي "خلافاً للشركات فإنها لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمة مستقلة لا تبغي الربح)، بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة"⁽⁴⁾. لكن وإن كان الربح المادي لا يعود عليها مباشرة فإنه يعود على الجهات المالية أو السياسية التي أنشأتها أو المساهمة في تمويل عملها (وهذا ما وضعناه سلفاً).

(1) Strobe Talbott, op.cit, p20.

(2) Donald E.abelson, opo.cit, p8.

(3) Andrew Rich, op.cit, p78.

(4) Donald E.abelson, op.cit, p11.

وإلى جانب ما تم ذكره، فإن ما يُوضّح أيضاً أن السعي وراء التأثير هي سمة مراكز الأبحاث الأمريكية، (رابعاً) هو مراجعتنا لمخرجات هذه المراكز نفسها، فلو نظرنا لأدبياتها حول الشرق الأوسط والحركات الإسلامية منذ 2001 كمثال، كما تناولناها في المبحث الثالث من الفصل الثاني، يتضح لنا بأنها في الأساس كانت بشكل صريح تخاطب صنّاع القرار وتقدم توصياتهم، حول ما يجب فعله أو تجنبه في التعاطي مع الحركات الإسلامية في المنطقة.

وإذا كان التأثير سمة مراكز الأبحاث الأمريكية، فهل أثرت هذه المراكز -عملياً- في صناعة السياسات عبر التاريخ السياسي للولايات المتحدة منذ بدايات القرن العشرين، وظهور النماذج الأولى لهذه المراكز؟

المطلب الثاني: بعض حالات التأثير لمراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات خلال القرن العشرين

يؤكد "ميدفيتز" أن مراكز الأبحاث تكون قد شاركت في صيانة العديد من الأفكار السياسية العامة في عصرنا سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية⁽¹⁾. بمعنى أن العديد من السياسات تجد مرجعيتها الفكرية في ما تطرحه مراكز الأبحاث.

بدأ نفاذ الخبراء -تاريخياً- سواء الأكاديميين داخل الجامعات ومعاهدها أو ضمن مراكز الأبحاث الخاصة داخل الحكومات الأمريكية في وقت مبكر، وبالتحديد مع البدايات الأولى للقرن العشرين، وتزامناً مع ظهور النماذج الأولى لهذه المراكز. وأصبح لهؤلاء الخبراء دور استشاري داخل الوكالات -رغم قلة عددها في هذه المرحلة- المختلفة للحكومة، وذلك، كما سبق شرحه، كان نتيجة ازدهار العلوم الاجتماعية البراجماتية، وضعف التسيير داخل الحكومة، والتي وجدت في هؤلاء الخبراء الدفع القوي لتفعيل أدائها .

وإن كانت بعض الحكومات ورؤسائها على استعداد للاستفادة من خبرة باحثي العلوم الاجتماعية، فإن البعض الآخر كان يبدي قلقه تجاههم. في خطابه الذي ألقاه عام 1912 في إطار الحملة الانتخابية، أعرب وودرو ويلسون -الديمقراطي من نيو جيرسي- عن قلقه إزاء نفاذ الخبراء داخل الحكومة الأمريكية. و"كان تصريح

(1) توماس ميدفيتز، مرجع سابق، ص 22.

ويلسون بعدم الثقة العميق في الخبراء أقرب إلى كونه اعترافا قلقا بالدور السياسي الذي بدا يلعبه الخبراء بالفعل من كونه تحذيرا تكهنيا". لكن، ورغم احتقار ويلسون للخبراء، إلا أنه أكد تسلط فكرة الخبرة والتخصص على الأمريكيين بداية من القرن العشرين.

لقد كان الاعتماد على الخبراء فيما يعنيه أن تتحمل العلوم الاجتماعية والمهارات التكنيكية [التقنية] عملية صنع السياسة، وجاء ذلك في اطار رغبة الأمريكيين بأن يحكموا أنفسهم بشكل أكثر ذكاء. وأصبحت الخبرة في الاحصاءات والاقتصاد ومجالات العلوم الاجتماعية الأخرى، كذلك الادارة العامة والتخصصات العلمية والقانونية المختلفة، أداة ضرورية للحكومة الحديثة، خاصة وأن الحكومات على كافة المستويات وسّعت مجالات مسؤولياتها. وفي عهده لم يُثَم ويلسون إلا بتعين عدد قليل من المتخصصين الجامعيين في وزارته⁽¹⁾.

ومن بين مراكز الأبحاث الأولى التي كان لها تأثير في صنع السياسات "معهد الأبحاث الحكومية" - وقد اتسع فيما بعد وأعيد تسميته بمعهد "بروكنجر" عام 1927 - الذي انشئ عام 1916 بتمويل من روكفلر، والذي ضمن شخصيات من رجال الأعمال الصناعية والقانون والتعليم العالي لدراسة الأسباب الداعية لإصلاح الميزانية⁽²⁾. وقد أُثَم هذا المعهد بأنه لجنة "تحقيق روكفلر"، حيث كان في نزاع دائم مع الحكومة الفيدرالية⁽³⁾.

فبرغم أن دور "معهد أبحاث الحكومة" المعلن هو توفير الحقائق محايدة بغرض مساعدة صناع القرار في مشروع إصلاح الميزانية، فقد عمل المعهد بأسلوب مكتب الاستشارات التشريعية أو جماعات الضغط، وفي عام 1921 وبعد عَقْد من كفاح دعاة الاصلاح التقدميين، صادق "وان جب. هاردينج" على قانون الميزانية والمحاسبة، وأنشأ بذلك "مكتب الميزانية" (سمي بعد ذلك "مكتب الإدارة والميزانية") وكان "معهد الأبحاث الحكومية" في قلب العملية، لأنه استضاف الوكالة الجديدة وزودها بالأساتذة والموظفين في الشهور الأولى من عمرها⁽⁴⁾.

(1) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 27-28-29.

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 78.

(3) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 111.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 79.

ومن بين مركز الأبحاث التي كان لها هي الأخرى تأثيراً في صنع السياسات "مجلس العلاقات الخارجية"، فقد تم استشارته من قبل صناع القرار الخارجي فيما يتعلق بالمعاهدات والمؤتمرات الدولية في السنوات ما بين الحربين، كما تمت تعبئة خبراءه كمستشارين ومشاركين في الحرب العالمية الثانية. كما لعب المجلس أدوار رئيسية في الاعداد والتخطيط المسبق للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان، وما زال، مكوناً أساسياً لمؤسسات السياسة الخارجية⁽¹⁾. فأثناء فترة الحربين العالميتين زادت حاجة السلطة لعلماء الاجتماع وإلى المعرفة بشكل عام والتي يقدمها الخبراء والمستشارون الأكاديميون، وزاد تقلص الفجوة بين المعرفة والسلطة⁽²⁾.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع جديد من مراكز الأبحاث الأكثر تأثيراً في هذه المرحلة وما بعدها خلال الحرب الباردة، والذي أصبح مرتبطاً بالقيادة العسكرية - وبتتمويل منها - إضافة إلى المدنية، كانت "راند" منذ بداية عهدها، تقدم أبحاثها حول تشكيلات واسعة من القضايا، بدأ من التكنولوجيا الجديدة وصولاً إلى التخطيط والعمليات العسكرية، وذلك للمساعدة في تأمين حماية أفضل للمصالح الأمريكية في وجه التهديدات المتطورة باستمرار⁽³⁾. وحسب كل مرحلة جديدة - ما بعد الحرب العالمية الثانية، اثناء الحرب الباردة وما بعدها، ما بعد 11 سبتمبر - يتم تعديل برنامج العمل.

في الستينيات ومع تقلد "جون كيندي" السلطة، أهد الأخير ارتياحه للخبراء واستقدم العديد منهم للعمل في حكومته، وكان الخبراء "بروكنجر" و"راند" الحظ الأوفر في ذلك، وهذا الذي دفع "الايكونميسست" إلى وصف باحثي "بروكنجر" بأنهم خبراء كيندي الجاهزين ورحبت بتقارب المثقف مع الحكومة باعتباره من الملامح المميزة للإدارة الجديدة⁽⁴⁾. وبعد أن اختار كيندي وزير دفاعه "روبرت اس. ماكنمار"، عمل الأخير على اعتماد عدد من محليي الميزانية والاقتصاديين والاستراتيجيين من "راند" كقوة لفريق⁽⁵⁾.

(1) Inderjeet Parmar, op.cit, p4.

(2) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 170.

(3) Michael D. Rich, op.cit, p25.

(4) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 237.

(5) المرجع نفسه، ص 244.

لم تكن حكومة كيندي هي الوحيدة التي استعانت بخبراء مراكز الأبحاث، فقد اقتفى "جيمي كارتر" سلوك سابقه، فبعد انتخابه عام 1976 قام بتعيين الكثير من الخبراء من مؤسسة "بروكنجر" و"مجلس العلاقات الخارجية" في حكومته⁽¹⁾.

خلال النصف الأول من القرن العشرين وإلى غاية الستينيات، لعب خبراء التكنوقراط ضمن مراكز الأبحاث دورا رئيسا في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية، فقد "قاموا على اختلافهم بتصميم برامج الرعاية الصحية الاجتماعية وتنفيذها، ووفروا الدعم الفني للصناعات الحربية، وزودوا الإدارة الاقتصادية بالعاملين، وتوسطوا في الصفقات بين الإدارة والعمال، كما قادوا عمليات صنع قرار أساسية تتعلق بالصحة والرخاء والتعامل مع الانحراف". وأصبح هؤلاء يلعبون دورهم في إسداء النصح للحكومة، سواء على المستوى السياسي أو الفكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وكما تريده الحكومة والعملاء التجاريون⁽²⁾.

لكن مرحلة ما بعد السبعينيات شهدت اتجاه آخر من الخبرة، التي سعت إلى التأثير على صنع السياسات، إنها خبرة النشطاء اليسار إلى جانب المحافظين، حيث كان للمحافظين كامل التأثير مقابل إضعاف سلطة التكنوقراط وكذا مراكز الأبحاث ذات التوجه اليساري، ولعوامل بينهاها سلفا.

من بين أبرز الرؤساء اعتمادا على خبراء مراكز الأبحاث بداية الثمانينيات، وبتالي ظهور تأثير هؤلاء بجلاء في صنع السياسات في فترة حكمه، كان "رونالد ريغان" صاحب التوجه المحافظ والذي استعان بشكل كامل بالعقول والأكاديميين المحافظين، الناشطين في المراكز المحافظة. كان منسق سياسة "ريغان" في الحملات الرئاسية سنة 1976 وسنة 1980 هو "مارتن اندرسون"، وهو اقتصادي تدرس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وهو أحد خبراء مؤسسة "هوفر"، وقد أدرك اندرسون نهضة السياسة المحافظة مبكرا حتى أنه اشترك في الحملة الرئاسية لـ"باري جولدووتر" عام 1964، شأنه مثل العديد من المحافظين الشبان في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، وقد عمل "اندرسون" كمستشار للسياسة الداخلية أثناء العام الأول لرئاسة "ريغان".

(1) Richard N. Haass, op.cit, p5.

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 116-117.

فوز "ريغان" بالرئاسة عام 1980 كان بداية قوية لبروز أهمية وتأثير خبراء مراكز الأبحاث المحافظة في الحياة السياسية وصنع السياسات، فكانت ثورة قدمت كوادر جديدة من خبراء السياسة اقتصاديين ليبراليين ومحافظين تقليديين وفلاسفة سياسيين شتراوسيين و"المحافظين الجدد"، ومن هذه المراكز مؤسسة "هوفر" ومعهد "انتربرايز الأمريكي" و مؤسسة "التراث" (هيريتاج) التي لعبت دورا بارزا في فوز ريغان⁽¹⁾، فبعد أسبوع واحد من الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها "ريغان" عام 1980، أرسل "فولنر" مدير مؤسسة "التراث" إلى "أدوين مليون" رئيس الفريق الانتقالي في البيت الأبيض مجلدا من مئة صفحة اسمه (تفويض بالزعامة)⁽²⁾، والذي اعتمده "ريغان" في رسم سياساته. وفي عام 1986 بعد خمسة عشر شهرا من الفترة الثانية لريغان، اجتمع هو وآخرون من المحافظين البارزين للاحتفال بآخر إنجازات مؤسسة "التراث" وهي مؤسسة حصلت على أفضلية بين هيئات البحث المحافظة العديدة التي كانت تعمل في ذلك الوقت في واشنطن⁽³⁾. فخلال دورتي حكمه وظف الرئيس ريغان ما يقارب 150 باحثا من مؤسسة "التراث" ومن مؤسسة "هوفر" ومؤسسة "انتربرايز"⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق يمكننا القول أن عملية التأثير في صنع السياسات هي أحد ميزات الخاصة بمراكز الأبحاث الأمريكية، فقد لعب خبراء هذه المراكز دورا في رسم السياسات داخليا وخارجيا طيلة القرن العشرين.

إذا كان التأثير أحد ميزات مراكز الأبحاث، وكانت هذه المراكز قد أثرت في صنع السياسات في الولايات المتحدة طيلة القرن الماضي، ولا زالت تؤثر، كما بيناه في المطلبين السابقين. فإن السؤال الذي يطرح هنا: ما هي الآليات التي استخدمتها وتستخدمها مراكز الأبحاث لإحداث التأثير في صنع السياسات؟ وما الذي يساعد في نجاح بعض منها على حساب غيرها والتي تفشل في استحقاقات التأثير؟

(1) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 33-34.

(2) المرجع نفسه، ص 355.

(3) المرجع نفسه، ص 53.

(4) ستيفين بوشيه ومارتين رويو، مرجع سابق، ص 73.

المطلب الثالث: آليات تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات

سنسعى هنا إلى تحديد أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها مراكز الأبحاث من أجل تحقيق التأثير في صنع السياسات (أولاً)، ثم ذكر أهم العوامل الخارجية المساعدة في نجاح أو فشل هذه المراكز في التأثير (ثانياً).

أولاً: الاستراتيجيات التي تعتمدها مراكز الأبحاث في سعيها للتأثير في صنع السياسات

1- استحداث أفكار جديدة وخلقة: إن صناعة الأفكار هي المهمة الأولى والأساسية التي تقوم بها جميع مراكز الأبحاث، فرأس مالها هي أفكارها التي تنتجها، وعليه فإن صلاحية هذا المنتج بما يسمح بتسويقه وقبوله لدى عامة الناس وصناع السياسة، هي بالأهمية بما كان بالنسبة لهذه المراكز، فكلما كانت المنتجات الفكرية جديدة وخلقة كلما كانت احتمالية قبولها والاعتقاد بها وتبنيها ممكنة وواردة، والعكس صحيح. ولهذا فإن جميع المراكز تجتهد لأن تُنتج أحسن الأفكار بما يساهم بالطريقة المثلى في حل المشاكل والتعاطي السياسي الجيد مع المهتدين والمستجدين على مستوى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الداخلية منها والخارجية.

وحسب "ريشارد هاس" فإن أبرز ما يساهم به خبراء مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسات أنهم "يستولدون أفكاراً مميزة وخيارات سياسية". عملياً "لا خيار لدى مراكز الفكر، فإذا لم يكن لديك أفكار مميزة فلست مركز فكر، وإذا لم تحاول نشرها فإنك رسبت في جهدك لمساعدة المجتمع على أن يتقدم إلى الأمام" يؤكد "روبير بورستن" من المركز التقدمي لتقدم أمريكا⁽¹⁾. الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مراكز الأبحاث "فهي تُقيّم صحة ومنفعة الأفكار التي تُشكل قاعدة أي سياسة، وتطور أفكاراً جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل"⁽²⁾.

إن إدخال الأفكار جديدة والخلقة تُساهم فيه، إضافة إلى سعي خبراء مراكز الأبحاث لذلك، حالات خارجة عن طاقة هذه المراكز. منها: أ- المنعطفات التاريخية الحاسمة. ب- الحملات الانتخابية الرئاسية وفترات انتقال الحكم.

(1) نقلاً عن: ستيفن بوشيه، مرجع سابق، ص72.

(2) Strobe Talbott, op. cit, p20.

أ/ فأما المنعطفات التاريخية الحاسمة، فإن بعضها يوفر فرصا استثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية، كالحرب العالمية الثانية، اثنائها وبعد انتهاءها، نهاية الحرب الباردة عام 1990، أحداث 11 سبتمبر 2001.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية أطلق "مجلس العلاقات الخارجية" مشروع دراسات ضخمة حول الحرب والسلم لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلم ما بعد الحرب، وقد أنتج المشاركون حوالي (682) مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدأ من احتلال ألمانيا إلى إنشاء عصبة الأمم المتحدة. وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب نشرت مجلة (فورين افيرز) التي تعكس هوية المجلس مقالا غير مُوقع بعنوان "أسباب التصرفات السوفياتية" كتبه جورج كينان، في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية⁽¹⁾. وفي العام 1993 نشرت نفس المجلة، مقالا للعالم السياسي في جامعة هارفورد، "صمويل هنتنغتون" بعنوان "صدام الحضارات"، والذي أخرجه بعد ذلك في كتابه المشهور، وهو بمثابة مساهمة اشتملت على بذور تطور قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

هذا إضافة إلى دراسات قام بها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" و"التراث" و"بروكنجر" و"راند" منذ 11 سبتمبر 2001، أسهمت في النقاش الدائر داخل الحكومة حول الاستراتيجيات المناسبة والمنظمات اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابي العالمي - وبالتحديد الإسلامي - في الداخل والخارج.

ونورد مثال "بروكنجر" هنا، فبعد أحداث 11 سبتمبر، حسب ما أكده تالبوت، تم إعادة التركيز في أبحاثها لتوجيهها بشكل أكبر نحو إنتاج الأفكار والتصورات التي ستقود إلى تطوير أو إعادة النظر في السياسات المتصلة بالعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي⁽²⁾، والتوازن الصحيح بين التيقظ في مواجهة الإرهاب وحماية الحريات المدنية، والنزاع بين إسرائيل وفلسطين، والحاجة إلى تعديل الدبلوماسية التقليدية التي تقوم على العلاقة بين الدول لكي تأخذ بالاعتبار الأطراف الجدد من خارج إطار الدولة، والنقاش حول الحرب الاستباقية أو

(1) Richard N. Haass, op .cit, p4.

(2) ومعه أصبح المستشرقون الجدد (خبراء مراكز الأبحاث) أحد أهم الأدوات التي تساهم في تحديد طبيعة العلاقة بين الغرب والشرق الإسلامي.

الوقائية للتصدي للتهديدات الإرهابيين والدول التي تساند الإرهاب، وتطوير استراتيجية دولية طويلة الأمد لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومستقبل الرقابة على التسليح، وقضية نظام الدفع بواسطة الصواريخ⁽¹⁾.

ومن جانبه يؤكد "مايكل ريتش" - حينما كان أحد خبراء "راند" عام 2002 - أنه وبعد 11 سبتمبر و بروز الإرهاب كخطر يُهدد الأمن القومي الأمريكي والعالم أجمع، أصبحت راند بحاجة إلى التوصل أيضا إلى فهم أفضل لمن هم الإرهابيون؟ وكيف يعملون، وما الذي يُفجزهم، وما الذي يمكن عمله لمنعهم من زيادة عدد الملتحقين بصفوفهم، كما أننا نحتاج إلى فهم أفضل لمواطن ضعف بلدنا وكيفية التقليل من حساسيتها؟. وحسب "ريتش" فإن القضايا القديمة لا تزال بالطبع، وإنما أضيفت إليها بكل بساطة وعقدتها القضايا الأكثر حداثة⁽²⁾.

في الأصل، ركزت أجنحة أبحاث "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" على العلاقات العربية الإسرائيلية، والقضايا السياسية والأمنية، وسياسة الولايات المتحدة الشاملة في الشرق الأوسط. في تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة لاندحار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الأولى، والتغيرات في التركيبة الاستراتيجية الإقليمية، نما نطاق البحث في المعهد، ليشمل تركيزا خاصا على تركيا وصعود السياسة الإسلامية باعتبارها الفكرة المهيمنة السائدة لفهم الاتجاهات السياسية عبر الشرق الأوسط الموسع في مرحلة ما بعد السوفييتية. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، أضاف المعهد مجالات بحث لمساعدة الحكومة الأمريكية في فهم ومكافحة التطرف الإسلامي والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل - وخاصة الأسلحة النووية-. وبعد عشر سنوات، شهدت المنطقة العربية ما عرف بـ "الربيع العربي" واشتعال الصراع بين السنة والشيعة على مستوى المنطقة فهذه السلسلة من الأحداث التي قوضت استقرار المنطقة وهددت بمحو حدودها السياسية منذ قرن من الزمن. مرة أخرى، استجاب المعهد من خلال تقديم تحليل متطور حول مواضيع جديدة مثل السلفية، وتجنيد الإرهابيين على الإنترنت، وإعادة ظهور روسيا كنافذ إقليمي⁽³⁾.

(1) Strobe Talbott, op. cit, p21.

(2) Michael D.Rich, op.cit, p28-29.

(3) انظر في موقع المعهد (المهمة والتاريخ). على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/about/mission-and-history>

ب/ أما الحملات الانتخابية الرئاسية وفترات انتقال الحكم فهي تشكل أيضا مناسبة مثالية لرسم برامج عمل السياسات. ويشرح ذلك "مارتن اندرسون" من مؤسسة "هوفر" قائلا "في أوقات كهذه بالذات يُطلب المرشحون للرئاسة المشورة من عدد كبير من المثقفين لأجل تحديد المواقف السياسية حول حشد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية، ويتبادل المرشحون للرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين ويختبرونها خلال مسار الحملات الرئاسية. إن الأمر أشبه ما يكون باختبار تسويق لاستراتيجية قومية". وقد كان أكثر الأمثلة على هذا ما حدث بعد انتخابات عام 1980، عندما تبنت حكومة "ريغان" مطبوعة مؤسسة "التراث" وعنوانها (تفويض للتغير) كبرنامج عمل للحكم⁽¹⁾.

2- استحداث منتجات سهلة التسويق: إلى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين كان تسويق مراكز الأبحاث لمنتجاتها الفكرية متأخرا جدا مقارنة بما أصبحت عليه بداية من السبعينيات، فقد كان جوهر عمل معهد "بروكنجر" مثلا من أواخر الخمسينيات ونهاية الستينيات لم يزل برنامجا لنشر الكتب⁽²⁾ والمقالات العلمية، باعتبارها من أبرز الوسائل التي كان يعتمد عليها هذا المركز - وغيره من مراكز التكنوقراط - للتسويق لمنتجاته المعرفية.

ومع السبعينيات وميلاد مراكز الخبراء النشطاء، المحسوبة على المحافظين أو اليسار، استحدث هؤلاء منتجات وأساليب جديدة سهلة التسويق وبما يتناسب وطلبات الزبائن. وفي ظل هذا التحدي أصبح معه لزاما على "بروكنجر" وغيرها من نفس الفئة "الاستجابة لتلك التحديات إما بتوسيع معرفتها، أو بأن تصبح أقل انغلاقا وأكثر استجابة لجمهور يضم صحافيين ومؤسسات إعلامية"، ولا سيما بتقليل طول دراساتها، ومحاولة الوصول إلى الراي العام⁽³⁾.

(1) Richard N. Haass, op.cit, p5.

(2) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 242.

(3) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 129-130-132.

جاءت أنماط الانتاج الفكري الجديدة، التي أصبحت تستعين بها المراكز التي ظهرت ما بعد السبعينيات، على خلاف الأكاديمية، فقد تحولت هذه المراكز إلى كتابة تقارير سياسية توليفية موجزة بمداول زمنية أسرع بدل إجراء أبحاث امبريقية أصيلة، وكان ذلك بما يناسب المتلقي الصحفي أو السياسي⁽¹⁾.

إذن، يمكن القول أن اتساع شريحة عملاء مراكز الأبحاث، وزيادة وتيرة النشاط من أجل التأثير على صنع السياسات هو الذي ساهم وبشكل كبير في ظهور الأنماط الجديدة للمنتجات الفكرية التي أصبحت تُغلف فيها هذه المراكز منتجاتها وتسوقها من خلالها.

ومن أمثلة هذه المراكز التي كان لها السبق الزمني، مؤسسة "التراث"، فقد صممت الأخيرة منتجاتها البحثية عن قصد بحيث أقصر وأكثر سهولة من منتجات غيرها من مراكز الأبحاث الأخرى. ومن بين هذه المنتجات (الحقيبة)⁽²⁾ أو ما يسمى (اختبار محفظة الأوراق الرسمية)، وكانت التحليلات والتوصيات دقيقة بالمقدور قراءتها واستيعابها في الطريق لحضور أحد الاجتماعات. فأصبح ما يُنتج هو من أجل "الاستهلاك السياسي العام"، مع شرط أن يُقدّم للشخص المناسب داخل الكونجرس وفي الوقت المناسب، وكان ذلك كله من أجل التأثير على القرارات العامة وتوجيهها في نفس الاطار الايديولوجي للمؤسسة وضد غريمتها. أخرجت أيضا "التراث" أيضا الدليل السنوي لخبراء السياسة العامة، والذي احتوى في قائمته [سنة كتابة سميث لكتابه] 1500 باحث محافظ تم فهرست خبرتهم في 70 مجال فرعي⁽³⁾.

وإلى جانب "التراث" قام كل من معهد "كاتو" ومعهد "هدسون" ومعهد "المشروع الأمريكي" (أمريكان انتربرايز) بإصدار وثائق مهمة تتعلق بالسياسات، لتتزامن مع بداية ولاية ريغان الثانية والكونجرس. هذا واستمرت موجة الأدلة الانتقالية إلى عام 1988، فصدر ما لا يقل عن 36 دليل سياسات كُتبت من أجل الرئيس جورج بوش الأب، صدرت أغلبها عن مراكز الأبحاث⁽⁴⁾.

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 142

(2) Andrew Rich, op.cit, p206.

(3) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 366-367-368.

(4) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 143.

مع هذا النوع الجديد من استراتيجيات التسويق، سعت مراكز أبحاث أخرى - خاصة التكنوقراطية منها- إلى محاكاة "التراث"، والتأقلم مع الوضع. في عام 1996 أطلق "بروكنجر" سلسلة جديدة من موجزات سياسية والتي تهدف صراحة إلى تقديم أفكار جديدة محفزة للنقاش حول القضايا الوطنية والدولية ومصممة لتكون غنية بالمعلومات، وفي الوقت المناسب ومفيدة. كما أنشأ هذا المركز منصبا جديدا لنائب الرئيس لشؤون الاتصالات، وفي عام 2001 بنى هذا استوديو تليفزيوني داخل المركز بحيث يمكن ترتيب لقاءات للخبراء والسياسيين وضيوف في البرامج الاخبارية. وإلى جانب "بروكنجر" سعت كل من معهد "انتربرايز" و"المعهد الحضري" و"معهد الدراسات السياسية" - واستمرو في السعي - إلى الاستجابة للبيئة السياسية المتغيرة⁽¹⁾.

3- الاتصال الدوري بالكونجرس: ولأن صناعة القرار السياسي الداخلي منه والخارجي يتم ضمن الكونجرس (الكابيتول هيل)، باعتباره أحد الهياكل الرسمية، يصبح معه الكابيتول هيل هو قبلة خبراء مراكز الأبحاث، حيث يسعى كل مركز إلى أن يجد لدى أعضاء الكونجرس آذان صاغية لما تقرره نتائج وتوصيات هذا المركز حول قضية او موضوع ما، بما يجعله يتبناها ويحاجج لأجله.

هذا وإنه بالقدر الذي يسعى فيه خبراء مراكز الأبحاث للتأثير على صنع السياسات ضمن الكونجرس، بالاتصال بأعضائه والشهادة أمام لجانه، فإن أعضاء الكونجرس هم كذلك أحوج ما يكونوا لخبرات هذه المراكز، ذلك أنه بمجرد أن تكون القضية قيد المداولة وتتجه نحو التطبيق داخل الكونجرس، من النقطة التي يشارك فيها صنع السياسة بشكل جماعي حتى تصبح القرارات النهائية وشيكة، يقوم المسؤولون المنتخبون بتحديد مواقفهم بشأن القضايا، وتصبح الخبرة ذات قيمة كذخيرة في معارك السياسات وكدعم آراء واضعي السياسات المتطورة بالفعل⁽²⁾.

وفي ظل هذه الحاجة المتبادل، تواجد خبراء مراكز الأبحاث كجهود في جلسات الاجتماع أمام لجان الكونجرس. لقد كان أعضاء الكونجرس من الزبائن الأوائل الذين تُسوق مؤسسة "التراث" منتجاتها المعرفية إليهم، وفي هذا كتب "وايريك" أول رئيس للتراث يقول: "ما نحتاجه هو عملية خارجية يمكن أن تتيح معلومات في

Andrew Rich, op.cit, p68.(1)

Ibid, p108.(2)

الوقت المناسب لأعضاء الكونجرس من منظور مبدئى وتوفير شهود جلسات الاستماع، وخبراء لاطلاع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بصورة شخصية⁽¹⁾.

وفي تعريف هذه المؤسسة بنفسها عبر موقعها الإلكتروني، تؤكد أن خبراءها في سعي إلى تنفيذ أهداف المؤسسة من خلال إجراء بحث دقيق في الوقت المناسب حول قضايا السياسة الرئيسية وتسويق هذه النتائج بفعالية [بما يضمن التأثير] إلى جمهورها الأساسي، والذي يشمل أعضاء الكونجرس الرئيسيين وصانعي السياسات في الفرع التنفيذي ووسائل الإعلام الإخبارية في البلاد. إن هناك - كما تؤكد المؤسسة عبر موقعها - أكثر من مائة خبير في المؤسسة يُدعى إلى الشهادة أمام الكونجرس وذلك قرابة أربعين مرة في السنة⁽²⁾.

ويؤكد "تالبوت" -رئيس بروكنجر 2002- أن الخبراء في "بروكنجر" يقومون باطلاع صانعي القرار على استنتاجاتهم بصورة أكثر مباشرة من خلال الأدلاء بشهاداتهم أمام الكونجرس، والاستشارات الخاصة، والاجتماعات مع الموظفين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، واطلاع جهات غير حكومية يهتمها الأمر على تلك الاستنتاجات من خلال المنتديات ومناقشات الطاولة المستديرة وغيرها من النشاطات العامة⁽³⁾. كما يسعى "كارينجي" هو الآخر إلى أن يجد لنفسه مكانا داخل الكونجرس وأمام لجانه من أجل الشهادة، وتقديم الاستشارات⁽⁴⁾.

ومن هنا يتضح لنا أن المثول أمام الكونجرس للشهادة هو أحد أبرز الآليات التي يتوجب اعتماده إذا ما أراد أي مركز التأثير على صنع السياسات، وترجمة أفكاره إلى ممارسات عملية. وفي ذلك يؤكد "جيف فو" -مؤسس ورئيس معهد السياسة الاقتصادية- "من أجل الحصول على وجود -وبالتالي الاستمرار في التأثير على

(1) توماس مديفيتز، مرجع سابق، ص 123-124.

(2) انظر في موقع المؤسسة. على الرابط: <https://www.heritage.org/about-heritage/staff/leadership>

(3) Strobe Talbott, op.cit, p22.

(4) للاطلاع على شهادات خبراء "كارينجي للشرق الأوسط" من (2010-2012)، انظر في موقع المعهد.

على الرابط: [https://carnegie-mec.org/publications/search-
results?maxrow=20&qry=&tabName=pubs&lang=en&fltr=%7C&fltr=%7C&channel=testimony
&fltr=%7C&fltr=%7C](https://carnegie-mec.org/publications/search-results?maxrow=20&qry=&tabName=pubs&lang=en&fltr=%7C&fltr=%7C&channel=testimony&fltr=%7C&fltr=%7C)

عملية السياسة مع الأفكار- يجب أن تكون وثيق الصلة ومرئي. لذا نحن نقضي الوقت في محاولة التأثير وتقديم المعلومات التي تُثير النقاش الحالي حول التشريع"⁽¹⁾ داخل الكونجرس.

وهذا المسعى الذي يؤكد "جيف فو" وغيره، تُدل عليه هوية الشهود في جلسات الاجتماع أمام أعضاء الكونجرس. فبعد مراجعتنا الموقع الإلكتروني للكونجرس الأمريكي⁽²⁾، والنظر في هوية الشهود أمام لجان الكونجرس العديدة، والتي منها -على سبيل المثال- لجنة الشؤون الخارجية، وبالتحديد اللجان الفرعية المتعلقة بالشرق الأوسط، ومنذ عام 2012 إلى غاية عام 2018، وجدنا حضور مراكز الأبحاث ممثلة بشاهدين أو أكثر في جل جلسات الاجتماع خلال هذه المدة.

4- الوصول إلى الإعلام: في الوقت الذي أصبح فيه الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل الاتصال الحديثة ذات أهمية في المجتمعات المعاصرة، وجدت مراكز الأبحاث الأمريكية -خاصة التي ظهرت ما بعد الستينيات وتزامنت مع هذا الحدث- نفسها مضطرة إلى أن تستغل هذا الوضع حتى تزيد من قوتها ونفوذها وإمكانية ضمان تأثير أفكارها في العامة وصناع القرار على حد سواء.

إن للتغطية الإعلامية، حسبما يؤكد "ميدفيتز"، فائدتان كبيرتان بالنسبة لأي مركز أبحاث، "أولاً: في غياب الصلة المباشرة لصناع السياسة يمكن للدعاية أن تُمثل وسيلة ثانوية للتأثير السياسي. ثانياً: للدعاية عموماً آثار إيجابية على أنشطة جمع التبرعات لأي مركز أبحاث... ولأن التأثير السياسي المباشر صعب الإثبات، فقد صارت الشهرة الناتجة عن الدعاية مؤشراً قياسياً للنجاح في لقاءات جمع التبرعات وخطط الحصول على منح."⁽³⁾

ومع في ظل هاتين الميزتين، أصبح الوصول إلى الإعلام واستخدام وسائل الاتصال الحديثة أحد أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها مراكز الأبحاث لإيصال أفكار. وفي أهمية هذه الاستراتيجية يقول أحد أعضاء مؤسسة "وولد ووتش" الأوائل: "كنا بالفعل واحداً من أوائل مراكز الأبحاث نسعى إلى جذب انتباه الإعلام بتصميم شديد. وكان لدينا نظرية -وضعها "ليستر براون" - تقول: "ينبغي أن تُنفق نصف وقتك ومالك" على

(1) نقلا عن: Andrew Rich, op.cit, p211.

(2) انظر في الموقع الإلكتروني للكونجرس. [على الرابط:](#)

(3) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 173.

الاتصالات. كانت هذه هي النظرية المهيمنة: وصِل أفكارك إلى العالم، فمن ينفقون 10 بالمائة أو أقل من وقتهم ومالهم على الاتصالات هم الحمقى في هذا العالم، فإن خير الأفكار في هذه الدنيا لن يكون لها قيمة دون إذاعتها ونشرها على الناس⁽¹⁾.

ويقول "تالبوت" -والذي كان رئيساً لبروكنجر عام 2002- أن الخبراء في "بروكنجر" يُكرس الكثير منهم، وعلى غرار غيرهم من خبراء مراكز الأبحاث الأخرى، قدرا لا بأس به من جهودهم لعرض أفكارهم واستنتاجاتهم عبر وسائل الإعلام، ويتم ذلك على شكل مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، ومقالات رأي في صفحات تعليقات المحررين في الصحف، وجلسات وتقارير إعلامية للصحفيين، وكلمات أو خطب في المنتديات العامة، ومقالات في المجلات العلمية العامة أو المتخصصة.

وقد قامت "بروكنجر" عام 2000 بإنشاء استوديو تلفزيوني وإذاعي خاص بها لتسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام، كما نشرت كتيبات تعرف باسم (دليل وسائل الإعلام) لمساعدة أي صحفي في العثور على علماء متخصصين في القضية السياسية التي يكتُب عنها وإجراء مقابلات معهم. كما كان لـ "بروكنجر" (دار مؤسسة بروكنجر للطباعة والنشر) وبها مركز تعليم السياسة العامة⁽²⁾.

ومن المراكز الأخرى يوجد معهد "كارينجي"⁽³⁾ و"مجلس العلاقات الخارجية"⁽⁴⁾، حيث عمَد كلاهما على الظهور عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبالكتابة في الصحف والمجلات والظهور عبر القنوات المتلفزة والاذاعية. كما أن لـ "كارينجي" مجلة خاصة بها تُعرف بـ(فورين بوليسي)، وللمجلس مجلته الخاصة أيضا وهي (فورين أفيرز).

(1) نقالا عن: توماس مديتيرز، مرجع سابق، ص 122.

(2) Strobe Talbott, op.cit, p23.

(3) للاطلاع على افتتاحيات "كارينجي" في الجرائد والمجلات العلمية (2008-2018)، انظر في موقع المركز. على الرابط:

<https://carnegie-mec.org/publications/search-results?fltr=|&fltr=|&fltr=|&maxrow=20&tabName=pubs&channel=oped&lang=en&pageOn=1>.

(4) للاطلاع على ظهور خبراء "مجلس العلاقات الخارجية" عبر وسائل الاعلام، انظر في موقع المركز. على الرابط:

<https://www.cfr.org/in-the-news>

هذا وقد عَمَدت كل مراكز الأبحاث، إضافة إلى إنشاء مواقع الكترونية خاصة لنشر وعرض منتجاتها العلمية (كتب ودراسات وأوراق المؤتمرات ونصوص الشهادات أمام الكونجرس وغيرها)، الاعتماد على وسائل الاتصال الاجتماعي (السوشل ميديا)، من صفحات عبر الفاسبوك واليوتيوب وغيرها.

كما أن هناك معاهد المحافظين، "التراث" و"المعهد الأمريكي للأبحاث" و"كاتو"، والتي تستخدم هي الأخرى استراتيجية جديدة للتسويق منها كتابة المقالات في الصحف والمجلات، انتاجات تلفزيونية وإذاعية منتظمة وماهر.

وقد طورت مؤسسة "التراث" أيضا تقنيات جديدة لتسويق الأفكار، فما أن يتم تسليم ملف لمجلس النواب والشيوخ تُرسل بالفاكس الملاحظات المقتضبة لكافة أعضاء الكونجرس، فالتراث من أول المراكز التي تخصص أكثر من خمس ميزانيتها للاتصال، فقد افتتحت في عام 1994 استوديو إذاعة لكل الشخصيات السياسية أثناء مرورها في واشنطن، وكان فريق العلاقات العامة فيها يضم في وقتها عشرين شخصا⁽¹⁾. فدراساتها وأفكار خبراءها تصل إلى الرأي العام عبر موقع الكتروني للمؤسسة الخاص، ووسائل التواصل الاجتماعي.

ويظهر خبراء "التراث" على شاشات التلفزيون⁽²⁾ والإذاعة عشرات المرات كل أسبوع، وينشرون المئات من تقارير أبحاث السياسات سنويًا، ويستضيف مئات الاجتماعات سنويًا مع قادة القواعد الشعبية والمسؤولين المحليين والوطنيين⁽³⁾، وللمؤسسة مجلة خاصة بها تدعى (ناشيونال انتريست) وهي مجلة ذات شهرة واسعة.

5- العمل في الحكومة: إن وصول خبراء أي مركز بحث إلى العمل في الحكومة ووكالاتها المختلفة هو أحسن موقع قد يضمن إمكانية التأثير في صنع القرارات السياسية، حيث يجد خبراء مراكز الأبحاث أنفسهم هم ذاتهم صناع القرار، وبذلك سيعمدون إلى تطبيق خبراتهم النظرية في الممارسة العملية سياسيا. يقول "هنري كسنجر"

(1) ستيفن بوشيه، مرجع سابق، ص 33.

(2) للاطلاع على ظهور خبراء مؤسسة "التراث" عبر وسائل الاعلام من (2015 - 2018)، انظر في موقع المؤسسة. على الرابط:

(3) انظر في موقع المركز. على الرابط: <https://www.heritage.org/about-heritage/impact>

مخاطبا خبراء مراكز الأبحاث الملتحقين بالعمل في الحكومة: "ما تفعلونه في الحكومة هو انفاق الرأسمال الفكري الذي راكمتموه خارج الحكومة"⁽¹⁾، أي داخل مراكز الأبحاث حينما كانوا خبراء باحثين ضمنها.

وعليه فإن تواجد خبراء أي مركز بحث بعضهم أو الكثير منهم، هو من أحد الاستراتيجيات التي تسعى مراكز الأبحاث إلى اعتمادها، وذلك بانتقاء الفرصة المناسبة للدفع بخبرائها وأخذ رضى الحكومة الجديدة لأن تجعل منهم مستشارين ووزراء وإداريين في الوكالات الحكومية المختلفة القديمة أو المستحدثة. وهذا ما يجعل هذه المراكز -حسب هاس- الجهة الرئيسية التي أصبحت تُؤمّن "دفقا مستمرا من الخبراء في الإدارات الجديدة وفي فرق الموظفين التابعين للكونجرس"⁽²⁾.

وفي ضوء أهمية العمل في الحكومة كآلية للتأثير أصبح خبراء مراكز الأبحاث في سعي دائم إلى الانخراط في السياسة، وذلك -حسب ابلسون- عن طريق: قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كمناب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفيدرالية⁽³⁾ (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاءهم من عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر)، أو يخدمون بصفتهم مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونجرس، أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي السياسة مختارين من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالات الاستخبارات المركزية، وغيرها من الوكالات الأخرى⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، باعتباره أحد الاستراتيجيات التي تسعى مراكز الأبحاث اعتمادها من أجل التأثير في أعلى مستوياته على صنع السياسات، فإن هذه المراكز نفسها تؤمن للرسمين

(1) نقلا عن: ستيفين بوشيه، مرجع سابق، ص 72.

(2) Richard N. Haass, op.cit, p5.

(3) عند تغير الرئيس الأمريكي يجري تجديد كامل للوظائف العليا في الإدارة الأمريكية حتى المستوى الخامس تحت العتبة الرئاسية ما يقرب من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف وظيفة. فبعد مجيء الرئيس الجديد الأمريكي إلى الحكومة يستقدم آلاف الأشخاص لشغل الوظائف العامة والعليا، ما يؤدي الذهاب والمجيء الشائعين للطبقة السياسية بين وظائف الحكومة ومراكز الأبحاث وأيضا بين مجموعات الضغط والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات السياسية والاقتصادية، وهذه الحالة خاصة أمريكية بامتياز.

(4) Donald E. abelson, op.cit, p12.

المغادرين من مناصبهم في الحكومة مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملح حول السياسة الداخلية منها والخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة الظل غير رسمية في الشؤون الخارجية. وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا، وهو ما يعرف باصطلاح (الباب الدوار). ومن أمثلة ذلك:

- ترأست "مادلين البرايت"، التي سبقت "كولين باول" كوزيرة للخارجية في فترة من الفترات، مركز السياسة القومية في حين أصبح نائبها السابق "ستروب تالبوت" في عام 2002 رئيسا لبروكنجر.
- "ريتشارد ن. هاس" الذي تنقل خلال مساره بين فترات من العمل في مجلس الأمن القومي، ووزارتي الدفاع والخارجية، وفي الكونجرس، وفترات أمضاها في بروكنجر وكارينجي وغيرها من المراكز.
- "مارتين انديك" مدير مركز سابان لسياسة الشرق الادنى التابع لمؤسسة بروكنجر (الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة -في عهد كلنتون- مرتين في اسرائيل) (1)

وبالاعتماد على هذه الاستراتيجيات يمكن لمركز أبحاث ما أن يروج لأفكاره لدى العامة ويصل إلى مستويات من التأثير على صنع القرار، لكن هذا لا يضمن احتمالية نجاحه بالكمال وإحداث التأثير الفعلي، فإضافة إلى اجتهاد مراكز الأبحاث للأخذ بهذه الاستراتيجيات، فإن هناك عوامل أخرى قد تساعد هذه المراكز وبما يضمن لها النجاح في التأثير.

ثانيا: العوامل المساعدة لنجاح مراكز الأبحاث في التأثير في صنع السياسات

1- التوافق الأيديولوجية بين مركز الأبحاث وصناع القرار: من العوامل التي يمكن أن تساهم في نجاح مركز أبحاث ما، توافق أيديولوجية المركز مع أيديولوجية صناع القرار. خلال السبعينيات كان "معهد المشروع الأمريكي"، ذو التوجه الأيديولوجي اليميني المحافظ، من أكبر منافسي "بروكنجر"، وبعد ذلك بثلاثة سنوات شهد انتخاب "رونالد ريغان" للرئاسة دخول مؤسسة "التراث" إلى مسابقة الأبحاث السياسية الكبرى، والتي زاد نموها ونشاطها وتأثيرها خلال حقبة الثمانينيات بشكل لافت. "فقد وفرت مؤسسة التراث أحد عشر عضوا في

Richard N. Haass, op.cit, p6. (1)

فريق ريغان لنقل السلطة وعدد لا يحصى من مسؤولي الإدارة، ورغم ذلك كان أهم إسهاماتها لرئاسة ريغان هو دليل القيادة وهو دليل انتقالي يضم 1000 صفحة للإدارة الجديدة، وكان هذا الدليل الضخم، والذي سمته واشنطن بوست بعد ذلك (انجيل فترة ريغان الانتقالية)، وقد وُضِعَ سلسلة من الوصفات السياسية التي مست كل وكالة في الحكومة الفيدرالية⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي استعان به "ريغان" بخبراء مراكز الأبحاث المحافظة، والأخذ بتوصيات دراسات هذه المراكز، فإن حكومته بالمقابل كانت قد أقصت مراكز اليسار - إضافة إلى مراكز التكنوقراط - بل سعت إلى التضيق عليها. وجاءت مرحلة "كلنتون" وكانت الفرج بالنسبة لمراكز التكنوقراط كـ "بروكنجر" و "كارينجي" والتي وجدت لتوصياتها آذان صاغية ولخبرائها مكانا في حكومته.

ولكن حكومة "بوش الابن" المحافظة رجحت الكفة مرة أخرى للمراكز المحافظة والتي أصبحت تلعب الدور البارز من حيث التأثير، ومما يؤشر على هذا الواقع ويؤكدده حالة اجتماع سبعون مليونيرا وملياردير ذوو اتجاه ليبرالي عام 2005، وبمبادرة من "روب ستين" وهو مصري من إدارة "كلينتون" سابقا، عقد اجتماعا تحت ثلاثة أهداف صريحة: دعم مراكز الأبحاث الليبرالية ومراكز تكوين القادة الديمقراطيين الشباب ووسائل الإعلام المؤيدة لاحتواء مؤسسة "التراث" و "فوكس نيوز" و "مؤسسة القيادة"⁽²⁾.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن توجه الحكومة أيديولوجيا هو أحد العوامل المساهمة في إنجاح وإعلاء من صوت مراكز الأبحاث الأكثر قربا من أيديولوجيتها، في حين أن المراكز ذات الأيديولوجيات المغايرة سيتم تحييدها ما أمكن ذلك. فنجاح أو فشل مركز أبحاث ما يتوقف على مستوى اقترابه أو ابتعاده من الطيف الأيديولوجي لصانع القرار الرسميين في الحكومة.

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 131.

(2) ستيفين بوشيه، مرجع سابق، ص 42.

2- **وقتيّة البحث السياسي:** مما يساهم في نجاح أي مركز أبحاث أيضا وقتيّة البحث السياسي، والذي يعني "السرعة التي يجب أن تتولد بها المنتجات الفكرية حتى تُعد مفيدة لصناع السياسة والمناخين والصحفيين، وقد أصبح شرط التزام مراكز الأبحاث بالاطار الزمني السياسي سمة مسلم بها في عالم مراكز الأفكار".

إن من بين ما كان يؤاخذ عليه "معهد المشروع الأمريكي" المحافظ في السبعينيات هو تخلفه دائما عن دورة السياسة، فقد اعتاد الأخير على إجراء أبحاث مطولة في كتب ومجلدات، وهي صفة أكاديمية. فكانت نقطة ضعفه هي إفراطه في الاستقلالية فيما يتعلق بالبعد الزمني لعمله، وهذا من بين الأسباب التي أدت إلى تهميشه نسبيا في ظل المنافسة من قبل غيره من مراكز الأبحاث المحافظة الأخرى، مثل "كاتو" (ذو التوجه الليبرالي) و"التراث" التي كانت لديها الرغبة في اخضاع انتاجها الفكري لإيقاعات نقاش واشنطن المستمر⁽¹⁾.

كما لدينا مثال آخر هو "المعهد الأمريكي للأبحاث"، فعندما سلم "وليام بارودي" الكبير -الذي ترأس المعهد بداية من الستينات- الرئاسة لابنه "بيل" الصغير فَقَدَ هذا المعهد ثقة الزعامة وجمع الأموال التي اكتسبها لما يقرب من ربع قرن، وتدهور حالة المعهد وضعف انتاجه وحُيِّدَ وهُمِّشَ في سوق الأفكار التنافسية. وفي عام 1986 استقال "بيل" وتولى "كريستوفر ديموث" الإدارة، والذي كان من بين الجوانب التي إنتقَدَ فيها المعهد هو أنه أهمل الاسهام في المناقشات السياسية الجارية في تلك الفترة⁽²⁾. والتعطُّلُ عن تقديم المشورة اللازمة وفي الوقت المناسب.

وهذا النقص سعت مراكز أبحاث كثير إلى تَلَاْفِيهِ، فقد جعلت "التراث" -مثلا- من إعلام الكونجرس والتأثير في صنع القرار في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة أحد أهم أهدافها، بل هو الأساس الذي قامت لأجله. أثناء عمله في مجلس الشيوخ في عام 1971، تلقى "بول وايريش" تحليلا دقيقا لبرنامج النقل الأسرع من الصوت (The Supersonic Transport Program) من معهد "أمريكان انتربرايز"، ولكن الموجز وصل بعد أيام من تصويت مجلس الشيوخ على هذه القضية. كان "وايريش" و"فولنر" محبطين، وكان هذا من بين ما

(1) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 174.

(2) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 382-383.

دفعهما إلى تشكيل مؤسسة "التراث"، والتي كانت بمثابة نقطة تحول بالنسبة إلى مراكز الأبحاث التي أصبحت في سعي حثيث من أجل التأثير في صنع السياسات في بيئة مزدحمة⁽¹⁾.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن لخبراء مراكز الأبحاث فرص التأثير في وقت مبكر من العملية السياسية. في وقت مبكر، يمكن لأبحاث السياسات أن تُقدّم تحذيرا من وقائع أو برامج أو سياسات محددة، ويمكن أن تكون أيضا بمثابة دليل لتغير سياسات قائمة. إذن فوقيتة تقديم الأبحاث والدراسات هي بالأهمية بما كان لضمان مركز ما نجاحه في لتأثير على صنع السياسات.

3- الأحداث والمستجدات الدولية: مما يساهم في نجاح مراكز الأبحاث الأحداث والمستجدات الدولية، ففي أثناءها وفي عقبها تظهر بعض المراكز ليكون لها السبق في تقديم انتاج معرفي يساعد على الفهم لهذه الأحداث من جهة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات للتعاطي الإيجابي مع هذه المستجدات، وبتالي تضمن موقعا لها لدى صناع القرار.

نتيجة الكساد عام 1928 في الولايات المتحدة، سحبت مؤسستي التجاريتين "كارينجي" و"روكفلر" دعمهما المالي عن مركزين للأبحاث هما "بروكنجر" و"المكتب القومي للبحوث الاقتصادية"، ما اضطرهما إلى إبرام عقود مع الغرفة التجارية في الولايات المتحدة ومع لجنة النقل الوطني واتحاد العمال الأمريكي، وكان الكساد فرصة للمركزين حيث وجد خبراءه أنفسهم في اجتياح شديد لصناع القرار. وأصبح فرانكلين روزفلت بصفة خاصة متميزا في استخدام الخبراء، وقد تبنى هؤلاء رؤية تدخل الدولة في الاقتصاد، امثالاً لمبادئ كينز⁽²⁾.

لقد مثلت الحربين العالميتين حدثين بارزين في أوروبا، ولكن انعكاساتهما مست العديد من دول العالم البعيدة جغرافيا، وكانت الولايات المتحدة من بين تلك الدول. وفي ظل الوضع الدولي المعقد الذي أنتجته الحربين، اضطر صناع القرار إلى الاستعانة بخبرة مراكز الأبحاث، وهنا وجد "مجلس العلاقات الخارجية"، وهو واحد أبرز وأهم المراكز البحثية التي تحظى بالاحترام والنفوذ فيما يخص الدراسات حول الشؤون الخارجية، نفسه

(1) Andrew Rich, op.cit, p152.

(2) توماس مدفيتز، مرجع سابق، ص 77-88.

وقد اجتاحت وكالات الحكومة المختلفة. فقد تم استشارة المجلس من قبل صناع القرار الخارجي فيما يتعلق بالمعاهدات والمؤتمرات الدولية في السنوات ما بين الحربين، كما تمت تعبئة خبراءه كمستشارين ومشاركين في الحرب العالمية الثانية، كما لعب المجلس أدوار رئيسية في الإعداد والتخطيط المسبق للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان المجلس، وما زال، مكونا أساسيا لمؤسسات السياسة الخارجية⁽¹⁾.

دخول الولايات المتحدة في صراع أيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي، وبداية الحرب الباردة، ساهم في أن تكون لبعض مراكز الأبحاث في تلك الفترة مكانة بارزة لدى صناع القرار، وذلك جراء الخدمات المعرفية التي كانت تقدمها، والتي فرضها الوضع الصراع مع المعسكر الاشتراكي، سواء الأبحاث ذات الطابع الفني، تطوير أسلحة، تحليل مشكلات هندسية، تطوير أنظمة حسابية متخصصة. أو الدراسات ذات الأبعاد الاستراتيجية والتكتيكية. فقد كان معهد "هدسون" -مثلا- ينشر الكتب حول الدفاع المدني والأنظمة والاستراتيجية النووية، وتعقيدات الاستراتيجية في الفيتنام، إضافة إلى المحيط العالمي والنظر إلى المستقبل ووضع السيناريوهات⁽²⁾، وسرعان ما أصبحت هذه المراكز أهم أداة غير حكومية للتخطيط في الحرب الباردة في ظل الصراع الأيديولوجي والعسكري مع السوفيات، هذا إضافة مراكز أخرى، مثل "مجلس العلاقات الخارجية" و"راند" و"هدسون".

في عام 1991، أي عام حرب الخليج الثانية، وحسب ما يؤكد "أندرو ريتش" فقد شهدت مراكز الأبحاث المتخصصة في الشرق الأوسط [الاستشراقية] والخبرة في المنطقة في المتوسط أكثر من خمسة وعشرون مرة أكثر من غيرها من المراكز الأخرى. في عام 1995، وهو العام الذي سيطر فيه الجمهوريون على مجلس النواب والشيوخ، تم استدعاء مراكز الأبحاث المحافظة بشكل واضح للإدلاء بشهاداتها في المتوسط بمعدل يزيد اثني وثلاثين مرة عن المراكز الأخرى⁽³⁾.

إثر أحداث 11 سبتمبر الإرهابية واتهام المسلمين "الإرهاب الإسلامي" بالقيام بالفعل، جاءت الكتابات والأبحاث من أجل فهم ما حدث ومن الذي أحدث وكيف التعامل مع هذا الوضع الخطير؟. وهو

(1) Inderjeet Parmar, op. cit, p4.

(2) جيمس سميث، مرجع سابق، ص 284.

(3) Andrew Rich, op.cit, p94.

الأمر الذي أعطى مراكز الابحاث المهتمه بالمنطقة السبق من حيث الاستشارات وقبول توصياتها من طرف صناع القرار ضمن إدارة "بوش الابن".

إن مراكز الأبحاث تتداخل مع الجامعات في صفة إنتاج المعرفة، وتتداخل مع جماعات الضغط والمصالح في سعيها للتأثير على صناع القرار، وإن صفة التأثير تجعل مراكز الأبحاث تبتعد عن الجامعات وتقترب أكثر إلى جماعات الضغط والمصالح. وهذا ما يقلل من مصداقية المنتج العلمي الذي تُقدمه، ويجعلنا نشكك في صدقية الشعارات التي تحملها إعلاناتها، كونها تسعى إلى تقديم أبحاث ودراسات أكثر علمية ونزاهة وموضوعية وحياد.

نصل في نهاية هذا المبحث إلى القول بأن الصفة المؤسسية التي تُتميز مراكز الأبحاث الأمريكية وبخوصها المتعددة، تعدد العملاء واللعب في المجالات الأربع (كما تناولناه سلفاً (المبحث الأول من الفصل الثاني))، إضافة إلى صفة التأثير التي تسعى مراكز الأبحاث إلى تحقيقها، تمثل أحد الإكراهات التي تُعيق الخبراء ضمنها من تقديم معرفة علمية مستقلة. فالحالة المؤسسية لمراكز الأبحاث وسعيها للتأثير مثلها مثل جماعات الضغط ينعكس سلباً على منتجها المعرفي، حيث يجعل منه أقرب وأكثر اصطباجاً بالطابع الأيديولوجية والتسييس منه إلى العلمية والحياد.

وإثر التحليل الذي قدمناه في الفصول السابقة حول الاستشراق الأمريكي، أهدافه وأهم خصائصه، وكذا مراكز الأبحاث الأمريكية بشكل عام والمهتمة (ذات الطابع الاستشراقي) منها بالشرق الأوسط، نُقدم إلى النتيجة (كافتراض مبدئي) التالية، والتي سنحاول تأكيدها في المباحث اللاحقة:

- الطابع المؤسسي لمراكز الأبحاث يعيقها على إنتاج معرفة علمية وموضوعية ونزيهة، ويجعلها أقرب إلى الأيديولوجية. (كما بيناه في المبحث الأول من الفصل الثاني)

- السعي وراء التأثير يجعل من مراكز الأبحاث أقرب إلى جماعات الضغط والمصالح منه إلى المؤسسات الأكاديمية المحضة كالجامعات. وهذا بدوره يَأثر سلباً على منتجها المعرفي. (وهذا ما بيناه في المبحث الحالي)

- مراكز الأبحاث كانت قد أثرت على صناعة القرار الأمريكي الخارجي طيلة القرن الماضي. وإذا كانت مخرجات مراكز الأبحاث غير علمية ونزيهة فإن قرارات صناع القرار تبعا لذلك ستكون هي الأخرى غير مستنيرة. (كما يبيناه في المبحث الحالي)

- الكثير مراكز الأبحاث الأمريكية (كبرياتها والمهتمة بالشؤون الخارجية) ذات اهتمام معرفي (سواء جزئيا ضمن برامج خاصة أو المهتمة كليا) بالشرق العربي والإسلامي. (المبحث الثاني من الفصل الثاني)

- للحقل الاستشراقي الأوروبي والأمريكي التقليدي ضغط على مخرجات مراكز الأبحاث ومستشرفيها المعاصرين المهتمين معرفيا بالشرق العربي والإسلامي، ما جعلهم لا ينفكون من الصورة النمطية للعرب والإسلام العنيف والهمجي، وغير العقلاني والاستبدادي (كما يبيناه في المبحث الثالث من الفصل الثاني)

وبناء عليه يمكن القول أن مراكز الابحاث الاستشراقية تأثر على صناعة القرار الخارجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، خلال القرن الحالي. وتقود إلى قرارات غير مستنيرة. وذلك نتيجة، من جهة، للطابع المؤسسي ومخرجات مراكز الأبحاث في اطاره، ومن جهة أخرى، للحقل الاستشراقي الذي يكتُب ضمنه المستشرقون المعاصرون في مراكز الأبحاث. إن قرار الحرب على العراق عام 2003 هو أحد الأمثلة الأبرز والأكثر وضوحا عن ذلك. وهنا نتساءل: كيف لنا أن نؤشر لتأثير مراكز الأبحاث الاستشراقية في صناعة قرار الحرب على العراق؟

المبحث الثاني: تأثير مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع قرار الحرب الأمريكية على العراق
عام 2003.

القول بأن مراكز الأبحاث الأمريكية ذات النشاط الاستشراقي كان لها تأثير في صنع قرار الحرب على العراق يتأتى منهجياً من خلال الإجابة على التساؤلات التالية، والتي يمكننا اعتبارها مؤشرات لقياس هذا التأثير: هل تَقْدِمة هذه المراكز بأوراق بحثية (دراسات وتقارير) دعت فيها إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية والتدخل في العراق للإطاحة بنظام صدام حسين؟ وهل تَقْدِمة بالكتابة والنشر عبر الصحف والمجلات (الأمريكية والأجنبية) ونظمت الندوات والمؤتمرات؟ وهل تَقْدِمة خبراءها بالشهادة أمام لجان الكونجرس المختلفة؟ (المؤشرات العامة للتأثير)

هل كان لخبراء هذه المراكز صلات مباشرة أو غير مباشرة ولقاءات مع أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، حثوا من خلالها صناع القرار لانتهاج الأسلوب العسكري في مواجهة عراق صدام حسين؟ وهل هناك اتساق بين الحجج التي ساقتها إدارة بوش لتبريرها الحرب على العراق وبين الحجج التي تَقْدِمة بها خبراء مراكز الأبحاث فيما يخص موضوع الحرب على العراق؟ وهل تواجد خبراء مراكز الأبحاث كوزراء ومستشارين ضمن إدارة جورج بوش؟ (المؤشرات الخاصة للتأثير)

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون من خلال متابعة واستقراء مخرجات مجموعة مراكز أبحاث كعينة، والتي سنحددها في ستة مراكز، والتي تناولت مخرجاتها موضوع العراق. وهي: أمريكا انتربرايز (تَقْدِمة بقرابة 40 عمل)، مجلس العلاقات الخارجية (تَقْدِمة بقرابة 16 عمل)، مشروع القرن الأمريكي الجديد (تقدم بقرابة 70 عمل)، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (تقدم بقرابة 130 عمل)، منتدى الشرق الأوسط (تقدم بقرابة 20 عمل)، مؤسسة التراث (هيرتيج) (تقدمة بقرابة 40 عمل). إذن، بما يقرب اجمالي 300 عمل بحثي من قبل مستشرقين الناشطين ضمن هذه المراكز.

المطلب الأول: المؤشرات العامة لتأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق.

سنعمد هنا إلى مراجعة مخرجات بعض مراكز الأبحاث، والتي اشتملت: الأوراق البحثية غير المنشورة و الدراسات والأبحاث المنشورة عبر الصحف والمجلات -من أجل توجيه الرأي العام الأمريكي والعالمي-، إضافة إلى عقد المؤتمرات والملتقيات، والتي تناولت جميعها موضوع العراق واعتبره كتحدٍي لأمريكا وحلفاءها وتقدمت بالتوصيات لصناع القرار بالسبل الكفيلة لمواجهة هذا التحدي. وسنقدم المادة العلمية مرتبة كرونولوجيا، بداية من عام 1997 إلى غاية مارس 2003 الشهر الذي تدخلت فيه قوات التحالف العراق.

سيكون الانشغال الأكبر لهذا البحث هو توفير مادة وصفية كثيفة من أدبيات هذه المراكز يستطيع من خلالها القارئ ان يكون رؤية متكاملة عن اطروحات هذه المراكز ومقولاتها وحججها. علما أننا لن نحوض في نقد هذه الدراسات من حيث طبيعة المقولات التي تتأسس عليها وقوة الحجج أو ضعفها ومنطقية الطرح من عدمه، لكن ستكون مراجعتنا لها من أجل أخذها كمؤشر للقول بتأثير هذه المراكز في صنع قرار الحرب على العراق.

الفرع الأول: الأوراق البحثية غير المنشورة

في 24 مارس 1997، عقّد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (WINEP) "روبرت ساتلوف" ومستشار المعهد السفير "صمويل لويس" اجتماعا للجنة الدراسات الرئاسية، ليُقدّم المعهد ما عُرف بـ (تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية)، والذي صدر قبل يومين من إلقاء وزيرة الخارجية "مادلين البرايت" أول خطاب رئيسي لها حول سياسة الشرق الأوسط. كان تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق موضوعا رئيسيا في هذا التقرير، وهو "مبني من أجل الأمن والسلام في الشرق الأوسط"⁽¹⁾.

(1) انظر: نص التقرير تحت عنوان (The Presidential Study Group, Beyond «Containment» of Iraq: An Action Plan for U.S. Policy)، منشورا في موقع معهد الشرق الأوسط لسياسات الشرق الأدنى. على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/beyond-containment-of-iraq-an-action-plan-for-u.s.-policy>

أما فيما يتعلق بقسم العراق والذي جاء تحت عنوان (ما وراء "احتواء" العراق: خطة عمل لسياسة الولايات المتحدة)، فقد جاء فيه: ولتحسين استراتيجية "الاحتواء" الحالية لإدارة كلنتون، تُعتمد مجموعة الدراسة أن الأولوية القصوى للإدارة يجب أن تتمثل في اتخاذ خطوات تُعجل بسقوط نظام صدام حسين مع الحفاظ على وحدة العراق الوطنية ووحدة أراضيه.

وقد أكد موقعو التقرير⁽¹⁾ أنه ينبغي على الولايات المتحدة تبني نهج أكثر عدوانية تجاه الاستفزازات العراقية - انتهاكات مناطق حظر الطيران، وعرقلة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والتواطؤ المثبت في الأعمال الإرهابية- بما يتناسب مع الهدف من تسريع زوال نظام صدام.

في ورقته البحثية "احضار صدام للعدالة: تقرير الحالة"⁽²⁾، في 2 جانفي 1998، ناشد "ديفيد شيفر" (David Scheffer)، باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، الولايات الأمريكية بضرورة محاكمة صدام حسين جراء الجرائم التي اقترفها بحق شعبه (حملة الأنفال في الشمال أواخر الثمانينيات، وضد عرب الأهوار في الجنوب بعد حرب الخليج) وشعوب الدول المجاورة في إيران (خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988)، وأثناء احتلاله للكويت عام 1991). لكن شفير رأى أنه من السابق لأوانه التكهن حول نوع المحكمة⁽³⁾ التي يمكن تشكيلها للتعامل مع تقديم صدام للعدالة.

(1) لقد أُيد هذا التقرير ووقعه لجنة من الحزبين والمؤلفة من 39 عضو من رجال الدولة والمشرعين والدبلوماسيين المخضرمين وخبراء الشرق الأوسط والمسؤولين الحكوميين السابقين. ومن بين الموقعين -نورد هنا فقط أسماء سنلتقي بها لاحقا في البحث-: بول وولفويتز، روبرت زوليك، بيتر رودمان، دوجلاس فيث، وكينيث بولاك، دانيال بايس، جون بولتون، زلماي خليل زاد، ومايكل آيزنشتات. (هذا ويتم التأكيد في نهاية التقرير أنه رغم أن كل عضو لا يؤيد كل توصية في التقرير، إلا أن "البناء من أجل الأمن والسلام" يعكس توافق الآراء الواسع بين الحزبين للجنة الدراسات).

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Bringing Saddam to Justice: A Status Report)، منشورا في موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bringing-saddam-to-justice-a-status-report>

انظر أيضا: كينيث بولاك ومايكل انتزشتات في دراستهما "الأزمة مع العراق: إحياء الخيار العسكري" (The Crisis with Iraq: Reviving the Military Option)، في 22 جانفي 1998، المنشورة في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-crisis-with-iraq-reviving-the-military-option>

(3) كان هذا قبل انشاء المحكمة الجنائية الدولية-قبل مؤتمر روما 1998-

في ورقته "برنامج الحرب البيولوجية في العراق: تحديات الماضي والحاضر والمستقبل"⁽¹⁾، في 6 فيفري 1998، قَدَمَ "ريتشارد سبيرتزل" (Richard Spertzel)، باحث في معهد واشنطن، لبرنامج الأسلحة البيولوجية في العراق - بداياتها وتطورها عبر التاريخ-، وأكد امتلاك صدام حسين لها وعبر عن استيائه من عجز لجنة التفتيش الخاصة للتخلص من هذه الأسلحة.

في ورقته "الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في العراق وإيران: التطورات الحالية والقدرة على مفاجآت في المستقبل"⁽²⁾، في 23 مارس 1998، قَدَمَ "مايكل ايزنشتات" (Michael Eisenstadt)، باحث بمعهد واشنطن، لطبيعة أسلحة الدمار الشامل في العراق وإيران، كما أكد خطورة كل من الدولتين على أمن أمريكا وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط.

في ورقته "العراق"⁽³⁾، في 17 جوان 1998، جادل "غاربي شميت" (Gary Schmitt)، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، بأن الحل الوحيد الدائم والفعال لمشكلة صدام حسين هو عزله و تدمير نظامه. هذا وأكد "شميت" أن الوقت ليس في صالح أمريكا وعلى الكونجرس إجبار إدارة كلنتون.

إن الاتفاق المبرم بين صدام وعنان حول تدمير الأسلحة مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الموقع في 1998، من وجهة نظر "شميت"، هو في صالح صدام وضد مصالح الولايات المتحدة. لقد طور العراق قدرة محلية على إنتاج صواريخ باليستية ومجموعة متنوعة من أسلحة الدمار الشامل. وكما هو الحال في الماضي، فإن ما لا يستطيع العراق إنتاجه سيكون قادرا على الحصول عليه سرا وذلك بالاختفاء وراء كتلة النشاط التجاري

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq's Biological Warfare Program: Past, Present, and Future Challenges)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-biological-warfare-program-past-present-and-future-challenges>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Missiles and Weapons of Mass Destruction (WMDs) in Iraq and Iran: Current Developments and Potential for Future Surprises)، منشورا في موقع معهد واشنطن (جاءت الورقة قبل القصف-الذي حدث في ديسمبر- وكانت تدعو إليه بل وإلى القوة البرية). على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/missiles-and-weapons-of-mass-destruction-wmds-in-iraq-and-iran-current-deve>

(3) انظر: نص الورقة منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqjun1798.htm>

العراقي اليومي. وأياً كانت النافذة التي ترتديها الأمم المتحدة والإدارة التي تضع السياسة الحالية، فإننا نتجه الآن نحو نتيجة سيكون لدى صدام حسين كل الأسلحة اللازمة لإرهاب الدول المجاورة وردع الولايات المتحدة عن ممارسة القيادة الفعالة في المنطقة.

من خلال التنازل عن قضية العراق إلى الأمم المتحدة، حسب ما يؤكد "شميت"، فإن إدارة كلينتون تكون قد وضعت الولايات المتحدة على طريق من شأنه تقويض المصدقية والقوة الأمريكية في المنطقة، وزيادة تعرضنا لأخطر الأسلحة المعروفة للإنسان.

في دراسته "مراجعة استراتيجية العراق: خيارات لسياسة الولايات المتحدة"⁽¹⁾، في جويلية 1998، يوضح "باتريك كلاوسون" (Patrick Clawson)، باحث في معهد واشنطن، الخيارات التي تواجهها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق. والتي حددها في التالي: إعادة إحياء الاحتواء الواسع، أو تقويض نظام صدام حسين، أو الردع، أو الغزو والاحتلال. ويؤكد "كلاوسون" بعد طرح هذه الخيارات بأن الغزو والاحتلال هو الخيار الأكثر طموحاً في الولايات المتحدة الأمريكية. ويضيف أن هذا الخيار واقعي فقط كرد على استفزاز عراقي كبير، وكذلك إذا كانت العملية تتمتع بتأييد شعبي قوي من الكونغرس والولايات المتحدة، وتعاون نشط من الحلفاء الإقليميين الرئيسيين، والتسامح على الأقل من المجتمع الدولي الأوسع. وعليه فإذا ما توفرت هذه الشروط فإن عملية الغزو يمكن القيام بها.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq Strategy Review: Options for U.S. Policy)، منشوراً في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-strategy-review-options-for-u.s.-policy>

(جاءت الورقة قبل القصف الجوي الذي كان في ديسمبر، مع العلم أن رسالة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" (كما سنتناولها لاحقاً) كانت قد وصلت كلنتون في 26 جانفي، هذا إضافة إلى الرسالة الموجهة إلى الكونغرس التي وصلته في 29 ماي)

في ورقته "العراق"⁽¹⁾، في 13 نوفمبر 1998، يؤكد "مارك لوغان" (Mark Lagon)، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد⁽²⁾، أن المحافظين على اتفاق بأن الحل الوحيد للأزمة العراقية هو إزالة صدام حسين من السلطة. وعليه فإنه من الواجب أن تكون حملة القصف التي خططت لها إدارة كلينتون الخطوة الأولى في استراتيجية سياسية عسكرية واسعة لتحقيق هذا الهدف. وكما أشار السناتور "ريتشارد لوغار" يوم الخميس، فإن الضربات الجوية وحدها "لن تنجز المهمة. وبالتالي، يجب أن يكون التخطيط فعليا للمراحل 2 أو 3 أو 4". وأكد لوغار على "الاجراء البري".

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq)، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط

<http://www.newamericancentury.org/iraq-101398.htm>

(2) بيان المبادئ لمشروع القرن الأمريكي الجديد (المعبر عن هوية المحافظين الجدد)، والذي يُعتبر المرجع الفكري للاستراتيجية الأمريكية -المرتكز إلى القوة- التي ارتسمت معالمها بداية القرن الواحد والعشرون، وقد وقع على البيان شخصيات أمريكية بارزة، من سياسيين ومفكرين ورجل مال وأعمال.

يؤكد موقعه البيان أنه وفي ظل سياسات الرئيس كلنتون، التي حادت عن المسار، وأصبحت تشكل خطرا على أمن أمريكا ومبادئها ومصالحها في الداخل والخارج. تأتي الدعوة إلى تدارك الأمر وتحمل المسؤولية.

وينوه الموقعون أيضا أنه ليس على الأمريكيين أن ينسوا العناصر الأساسية لنجاح إدارة ريغان وانتصار أمريكا في الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي، والتي تحددت في:

- جيش قوي ومستعد لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية .
- سياسة خارجية تروج للمبادئ الأمريكية في الخارج بطريقة جريئة وهادفة.
- والقيادة الوطنية التي تقبل المسؤوليات العالمية للولايات المتحدة.

ويرى الموقعون أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون حذرة في كيفية ممارستها لسلطتها. ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع بأمان تجنب مسؤوليات القيادة العالمية أو التكليف المرتبطة بممارستها. أمريكا لها دور حيوي في الحفاظ على السلام والأمن في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. إذا تنصلت أمريكا من مسؤولياتها، فإنها بذلك تدعو التحديات لتضرب مصالحها الأساسية.

هدفنا، كما يؤكد الموقعون، هو تذكير الأمريكيين بهذه الدروس واستخلاص نتائجها لهذا اليوم. وما تحتاج القيام به هو التالي:

- نحن بحاجة إلى زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير وتحديث قواتنا المسلحة للمستقبل؛
- نحن بحاجة إلى تقوية روابطنا مع الحلفاء الديمقراطيين وتحدي الأنظمة المعادية لمصالحنا وقيمنا؛
- نحن بحاجة إلى تعزيز قضية الحرية السياسية والاقتصادية في الخارج؛
- علينا أن نتحمل المسؤولية عن الدور الفريد لأمريكا في الحفاظ على وتوسيع نظام دولي صديق لأمننا وازدهارنا ومبادئنا.

وفي اعتقاد موقعي البيان أنه قد لا تكون مثل هذه السياسة "الريجانية" المتمثلة في القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي عصرية اليوم. لكن من الضروري أن تبني الولايات المتحدة على نجاحات القرن الماضي وأن تضمن أمن شعبها وعظمة أمتها في القرن المقبل.

ومن هنا يرى "لوغان" أنه وفي الوقت الذي تتكشف فيه المواجهة الحالية مع العراق، سيتعين على المحافظين وقادة الكونجرس أخذ حجة السناتور "لوغار" على محمل الجد. فسوء إدارة كلينتون -حسب رأيه- لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق -التي تقوم على الاحتواء- قد تركت الولايات المتحدة دون أي خيارات منخفضة المخاطر لحماية المصلحة الأمريكية من صدام حسين المسلح بأسلحة الدمار الشامل.

في ورقته "العراق"⁽¹⁾، في 7 جانفي 1999، يرى "مارك لوغان"، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد، وعلى إثر الهجوم الجوي الأمريكي على العراق (ثعلب الصحراء) في ديسمبر 1998 والذي استمر ثلاث أيام، بأن الأعمال غير المنتهية في حرب الخليج عام 1991 يجب أن تُستكمل الآن بإرسال القوات البرية إلى العراق باعتبارها الاستراتيجية الأمثل لإزالة صدام ونظامه الخطير.

في ورقته "حليف الطغيان"⁽²⁾، في 22 فيفري 1999، يجادل "ديفيد وورمسر" (David Wurmser)، باحث ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في معهد أميركان أنتربرايز، بأن سياسة الاحتواء الحالية، التي استمرت من (1991 إلى 1999)، حتى وإن تم تنشيطها بجهود عسكرية أكثر عدوانية -إثر الضربات الجوية في ديسمبر 1998-، فإنها لن تحقق انتصار الولايات المتحدة على صدام ونظامه.

وحسب "وورمسر" فإن فشل جميع الجهود السابقة راجع إلى أنها استهدفت فقط الطاغية، وليس مؤسسة الاستبداد في العراق والمنطقة، فالمشكلة في صدام ونظامه والذي يجب أن تسقطه الولايات المتحدة. إن الأزمة العراقية ليست سوى الفصل الأخير في الاضطرابات الواسعة التي عصفت بالمنطقة منذ ثمانين عاما. من خلال التسامح مع الاستبداد المركزي المستقر، ساعدت الولايات المتحدة أعداءها - الطغاة المستبدين - وشجعت السياسات العنيفة لهذه الأنظمة⁽³⁾.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq)، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqjan0799.htm>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Tyranny's Ally)، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/tyrannys-ally](http://www.aei.org/publication/tyrannys-ally)

(3) كان الباحثين الأكاديميين دور في الدفع بالسياسة الأمريكية إلى دعم الأنظمة المستبدة -كما يسمونها-، ثم انقلبوا الآن على المنطق الذي كان يحكم دراساتهم وأصبحت الدول حليفة الأمم عدوة اليوم، ومنها العراق. ومن أمثلة ذلك المستشرق دانييل باييس الذي قدم دراسة في الثمانينيات دعا من خلالها إلى ضرورة دعم العراق من أجل تجسيم قوة ونفوذ إيران. والذي يتضح هنا أن دراسات هذا النوع من المراكز تحكمها المصالح لا العلمية. انظر: من أمثلة هذه الدراسات نص دراسة دانييل باييس ولوري ميلوري تحت عنوان "رجوع العراق حان وقت "إمالة" في الولايات المتحدة" (Back Iraq It's time for a « tilt » U.S.)، المنشورة في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط: <http://www.danielpipes.org/5330/back-iraq>

في دراسته "نزع أسلحة العراق: دروس من تجربة اللجنة الخاصة"⁽¹⁾، في 31 مارس 1999، يجادل "سكوت ريتير" (Scott Ritter)، باحث في معهد واشنطن، بأن إزالة نظام صدام حسين من خلال القوة العسكرية هي الاستراتيجية المثلى للقضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يطورها العراق.

لقد عرقل صدام عمل اللجنة الخاصة للتفتيش منذ 1991، هذا أدى بالولايات المتحدة إلى شن غارات جوية (عملية ثعلب الصحراء ديسمبر 1998) على العديد من المواقع، لكنها لم تفلح في تحقيق الهدف العام المرجو (إنهاء أسلحة صدام)، ولن تفلح. وقد أدت هذه العملية الجوية إلى وفاة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM).

واليوم، كما يؤكد "ريتير"، فإن مفهوم نزع السلاح بنسبة 100% غير واقعي ما لم تتم إزالة نظام صدام. بيد أن الولايات المتحدة (إدارة كلنتون) ومجلس الأمن لم يرغبوا في التصدي بجدية لعملية إزالة النظام بين عامي 1991 و 1998. إنه من الواضح بشكل مؤلم أن سياسة الاحتواء الحالية في الولايات المتحدة ليست فعالة في خلق الثقة بأن العراق سوف يمتثل لأحكام نزع السلاح الدولية.

في ورقتها "دراسة الثأر: هجوم مركز التجارة العالمي الأول وحرب صدام حسين ضد أمريكا"⁽²⁾، في 1 جانفي 2001، تجادل "لوري ميلروي" (Laurie Mylroie)، وهي ناشر رسالة إخبارية على الإنترنت "أخبار العراق" وباحثة في معهد انتربرايز، وهي أيضا المؤلفة المشاركة مع جوديت ميلر في كتابهما الأكثر مبيعا

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Disarming Iraq: Lessons from the UNSCOM Experience)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/disarming-iraq-lessons-from-the-unscom-experience>

انظر أيضا: دراسة مماثلة قدمها مايكل انزشتات، باحث بمعهد واشنطن، بعنوان "استئناف عمليات التفتيش: المشكلة التي لم يتم حلها من أسلحة الدمار الشامل في العراق" (Resuming Inspections: The Unresolved Problem of Iraq's Weapons of Mass Destruction)، ديسمبر 1999، منشورة في موقع المعهد. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/resuming-inspections-the-unresolved-problem-of-iraqs-weapons-of-mass-destru>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Study of Revenge: The First World Trade Center Attack and Saddam Hussein's War against America)، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:
[/http://www.aei.org/publication/study-of-revenge](http://www.aei.org/publication/study-of-revenge)

(صدام حسين والأزمة في الخليج)، بأن "الإرهاب الجديد" الذي يُفترض أنه عمل "الشبكات الفضفاضة" للمتطرفين المسلمين، ليس سوى أسلوب قديم للإرهاب. وترى بأن هناك الكثير من الأدلة التي تثبت أن العراق كان يعمل مع المتطرفين الإسلاميين مثل أسامة بن لادن في حربه المستمرة ضد أمريكا. وتنتقد سياسة كلنتون التي كانت تتعامل مع الإرهابيين المستقلين بينما تُغض الطرف على أدلة تورط العراق أيضا. ومما أكدته "ميلروي" هو أن العراق دول إرهابية أيضا ويجب أن تلقى العقاب.

في دراسته "أسلحة الدمار الشامل في العراق: تحدٍ ناشئ لإدارة بوش"⁽¹⁾، 29 جانفي 2001، يجادل "مايكل ايزنشتات" (Michael Eisenstadt)، باحث في معهد واشنطن، بأن الطريقة الوحيدة ذات المعنى للتخفيف، إن لم يكن القضاء، على التهديد بأسلحة الدمار الشامل - التي لا يزال صدام في السعي لتطورها - العراقية هي تغيير النظام في بغداد. وبالتالي، فإن إدارة بوش ستنجح بشكل جيد إن هي ركزت طاقاتها على صياغة استراتيجية جديدة وطويلة الأجل لتحقيق تغيير النظام في العراق على الرغم من التحديات الهائلة التي يستتبعها هذا الخيار السياسي المحدد. وحسبما يؤكد "ايزنشتات" فإنه إذا كان تخليص صدام حسين ونظامه سيكون صعبا، فقد أظهرت التجربة أن العيش معه سيكون أصعب.

في ورقته "سياسة العراق: التفكير فيما وراء العقوبات الذكية"⁽²⁾، في 31 جويلية 2001، يجادل "باتريك كلاوسون"، باحث في معهد واشنطن، بأن العراق هو التحدي الاستراتيجي الأكثر أهمية لمصالح

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq's Weapons of Mass Destruction (WMD): An Emerging Challenge for the Bush Administration)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-weapons-of-mass-destruction-wmd-an-emerging-challenge-for-the-bush-ad>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq Policy: Thinking Beyond Smart Sanctions)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-policy-thinking-beyond-smart-sanctions>

انظر أيضا: ورقة بحثية أخرى لـ "كلاوسون" تحت عنوان (Focusing on Iraq: The Question is How, Not Whether)، والتي يؤكد فيها أن صدام هو الشخصية رقم اثنان بعد ابن لادن، لأنه يُصير على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وهذا يفترض أنه على استعداد لاستخدامها ضد الولايات المتحدة وحلفاءها. وعلى هذا الأساس فمن الأجدى اعتماد استراتيجية الحرب الاستباقية ضد الإرهابيين. نص الورقة منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/focusing-on-iraq-the-question-is-how-not-whether>

الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك نظرا إلى عدة أشياء، منها: الصلة بسياسة الطاقة، وأسلحة الدمار الشامل، والانتشار العسكري الأمريكي في الخارج، والتهديدات الموجهة إلى الحلفاء المحليين. ويؤكد "كلاوسون" أنه على الإدارة الأمريكية التعامل مع المشكلة قبل أن تنفجر (اعتماد مبدأ الحرب الاستباقية)، إنه التوقيت المناسب لبوش للمضي قدما في العراق، فالموظفون الذين يعملون على دعم المعارضة من وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي وتبني الفكرة موجودون، مما يجعلهم أكثر قدرة على التغلب على المقاومة الراسخة التي دفنت مبادرات التغيير في الإدارة السابقة.

في ورقته "تغيير الأنظمة المارقة"⁽¹⁾، في 31 جويلية 2002، يجادل "رايمون تانتر" (Raymond Tanter)، باحث في معهد واشنطن، بأنه يجب تغيير النظام في العراق والذي يصفه بالمارق المارق، لأن ذلك سيفعل الكثير لتحقيق الأهداف المزدوجة لفلسطين ديمقراطية وإسرائيل آمنة. قد يكون إسقاط الأنظمة المارقة مثل نظام صدام شرطا ضروريا لتحقيق تلك الأهداف.

ويستند "تانتر" في قوله هذا بحجة أن نشاط الأنظمة المارقة ضارة بالسلام الإسرائيلي الفلسطيني. إن مثل هذه الأنظمة تشعل لهيب الصراع من خلال دعم المنظمات التي تعزز الهجمات الانتحارية بالقنابل ضد إسرائيل، إضافة إلى أن هذه الأنظمة تقوم بتزويد السلطة الفلسطينية بالسلح، وذلك خلافا لمبادئ اتفاقيات أوسلو.

في ورقته "العراق والصلة بالقاعدة"⁽²⁾، 6 أوت 2002، يجادل "غاربي شميت"، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد، أن هناك علاقة بين العراق والقاعدة، وهذه العلاقات - إضافة إلى حقيقة امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل - يجب أن تكون كافية لتبرير الإدارة الأمريكية استخدام القوة العسكرية لإسقاط نظام صدام حسين.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Changing Rogue Regimes)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/changing-rogue-regimes>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq - al Qaeda Connection)، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد، عبر الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-080602.htm>

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق، يتساءل "شميت" ما إذا كان محمد عطا، قائد محتطفي الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر، قد التقى عميل استخبارات عراقي في براغ قبل الهجوم. وفقا لتقرير وارد في التايمز، فإن "البيت الأبيض يدعم الآن المزاعم" بأن الاجتماع قد تم بالفعل.

في ورقته "خارطة طريق من كروفورد إلى بغداد"⁽¹⁾، في 20 أوت 2002، يجادل "رايموند تانتر"، باحث في معهد واشنطن، أن مبدأ الحرب الوقائية (preventive war) -ويستخدم أيضا مصطلح preemptive war) - ضد العراق هو عمل سليم ومناسب لمجابهة التهديد العراق المحتمل.

لقد جاءت هذه الدراسة في سياق، أولا، الخطاب الذي ألقاه بوش في "ويست بوينت" 2002 - والذي سنتناول محتواه لاحقا- والذي لم يصرح بالحرب على العراق واكتفى بالقول أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لإجراءات وقائية -عقيدة الحرب الوقائية- ضد الدول المارقة التي تحصل على أسلحة الدمار الشامل، والتي يمكن نقلها إلى الإرهابيين إذ لم تستخدمها مباشرة هذه الدول. وثانيا، هو أن جلسة التخطيط العسكري في 21 أوت في مزرعة الرئيس بوش في "تكساس"، في جدول الأعمال المعلن عن هذه الدورة لا يذكر العراق.

يؤكد "تانتر" أن عقيدة الحرب الوقائية كمبدأ يجب أن يجد أول اختبار له مع العراق. ويستند تانتر في دعم مقولته إلى:

1- من السهولة بما كان قيام صدام بتجنيد ناشطين إرهابيين (القاعدة مثلا)، خاصة مع اكتشاف الروابط بين قيادات الاثنين لضرب الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل التي يقوم صدام ذاته بتطويرها.

2- هناك عدة سوابق للحرب الوقائية، النظر في الهجوم الإسرائيلي على القوات المسلحة لمصر وسوريا في عام 1967، والذي تم إطلاقه من أجل استباق الهجمات الوشيكة من قبل دمشق والقاهرة. ومن الأمثلة ذات الصلة، ما حدث في عام 1981، فقد أشارت وقتها الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن العراق كان يستعد لتطوير مفاعل نووي (بدعم فرنسي)، وقد حلت إسرائيل معضلتها بإطلاق ضربة استباقية، وإزالة المفاعل قبل فوات

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (A Roadmap from Crawford to Baghdad)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-roadmap-from-crawford-to-baghdad>

الأوان. وبالنظر إلى سجل صدام حسين في السعي للحصول على أسلحة نووية، فإن الرئيس بوش يواجه قرارا مماثلا.

3- الاحتواء والردع لا يمكنه أن يحقق هدفه ضد المارقين.

4- من غير الضروري أخذ إذن الأمم المتحدة في الحرب الوقائية ضد العراق. وحتى بدون موافقة الأمم المتحدة، يعترف القانون الدولي بأن للدول حقا أصيلا في الدفاع الذاتي الفردي والجماعي، وهذا الحق يمتد بالتأكيد إلى الدفاع ضد الهجوم الوشيك. المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة نفسها تجعل هذه الحقيقة صريحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرارات مجلس الأمن لعام 1990 التي أعتمدت في ضوء غزو العراق للكويت لا تزال سارية. ويشير هذان القراران صراحة إلى السلطة الممنوحة للمجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يأذن باستخدام القوة للحفاظ على/ أو استعادة السلم والأمن الدوليين. وهذا يوفر التبرير الذي تستخدمه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في مناطق حظر الطيران التي أقامتها في العراق. وبطريقة مماثلة، يمكن للولايات المتحدة قراءة تلك القرارات على أنها تحويل لاستخدام القوة لإحداث تغيير النظام في بغداد. إن إخفاق العراق في الخضوع لعمليات التفتيش الدولية التي يفوضها مجلس الأمن يهدد السلام والأمن العالميين، وتغيير النظام ضروري للتخفيف من هذا التهديد. على الرغم من أن تفويض الأمم المتحدة غير ضروري، كما يؤكد "تانتر"، إلا أنه من الصواب دعم الكونغرس والأوامر الرئاسية الصريحة (التي لم تعلن إلى غاية كتابة "تانتر" لمقاله).

في ورقته "خطاب اليوم الذي أدلى به نائب الرئيس تشيني"⁽¹⁾، 26 أوت 2002، يشيد "ويليام كريستول" (William Kristol)، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد، بمزايا خطاب تشيني (الذي سنعرض محتواه لاحقا)، والذي صرح فيه بالحاجة إلى تغيير النظام في العراق واحتمال أن يكون العمل العسكري الوقائي مطلوبا لتحقيق هذه النتيجة. وفي ضوء تصريح تشيني يؤكد "كريستول" أنه قد حان الوقت للعمل الجاد، ويناشد قادة الكونجرس النظر بجدية في قرار يخول استخدام القوة. إن إصدار مثل هذا القرار في أقرب وقت ممكن

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Today's Speech by Vice President Cheney)، منشورا في مشروع القرن الأمريكي الجديد.

على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-082602.htm>

من شأنه أن يوفر للرئيس أقصى قدر من المرونة وفرصة لمفاجأة تكتيكية، من شأنه أن يقوي يده في مواجهة حلفائنا، وقد يشجع المعارضة الداخلية في العراق.

في ورقته "روابط إرهابية للنظام العراقي"⁽¹⁾، في 29 أوت 2002، يحاول "إيلي كارمون" (Ely Karmon)، باحث في معهد واشنطن، تقديم الأدلة لإثبات الارتباط بين نظام صدام حسين مع الشبكات الإرهابية في المنطقة.

يتساءل "كارمون" بداية عن الشيء الذي حفز النظام العراقي على إرسال أحد كبار قادته للإعلان عن انتحار أبو نضال وتقديم صور لجسده لأربعة أيام (أو ثمانية أيام، بحسب بعض المصادر) بعد وفاته؟ أبو نضال المتهم الأول مع أربعة من أتباعه في هجوم إرهابي من قبل منظمة (ANO) - التي قامت بعد إنشائها بالعديد من العمليات الإرهابية ضد الأجانب الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين في المنطقة - في عام 1994 أُغتيل فيه دبلوماسي أردني في بيروت، وعندما حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالإعدام عام 2001، كان أبو نضال يعيش في العراق، ولم يسلمه النظام العراقي ولم يعاقبه.

يقدم "كارمون" دليل آخر، إنه عبد الرحمن ياسين المشارك الوحيد في تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993. ووجهت اتهامات إلى ياسين بتفجير السيارة، ولكن في وقت لاحق هرب إلى العراق، وقد صرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز أن ياسين كان في السجن في العراق منذ عام 1994، وأكد عزيز أن العراق قد عرض تسليم ياسين إلى الولايات المتحدة في عام 1994، في وقت لاحق في أكتوبر 2001، من أجل إثبات أن العراق لم يشارك في تفجير عام 1993. لكن شبكة سي بي اس نقلت عن مسئول مخبرات أمريكي قوله أن العراقيين فشلوا في محاولتهم التوقيع مع الأمريكيين على وثيقة تؤكد مكان وجود ياسين منذ عام 1993 .

تقدم قضية أبو العباس (محمود عباس)، الأمين العام لجهة التحرير الفلسطينية (PLF) ، حسبما يرى "كارمون"، مثلاً آخر على ملاذ آمن قدمه العراق إلى زعيم إرهابي معروف. كان عباس مسؤولاً عن اختطاف سفينة الرحلات البحرية الإيطالية "أشيل لورو" في أكتوبر 1985، وقتل "ليون كلينجوفر" وهو مواطن أمريكي

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Terrorist Links of the Iraqi Regime) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/terrorist-links-of-the-iraqi-regime>

في عام 1998، وفي إطار اتفاقيات أوسلو، سمحت إسرائيل لعباس بالعودة إلى قطاع غزة. وخوفاً من أن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل تسليمه لها، اختار عباس حدود بغداد بدلاً من ذلك. في أكتوبر 2000، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أعلن عباس على التلفزيون العراقي أن الجبهة ستتألف لمواجهة مع إسرائيل.

وفي ظل الأدلة التي ساقها "كارمون" والتي تؤكد من وجهة نظره ارتباط العراق بالإرهاب، ناشد إدارة بوش وكله أمل أن يتم التعامل مع الطبيعة الإرهابية لنظام صدام حسين وطموحاته بشكل أكثر جدية وسرعة.

في دراسته "لا يوجد حاجة للإذن"⁽¹⁾، في 12 سبتمبر 2002، يجادل "بريت د. شيفر" (Brett D. Schaefer)، باحث في الشؤون التنظيمية في مؤسسة التراث، بأن أمريكا ليس في حاجة إلى قرار مجلس الأمن في حالة قررت القيام بعمل عسكري ضد صدام حسين، وذلك حسب شيفر راجع لعدة أسباب، منها:

1- إن الحق في الدفاع عن النفس هو مبدأ قديم في القانون الدولي، ويعكس ميثاق الأمم المتحدة هذا، فلا يوجد في الميثاق الحالي ما يضعف الحق الأصيل في الدفاع الذاتي الفردي أو الجماعي إذا وقع هجوم مسلح ضد عضو في الأمم المتحدة. يوضح شيفر أن البعض قد يجادل بأن العراق لم يهاجم. نعم، لكن هذا الحق في الدفاع عن النفس يتضمن أيضاً مبدأ "الدفاع" عن النفس الذي كان قائماً منذ قرون في مواجهة تهديد وشيك للأمن القومي. في القرن السادس عشر، على سبيل المثال، طبق البريطانيون ذلك المبدأ عندما هاجموا الموانئ الإسبانية والبرتغالية تحسباً لهجوم من قبل الإسبان. استخدمتها الولايات المتحدة في الستينيات لوضع حظر على كوبا ومنع نشر السوفيات للصواريخ النووية هناك. لقد قدمت إدارة بوش قضية مماثلة لضرب العراق. أعلن صدام حسين علناً عن نيته الدخول في حرب ضد الغرب، ولا سيما إسرائيل والولايات المتحدة. لقد هاجم بالفعل بلدين هما إيران والكويت. لديه أسلحة بيولوجية وكيميائية واستخدمها على خصومه، سواء بين مواطنيه أو مواطني دول الجوار، كإيران مثلاً. يقوم بتطوير أسلحة نووية. لقد حددت الحكومة الأمريكية العراق على أنه تهديد خطير يبرر العمل العسكري.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (No Permission Needed)، منشوراً في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/ed091202-no-permission-needed>

2- بموجب الدستور، فإن سلطة تحديد متى يكون من المناسب للولايات المتحدة استحضار وممارسة حقها في استخدام القوة العسكرية في دفاعها هو أمر محول للرئيس، كقائد أعلى للقوات المسلحة، والكونغرس، الذي له سلطة لرفع ودعم الجيوش وإعلان الحرب. لا يمكن لأية معاهدة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، إعادة توزيع هذه السلطة أو إعطاء منظمة دولية حق النقض على الإجراءات الأمريكية بطريقة أخرى قانونية و متمشية تماما مع الدستور.

في كتابه "العاصفة المهددة: قضية غزو العراق"⁽¹⁾، سبتمبر 2002، يجادل "كينيث مايكل بولاك" (Kenneth M. Pollack)، باحث ومدير دراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية، بأنه يجب على الولايات المتحدة الاقتراب من غزو دقيق وشامل، والذي سيكون بشرط: - أن تكون قوة الغزو كبيرة بما يكفي لتطغى على القوات المسلحة العراقية وتخنق الهجمات المضادة المحتملة لصدام. أن تحظى الولايات المتحدة بدعم من دول الشرق الأوسط الرئيسية. - إنه على واشنطن أن تفعل كل ما في وسعها لتأمين دعم حلفائها الأوروبيين والآسيويين. - أن تكون على استعداد لتخصيص الموارد والاهتمام اللازم لإعادة بناء عراق مستقر ومزدهر بمجرد انتهاء الحرب.

هذا ويحذر "بولاك" من أنه إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في تقديم مثل هذه الالتزامات، فإن الغزو يمكن أن يخلق العديد من المشاكل كما يمكنه أن يحلها.

في ورقتها "كيفية بناء عراق جديد بعد صدام"⁽²⁾، في 19 سبتمبر 2002، يقدم كل من "إلين لايبسون" (Ellen Laipson) و"ريند رحيم فرانكن" (Rend Rahim Francke)، باحثين في معهد واشنطن، اقتراحات لكيفية التعامل مع التحديات في عراق ما بعد صدام حسين، ويؤكدان أنه بالرغم من وجود تحديات في الأفق إلا أنه يمكن بناء عراق ديمقراطي وحر ومتطور اقتصاديا وآمن ومسلم.

(1) انظر: نص الكتاب تحت عنوان (The Threatening Storm)، منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط

<https://www.cfr.org/book/threatening-storm>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (How to Build a New Iraq after Saddam)، منشور في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-build-a-new-iraq-after-saddam1>

في ورقته "لا تشتري عرض صدام"⁽¹⁾، في 26 سبتمبر 2002، يجادل "جيمس فيليبس" (James Phillips)، باحث بمؤسسة التراث، بأن إزالة صدام حسين ونظامه من السلطة في العراق هو الحل الأمثل والوحيد، ضد الخطر الذي يمثله هذا النظام -الذي لا زال يملك ويطور أسلحة الدمار الشامل- على أمن المنطقة وأمريكا والعالم أجمع. ويستند فيليبس إلى:

1- كل التقارير تشير بالدليل إلى أن الرئيس العراقي صدام حسين لديه أسلحة كيميائية وبيولوجية الآن، وأنه في غضون أشهر سيتمكن من امتلاك سلاح نووي إذا ما قُدر له الحصول على المواد الانشطارية -المكون الرئيسي في صنع قنبلة نووية-.

2- لن تؤدي عمليات التفتيش الجديدة إلى حل المشاكل التي يطرحها صدام على الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي، يجب إزالته، وليس فقط تفتيشها. تركز عمليات التفتيش على الأعراس -أسلحة الدمار الشامل-، لكنه من الواجب على المجتمع العالمي التركيز على القضية نظام صدام الخطير.

3- لقد استخدم الصواريخ ضد إسرائيل والسعودية والبحرين، لقد استخدم الغاز السام ضد أبناء بلده وضد الإيرانيين في الحرب الإيرانية-العراقية 1980-1988. لقد غزا ثلاثة من جيرانه - إيران والمملكة العربية السعودية والكويت-. حاول اغتيال الرئيس السابق بوش. لقد فعل ما بوسعه لزعزعة استقرار الوضع في إسرائيل، وعمل على دفع 25 ألف دولار إلى أسر الانتحاريين الفلسطينيين.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Don't Buy Saddam's Offer)، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/dont-buy-saddams-offer>

انظر أيضا: ورقة بحثية أخرى ل جيمس فيليبس بعنوان "نزع سلاح العراق: دروس اللجنة الخاصة" (Disarming Iraq: The Lessons of UNSCOM)، في 28 أكتوبر 2002، يجادل فيليبس، باحث بمؤسسة التراث، بأن عمليات التفتيش الحالية التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش صممت في الأصل لتفشل، ذلك أنها لن تتمكن من القضاء على التهديدات العسكرية أو الإرهابية للعراق، قد يمكنها فقط أن تُعيق بناء بشكل أكثر تطوراً لأسلحة الدمار الشامل. وعليه، حسب فيليبس، فإن السبيل الوحيد للتأكد من تخلص العراق من أسلحة الدمار الشامل هو التخلص من نظام صدام حسين الخطير والمهدد لأمن المنطقة والعالم. انظر: نص الورقة منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/report/disarming-iraq-the-lessons-unscom>

4- احتقار صدام للمجتمع الدولي لا حدود له، إن ما يقرب من 20 قرارا للأمم المتحدة توجهه إلى تدمير وتفكيك جميع الأسلحة الكيماوية والنوية والبيولوجية ونظم إيصالها، إلا أنه انتهكها جميعها.

في ورقته "العراق والعلاقة بالقاعدة"⁽¹⁾، في 12 ديسمبر 2002، يرى "وليام كريستول"، وهو باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد، أن التقارير التي تثبت تورط العراق مع تنظيم القاعدة كثيرة، والتي تعتبر سند للقول بأن الرئيس بوش كان محقا حين قال أن الحرب المقبلة لإزالة صدام هي جزء من الحرب الشاملة على الإرهاب. ويؤكد "كريستول" من جهته أن تغيير النظام في العراق وتدمير تنظيم القاعدة هما جبهتان مرتبطتان في حرب واحدة، ويجب مقاضاة كل من الجبهتين بشكل عدواني وفي آن واحد.

في ورقته "أنصار الإسلام: اتصال القاعدة العراقي"⁽²⁾، في 15 جانفي 2003، يؤكد "جوناثان شانزر" (Jonathan Schanzer)، باحث بمعهد واشنطن (كان قبلها باحث في منتدى الشرق الأوسط وكتب مع "دانييل باييس")، أن للعراق ارتباطات مع "أنصار الإسلام" باعتبارها جماعة عضو في القاعدة تنشط في كردستان العراق منذ سبتمبر 2001، وهي نموذج أولي لأعداء أمريكا في "الحرب على الإرهاب". تعمل هذه المجموعة كدليل على الانتشار العالمي لعناصر القاعدة المنتشرة، والتي تنشط عبر استغلال السلطات المركزية الضعيفة والاستعداد النفعي للعمل مع إيديولوجيات تبدو مختلفة لقضية مشتركة.

حسب "شانزر" فإن جماعة "أنصار الإسلام" تشكل تهديدا لأي نشر بري أمريكي في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن تفكيك الجماعة من شأنه أن يضعف صدام والقاعدة على حد سواء - وهما هدفين أساسيين في الحرب على الإرهاب-.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq - al Qaeda Connection)، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-121202.htm>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Ansar al-Islam: Iraq's al-Qaeda Connection)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على

الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/ansar-al-islam-iraqs-al-qaeda-connection>

في ورقته "ابقى في المسار"⁽¹⁾، في 23 جانفي 2003، يرى "جيمس فيليبس"، باحث في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة التراث، بأنه يجب على الولايات المتحدة التحرك بسرعة في حربها ضد العراق، فالحرب رغم أنها تجارة قاتلة، ولا ينبغي أن نندفع اليها، لكن -حسبما يؤكد فيليبس- ليس على الولايات المتحدة أن تجلس وتنتظر، فالأسباب كثير، منها: سجل بغداد لعدم الامتثال (من 1991 إلى 1998) لقرارات مجلس الأمن الداعية إلى تخليه عن أسلحة الدمار الشامل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ليس هناك سبب للاعتقاد بأن عمليات التفتيش يمكن أن تحقق نزع سلاح حقيقي الآن.

في محاضرته⁽²⁾ في 13 فيفري 2003، أمام تجمع كبير في نيويورك، عن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق. يجادل "ريتشارد بيل" (Richard Perle)، باحث بمعهد انتربرايز، بأن الذهاب الانفرادي -إن اضطرت إليه الولايات المتحدة - وباستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام العراقي لا مفر منه، وذلك لاعتبارات، منها:

- 1- الأمم المتحدة عاجزة أمام صدام لأن قراراتها لا تنفذ.
- 2- تعترف الأمم المتحدة في المادة 51، بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس. أعتقد أن الفرنسيين ذهبوا إلى ساحل العاج من دون الأمم المتحدة، ولقد ذهبنا وبعض حلفائنا إلى كوسوفو بدون الأمم المتحدة.
- 3- نحن نريد الحصول على موافقة الأمم المتحدة، لكن لا يمكن لأي حكومة أمريكية أن تسمح للدفاع عن هذا البلد بالاعتماد على رفع الأيدي في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر. فالانفراد بالقرار قد يضطر إليه دون موافقة غيرنا وقد يكون حتمية لا مناص منها⁽³⁾.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Stay the Course)، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/stay-the-course>

(2) انظر: نص المحاضرة منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد، من قبل "غاري شميت" في 24 فيفري 2003. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-20030224.htm> .

(3) يدعو هؤلاء الخبراء العراق الامتثال إلى قوانين وقرارات الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت يؤكدون أن هذه الهيئة ضعيفة، وإذا كانت كذلك من وجهة رأيه فإنه لا يمكن الاعتماد عليها من قبل القوى العظمى في الدفاع على نفسها، وإذا كان الأمر كذلك فكيف للأمم الضعيف والتي منها العراق أن تعتمد عليها وتمثل لقراراتها -منها قرارات مجلس الأمن التي تفرض على العراق انهاء أسلحة الدمار الشامل، في الوقت التي يطورها الكيان الصهيوني وبدعم من أمريكا- لضمان سلامتها وامنها؟ وهذا تناقض صارخ.

4- لن يجد المفتشون أي شيء - بعد شهر أو عام أو مئة عام- لا يرغب صدام في أن يكتشفوه، لأن كل شيء مخفي، أو متنقل.

5- لا ينبغي أن نتوقع من أصدقائنا الأوروبيين وحلفائنا أن يشاركوننا الإحساس بالخوف الذي يملكنا نحن الأمريكيين نتيجة أحداث 11 سبتمبر. وقد علمنا هذا الحادث الكثير، لم يعد بإمكاننا تحمل المخاطر التي ينطوي عليها رصد التهديدات والتخلف عن اتخاذ إجراء ضدهم [لتبرير فكرة الحرب الاستباقية]، فالعراق هو احد هذه المخاطر وكان علينا أن نواجهه بحزم منذ وقت بعيد.

6- أما فيما يخص استراتيجية الاستباقية الجديدة، فلا يوجد شيء جديد حول الاستباقية. إذا كنت تعرف أنك على وشك التعرض للهجوم من أعدائك، فمن المؤكد أنه من المعقول إذا كان بإمكانك أن تتصرف أولاً لتتجنب ذلك الهجوم فلا أعتقد أن أحدا سيخالف ذلك.

7- أعتقد أن الشيء الوحيد الذي سيشجع المزيد من أعمال الإرهاب ضد الولايات المتحدة هو انسحاب الأخيرة في هذه المرحلة وليس التدخل بالقوة العسكرية في العراق.

8- ليست كل سياساتنا صحيحة، فنحن نرتكب الأخطاء، لكن الولايات المتحدة تعبر عن مصالح وقيم المجتمعات الحرة. إذا لم تكن لنا الشعبية لأننا أقوياء، فإنني لا أعرف كيف نتجنب ذلك إلا من خلال أن نصبح أقل قوة، وهذا لن يساعدنا على المدى البعيد.

في ورقته "وضع العراق والزرقاوي في شبكة الإرهاب"⁽¹⁾، في 13 فيفري 2003، يؤكد "ماتهاوي ليفنت" (Matthew Levitt)، باحث بمعهد واشنطن، على روابط العراق بالإرهاب، ويقول أن العلاقة بين بغداد والإرهاب تعكس الطريقة التي تعمل بها الجماعات الإرهابية الدولية اليوم، ليس كتسلسل هرمي منظم

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Placing Iraq and Zarqawi in the Terror Web)، منشور في موقع معهد واشنطن. على

الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/placing-iraq-and-zarqawi-in-the-terror-web>

بشكل جيد، بل كشبكات غامضة تقوم، عند الضرورة، بإقامة تحالفات تكتيكية⁽¹⁾ تُجسّر الانقسامات الدينية والأيدولوجية. إن دعوة أسامة بن لادن الأخيرة للمسلمين للقدوم إلى الدفاع عن العراق، حتى عندما استهزأ بالنظام "الكفار" في بغداد، هي مثال على ذلك. وقد استشهد "ليفنت" بما قدمه "كولن باول" من أدلة على ارتباط العراق بالإرهاب في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الامن في 5 فيفري 2003.

في ورقته "نهاية اللعبة بالعراق" في 27 فيفري 2003، يجادل "جيمس فيليبس"، باحث في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة التراث، بأن السبيل الأمثل لإزالة خطر صدام حسين الدكتاتور الإرهابي هو الغزو العسكري للإطاحة بنظامه، وذلك لاعتبارات منها:

1- لا يزال يشتهر في أن العراق يحتفظ بمخزونات ضخمة من الجمرة الحبيثة، وغاز الأعصاب، وغيرها من السموم الكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن برنامج سري للأسلحة النووية. إذا كان العراق يستطيع الحصول على المواد الانشطارية اللازمة، فإنه بإمكانه بناء سلاح نووي في غضون عام. وبمجرد أن يمتلك العراق مثل هذا السلاح، يمكنه نقله إلى حلفائه الإرهابيين.

2- لقد فشلت عملية التفتيش السابقة للأمم المتحدة في استئصال برامج الأسلحة المحظورة في العراق وخلال الفترة من 1991 - 1998. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن عمليات التفتيش الآن ستكون مختلفة، رغم أن فرنسا وألمانيا ترى غير ذلك وتراهنان على عمليات التفتيش وإعطاء صدام مزيد من الوقت.

3- المشكلة ليست في نقص المفتشين بل في نقص التعاون العراقي، فلن يستطيع المفتشون القيام بوظائفهم ما لم يطلعهم العراقيون على ما يجب تفتيشه وتدميره. لكن من غير المجدي أن نتوقع أن يتعاون صدام حسين في نزع سلاح نظامه، لأن ذلك سيهدد بقاءه.

(1) جاءت دعوة ابن لادن كمسلم من أجل الشعب العراقي المسلم وليس لإنقاذ صدام، فبن لادن تحدث عن دعم مقاومة الشعب العراقي من أجل المسلمين في العراق، لا كما يدعي "ليفنت". والذي يرى أن أمريكا تتدخل من أجل الشعب العراقي، بينما يتدخل ابن لادن من أجل صدام ونظامه والمصالح التي قد يتشاركون فيها. لأمريكا حق الدفاع عن النفس، أما غيرها من الدول العربية والإسلامية فلا حق لها في الدفاع عن نفسها. الفلسطينيون إرهاب والمقاومة في العراق - أنصار الاسلام - إرهاب أيضا. أي تحيز هذا؟

4- المشكلة الأساسية هي طبيعة نظام صدام حسين الوحشي، لأن لصدام حسين سجل طويل من استخدام الارهاب ضد شعبه وكذا شعوب جيرانه، فصدام حسين مجرم حرب ويجب أن يلقي جزاءه.

يؤكد "فيليبس" أن نهاية اللعبة في العراق في متناول اليد، ويجب على إدارة بوش الضغط على الأمم المتحدة لدعم قراراتها ضد العراق. إذا فشل مجلس الأمن في فعل الشيء الصحيح، فيجب على بوش أن يقود ائتلافا من الحلفاء الراغبين في نزع سلاح العراق بالقوة. هذا لن يكون غير مسبوق، فقد اختارت إدارة كلينتون استخدام القوة العسكرية في البوسنة عام 1995 وكوسوفو في عام 1999 دون الحصول على قرار محدد من مجلس الأمن، والتهديد الذي يشكله نظام صدام حسين القاتل خطير جدا لفعل أي شيء أقل من ذلك.

في ورقته " تصنيف الشر: إدارة بوش الخطاب والسياسة تجاه الأنظمة المارقة"⁽¹⁾، فيفري 2003، يجادل "رايمون تانتر"، باحث في معهد واشنطن، بأن الضربات الوقائية هي الاستراتيجية المثلى ضد الدول المارقة، التي تشكل تهديدا جماعيا. إذا ما فكرنا في إيران والعراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية⁽²⁾، فإن جميعهم يمتلكون صواريخ باليستية ويسعون إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، كما لديهم أيضا تاريخ من رعاية الإرهاب الدولي والتواطؤ مع بعضهم البعض.

في ورقته "استهداف البنية التحتية وعراق ما بعد الحرب"⁽³⁾، في 14 مارس 2003، يقدم "مايكل فرسان" (Michael Knights)، باحث في معهد واشنطن، مجموعة من الاستراتيجيات الفاعلة لإنجاح العمل العسكري في العراق.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Classifying Evil: Bush Administration Rhetoric and Policy toward Rogue Regimes)

، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/classifying-evil-bush-administration-rhetoric-and-policy-toward-rogue-regim>

(2) تم التدخل في العراق عام 2003، وفي ليبيا من قبل قوات الحلف الأطلسي عام 2011، وبأبي التأكيد المستمر منذ 2012 على ضرورة التدخل لإنهاء نظام بشار الأسد، ويستمر التلويح بضرب إيران وكوريا وتزيد وتيرته حاليا في عهد الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب". بحجة أن جميع هذه الدول خطر على أمريكا ومصالحها في المنطقة، ذلك أنها تمتلك أسلحة الدمار الشامل وترعى الإرهاب الدولي.

(3) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Infrastructure Targeting and Postwar Iraq)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/infrastructure-targeting-and-postwar-iraq>

الفرع الثاني: الأوراق البحثية المنشورة عبر الصحف والمجلات وأهم المؤتمرات

في ورقتهما "قصف العراق ليس كافياً"⁽¹⁾، في 30 جانفي 1998، المنشورة في صحيفة "نيويورك تايمز"، يجادل كل من "وليام كريستول" و"روبرت كاجان"، باحثين بمشروع القرن الأمريكي الجديد، بأن الطريقة الوحيدة لضمان أن لا يستخدم الرئيس العراقي صدام حسين أسلحة الدمار الشامل هو إزالته ونظامه من السلطة، وأي سياسة غير ذلك ستفشل.

يؤكد الباحثين أن القصف الجوي الذي قد تتخذه إدارة كلنتون [والذي أقدمت عليه بالفعل بعد 11 شهر من نص المقال] كسياسة ردعية لا يفي بالغرض، فمع انتهاء هذا القصف فإن صدام حسين سيظل في السلطة - إذا لم تنجح خمسة أسابيع من القصف المكثف في عام 1991 في إزاحته، فإن خمسة أيام من القصف لن تكون كذلك-. أنه وحتى قنابل أمريكا الذكية لا يمكن أن تضرب وتدمر كل أسلحة وموقع تخزين في العراق، لسبب بسيط هو أننا لا نعرف أين توجد جميع المواقع. بعد توقف القصف، سيظل السيد حسين قادراً على تصنيع أسلحة الدمار الشامل. مسؤولو البنتاغون يعترفون بهذا.

في ورقتهما "نصر كبير للعراق"⁽²⁾، في 26 فيفري 1998، المنشورة في صحيفة "واشنطن بوست" (The Washington Post)، يجادل كل من "وليام كريستول" و"روبرت كاجان" (Robert Kagan)، باحثين في مشروع القرن الأمريكي الجديد، بأنه لا يوجد سوى خيارين حقيقيين أمام إدارة كلنتون، المزيد من التنازلات على غرار اتفاق كوفي أنان مع صدام في 23 فيفري، والتي تؤدي في النهاية إلى تحرر صدام، أو استراتيجية عسكرية جادة لإبعاد صدام ونظامه. والخيار الأخير هو الأمل للتخلص من خطر أسلحة الدمار الشامل التي يطورها صدام.

فاحتواء صدام حسين هو وهم، من وجهة رأي الباحثين، ذلك أن فكرة أن أمريكا قادرة على الحفاظ على سياسة ردع صدام لمدة 10 أو 20 سنة أخرى هي فكرة مضحكة. فإدارة كلنتون لم تستطع أن تضمن

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq)، منشوراً في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-013098.htm>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (A 'Great Victory' for Iraq)، منشورة في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-022698.htm>

التحالف الدولي، ولا يمكنها السيطرة على الأمين العام للأمم المتحدة، ولم تتمكن من السماح للدول العربية بالسماح لطائرات الولايات المتحدة بشن هجمات. عندما يقرر صدام خرق الاتفاق الحالي - سواء في الأسبوع أو الشهر المقبل - فإن وعد الإدارة بالضربة الجوية الانتقامية سيكون من الصعب تحقيقه كما كان في هذه المرة 1998 (ثعلب الصحراء)، وبنفس القدر من العقم .

في دراسته "هائم في الخليج"، في 23 مارس 1998، المنشورة في مجلة "ويكلي ستاندرد" (Weekly Standard)⁽¹⁾، يجادل "جون ر. بولتون" (John R. Bolton)، باحث في معهد إنتربرايز، بأن انفلات قضية العراق -الذي هو خطر فعلي- من قبضة الولايات المتحدة ولصالح الأمم المتحدة -إثر اتفاق عنان في 23 فيفري، الذي أكد من خلاله ضرورة مشورة مجلس الأمن قبل استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية، والذي وافق عليه كلنتون- سيضعف موقف الولايات المتحدة أمام الرأي العام الأمريكي من أجل الإطاحة بصدام، ولصالح العراق، وسيزيد من احتمالية التهديد والمخاطر على مصالحنا وعلى حلفائها في الشرق الأوسط. وفي دراسة أخرى لـ "بولتون" بعنوان "استسلم لصدام"⁽²⁾، في 7 سبتمبر 1998، والمنشورة في مجلة "ويكلي ستاندرد"، يجادل بأن الأسلوب الأمثل للتعامل مع التهديد العراقي -الذي يقوض السلام العالمي- هو الإطاحة بنظام صدام حسين. فلا سياسة الاحتواء -والتي تعتمد على إدارة كلنتون-، ولا سياسة الإدارة التي تقوم على دعم بعثات التفتيش والعقوبات المستمرة، ولا القيام بضربة عسكرية جوية كلما تصرف صدام على نحو غير محتمل، يمكن أن يؤدي الغرض.

(1) ظهرت مجلة ويكلي ستاندرد لأول مرة في 18 سبتمبر 1995 في الولايات المتحدة، يتم نشر المجلة 48 مرة في السنة. انظر على الرابط: <https://www.weeklystandard.com/about-us>
كتبت العديد من مقالات المجلة من قبل خبراء مراكز الأبحاث المحافظين، بما في ذلك معهد "أميركان إنتربرايز"، و"مركز الأخلاقيات والسياسة العامة"، و"مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات"، ومعهد "هدسون"، و"مبادرة السياسة الخارجية". انظر على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/The_Weekly_Standard

(2) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (Surrendering to Saddam) منشورا في موقع معهد أميركان إنتربرايز. على الرابط: <http://www.aei.org/publication/surrendering-to-saddam>

في دراسته "طريقة للقضاء على صدام"⁽¹⁾، في 28 سبتمبر 1998، المنشورة في مجلة "ويكلي ستاندرد"، يجادل "روبرت ماكجان"، باحث في مشروع القرن الأمريكي الجديد، بأن الطريقة الوحيدة لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل لصدام هي التخلص من صدام حسين ونظامه عن طريق استخدام القوة العسكرية، لأن العراق خطر وشيك ومدمر. ويؤكد "ماكجان" أن إدارة كلينتون ليس لديها أي فكرة عن كيفية التعامل مع هذا الخطر.

وبعد أن يُشيد "ماكجان" باستراتيجية "بول وولفويتز" -والذي كان مسؤولاً للدفاع في إدارة بوش الأب- التي عرضها في شهادته أمام الكونجرس، حيث أكد من خلالها على ضرورة الدعم العسكري من قبل أمريكا لحماية المعارضة العراقية داخل المناطق المحررة. ناشد "ماكجان" أعضاء الكونجرس جمهوريين كانوا أم ديمقراطيين إلى المضي قدماً لتنفيذ خطة "ولفويتز" بطريقتين: الأولى، أن يستمروا في الضغط على الإدارة لدعم المعارضة العراقية - بالمال والأسلحة والاعتراف السياسي-، الثانية، عليهم تمرير قرار يُحوّل الرئيس استخدام القوة ضد العراق كجزء من استراتيجية إزالة صدام من السلطة.

في عام 1999، نظم معهد واشنطن مؤتمراً تحت عنوان "أمريكا والشرق الأوسط: مواجهة التحدي"⁽²⁾.

من نتائج المؤتمر:

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (A Way to Oust Saddam)، منشوراً في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-092898.htm>

وفي نفس طرح "ماكجان"، يؤكد "باتريك كلاوسون"، باحث بمعهد واشنطن، في ورقته "عرض هزلي: لماذا لن تنجح سياستنا في العراق" في ديسمبر 1998، المنشورة في صحيفة "نيو روبيبليك"، أن النجاح في العراق يحتاج دعماً أكثر جدية للمعارضة من قبل الإدارة الأمريكية مما هو عليه الآن.

انظر: نص المقال منشوراً عبر موقع معهد واشنطن (Show of Farce: Why Our Iraq Policy Won't Work). على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/show-of-farce-why-our-iraq-policy-wont-work>

(2) انظر: نص الملتقى تحت عنوان (America and the Middle East: Meeting the Challenge)، منشوراً في موقع معهد

واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/america-and-the-middle-east-meeting-the-challenge1>

1- إن فكرة الانعزالية -التي ينادي بها البعض داخل أمريكا- في هذا المنعطف الحرج بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتعارض مع مصالحها، وتتناقض مع قيمها الأساسية، وتشكل خطراً كبيراً على أصدقائها وحلفائها حول العالم. "هذا هو الاتجاه الخاطيء لأمريكا".

2- الانطلاق من فكرة ان الشرق الأوسط يشهد تحديات كبيرة اهمها المخاوف الامنية. وعليه، يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في الحفاظ على وجود عسكري قوي في المنطقة للمساعدة في ردع العدوان والدفاع عن أصدقائنا وحلفائنا، كما يجب عليها أن نحافظ على كلمتها، وايضا من الواجب أن تقف إلى جانب التزاماتها، وإذا كان أحد التهديدات الامنية في المنطقة يأتي من عراق صدام حسين، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالتخلص من هذا النظام.

3- يجب أن يشهد القرن القادم تحقيق سلام قوي ومستقر وآمن في منطقة عرفت الكثير من الحروب والمعاناة الإنسانية. وهذا يعني أن القرن المقبل يجب أن تكون فيه أمريكا على استعداد لتولي زمام القيادة في العالم، وأمريكا قادرة على سد الفجوات الحزبية وإرغامها على التقيد بالقيم التي تربط بين الأمريكيين.

في دراسته "التفتيش على الأسلحة والرجل"⁽¹⁾، في 26 جانفي 2000، المنشورة في مجلة "ويكلي ستاندارد"، ينتقد "جون ر. بولتون"، باحث بمعهد انتربرايز، عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعاطيه مع المشكلة العراقية. وحسب "بولتون" فإن العراق دولة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد استعملها صدام ضد شعبه وشعوب الدول المجاورة، وأنها قدمت للجنة الخاصة (التي تزعمها "ريتشلد بيتلر" عام 2000) معلومات كاذبة وأعاقت عملها. ورغم هذا فقد قدمت الأمم المتحدة، حسب "بولتون"، لصدام تعاوناً سخياً، عن طريق اتفاق كوفي أنان في 1998، والذي حقق هدفه في منع العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية ضد العراق، وهذا فيما يعنيه أيضاً حصول مباركة كلنتون. كما أنها ضمنت زوال اللجنة الخاصة، من خلال قبول فكرة أن "المواقع الرئاسية" في العراق يجب أن تحظى بمعاملة خاصة.

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (Arms Inspection and the Man)، منشوراً في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/arms-inspection-and-the-man](http://www.aei.org/publication/arms-inspection-and-the-man)

في ورقته "نظرة على معاقبة العراق"⁽¹⁾، في 27 فيفري 2000، المنشورة في صحيفة "واشنطن بوست"، يجادل "باتريك كلاوسون"، باحث بمعهد واشنطن، بأن رفع العقوبات عن النظام العراقي (التي ابتدأت منذ عام 1991)، والتي يدعي البعض بأنها (أي العقوبات) سبب المأساة الإنسانية في العراق، لن ينهي معاناة الشعب العراقي، وربما يزيدا سوءا. إن انتهاء المعاناة تكون بإنهاء نظام صدام، وليس قبل ذلك.

فحسب "كلاوسون" هناك برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي بدأ في عام 1996، والذي يسمح للعراق باستخدام عائدات مبيعات النفط التي تتم مراقبتها من قبل الأمم المتحدة لشراء واستيراد "السلع الإنسانية"، مثل الغذاء والدواء. وإذا كان البرنامج لا يعمل بشكل جيد، فإن المشكلة تكمن في بغداد، وليس في نيويورك. العراقيون يعانون حقا، لكن ليس بسبب العقوبات. إن حكم الرئيس العراقي صدام حسين هو المشكلة، فهو يستعمل الثروة النفطية لتمويل الأسلحة والكماليات غير المشروعة مثل المواد المخصصة لقصوره وليس للاحتياجات الإنسانية.

في ورقته "تريد السلام، استعد الحرب"⁽²⁾، في 30 مارس 2000، المنشورة عبر صحيفة "لوس انجلس تايمز"⁽³⁾، يجادل "ميشال ليدن" (Michael A. Ledeen)، باحث في معهد انتربرايز، بأن إزالة نظام صدام بانتهاج حرب حاسمة سيمهد إلى تحقيق السلام بمنطقة الشرق الأوسط.

فحسب "ليدن" فإن الحروب الحاسمة تحقق السلام، "لدينا سلام مع روسيا لأننا فزنا بالحرب الباردة، ولم يعد السوفييت السابقون قادرين على تحدينا. إسرائيل تعيش في سلام مع مصر لأن أنور السادات خسر حرب يوم الغفران وقرّر أن يتصالح مع إسرائيل. حذت الأردن، حليف مصر، حذوها بعد جيل". أما الحروب غير الحاسمة فإنها، ومن وجهة رأي ليدن، تنتج السلام غير المستقر أو لا سلام على الإطلاق، وقدم مثال الوضع في

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (A Look at Sanctioning Iraq)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-look-at-sanctioning-iraq>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (You Want Peace? Make War)، منشورا في موقع معهد أمريكي انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/you-want-peace-make-war](http://www.aei.org/publication/you-want-peace-make-war)

(3) صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" هي صحيفة يومية تم نشرها في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا منذ عام 1881. ولديها رابع أكبر توزيع بين

صحف الولايات المتحدة، وهي أكبر صحيفة أمريكية. انظر على الرابط:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Los_Angeles_Times

كوسوفو والعراق. "بعد أن أخفقنا في تدمير الأنظمة الحربية في بلغراد وبغداد، لا نستطيع أن نحقق سلاماً مرضياً ولا يزال التهديد بمزيد من العنف مستمراً بلا هوادة".

في 7 سبتمبر 2000، نظم معهد انتربرايز مؤتمراً تحت عنوان "عراق صدام والإدارة القادمة"⁽¹⁾، قدم خلاله السفير "ريتشارد بيتلر" (Richard Butler) مداخلته، وقد تقدم المؤتمر بتساؤل مفاده، هل العراق خطير كما كان قبل عقد من الزمان؟

وفقاً لـ"بيتلر"، الإجابة هي نعم. لقد كان الأخير سفير أستراليا الأسبق لدى الأمم المتحدة وتايلند، قد شغل من 1997 إلى 1999 منصب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة للأمم المتحدة (UNSCOM) المكلفة بنزع أسلحة العراق. وخلال هذه الفترة، طور بيتلر نظرة فريدة على برنامج صدام حسين الخاص بأسلحة الدمار الشامل وفشل الولايات المتحدة وحلفائها في وقف هذا التهديد المتنامي.

في 6 أكتوبر 2000، نظم معهد انتربرايز مؤتمراً لمناقشة كتاب الباحث "لوري ميلروي" المعنون بـ (دراسة الثأر صدام حسين والحرب غير المكتملة ضد أمريكا)⁽²⁾. كان المقدم "كريستوفر ديموث" (Christopher DeMuth)، باحث بمعهد انتربرايز، أما المتحدثون فكان منهم سياسيين وباحثين أكاديميين، مع حضور "ميلروي" مؤلف الكتاب والذي أكد أن العراق على ارتباط مع الإرهاب، وأن صدام لا زال يُكِنُّ لأمريكا العدا، وأن حرب الإرهاب على أمريكا لا زالت مستمرة، حرب أصبحت ترعاه الدول، مثل العراق.

ووفقاً لذلك، حسب "ميلروي"، فإن على الولايات المتحدة ومختلف أجهزتها البيروقراطية الانتباه إلى أنه من الواجب السعي إلى محاكمة الدول الراعية والمدعمة للإرهاب، إضافة إلى المحاكمات الفردية للإرهابيين.

(1) انظر: نص الملتقى تحت عنوان (Saddam's Iraq and the Next Administration)، منشوراً في موقع معهد أمريكان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/events/saddams-iraq-and-the-next-administration](http://www.aei.org/events/saddams-iraq-and-the-next-administration)

(2) انظر: نص الملتقى تحت عنوان (Study of Revenge Saddam Hussein & apos;s Unfinished War against America)، منشوراً في موقع معهد أمريكان انتربرايز. على الرابط:
[/http://www.aei.org/events/study-of-revenge](http://www.aei.org/events/study-of-revenge)

في دراسته "دولة الإرهاب الحرب بأي اسم آخر"⁽¹⁾، في 20 نوفمبر 2000، المنشورة في مجلة "ويكلي ستاندارد"، يجادل "غاري شميت"، المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد، بأن صدام مرتبط بالإرهاب العالمي، ويطور أسلحة الدمار الشامل، وهو بذلك خطر على أمريكا وحلفاءها والعالم، ويجب إنهاء نظامه، كما نسعى إلى إنهاء القاعدة. وحسب "شميت" -والذي استشهد بما أورده "لوري ميلوري" في كتابه (دراسة الثأر)- فإن دليل الارتباط هو رمزي يوسف، العقل المدبر وراء تفجير فيفري 1993، فيوسف هو عميل للمخابرات العراقية، ولم تتم متابعتها من قبل حكومة العراق.

في دراسته "تحرير العراق"⁽²⁾، في 14 ماي 2001، المنشورة في صحيفة "ويكلي ستاندارد"، يجادل "ريويل مارك جيرينخت" (Reuel Marc Gerecht)، وهو مسؤول سابق في قسم الخدمات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية، ومدير مبادرة الشرق الأوسط في مشروع القرن الأمريكي الجديد -هو المؤلف، تحت الاسم المستعار "إدوارد شيرلي"، كتاب (من يعرف عدوك: رحلة جاسوس إلى إيران الثورية)-، بأن الحرب والتدخل العسكري هو الاستراتيجية المثلى لإنهاء خطر أسلحة صدام حسين والطموحات الامبراطورية لدولته البابلية، وليس سياسة الاحتواء والعقوبات الاقتصادية. وحجة "جيرينخت" هي أن صدام:

- 1- له سوابق إجرامية ضد شعبه وشعوب دول الجوار، طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات.
- 2- مرتين منذ عام 1980، حاول الهيمنة على الشرق الأوسط من خلال شن الحروب ضد الجيران التي كان يمكن أن تمنحه السيطرة على ثروة المنطقة النفطية وهوية العالم العربي.
- 3- لقد سعى باستمرار إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، ومن المرجح أن يمتلك قنبلة نووية في غضون بضع سنوات.

وينوه "جيرينخت" إلى أن على الولايات المتحدة ألا تحاول الفوز في مسابقة شعبية في العالم العربي -الغاضب على حالة المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي والتي من وجهة رأيه سببها العقوبات وليس سياسات صدام

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (State of Terror War by Any Other Name)، منشورا في موقع انتربرايز. على الرابط:
<http://www.aei.org/publication/state-of-terror>

(2) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (Liberate Iraq)، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:
<http://www.newamericancentury.org/iraq-20010514.htm>

المجحففة في حق شعبه-، وأن فعل ذلك بجد ذاته سيجعل أمريكا تبدو أضعف. ويؤكد أنه إذا أرادت أمريكا حماية نفسها وأصدقائها في الشرق الأوسط، وهم كثيرين، فإن عليها إعادة بناء الرعب- يقصد عهد ريغان- الذي فقدته خلال عقد من التراجع.

في ورقته "يريد الشعب العراقي أن يعرف متى سيصبح السيد بوش قاسياً"⁽¹⁾، في 13 أوت 2001، المنشورة في صحيفة "ديلي تلغراف البريطانية" (Daily Telegraph (London))⁽²⁾، يؤكد "مايكل روبن" (Michael Rubin)، باحث في معهد واشنطن، والذي زار العراق ومكث فيها تسعة أشهر محاضراً بالعديد من الجامعات في شمال العراق، وحاوّر في لقاءات عديدة كل فئات الشعب، أن الشعب العراقي متذمر من وحشية صدام وهو يتوق للتدخل الأمريكي باعتباره الأمل المخلص.

في دراسته "إعلانين للحرب"⁽³⁾، في 10 أكتوبر 2001، المنشورة في صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية (Jerusalem Post)، يقدم "دانييل بايبس" (Daniel Pipes)، مدير منتدى الشرق الأوسط، تحليله لتصريحين للحرب تزامنا في نفس اليوم بعد أحداث 11 سبتمبر، أحدهما ألقاه جورج بوش والآخر ألقاه أسامة ابن لادن، حيث كان كل واحد منهما لا يعرف ما قاله الآخر.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (The Iraqi People Want to Know When Mr. Bush Will Get Tough)، منشورا في موقع معهد واشنطن. (جاء المقال بعدما اقترحت بريطانيا العظمى في 18 ماي رفع عقوبات الأمم المتحدة على جميع البضائع المدنية في العراق).
على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-iraqi-people-want-to-know-when-mr.-bush-will-get-tough>

(2) صحيفة ديلي تلغراف (Daily Telegraph (London)) هي صحيفة يومية بريطانية تأسست في عام 1855. في يناير 2009، كانت صحيفة التلغراف هي الصحيفة البريطانية الأكثر مبيعاً. انظر على الرابط:

https://fr.wikipedia.org/wiki/The_Daily_Telegraph

(3) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Two declarations of war)، منشورا في منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/72/two-declarations-of-war>

بعد أن يصف "بايبس" لوضع كلاً منهما أثناء إلقاء الخطاب⁽¹⁾. يؤكد أن هذه الحرب ليست صراعاً بين الحضارات - كما قال بذلك برنارد لويس في مقالته "جذور الغضب الإسلامي" عام 1990، ومن بعده هنتغتون في مقالته عام 1993 ثم نشرة موسعة في كتابه (صراع الحضارات)-، "بل هي صراع بين الحضارة والبربرية (barbarism)". وحسب "بايبس" فإن استراتيجية الحرب ستكون جديدة، إن بن لادن يشبه أعداء أمريكا سابقين، مثل أدولف هتلر و صدام حسين، وإن ابن لادن و صدام هما أقرب ما يكونا إلى الشر المطلق بين البشر.

في ورقتهما "إلى بغداد؟: نعم - المخاطر مبالغ فيها"⁽²⁾، في 3 ديسمبر 2001، المنشورة في صحيفة "نيويورك بوست" (New York Post)، يجادل كل من "دانيال بايبس" و "جوناثان شانزر"، باحثين بمنتدى الشرق الأوسط، بأن نظام صدام حسين يمثل الخطر الأعظم الوحيد على الولايات المتحدة، ويجب إنجاءه. وينتقد "بايبس" -ويطرح حجج- كل من ينذر بالسوء من التدخل العسكري وضرب العراق، ويتساءل، هل سيكون ضرب نظام العراق أسوأ من بقاءه في السلطة؟ ثم يجيب، طبعاً لا. ويحتج على مقولته بالتالي:

1- حسب تقديرات المنشق خضر حمزة الرئيس السابق لبرنامج العراق النووي أن رئيسه القديم (صدام) سيكون لديه ما بين ثلاثة وخمسة أسلحة نووية بحلول عام 2005. وبالنظر إلى شرارة صدام حسين العميقة والعدوانية، فإن هذه ستكون الكارثة الحقيقية.

2- كانت هجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة، وليس ضد مصر أو ألمانيا (اللتان تنتقدان التدخل العسكري). الأولوية الأمريكية هي كسب الحرب ضد الإرهاب، وليس تكوين صداقات جديدة. لن نكثر لتصدعات في الائتلافات القائمة أو مستقبلاً، إن اضطررنا فإننا سنهاجم بانفراد.

(1) يقول بايبس: "لقد جلس الرئيس الأمريكي الحالى لذقنه في أنيقة البيت الأبيض ببذلة وربطة عنق، مع وجود سلاح حوله. وجلس القائد الملتهق للقاعدة في ما بدا أنه كهف، في عمامة، وبنديقية قريبة من جانبه. تكلم الرئيس بهدوء وسخاء. تحدث الزعيم الإرهابي بغضب وابتغام". إن هذا التقديم فيه تسويق لصورة استشراقية ضاربة بجذورها إلى زمن بعيد، يُعاد -مع بعض التغيير- استدعاءها في الوقت المعاصر، صورة الرجل الأمريكي المتحضر المهادئ والعقلاني والمسلم والإنساني، والمسلم البربري الإرهابي غير العقلاني والعدائي.

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (On to Baghdad?: Yes - The Risks Are Overrated)، منشوراً في منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

3- ستكون هناك أضرار جانبية وخسائر بشرية، هذا صحيح، لكن الأضرار الجانبية تتضاءل مقارنة بالضرر الذي ألحقه صدام بشعبه. وكما هو الحال في أفغانستان، فإن الهجوم على العراق سيكون عملية إنسانية يحتفل بها السكان المحليون.

4- صدام مرتبط بالإرهاب، فقد التقى محمد عطا، أحد الخاطفين، بعميل استخبارات عراقي في براغ، اجتمع اثنان من المتآمرين معه مع ضباط مخبرات عراقيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن مساعدو بن لادن التقوا بمسؤولين في بغداد. علاوة على ذلك، قد يكون صدام وراء هجمات الجمرة الخبيثة.

في دراسته "التهديد الإسلامي من كردستان العراق"⁽¹⁾، في ديسمبر 2001، المنشورة في "ميدل است انتلجنس بولتين" (Middle East Intelligence Bulletin)⁽²⁾، يؤكد "مايكل روبن"، باحث في معهد واشنطن، أن تنظيم أنصار الإسلام، هو أحد التنظيمات التابعة للقاعدة، وهو على علاقة بنظام صدام وهو في تعاون مصلحي تكتيكي معه، فصدام هو الداعم بالسلح التقليدي منه والبيولوجي لهذا التنظيم، والتنظيم يقدم خدمة من خلال حربه ضد القوات الكردية في شمال العراق. وحسب روبن فإن هذا التنظيم الإرهابي هو خطر على أمن العراق والمنطقة ككل.

في دراسته "العراق الآخر"⁽³⁾، في 31 ديسمبر 2001، المنشورة في مجلة "تقرير القدس" (Jerusalem Report)⁽⁴⁾، يؤكد "مايكل روبن"، باحث في معهد واشنطن، والذي زار العراق ومكث فيها لمدة تسعة أشهر عام 2000 أثناء عمله كأستاذ زائر في الجامعات في منطقة حظر الطيران في الشمال، واستطلع الآراء وعاش

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (The Islamist Threat from Iraqi Kurdistan)، منشور في معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamist-threat-from-iraqi-kurdistan>

(2) نشرة ((Middle East Intelligence Bulletin (MEIB)) عبارة عن منشور شهري مجاني تم إنتاجه بشكل مشترك من قبل منتدى الشرق الأوسط. تأسست في عام 1999 من قبل "زيد ك. عبد النور"، وهو مصري استثماري دولي بارز في نيويورك، وتم نشره مجاناً على الإنترنت حتى عام 2004.

(3) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (The Other Iraq)، منشور في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-other-iraq>

(4) "تقرير القدس" هو عبارة عن مجلة إخبارية مطبوعة على الإنترنت تصدر كل أسبوعين، تغطي القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل والشرق الأوسط والعالم اليهودي. تم تأسيسها كمنشور أسبوعي مستقل في عام 1990، تُنشر في إسرائيل. انظر على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/The_Jerusalem_Report

بعض معاناة شعبها، أنه وبخلاف بقية العراق، يتمتع سكان الشمال الذي يسيطر عليه الأكراد، بحرية التعبير عن آرائهم دون خوف من العقاب. وبينما تُصوّر وسائل الإعلام في الشرق الأوسط مشاعر معادية لإسرائيل ومؤيدة للفلسطينيين، فإن الحقيقة في هذا الجانب من العراق هي عكس ذلك تماما، لأنه عندما تظهر صور تلفزيونية لفلسطينيين يسرون في شوارع الخليل وجنين وغزة وهم يلوحون بصور صدام، يَشعر معظم الأكراد بأي شيء سوى التعاطف. وعن هذا النفور يَسوق روبن المثل التالي، في عام 1999، عندما قرر مدير اليونيسيف في شمال العراق استبدال اختصاصي تعليم اللغة السويدية في الطفولة المبكرة بفلسطينيين من الأونروا، أبدى السكان المحليون احتجاجهم على القرار، ووفقا لما ذكرته مصادر في مجتمع المنظمات غير الحكومية، اضطرت اليونيسيف إلى إلغاء القرار.

كما يؤكد "روبن" أيضا أن تعاطف الأكراد العراقيين مع إسرائيل لا يتشكل ببساطة بسبب كراهيتهم تجاه الفلسطينيين. ففي الوقت الذي يَعترف فيه الأكراد الآن بأن الاستقلال ليس خيارا في الجزء الخاص بهم من العراق، ناهيك عن الوحدة القومية الكردية مع إخوانهم في تركيا أو سوريا أو إيران، فإنهم ينظرون إلى إسرائيل على أنها نموذج للأقلية التي تحكم سيطرتها على مستقبلها.

هذا، ويضيف مؤكدا أنه إذا كانت حركات التمرد تُنظر بعكس ما يُنظر الأكراد إلى اليهود وإسرائيل، وهم في مناهضة صريحة وعداء معلن، وذلك راجع إلى اعتقادهم أن اليهود يسيطرون على الأمم المتحدة وعلى قرارات الولايات المتحدة، وهم سبب المأساة والفوضى بالمنطقة، فإن هناك أيضا سكان الملاذ الآمن - الأكراد في شمال العراق - الذين يتصورون منطقة يمكن لليهود والعرب والأكراد والفرس والأترك العيش في سلام نسبي، وليس فقط قبول إسرائيل، ولكن أيضا دعم نجاح الدولة اليهودية كنموذج يتم تنفيذه في الزاوية المضطربة الخاصة بهم في الشرق الأوسط.

في 2001 نظم معهد واشنطن مؤتمرا تحت عنوان "الحرب على الإرهاب: البعد الشرق الأوسطي"⁽¹⁾، وقد تم نشر وقائع هذا المؤتمر في شكل دراسة قام روبرت ساتلوف، باحث بمعهد واشنطن، بتحريرها.

(1) انظر: نص الملتي تحت عنوان (War on Terror: The Middle East Dimension)، منشورا عبر موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/war-on-terror-the-middle-east-dimension1>

في دراسته "كيف تُحرر العراق"⁽¹⁾، في 2002، المنشورة في مجلة الشرق الأوسط الفصلية⁽²⁾، يجادل "مايكل روبن"، باحث بمعهد واشنطن، بأن العراق دولة إرهابية ومُدعمة للإرهاب، وإزالة نظام صدام حسين ليس مرغوب فقط، بل قد يكون أكثر جدوى من أي وقت مضى. يجب أن يكون صدام في الذهن حينما تناقش الحكومة الأمريكية تدابيرها اللازمة في حربها ضد الإرهاب. ويقدم "روبن" جملة من الاجراءات (فرض "منطقة عدم القيادة" لتكميل مناطق حظر الطيران الحالية، دعم المعارضة ميدانيا، دعم وحدة المعارضة سياسيا، تأكيد الاتهامات الإجرامية لصدام) التي يعتبرها الهيكل العظمي لبرنامج إزالة صدام من السلطة .

في ورقته "من داخل العراق، نداء من أجل العمل الأمريكي"⁽³⁾، في 14 أبريل 2002، المنشورة في صحيفة "لوس انجلس تايمز" (Los Angeles Times)، يؤكد "مايكل روبن"، باحث من معهد واشنطن، أن الجميع في العراق ممتعض من نظام صدام القهري، وهم على أمل تدخل أمريكي فعلي.

في ورقتهما (Saddam's Rap Sheet)⁽⁴⁾، في 20 أوت 2002، المنشورة في صحيفة "نيويورك بوست"، يجادل كل من "دانيال بايس" و "جوناثان شانزر"، باحثان في منتدى الشرق الأوسط، أن صدام خطر وتهديد لولايات المتحدة والعالم، واستباق ضربه هو الاستراتيجية المثلى لإنهاء هذا الخطر.

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (How to Free Iraq)، منشورا عبر موقع معهد واشنطن، على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-free-iraq>

(2) "الشرق الأوسط الفصلية" (ميدل إيست كوارترلي) (MEQ) هي مجلة فصلية، وهي نشر خاص لمركز "منتدى الشرق الأوسط" الذي أسسه "دانيال بايس" في عام 1994. وهي مكرسة لموضوعات تتعلق بالشرق الأوسط والإسلام وتحلل أوضاع المنطقة . انظر على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/Middle_East_Quarterly

(3) انظر: نص الورقة تحت عنوان (From Inside Iraq, a Plea for U.S. Action)، منشورا عبر موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/from-inside-iraq-a-plea-for-u.s.-action>

انظر أيضا: في ورقته "ما الذي يفكر فيه العراقيون في حياة ما بعد صدام" (What Do Iraqis Think about Life after Hussein?)، في 9 أوت 2002، المنشورة في نيويورك تايمز (The New York Times)، يؤكد "مايكل روبن" باحث بمعهد واشنطن، أنه وبعد 34 عاما من الدكتاتورية في حزب البعث، يريد المدنيون العراقيون الحرية وحياة أفضل . مساعدة العراقيين على تحقيق الحرية ستكون مكلفة، وأول ما تحتاجه أمريكا للاستماع إليهم. انظر على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-do-iraqis-think-about-life-after-hussein>

(4) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Saddam's Rap Sheet)، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/444/saddams-rap-sheet>

ويؤكد الباحثين أن كل من يقول -ومنهم المستشار الألماني جيرهارد شرودر- بأن صدام لا يُشكل أي تهديد مباشر وأن واشنطن تفتقر إلى مبرر لمهاجمته، هم على خطأ. صدام هو خطر مباشر، ولحكومة الولايات المتحدة سبب للضربة الاستباقية. ويحتج الباحثين بالتالي:

1- صدام لديه تاريخ من العدوان الذي لا هوادة فيه، فقد غزا إيران في عام 1980، وغزا الكويت في عام 1990، كما اعتدى على السعودية وإسرائيل بالصواريخ في عام 1991. هذا إضافة إلى تدخلاته الاستفزازية في "منطقة حظر الطيران" منذ 1992.

2- لديه أيضا العديد من الروابط مع الإرهاب، فالعراق يؤوي عبد الرحمن ياسين، أحد قيادات العصابات التي قصفت مركز التجارة العالمي في عام 1993، كما استضاف العراق الإرهابي الفلسطيني المعروف أبو نضال، الذي عثر عليه ميتا في بغداد. إضافة إلى أن صدام يشجع الانتحاريين من حماس بدفع عشرة آلاف دولار لعائلاتهم، كما حاول مساعدوه الإرهابيين اغتيال الرئيس السابق بوش الأب وأمير الكويت. واجتمع دبلوماسيين عراقيين مع محمد عطا زعيم القاعدة قبل الهجوم في 11 سبتمبر.

3- لقد انتهك صدام القانون الدولي وهو يسعى إلى تطوير أسلحة غير قانونية .

في دراستهما "برنت سكوكروفت على خطأ: يجب أن نتهاجم صدام"⁽¹⁾، في 20 أوت 2002، المنشورة في مجلة "فرونت بيج ماغازين"⁽²⁾، يجادل كل من "دانييل بايبس" و"جوناثان شانزر"، باحثين بمنتدى الشرق الأوسط، بأن الاستراتيجية المثلى لازالت التهديد العالمي لصدام حسين هو إزالة صدام ونظامه بالتدخل العسكري، وقريبا وبسرعة. وينتقدا ما دعا إليه "سكوكروفت" للرئيس جورج بوش في صحيفة وول ستريت جورنال في مقاله "لا تتهاجم صدام".

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (Brent Scowcroft is Wrong: We Must Attack Saddam)، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/443/brent-scowcroft-is-wrong-we-must-attack-saddam>

(2) تعتبر مجلة FrontPage (المعروفة أيضًا باسم FrontPageMag.com) موقعا إلكترونيا يمينيا على الإنترنت، وموقعا معادا للمسلمين، وتم تحريكه بواسطة "ديفيد هورويتز" ونشره مركز "دافيد هورويتز للحريّة". انظر على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/FrontPage_Magazine

يؤكد الباحثين أن صدام خطر ويجب إزالته، وذلك لأنه وفقا لتقارير من منشقين عراقيين في ديسمبر 2001 ومارس 2002 ، فإن لدى صدام الآن "مختبرات جرثومية متنقلة تتنكر في شكل شاحنات توصيل الحليب، وشبكة من المخابئ تحت الأرض لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية". وفي تطور أكثر إثارة للقلق، يقدر خضر حمزة، الرئيس السابق لبرنامج صدام لتطوير الأسلحة النووية، والمنشق الآخر من العراق، أن صدام سيحتاج من عامين إلى ثلاثة أعوام "لتنفيذ برنامج المواد الانشطارية" لإنتاج الأسلحة النووية. وهكذا، من المحتمل أن صدام قد يذهب إلى صنع النووي بحلول عام 2006. وهذا الاحتمال يجعل الهجوم الوقائي قريبا، ليس فقط صوابا ولكنه عاجل أيضا، خاصة إذا كان لدينا أدلة أيضا على صلات العراق بالإرهاب، كما يؤكد الباحثين .

في ورقته "اتبع الشعلة الحرب العالمية الثانية في العراق"⁽¹⁾، في 8 نوفمبر 2002، المنشورة في صحيفة "لوس انجلس تايمز"، يرى "روبرت ساتلوف"، باحث بمعهد واشنطن، بأنه لا يمكن الثقة بجماعة (العائلة أو الجيش) صدام أو أحد أعضاء حزبه، في حالت قيام الحرب وظهور فرص التفاوض، رغم ما قد يقدمونه من وعود. بدون الإطاحة الكاملة بزعماء صدام حسين وحزبه، سنكون قد اشترينا وقتا فقط، وليس السلام أو الأمن.

في ورقته "الموعد النهائي لصدام حسين"⁽²⁾، في 12 نوفمبر 2002، المنشورة في صحيفة "واشنطن بوست" (The Washington Post)، يؤكد "دينيس روس" (Dennis Ross)، باحث بمعهد واشنطن، بأن انتظار أمريكا للصدام بأن يخبرها عن برنامجه لأسلحة الدمار الشامل غير محتمل وغير وارد، واللعب معه في إطار ذلك عبث. وعليه فإن على بوش أن يفهم فرنسا وغيرها في مجلس الأمن أن الحل هو الرد بالقوة العسكرية وليس استراتيجية الاحتواء التي فشلت إلى غاية الآن.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Follow WWII's Torch into Iraq)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/follow-wwiis-torch-into-iraq>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Deadline for Hussein)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/deadline-for-hussein>

في ورقته "وظيفة الثلوج في الصحراء"⁽¹⁾، في 17 ديسمبر 2002، المنشورة في صحيفة "واشنطن تايمز"،
بُجادل "هالي داليس" (Helle C. Dale)، نائبة مدير معهد ديفيس للدراسات الدولية في مؤسسة التراث، بأن
سياسة الاحتواء التي تراهن على عمليات التفتيش للجان الأمم المتحدة ستفشل، فصدام سيواصل الادعاء بأنه
لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما وضحه من خلال تقرير حكومته الصادر هذه السنة، والذي جاء في
1200 صفحة. كما أن أعضاء مجلس الأمن غير راغبون في معاقبة صدام، وعليه فإنه يجب على الولايات
المتحدة أن تقرر بنفسها ما إذا كانت ستبادر إلى القيام بالعمل العسكري منفردة. وإذا كان يبدو أن الإدارة
تستعد الآن للقيام بذلك، فإن عليها أن تسارع، لأن الوقت يقف إلى جانب صدام، وهو يقامر به. الوقت
المثالي للهجوم، بحسب رأي "داليس"، هو جانفي أو فيفري، تماشياً مع الطقس غير الحار ولا العاصف رملياً.

في 11 ديسمبر 2002 أجرى "برنارد جويرتزمان"، باحث والمحرر الاستشاري لمجلس العلاقات
الخارجية، مقابلة مع "راشيل برونسون"⁽²⁾، مديرة دراسات الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية، والتي ترى
أن هناك فرصة 75 في المائة للحرب هذا الشتاء مع العراق، وتؤكد أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تنتظر
موافقة مجلس الأمن للقيام بالعمل العسكري، بل يجب أن تسارع إلى ذلك منفردة إن اضطرها الأمر.

وتجادل "برونسون" أن خوض الحرب على العراق ستكون سليمة من الناحية الاستراتيجية وعادلة من
الناحية الاخلاقية. فالشرق الأوسط منطقة استراتيجية بالنسبة لأمريكا، فالأمر لا يتعلق بأسعار النفط أو
السيطرة على النفط كما يدعي بعض أصحاب نظرية المؤامرة، بل الأمر يتعلق بالاستقرار في المنطقة. لقد كان
صدام مزعزعا للغاية، على أقل تقدير - في محاولاته لإزاحة جيرانه وما فعله ضد شعبه -، فقد كان استمرار النظام
العراقي صعبا جدا لشركائنا، السعوديين والأردنيين والكويتيين والأتراك ودول الخليج .

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Snow Job in the Desert)، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/snow-job-the-desert>

(2) انظر: نص المقابلة منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط:

<https://www.cfr.org/interview/us-has-strategically-sound-and-morally-just-reasons-invade-councils-middle-east-iraq-says>

في 2002 نظم معهد واشنطن مؤتمراً تحت عنوان "مستقبل العراق: سياسة الولايات المتحدة"⁽¹⁾، والذي سعى إلى مناقش أفضل السبل التي يمكن أن تنتهجها الولايات المتحدة لتخليص العالم من التهديد الذي يشكله صدام. وقدم للمؤتمر "بوب جولدمان"، عضو تنفيذي في معهد واشنطن، واستقبل ضيفه زلماي خليل زاد، بصفته مساعد خاص للرئيس، ومدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا وشمالي إفريقيا في مجلس الأمن القومي، ومبعوث رئاسي خاص إلى أفغانستان.

يرى خليل زاد أن القوة مطلوبة. إذا لم يمثل صدام، ستقوم الولايات المتحدة وقوات التحالف "بتحرير الشعب العراقي (liberate the Iraqi people)" من طغيان صدام حسين. كما يؤكد خليل زاد أن الولايات المتحدة لن تدخل العراق كغزى، ولن تعامل الشعب العراقي كأمة مهزومة. "مهمتنا في العراق ستكون خدمة مصالح وآمال الشعب العراقي، نحن نعتبرهم شعباً موهوباً وعظيماً، مع ثقافة قديمة (with ancient culture) [قديمة أم عريقة؟]، وهم مثل الناس في كل مكان يستحقون الحرية".

في 2002 نظم معهد واشنطن مؤتمراً تحت عنوان "العراق وفلسطين ثم ماذا؟ هل يمكن لأمريكا أن تعزز شرقاً ديمقراطياً ليبرالياً؟"⁽²⁾. حيث ناقش هذا المؤتمر فكرة الديمقراطية في الشرق الأوسط، أهميتها وسبل تفعيلها عملياً، خاصة في العراق وفلسطين، باعتبارهما يمثلان تحدياً أمنياً لأمريكا وحليفاتها إسرائيل.

في 2002 نظم معهد واشنطن مؤتمراً آخر تحت عنوان "مواجهة مع عراق صدام: تقييم عسكري"⁽³⁾، والذي ناقش حالة التهديد العراقي وخطورته، باعتباره أحد عناصر محور الشر. ونتيجة المؤتمر تؤكد على فكرة مفادها أن العراق إذا ما تمكن كلياً من توسيع ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وخاصة النووية، هذا إضافة إلى

(1) انظر: محتوى المؤتمر تحت عنوان (The Future of Iraq: U.S. Policy)، منشور في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-future-of-iraq-u.s.-policy-full-transcript>

(2) انظر: محتوى المؤتمر تحت عنوان (Iraq, Palestine, Then What? Can America Promote a Liberal, Democratic Middle East)، منشور في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-palestine-then-what-can-america-promote-a-liberal-democratic-middle-east>

(3) انظر: محتوى المؤتمر تحت عنوان (Confrontation with Saddam's Iraq: A Military Assessment)، منشور في موقع

معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/confrontation-with-saddams-iraq-a-military-assessment>

روابطه مع الشبكات الإرهابية في المنطقة، فإن ذلك سيقود إلى اهتزاز الأمن والاستقرار العالميان. وعليه يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة في الاطاحة بصدام حسين - باعتبارها الاستراتيجية الصحيحة والسليمة - مصلحة حيوية للعالم الحر أجمع في الحاضر وضمان لمستقبل الأجيال القادمة.

ومما أكدته المؤتمر أيضا هو أن دعم العالم الحر والتحالفات التي تحاول الولايات المتحدة بناءها هو أمر مهم، ولكنه ليس إلزاميا. بدلا من ذلك، فإن تصميم واشنطن والشعب الأمريكي هو العنصر الأساسي لعملية ناجحة في العراق.

ومن خلال النجاح في العراق، كما جاءت به نتائج المؤتمر، فإن ذلك ستعزز للولايات المتحدة موقعها كقوة عظمى في العالم، وتُعزز صورتها بين الدول الحرة من خلال تصميمها على العمل ضد الأنظمة المتطرفة التي تمتلك أسلحة غير تقليدية. وهذا بدوره سيساعد على منع مثل هذه الأنظمة من انتهاك الحريات الفردية وتهديد الدول الديمقراطية حول العالم، كما أنه سيعزز موقف الولايات المتحدة من مثل هذه القضايا وليس مواقف روسيا أو الصين.

في 2002 نظم معهد واشنطن مؤتمرا تحت عنوان "ماذا بعد صدام"⁽¹⁾، قدم وأدار النقاش "أماتسيا بارام" (Amatzia Baram)، وقد ناقش المؤتمر جملة من النقاط وأثار العديد من الأفكار: تحديات عراق ما بعد صدام، انهاء أسلحة الدمار الشامل، تحقيق الديمقراطية وأي نوع يصلح للعراق، مواجهة تحديات التدخل

(1) انظر: محتوى المؤتمر تحت عنوان (What Next after Saddam?)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-next-after-saddam>

وفي 2002 نظم معهد واشنطن مؤتمرا تحت عنوان "الآثار الإقليمية لملاحقة "تغيير النظام" في العراق"، والذي قُدم في أربعة أجزاء، وحضره مجموعة من الباحثين كان أبرزهم المستشرق المخضرم "برنارد لويس"، إضافة إلى "ديفيد اغناطيوس"، و"عبد اله الخطيب"، و"سعد العجمي". ناقش المؤتمر الانعكاسات والآثار التي يسببها تغيير النظام العراق، أو كما أكد الخطيب "آثار تغيير النظام العراق بالقوة العسكرية"، فالتدخل بالقوة هو الذي يسبب هذه الحيرة بالنسبة للأمريكيين. وفي نفس العام نُظِم نفس المؤتمر تحت عنوان "الحرب على الإرهاب، المراحل التالية: البعد الشرق أوسطي".

انظر: نص المنتقيات تحت عنوان (The Regional Implications of Pursuing 'Regime Change' in Iraq)، منشورا في

موقع معهد الشرق الأوسط. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-implications-of-pursuing-regime-change-in-iraq-part-i>

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-implications-of-pursuing-regime-change-in-iraq-part-ii>

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-implications-of-pursuing-regime-change-in-iraq-part-iii>

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-regional-implications-of-pursuing-regime-change-in-iraq-part-iv>

العسكري، كيفية بناء الجيش العراقي وطبيعة الأسلحة التي يجب أن يطورها، علاقات العراق مع جيرانه وعدوه إيران... وغيرها.

في 10 جانفي 2003 أجرى "برنارد جويرتزمان"، باحث والمحرر الاستشاري لمجلس العلاقات الخارجية، مقابلة⁽¹⁾ مع "ولتر راسل ميد" مؤلف كتاب (العناية الإلهية الخاصة: السياسة الخارجية الأمريكية و كيف غيرت العالم)⁽²⁾ المنشور عام 2001. وقد وضع ميد، باحث بمجلس العلاقات الخارجية، أن واقع الحال وكما يمكن رأيته هو، من جهة، استعداد حقيقي للحرب، حتى إن لم يكن هناك بديل. لكن من ناحية أخرى، نحن نشهد التنسيق الدقيق في لعبة الضغط النفسي التي نأمل أن تؤدي إلى حل سلمي، وهذا المسار المزدوج المتبع هنا هو بالضبط الطريق الصحيح. ومع ذلك فإن ميد يؤكد أنه إذا كان الوضع لا يسمح إلا بالحرب ضد العراق، فليكن ذلك.

في 27 جانفي 2003، أجرى "برنارد جويرتزمان"، باحث والمحرر الاستشاري لمجلس العلاقات الخارجية، مقابلة مع "برنارد إي. ترينور"⁽³⁾، جنرال متقاعد من فئة الثلاث نجوم من مشاة البحرية، وكبير الباحثين بمجلس العلاقات الخارجية، والذي رأى أن الحرب ضد العراق يمكن أن تبدأ في الفترة من أواخر فيفري إلى منتصف مارس، وذلك استنادا إلى وتيرة تراكم القوات المسلحة الأمريكية في الخليج الفارسي. عندما ينتهي عدد كاف من القوات، يؤكد "ترينور"، فإن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة سيتجسد في حرب قصيرة، تستغرق أياما أو أسابيع .

(1) انظر: نص المقابلة منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط:

<https://www.cfr.org/interview/odds-increasing-iraq-crisis-be-resolved-without-war-and-negotiations-north-korea-are>

(2) ظَهَر "ولتر راسل ميد" عبر أحد القنوات الإعلامية الأمريكية في عام 2001 ليعرف بكتابه الجديد. انظر على الرابط:

<https://www.c-span.org/video/?167442-4/special-providence>

(3) انظر: نص المقابلة منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط:

<https://www.cfr.org/interview/general-bernard-e-trainor-sees-war-iraq-starting-mid-march-and-ending-quick-us-led>

في ورقته (The Real Smoking Gun) ⁽¹⁾، 3 فيفري 2003، المنشورة في صحيفة "بوسطن هيرالد" ⁽²⁾، يجادل "دكستر انغرام" (Dexter Ingram)، باحث بمؤسسة التراث، بأن الولايات المتحدة وصلت إلى مرحلة يجب معها اتخاذ بعض القرارات الصعبة، فالمسألة قضية حياة أو موت. إذا كانت الولايات المتحدة تعلم أن صدام امتلك أسلحة الدمار الشامل، ولا زال يطورها، وسعى في نفس الوقت إلى التظليل والكذب عن ذلك، وما قدمه تقرير حكومته عام 2002 الذي يدعي فيه عدم امتلاك هذه الأسلحة هو أحد الشواهد على هذا الكذب، وفي نفس الوقت واصل المنتقدون التشبث برأيهم القائم على فكرة أنه ما لم يتحدى مفتشو الأمم المتحدة كل الصعاب، ويجدوا الأسلحة المهتدة، فلن يكون لدى أمريكا سبب للاعتداء. إنه في ظل هذا الوضع فإن على الولايات المتحدة، بحسب رأي انغرام، أن لا تنتظر حتى يهاجم الإرهابيون مرة أخرى، لتعرف على وجه اليقين هل يمتلك العراق الأسلحة أم لا، يجب أن تبادر بقرار التدخل العسكري وفورا.

في دراسته "عقيدة الزرقاوي في مصفوفة الإرهاب" ⁽³⁾، في 6 فيفري 2003، المنشورة في "ناشيونال ريفيو أون لاين" (National Review Online) ⁽⁴⁾، يجادل "ماتيو ليفيت" (Matthew Levitt)، باحث في معهد واشنطن، بأن التنظيمات الإرهابية على اختلافها -والتي منها جماعة الزرقاوي- هي على ارتباط فيما بينها والتي تشكل التهديد الإرهابي العالمي، وأن هذه التنظيمات لها ارتباطات كما تجد السند والدعم من خلال التعاون الذي تجده من قبل العديد من الدول في الشرق الأوسط، والعراق هي إحداها -إلى جانب إيران وسوريا-، وإن تجاهل هذه الروابط فيما يعنيه فقدان الأمل في أي تقدم حقيقي نحو تقليص بيئة العمل التي يخطط فيها الإرهابيون. ولكي تكون الحرب على الإرهاب فعالة، حسبما يؤكد ليفيت، فإنه يجب أن يكون لها تركيز استراتيجي على كامل مصفوفة الإرهاب، الجماعات والدول المدعومة والممولة.

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (The Real Smoking Gun)، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/the-real-smoking-gun>

(2) "بوسطن هيرالد" هي صحيفة يومية أمريكية، وسوقها الأساسي هو بوسطن وماساتشوستس والمنطقة المحيطة بها. تأسست في عام 1846

وتعد واحدة من أقدم الصحف اليومية في الولايات المتحدة. انظر على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Boston_Herald

(3) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (The Zarcawi Node in the Terror Matrix)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-zarcawi-node-in-the-terror-matrix>

(4) "ناشيونال ريفيو أون لاين" هي مجلة سياسية أمريكية نصف شهرية، أسسها "ويليام إف باكلي جونيور" في عام 1955 في نيويورك. وتُصنف

نفسها بأنها مجلة الرأي المحافظة "الأكثر قراءة والأكثر تأثيراً" في البلاد. انظر على الرابط:

https://fr.wikipedia.org/wiki/National_Review

في ورقته "طموحات بوش ما بعد الحرب على العراق"⁽¹⁾، 10 فيفري 2003، المنشورة في صحيفة "هآرتس الإسرائيلية" (Haaretz)⁽²⁾، يجادل "ماكس أبرهمز" (Max Abrahms)، باحث بمعهد واشنطن، بأن الحرب على العراق ليست - كما يزعم البعض - من أجل النفط. الأهم من ذلك، بحسب تأكيد أبرمز، وعلى النقيض من ضم حقول النفط العراقية وجني الإيرادات، فإن "النفط سيكون محرك إعادة إعمار العراق"، وكبار المسؤولين متفقون بأن النفط العراقي يجب أن يصبح "تراث الشعب العراقي" بدلا من النظام الدكتاتورية لصدام. في الواقع، ليس من الواضح حتى أن الولايات المتحدة ستحصل على أي نوع من المزايا الاقتصادية من تحرير العراق، وتشير الدلائل إلى أن الموارد الطبيعية للعراق ستشجع عملية إعادة الإعمار وتعزز نوع الديمقراطية التي يستحقها الشعب العراقي.

في دراسته "بعد صدام؟ إعادة تشكيل الشرق الأوسط"⁽³⁾، في 11 فيفري 2003، المنشورة في "نيويورك بوست"، يجادل "دانييل باييس"، مدير منتدى الشرق الأوسط، بأن إعادة بناء المنطقة من قبل الولايات المتحدة والتي تمثل أكثر مناطق العالم اضطرابا من الناحية السياسية، تبدأ بإسقاط نظام صدام، وإحلال الديمقراطية في العراق، ومنه إلى جميع الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

ويستشهد "باييس" - كما يعلن تبنيه إياه - بطرح فؤاد عجمي، مهاجر لبناني وأستاذ في جامعة "جونز هوبكنز"، في مقالته المنشورة في مجلة "فورين أفيرز"، والذي يكتب منتقدا وبقوة الثقافة السياسية السائدة في البلدان العربية ("حب القتال والخصام والجدال، والرتاء للذات، وتراجعها عن ثقافة الحداثة، وإيمانها بنظريات المؤامرة"). ويجادل عجمي أن الاستخدام النشط للسلطة والقوة الأمريكية هو أفضل حل وفرصة لتحسين وتطوير

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Bush's Postwar Ambitions for Iraq)، منشورا في موقع معهد الشرق الأوسط. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bushs-postwar-ambitions-for-iraq>

(2) "هآرتس" هي صحيفة إسرائيلية، تأسست في عام 1918، مما يجعلها أطول صحيفة قيد الطبع حاليا في إسرائيل، ويتم نشرها الآن باللغتين العبرية والانكليزية. يتم نشر النسخة الإنجليزية وبيعها مع صحيفة "نيويورك تايمز الدولية". يمكن قراءة كل من الإصدارات العبرية والإنجليزية على الإنترنت. في أمريكا الشمالية، يتم نشرها كصحيفة أسبوعية. انظر على الرابط:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Haaretz>

(3) انظر: نص الورقة تحت عنوان (After Saddam? Remaking the Mideast)، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على

الرابط:

<http://www.danielpipes.org/1027/after-saddam-remaking-the-mideast>

أوضاع الشرق الأوسط، حيث يقول: "لا ينبغي أن تكون هناك اعتذارات أو تبريرات لأحادية الجانب أو القطب التي تتمتع بها أمريكا، فالمنطقة تستطيع أن تتعايش مع أحادية الجانب أو القطب وتستعين بها وتتفجع منها". ويضيف قائلاً: "ينبغي أن يكون تحديث العالم العربي هو الدافع وراء الجهود الأمريكية في العراق والبلدان العربية المجاورة، وهو الدافع الذي يعلو ويتجاوز مجرد إسقاط نظام صدام حسين وإزالة أسلحته للدمار الشامل".

في دراسة "جدل العراق: هل تستحق الحرب الثمن"⁽¹⁾، والتي كتبها مجموعة من الباحثين، في فيفري 2003، والمنشورة في مجلة الشؤون الخارجية، يجادل "مايكل سكوت دوران"، باحث بمجلس العلاقات الخارجية، أن غزو العراق وإنهاء حكم صدام هو الطريق الأمثل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وانفراج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإخضاع المنطقة إلى واقع التعامل الإيجابي مع الولايات المتحدة. وليس كما يعتقد العديد من منتقدي حملة إدارة بوش ضد العراق، بأن سياسات الولايات المتحدة في فلسطين هي المصدر الحقيقي للغضب العربي ضد الولايات المتحدة، وأن تحقيق اختراق في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يجب أن يكون أولوية قصوى للولايات المتحدة .

في ورقته "سيختبر العراق رباط بوش الروحي مع الأمريكيين"⁽²⁾، في 24 فيفري 2003، المنشورة في صحيفة "الولايات المتحدة اليوم" (USA Today)⁽³⁾، يجادل "ديفيد فروم" (David Frum)، باحث بمعهد انتربرايز - ومؤلف كتاب (الرجل المناسب: الرئاسة المفاجئة لجورج دبليو بوش)-، بأن الحرب التي ستخوضها الولايات المتحدة على العراق هي حرب أخلاقية، ما دام أن بوش يفكر كزعيم على أساس أخلاقي وروحي مسيحي. فحسب "فروم" "يكون قرار الحرب على العراق واحداً من أكثر الأوامر روعة في رئاسته"، فصدام هو أحد التهديدات والمخاطر الرهيبة في عالم اليوم.

(1) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (?The Iraq Debate: Is War Worth the Price) منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط:

<https://www.cfr.org/news-releases/iraq-debate-war-worth-price>

(2) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Iraq Will Test Bush's Spiritual Bond with Americans) منشورا في موقع معهد أمريكي انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/iraq-will-test-bushs-spiritual-bond-with-americans](http://www.aei.org/publication/iraq-will-test-bushs-spiritual-bond-with-americans)

(3) "الولايات المتحدة اليوم" هي صحيفة وطنية أمريكية تأسست في عام 1982 من قِبَل "ألين نيوهارت". وهي الصحيفة الأكثر توزيعاً على نطاق واسع في الولايات المتحدة. انظر على الرابط: https://fr.wikipedia.org/wiki/USA_Today

في دراسته "إنها الطريقة الوحيدة"⁽¹⁾، في 19 مارس 2003 (عشية لاحتلال)، المنشورة في صحيفة "بالتيمور صن" (Baltimore Sun)⁽²⁾، يجادل "دينيس روس" (Dennis Ross)، باحث بمعهد واشنطن، بأن الحرب على نظام صدام وإزالته من السلطة هي الاستراتيجية المثلى والطريقة الوحيدة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل للعراق، وضمان الحفاظ على الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

في دراسته "الذهاب إلى بغداد"⁽³⁾، في 20 مارس 2003 (اليوم الأول من الاحتلال)، المنشورة في مجلة "دايلي ستاندرد"، ولتبرير استخدام القوة المفرطة والحاسمة -التي سرح بها بوش- في الحرب على العراق وعشية دخول قوات التحالف إلى العراق، وتهيئة الرأي العام الأمريكي والعالمي للخسائر البشرية التي يمكن أن تقع، يستشهد "توماس دونيلي" (Thomas Donnelly)، باحث بمعهد انتربرايز، بقول أحد الضباط البروسين قبل قرنين من الزمن، والذي قال: "قد يظن الناس الطيبون أن هناك طريقة بارعة لنزع سلاح العدو أو إلحاق الهزيمة به دون الكثير من إراقة الدماء". لكن، كما يؤكد "دونيلي"، هيهات أن يكون ذلك.

في دراسته "ائتلاف الراغبين هو أملنا الأفضل"⁽⁴⁾، في 21 مارس 2003 (اليوم الثاني من الاحتلال)، المنشورة في صحيفة "الناشيونال بوست" (National Post)⁽⁵⁾، يجادل "ريتشارد بيرل"، باحث بمعهد انتربرايز، بأن إقامة نظام عالمي جديد يتوقف على ائتلاف الراغبين، وليس الأمم المتحدة التي أثبتت قصورها في أداء مهامها - حيث فشل مجلس الأمن في إنفاذ قراراته 17 منها فيما يتعلق بالعراق، آخرها قرار 1441- لمكافحة الإرهاب. ويؤكد "بيرل" أنه وكما دمرت قوات الائتلاف نظام طالبان بالقوة، فإن مؤيدي الإرهاب وممتلكي

(1) انظر: نص الورقة تحت عنوان منشورا في موقع معهد واشنطن (It's the Only Way) على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/its-the-only-way>

(2) "صحيفة بالتيمور صن" هي أكبر صحيفة يومية يتم تداولها بشكل عام ومقرها في ولاية "ماريلاند" الأمريكية، وتوفر تغطية الأخبار والأحداث والقضايا والأشخاص والصناعات المحلية والإقليمية. تأسست الصحيفة في عام 1837، وهي مملوكة لشركة (Tribune Publishing).

(3) انظر: نص الدراسة تحت عنوان (Going to Baghdad)، منشورا في موقع معهد أمريكان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/going-to-baghdad](http://www.aei.org/publication/going-to-baghdad)

(4) انظر: نص الورقة تحت عنوان (Coalitions of the Willing Are Our Best Hope)، منشورا في موقع معهد أمريكان انتربرايز.

على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/coalitions-of-the-willing-are-our-best-hope](http://www.aei.org/publication/coalitions-of-the-willing-are-our-best-hope)

(5) صحيفة ناشيونال بوست هي صحيفة كندية ناطقة باللغة الإنجليزية. تأسست في عام 1998 من قبل "كونراد بلاك".

أسلحة الدمار الشامل مثل العراق يجب أن يلقي نفس المصير وبنفس الحزم من قبل الائتلاف وبالقوة العسكرية، باعتبارها الوسيلة المثلى للتعامل مع مهددات النظام العالمي الجديد، و الذي نسعى إلى تحقيقه.

المطلب الثاني: المؤشرات الخاصة لتأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق

الفرع الأول: الشهادة أمام لجان الكونجرس الأمريكي

في شهادته أمام لجنة الأمن القومي بمجلس النواب⁽¹⁾، في 16 سبتمبر 1998، يجادل "مايكل آيزنشتات"، باحث بمعهد واشنطن، بأن سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه العراق خلال السنوات السبع الماضية (منذ 1991) -على الرغم من التحديات المتكررة- كانت ناجحة في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الأمريكية، الحد من قدرة بغداد على تهديد جيرانها أو المصالح الرئيسية للولايات المتحدة. لأنها كانت تعتمد في نهجها على القوة والدبلوماسية لدعم عمليات التفتيش والعقوبات، إلى جانب دعم جهود المعارضة للإطاحة بصدام ونظامه.

أما النهج الجديد الذي تبنته الإدارة -إثر اتفاق 23 فيفري بين عنان وصدام- في الوقت الحالي على ما يبدو لن يكون ببساطة مقارنة طويلة الأجل قابلة للحياة لاحتواء العراق، حسب ما يؤكد "آيزنشتات"، لأنه يحرم مفتشي الأسلحة من الدعم العسكري اللازم ليكون فعالاً، وسيؤدي هذا النهج إلى تهميش اللجنة الخاصة وإلى المزيد من إضعاف نظام الاحتواء، ودعوة مزيد من التحديات من جانب صدام المتجه، وتهيئة المسرح لمجابهة جديدة مع العراق.

في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ (لجنة فرعية حول شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا)⁽²⁾، في 23 جوان 1999، يرى "باتريك كلاوسون"، باحث بمعهد واشنطن، بأنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تُكرس جهوداً قوية لتغيير النظام بدلا من تقديم تغيير النظام كهدف طويل المدى، وفي هذا

(1) انظر: نص الشهادة، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-options-toward-iraq>

(2) انظر: نص الشهادة، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-toward-iraq>

السياق يجب أن تنظر أمريكا في دور المعارضة العراقية. ويؤكد "كلاوسون" أن استبدال نظام صدام يتطلب تسخير الإمكانيات الكامنة في كل أدوات السياسة التي تحتفظ بها الولايات المتحدة، وهذا يعني أنه يجب تنسيق العمل العسكري، والعمل السري، والحد من دخول صدام غير الخاضع لمراقبة وإشراف الأمم المتحدة على النفط، وكذلك دعم المعارضة. لا أحد، يضيف "كلاوسون" مؤكداً، من هذه السياسات في حد ذاته يكفي لتحقيق هدف تغيير النظام. لكن إذا أخذت معاً، فإن التأزر بينها يخلق أفضل الظروف للإطاحة بصدام حسين، فضلاً عن تعزيز واحتواء العراق.

في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ⁽¹⁾، في 31 يوليو 2002، يجادل "مورتون هالبرين" (Morton H. Halperin)، باحث بمجلس العلاقات الخارجية، بأن هناك مهام عاجلة أكثر أهمية للحد من خطر الهجمات الإرهابية من الإزالة المبكرة لنظام صدام، والتي يجب على الولايات المتحدة أن تُكرس مواردها لأجل معالجتها. والتي حددها في: رعاية التحالف العالمي ضد الإرهاب، وتسوية النزاعات بين إسرائيل والفلسطينيين وبين الهند وكشمير، في مساعدة إندونيسيا ونيجييريا ودول أخرى للتعامل مع الصراع العرقي والديني، البقاء في أفغانستان، وفي المساعدة على الحد من الفقر في العالم النامي، وفي تغيير إجراءات أمريكا في الداخل للتعامل مع التهديدات الإرهابية.

فحسب "هالبرين" فإنه من الأجدى والأحسن أن تواصل الولايات المتحدة في احتواء صدام بالإضافة إلى الاحتفاظ به في صندوقه، بينما تعمل بشكل إبداعي على هذه المهام الأكثر إلحاحاً.

في شهادته أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب⁽²⁾، في 19 سبتمبر 2002، يؤكد "ريتشارد بيرل"، باحث في معهد انتربرايز، بأن نظام التفتيش المعروف باسم (Unmovic)، حجمه وتنظيمه وإدارته وموارده كلها غير كافية للمهمة الشاقة المتمثلة في تفتيش برامج صدام لأسلحة الدمار الشامل -الكيميائية والبيولوجية والنووية-. وذلك لأن صدام غير متعاون، كما أنه قد تمسك واعتاد على الخداع والاختفاء والكذب

(1) انظر: نص الشهادة منشورا في موقع مجلس العلاقات الخارجية. على الرابط:

<https://www.cfr.org/report/testimony-morton-h-halperin-iraq>

(2) انظر: نص الشهادة منشورا في موقع أمريكيان أنتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/testimony-before-the-house-international-relations-committee](http://www.aei.org/publication/testimony-before-the-house-international-relations-committee)

منذ 1991 وإلى غاية 1998، حينما أُجهض عمل اللجنة الخاصة نهائياً. فمنذ ذلك الحين وإلى الآن حصل الكثير داخل العراق، وعليه كما يؤكد "بيرل" قائلاً: "إننا لن نجد شيء في العراق. نحن نعرف كل هذا لكنني أعتقد أحياناً أن هناك في الأمم المتحدة الذين يعاملون هذه القضية ليس كمسألة حياة أو موت".

وهذا هو السبب، من وجهة رأي "بيرل"، في أن الرئيس بوش محق في مطالبة الأمم المتحدة بأن تحسم موقفها على وجه السرعة، بما يجعل صدام يمثل بالكامل للمجموعة الكاملة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق أو أنه يواجه إجراءات إنفاذ تقودها الولايات المتحدة. إنه إجراء إزالة صدام بالقوة من السلطة.

الفرع الثاني: الصلة المباشرة لخبراء مراكز الأبحاث الأمريكية مع أعضاء السلطين التنفيذية والتشريعية

إضافة إلى الكتابات التي تقدّم بها خبراء مراكز الأبحاث حول موضوع العراق سواء غير المنشورة منها أو المنشورة في الصحف والمجلات، وكذا المؤتمرات المنعقدة والشهادات أمام الكونجرس، فقد كان لهؤلاء الخبراء أيضاً صلات مباشرة يسعون من خلالها إلى التأثير على صنع القرار، والتي تتمظهر في الرسائل المقدمة إلى السلطين التشريعية والتنفيذية (الكونجرس والرئيس)، وكذا في اللقاءات الشخصية مع الساسة في اجتماعات خاصة أو عامة، وهذه الأخيرة ليس لدينا دليل عليها، باستثناء شاهد واحد، وهو ما ذكره أحد خبراء مؤسسة "التراث" في سياق إبرازه لمكانة المؤسسة وفعاليتها في التأثير على صنع القرار، حيث أكد أن موقع المركز الذي هو على بعد مئة متر من الكونجرس يؤهل خبراءه إلى إجراء لقاءات مباشرة ودائمة مع أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية. وقياساً على هذا فإن ما يفعله خبراء "التراث" هو عمل يقوم به خبراء مراكز الأبحاث الأخرى خاصة النافذة منها والتي لها سمعتها لدى صنع القرار والرأي العام.

أما الرسائل فنأخذ مثلاً لرسالتين واللتان بعث بهما خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد، واحدة إلى الرئيس كلنتون عام 1998، وأخرى إلى الكونجرس في نفس السنة.

أولاً: رسالة خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى الرئيس بيل كلنتون.

في 26 جانفي 1998، تقدم مشروع القرن الأمريكي الجديد برسالة بعث بها إلى الرئيس كلنتون⁽¹⁾، مؤقّعة من كبار خبراء هذا المركز وشخصيات أمريكية أخرى⁽²⁾. وقد جادلوا من خلالها بأن صدام تهديد واضح وأن الاستراتيجية الأمثل للتعامل معه والتي تضمن مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط هي إزالة نظام صدام حسين من السلطة. وقد ارتكزوا إلى قول ذلك على:

1- كانت سياسة احتواء صدام حسين (1991-1998) تتآكل باطراد على مدى الأشهر القليلة الماضية. وكما أثبتت الأحداث الأخيرة، لم يعد بوسع الولايات المتحدة الاعتماد على شركائها (معارضة مجلس الأمن) في ائتلاف حرب الخليج لمواصلة دعم العقوبات أو معاقبة صدام عندما يعرقل عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة أو يتجنبها.

2- إن قدرت الولايات المتحدة على ضمان عدم إنتاج صدام حسين أسلحة الدمار الشامل قد تضاءلت بشكل كبير. وحتى إذا استؤنفت عمليات التفتيش الكاملة في نهاية المطاف، وهو أمر يبدو مستبعدا للغاية الآن، فقد أظهرت التجربة أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، رصد إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق. وفي ظل السير في هذا الطرق الحالي غير الناجع، فإن صدام عازم وعلى مقربة من إنتاج اسلحة الدمار الشامل.

(1) انظر: نص الرسالة منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqlintonletter.htm>

(2) موقعي الرسالة: إليوت أبرامز (Elliott Abrams)، ريتشارد ل. ارميتاج (Richard L. Armitage)، وليام ج. بينيت (William J. Bennett)، جيفري بيرجنر (Jeffrey Bergner)، جون بولتون (John Bolton)، بولا دوبريانسكي (Paula Dobriansky)، فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، روبرت كاجان (Robert Kagan)، زلماي خليل زاد (Zalmay Khalilzad)، وليام كريستول (William Kristol)، ريتشارد بيرل (Richard Perle)، بيتر ديليو رودمان (Peter W. Rodman)، دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld)، وليام شنايدر الابن (William Schneider, Jr.)، فين ويبر (Vin Weber)، بول وولفوويتز (Paul Wolfowitz)، جيمس وولسي (R. James Woolsey)، روبرت ب. زوليك (Robert B. Zoellick). (نفس المجموعة كتبت رسالة الثانية إلى الكونجرس)

إذن، وحسبما يؤكد موقعو الرسالة، فإن صدام هو تهديد واضح لسلامة القوات الأمريكية في المنطقة، ولأصدقاء أمريكا وحلفائها مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة التي ستتعرض للخطر، كما سيتعرض جزء كبير من إمدادات النفط العالمية للخطر.

وعليه، فإن أمن العالم في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف يتم تحديده بشكل كبير تبعاً لكيفية تعامل الولايات المتحدة مع هذا التهديد. "لا يمكن أن تستمر السياسة الأمريكية في الشلل بسبب إصرار مضلل على الإجماع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

وقد حث موقعو الرسالة في الأخير الرئيس وناشدوه إلى العمل بشكل حاسم. "إذا تصرفنا الآن لإنهاء تهديد أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة أو حلفائها، فسوف نتصرف في أكثر مصالح الأمن القومي الأساسية للبلاد. إذا قبلنا مسار الضعف والانحراف، فإننا نضع مصالحنا ومستقبلنا في خطر".

ثانياً: رسالة خبراء مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى الكونجرس.

في 29 ماي 1998، تقدم مشروع القرن الأمريكي الجديد برسالة⁽¹⁾ بعث بها إلى المتحدث عن البيت الأبيض في مجلس النواب الأمريكي "نيوت غينغريتش" (Newt Gingrich)، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ "ترينت لوت" (Trent Lott)⁽²⁾، موقعة من كبار خبراء هذا المركز وشخصيات أمريكية أخرى. وقد جادلوا بأن صدام تهديد واضح وأن الاستراتيجية الأمثل للتعامل معه والتي تضمن مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط هي إزالة نظام صدام حسين من السلطة.

(1) انظر: نص الرسالة منشورا عبر موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqlatter1998.htm>

(2) رسالة أعضاء من الكونجرس إلى الرئيس بوش في ديسمبر 2001، كان من بين موقعيها السناتور "ترينت لوت" (الذي تلقى رسالة من مشروع القرن الأمريكي عام 1998). وهو دليل على تأثير أعضاء الكونجرس برسالة خبراء المشروع.

في خطابه حول الحرب على العراق، الذي ألقاه في 13 سبتمبر 2002، أمام أعضاء الكونجرس، أيد "جو ليبرمان"، السيناتور - كان من بين الذين كتبوا الرسالة التي بعثها الكونجرس للرئيس والتي دعوا فيها للحرب على العراق - في الكونجرس، فكرة استخدام القوة العسكرية ضد صدام.

وقد جاءت هذه الرسالة إلى أعضاء الكونجرس على اعتبار أن الرسالة الأولى التي وصلت الرئيس كلنتون قد قوبلت -بما فيها من نصائح وتوصيات- من قبل إدارته بالرفض، وليس هذا فقط بل بدأت هذه الإدارة تتخلى عن سياسة الاحتواء -القائمة- الخاصة بها.

في فيفري، تبنت إدارة كلينتون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والحكومة العراقية في 23 فبراير. وفي وقت الاتفاق، أعلنت الإدارة أن صدام وافق على السماح لمفتشي الأمم المتحدة الوصول غير المحدود إلى جميع المواقع في العراق. كما أعلنت الإدارة أن الترتيبات التنظيمية الجديدة التي وضعها السيد عنان والعراقيون لن تعرقل بأي شكل العملية الحرة للجنة الخاصة. وأخيراً، ذكرت الإدارة أنه إذا عاد العراق إلى وضع التحدي، فسيكون المجتمع الدولي متحدا لدعم العمل العسكري السريع والمعاقب.

إن هذا الاتفاق، كما أكد موقعو الرسالة، هو شاهد على استسلام الولايات المتحدة لصدام. وعليه، فإن الشعب الأمريكي يجب أن يدرك عواقب هذا الاستسلام، والمحددة في أربعة عواقب:

- 1- "سوف نتعرض لضربة لا حصر لها لمصادقية القيادة الأمريكية.
- 2- سوف نحقق هزيمة كبيرة في جهودنا العالمية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. الدول الأخرى التي تسعى إلى تسليح نفسها بمثل هذه الأسلحة، قد علمت أن الولايات المتحدة نفتقر إلى التصميم .
- 3- ستكون الإدارة قد عرضت دون داع قوات الولايات المتحدة للخطر في الخليج الفارسي، الذي سيكون عرضة للهجوم بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية تحت سيطرة صدام حسين.
- 4- سوف يتعرض أصدقاءنا وحلفاؤنا في الشرق الأوسط وأوروبا قريبا لأشكال من التهيب من قبل حكومة عراقية مصممة على السيطرة على الشرق الأوسط واحتياطاته النفطية".

وعلى هذا الأساس يعتقد موقعو الرسالة، وبعد أن فشلت الإدارة في توفير قيادة سليمة، أنه من الضروري أن يتخذ الكونغرس الخطوات التي يمكنه اتخاذها لتصحيح السياسة الأمريكية تجاه العراق. يجب أن يكون لسياسة الولايات المتحدة هدف صريح بإزالة نظام صدام حسين من السلطة وإقامة عراق ديمقراطي سلمي في مكانه.

الفرع الثالث: الاتساق في المقولة والحجج بين ما قدمه خبراء مراكز الأبحاث وما أورده صناع القرار في خطاباتهم

إن اكتشاف الاتساق من عدمه بين ما قدمه خبراء مراكز الأبحاث وما تبناه صناع القرار من أفكار حول موضوع العراق، سيتوقف، وبعد تحليلنا لمقولات وحجج خبراء مراكز الأبحاث، على تحليل خطابات الرئيس بوش ومستشاريه.

أولاً: خطاب بوش الابن في "ويست بوينت" (West Point) (أكاديمية الولايات المتحدة العسكرية) في جوان 2002⁽¹⁾.

ينطلق بوش في بداية خطابه بالتأكيد على فكرة اساسية مفادها أن أمريكا تقاتل، كما تفعل دائماً، من أجل سلام عادل، سلام يعطي الأولوية لحرية الإنسان.

وبناء عليه فإن هذا السلام بالنسبة لأمريكا هو فرصة وواجب، وهو تحدي للأمريكيين جميعاً، وخاصة للجندي الأمريكي. ويشير بوش إلى جنود الأكاديمية قائلاً: "سوف ترتدي الزي الرسمي لبلد عظيم وفريد، ليس لأميركا مسعى إمبراطوري، نتمنى للآخرين فقط ما نتمناه لأنفسنا".

ما يهدد العالم والحرية اليوم هو إمكانية حصول أي مجموعة راديكالية مهما كانت صغيرة على أسلحة الدمار الشامل، والتي ستستعملها ضد الدول الكبرى وبذلك تحصل الكارثة. وهذا ما أعلن عنه أعداء أمريكا، بل وتم ضبطهم وهو يبحثون عنها ويسعون الى تطويرها، "إنهم يريدون ... إلحاق الأذى بنا، أو الإضرار بأصدقائنا - وسوف نعارضهم بكل قوتنا".

يؤكد بوش أن سياسة الردع والاحتواء التي انتهجتها أمريكا ضد أعدائها خلال القرن الماضي، ليست كفيلة اليوم في حسم المواجهة ضد الأعداء الجدد، الشبكات الغامضة التي لا تُدافع عن دولة أو مواطنين محددتين، وكذا الديكتاتوريين الذين يمتلكون أسلحة الدمار الشامل ويسعون إلى تسليمها سرا لحلفائهم الإرهابيين.

(1) انظر: نص الخطاب منشورا في موقع جورج بوش-البيت الأبيض. على الرابط:

<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>

وعلى هذا فإن "الدفاع عن الوطن والدفاع الصاروخي جزء مهم لتحقيق الأمن، وهي أولويات أساسية لأمريكا" كما يؤكد بوش، لكن وحسب ما يرى فإنه "لن يتم كسب الحرب على الإرهاب في موقف دفاعي. يجب أن نأخذ المعركة إلى العدو، ونعطل خططه، ونواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر... سوف نرسل الدبلوماسيين إلى حيث تدعو الحاجة، وسنرسل كذلك، جنودنا، حيث تكون هناك الحاجة إليهم".

ومن أجل كسب الحرب وحشد التحالفات يؤكد بوش على فكرة الوضوح الأخلاقي وتسمية الأشياء بأسمائها، حيث يقول: "واجهت أمريكا الشيوعية الإمبريالية بطرق مختلفة - دبلوماسية واقتصادية وعسكرية- إلا أن الوضوح الأخلاقي كان ضروريا لانتصارنا في الحرب الباردة. عندما رفض قادة مثل جون ف. كينيدي ورونالد ريغان التستر على وحشية الطغاة، أعطوا الأمل للسجناء والمنشقين والمنفيين، وحشدوا الأمم الحرة لقضية عظمى".

يضيف بوش قائلا: "نحن في صراع بين الخير والشر، وستسمي أميركا الشر باسمه. من خلال مواجهة الأنظمة الشريرة والخارجة على القانون، فإننا لا نخلق مشكلة، بل نكشف عن مشكلة. وسنقود العالم إلى معارضة ذلك".

بعد ذكر أهم مقاطع من خطاب بوش يمكننا أن نلخص فكرة الخطاب في التالي: أمريكا ليست دولة امبراطورية، تحب لغيرها ما تحبه لنفسها، وهي حسب مسمى بوش "محور الخير"، وهي في سعي لتحقيق سلام عادل في العالم، وهذا السلام مهدد من قبل الجماعات الإرهابية والدول الديكتاتورية "محور الشر" - لم يذكر بوش في هذا الخطاب العراق-، خاصة وأن هذه الدول أصبحت تمتلك أو تسعى لتطوير أسلحة الدمار الشامل، لتستعملها ضد أمريكا وحلفاءها كما أعربت نيتها على ذلك. هذا إضافة إلى نشاطها السري لتزويد الجماعات الإرهابية بهذه الأسلحة، والتي إن استعملتها فستكون كارثة على الأمن العالمي. وعليه فإن أمريكا من واجبها التحرك وبسرعة، لكن ليس بانتهاج سياسة الاحتواء والردع- كما فعلت في العقد الأخير من القرن العشرين- بل سياسة الضرب الهجومية وقبل أن يظهر التهديد، إنها عقيدة "الحرب الاستباقية".

ثانيا: خطاب نائب الرئيس ديك تشيني إلى قدامى المحاربين في الحروب الخارجية 26 اوت 2002⁽¹⁾.

يؤكد تشيني في بداية خطابه على أن أمريكا تدرك "أن الحروب لن تريح في موقف الدفاع. يجب أن نأخذ المعركة إلى العدو. سوف نتخذ كل خطوة ضرورية للتأكد من أن بلدنا آمن، وسنتصر".

ويرى تشيني أن الولايات المتحدة في بداية القرن الجديد تكون قد دخلت "في صراع سنوات - نوع جديد من الحرب ضد نوع جديد من العدو. إن الإرهابيين الذين ضربوا أميركا لا يرحمون، فهم أقوياء، ويختبئون في العديد من البلدان... ليس هناك شك في أنهم يرغبون في الضرب مرة أخرى، وأنهم يعملون على الحصول على أكثر الأسلحة فتكا".

ويؤكد تشيني أنه "عندما نواجه احتمال استعمال أسلحة الدمار الشامل من قبل الجماعات الإرهابية والدول المارقة، لا تنطبق مبادئ الأمن القديمة. في أيام الحرب الباردة، تمكنا من إدارة التهديد باستراتيجيات الردع والاحتواء. لكن الأمر أكثر صعوبة لردع الأعداء الذين ليس لديهم بلد يدافعون عنه. والاحتواء غير ممكن عندما يحصل الدكتاتوريون على أسلحة دمار شامل، وهم مستعدون ليتعاونوا مع الإرهابيين الذين ينوون إلحاق إصابات كارثية بالولايات المتحدة".

ومن بين الدول المارقة العراق، فتشيني يرى أن صدام هو العدو اللدود لأمريكا، وذلك لأنه وبعد هزيمته عام 1991 وافق على قرارات مجلس الأمن، غير أنه عمليا قام بخرقها بشكل منهجي، لقد عزز النظام العراقي قدرته في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، واستمر في محاولات تطوير برنامجه النووي. إن هذه الأسلحة ليست لغرض الدفاع عن العراق، هذه الأسلحة هجومية لإلحاق الموت على نطاق واسع، في المنطقة وخارجها.

كما أن صدام كان قد أتقن لعبة الغش والتراجع، وهو ماهر جدا في فن الإنكار والخداع، ولن توفر عودة المفتشين [التي توقفت منذ عام 1998 بشكل فعلي] أي تأكيد من أي نوع من أمثاله لقرارات الأمم المتحدة.

(1) انظر: نص الخطاب منشورا في موقع المشروع الأمريكي الجديد، من قِبَل الباحث بالمركز "ويليام كريستول". على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-082602.htm>

إذن، لا يوجد أي أساس في سلوك أو تاريخ صدام حسين لتخفيض أي من المخاوف التي أثيرها، كما يؤكد تشيني. وعليه فإن الولايات المتحدة، الآن وفي المستقبل، "ستعمل بشكل وثيق مع التحالف العالمي لحرمان الإرهابيين والجهات الراعية لهم من المواد والتكنولوجيا والخبرة في صنع وإيصال أسلحة الدمار الشامل. سوف نطور وننشر دفاعات صاروخية فعالة لحماية أمريكا وحلفائنا من الهجوم المفاجئ، ويجب أن يعلم العالم بأسره أننا سنتخذ أي إجراء ضروري للدفاع عن حريتنا وأمننا".

هذا ويرد تشيني على من يجادل بان الضربة الاستباقية والحرب على العراق غير ضرورية ما دام أنه لم يُتأكد من امتلاك صدام لها أو أنه على عتبه امتلاكها. إن هذا المنطق حسب تشيني معيب للغاية.

وينوه قائلاً: "إن العديد من أولئك الذين يجادلون الآن بأننا يجب أن نتصرف فقط إذا حصل [العراق] على سلاح نووي، سوف يستدير ويقولوا إننا لا نستطيع التصرف لأنه يمتلك سلاحا نوويا. للأسفل، تدل هذه الحجة على مسار التقاعس الذي يمكن أن يكون له في حد ذاته عواقب مدمرة للعديد من البلدان، بما في ذلك بلداننا".

هذا ويؤكد تشيني أن "تغيير النظام في العراق من شأنه أن يجلب عددا من الفوائد للمنطقة. عندما يتم القضاء على أخطر التهديدات، ستتاح الفرصة لشعوب المنطقة المحبة للحرية لتعزيز القيم التي يمكن أن تحقق السلام الدائم... سيتعين على المتطرفين في المنطقة إعادة التفكير في استراتيجيتهم للجهاد. المعتدلون في جميع أنحاء المنطقة سيشعرون بالارتياح، وستُعزز قدرتنا على دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، تماما كما كانت بعد تحرير الكويت في عام 1991".

إن الشرق الأوسط منطقة مغلوب على أمرها، فهي حسب طرح تشيني "لم يعرف [فيها] الكثيرون سوى الفقر والقمع، والإرهاب والطغيان"، وعليه فإن الولايات المتحدة تتطلع "إلى اليوم الذي يمكن فيه للناس أن يعيشوا في حرية وكرامة، والشباب يستطيعون أن ينشؤوا متحررين من الظروف التي تولد اليأس والكرهية والعنف".

وإذا كانت الولايات المتحدة في وقت مضى قد هزمت أعداءها، ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ساعدت في إعادة بناء هذه الدول. فإنها في أفغانستان اليوم، وكما يرى العالم فإن أمريكا في سعي للتحرير، وتظل صادقة في مسعاها لمساعدة الناس على بناء مستقبل من الاستقرار، وتقرير المصير، والسلام".

وإذا كان الأمر كذلك مع دول ما بعد الحرب العالمية الثانية وأفغانستان ما بعد أحداث 11 سبتمبر، فإن الولايات المتحدة سوف تتصرف "بنفس الروح بعد تغيير النظام في العراق. وبمساعدتنا [أي أمريكيين]، يمكن للعراق المحرّر أن يكون أمة عظيمة مرة أخرى".

بعد ذكر أهم مقاطع من خطاب بوش يمكننا أن نلخص فكرة الخطاب في التالي: إن العراق والجماعات الإرهابية في تعاون مستمر فيما بينهم، وهم يشكلون خطراً على أمن المنطقة والعالم أجمع، على أمريكا وحلفاءها. فصدام يمتلك أسلحة بيولوجية وكيميائية وهو يسعى إلى تطوير الأسلحة النووية، ويمكنه أن يقدمها إلى الجماعات الإرهابية الناشطة في العراق أو خارجه. كما أن العراق لم يمثل لقرارات الأمم المتحدة وخرقها جميعها. وعليه، فإن الاستراتيجية المثل لإنهاء خطر صدام لا تتم بالردع والاحتواء، وانتظار الضربات التي قد يُقدم عليها العدو الجديد. فهذا العدو قد يضرب من جديد - كما ضرب في 11 سبتمبر - بل تكمن في نقل المعركة إلى أرض العدو، والتدخل العسكري وإن لزم الأمر انفرادياً، كعمل استباقي وقائي، وضربه قبل أن يقدم على الهجوم.

ثالثاً: خطاب بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2002⁽¹⁾.

يؤكد بوش في بداية خطابه قائلاً "إن مبادئنا وأمننا يُتحدى اليوم من قبل الجماعات الخارجة عن القانون والأنظمة التي لا تقبل أي قانون أخلاقي ولا حدود لطموحاتها العنيفة. في الهجمات على أمريكا قبل عام، رأينا النوايا المدمرة لأعدائنا. إن الإرهابيين هناك يخططون لمزيد من الدمار وبناء قواعد جديدة لحربهم ضد الحضارة، وخوفنا الأكبر هو أن الإرهابيين سيجدون اختصاراً لطموحاتهم المجنونة عندما يزودهم نظام خارج عن القانون [محور الشر كما وصفهم في خطابه السابق] بتكنولوجيات القتل [أسلحة الدمار الشامل] على نطاق واسع".

(1) انظر: نص الخطاب، منشور في كتاب خاص جمعت فيه كل خطابات الرئيس بوش منذ 2000 إلى 2008. على الرابط:

https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/bushrecord/documents/Selected_Speeches_George_W_Bush.pdf

ويضيف بوش "في مكان واحد - في نظام واحد- نجد كل هذه الأخطار، في أشد أشكالها القاتلة والعدوانية، إنه نظام العراق". وخطورة العراق حسب بوش راجعة إلى:

1- إن العراق انتهك القانون الدولي ولم يوفي بالتزاماته وتعهداته منذ 1991، لإنهاء قضية أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته.

2- إن العراق قد ارتكب ولا يزال يرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وإن قمع النظام منتشر، إنها دولة مستبدة.

3- إن العراق يواصل إيواء ودعم المنظمات الإرهابية التي توجه العنف ضد إيران وإسرائيل والحكومات الغربية. ويستهدف المنشقون العراقيون في الخارج بالقتل. في عام 1993، حاول العراق اغتيال أمير الكويت والرئيس الأمريكي السابق. وأشادت الحكومة العراقية علانية بالهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر. كما هرب إرهابيو القاعدة من أفغانستان ومن المعروف أنهم في العراق.

4- واليوم، لا يزال العراق يحجب معلومات مهمة عن برنامجه النووي، وأنه يحتفظ بالبنية التحتية المادية اللازمة لبناء سلاح نووي. قام العراق بعدة محاولات لشراء أنابيب ألومنيوم عالية القوة تُستخدم لتخصيب اليورانيوم لإنتاج سلاح نووي.

وبعد أن يسوق بوش حججه التي تؤكد خطورة العراق، يخلص إلى القول بأن "التاريخ، والمنطق، والوقائع يؤيدان إلى نتيجة واحدة: نظام صدام حسين خطير. القول بخلاف ذلك هو ضد الأدلة. إن افتراض حسن نية هذا النظام هو المراهنة على حياة الملايين وسلام العالم في مقامرة متهورة. وهذه مخاطرة يجب ألا نخوضها... لقد صبرنا كثيراً. لقد جربنا العقوبات، لقد جربنا جزرة النفط من أجل الغذاء، وعصا الضربات العسكرية للتحالف (1998). لكن صدام حسين تحدى كل هذه الجهود واستمر في تطوير أسلحة الدمار الشامل".

هذا وبنوه بوش إلى أن دولته سوف تعمل مع مجلس الأمن الدولي لمواجهة التحدي المشترك. ويقول "إذا كان نظام العراق يتحدانا مرة أخرى، يجب على العالم أن يتحرك عن عمد وبشكل حاسم من أجل محاسبة العراق".

وبناء على ما سبق يقدم بوش سيناريوهين لمستقبل علاقة أمريكا والعالم مع التهديد العراقي:

- 1- إذا أخفقت الولايات المتحدة في التصرف في وجه الخطر، فإن شعب العراق سيستمر في العيش بوحشية. سيحصل النظام على سلطة جديدة ستساعده على الهيمنة على جيرانه، ويقود الشرق الأوسط لسنوات قادمة من سفك الدماء والخوف، وسيبقى النظام غير مستقر وستظل المنطقة غير مستقرة، مع قليل من الأمل في الحرية، ومعزولة عن تقدم العصر. مع كل خطوة يتخذها النظام العراقي من أجل الحصول على الأسلحة الأكثر فظاعة ونشرها، فإن خيارات أمريكا وحلفاءها الخاصة لمواجهة هذا النظام ستضيق. وإذا كان النظام الجريء سيقدّم هذه الأسلحة إلى حلفاء إرهابيين، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ستكون مقدمة لأهوال أكبر بكثير.
- 2- إذا وفّت الولايات المتحدة بمسؤولياتها [وتخلصنا من نظام صدام حسين] وتجاوزت هذا الخطر، فإنه بالإمكان التوصل إلى مستقبل مختلف تماماً، إذ يمكن لشعب العراق التحرر من أسرته، ويمكنه في يوم من الأيام أن ينضم إلى أفغانستان ديمقراطية وفلسطين ديمقراطية، ملهمين بالإصلاحات في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

يختم بوش خطابه قائلاً: "... يجب أن نختار بين عالم الخوف وعالم التقدم. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ولا نفعل شيئاً بينما تتجمع الأخطار. يجب أن ندافع عن أمننا وعن الحقوق الدائمة وآمال الجنس البشري. ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشيء. وندوبو الأمم المتحدة، لديهم القدرة على القيام بمثل هذا، كذلك".

رابعاً: خطاب وزير الخارجية كولن باول 5 فيفري 2003 أمام مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة⁽¹⁾.

(1) انظر: نص الخطاب، على الرابط:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=151231#.W9S-9fITLIU>

لقد خصص "كولن باول" هذا الخطاب للضرورة العراقية، وعرض فيه ما تعتبره الولايات المتحدة أدلة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وإيوائه لعناصر من تنظيم القاعدة.

يؤكد "باول" بداية أن العراق لم يتوانى في إخفاء أي دليل على امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل من أمام أعين المفتشين الأميين. وقدم "باول" مثال المحادثة - في 26 نوفمبر 2002، أي قبل يوم من استئناف فرق الأمم المتحدة أعمال التفتيش في العراق - التي جرى اعتراضها، وكانت بين ضابطين كبيرين من وحدة نخبة عسكرية عراقية هي الحرس الجمهوري. وهذا كما أكد "باول" لا يمثل حدثاً معزولاً واحداً أو حدثين. بل على العكس، إنه جزء لا يتجزأ من سياسة التحايل والخداع التي يعود عهدها إلى اثني عشر سنة، سياسة رُسمت على أعلى مستويات النظام العراقي.

وبعد تأكيده لآلية التحايل والخداع التي يعتمد عليها العراق، شرع "باول" في تقديم الأدلة على امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل. أما دليل الأسلحة البيولوجية، يورد بول شهادات قدمها أربع عراقيين منهم مهندسين وعناصر في الجيش منشقين وهارين، والتي تؤكد بأن العراق يمتلك أسلحة بيولوجية. لا مجال هناك للشك في أن صدام حسين يملك أسلحة جرثومية كما يملك القدرة على إنتاج كميات إضافية كبيرة منها بسرعة.

وأما الدليل على الأسلحة النووية، يرى "باول" أنه ليس لدى الولايات المتحدة أي مؤشر على أن صدام حسين قد تخلى في أي وقت من الأوقات عن برنامج أسلحته النووية. بل على العكس، فإن لدى أمريكا أكثر من عقد من الإثباتات على أنه ما زال مصمماً على الحصول على الأسلحة النووية .

لقد خصص "كولن باول" هذا الخطاب للضرورة العراقية، وعرض فيه ما تعتبره الولايات المتحدة أدلة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وإيوائه لعناصر من تنظيم القاعدة .

في 8 نوفمبر 2003، أصدر مجلس الأمن القرار 1441 بالاجماع. والغرض من ذلك القرار كان نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق. وقد تبين ان العراق كان قد خرق التزاماته خرقاً مادياً، وهي التزامات تضمنها 16 قراراً سابقاً ويعود عهدها إلى 12 عاماً.

يمكن الاطلاع على الخطاب عبر اليوتيوب. على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=ErIDSJHRVMA>

ملاحظة: عبر الفيلم المسجل للخطاب، خطأ في زمن إلقاء الخطاب (ففي أعلى الصورة وُضع 2003/5/2) وقد أُلقي أصلاً في 5 فيفري 2003 أي قَبْلَ بداية الحرب التي كانت في 19 مارس 2003. في وقت حاجج "باول" بضرورة الحرب على العراق لأن صدام لم يمثل ولن يمثل لقرارات مجلس الأمن.

وإلى جانب الأسلحة البيولوجية والنووية فإن لدى العراق اليوم، كما يؤكد "باول"، برامج تهدف إلى إنتاج صواريخ بالستية ذات مدى يزيد على ألف كيلومتر. ونية صدام حسين لم تتبدل، فهو لا يطور الصواريخ للدفاع الذاتي، بل إنها صواريخ يريدونها كي يضخم قوته ويهدد ويطلق رؤوساً حربية كيميائية وبيولوجية، وحتى نووية إذا ما سمح له بذلك.

وإلى جانب خطر أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة التي يمتلكها العراق، يرى "باول" أن الأسوأ من ذلك هو احتمالية وصول هذه الأسلحة ووقوعها بين يدي المنظمات الإرهابية التي لا وازع لديها في استخدام مثل هذه الأسلحة ضد أناس أبرياء حول العالم. إن العراق والإرهاب يعودان في علاقتهما إلى عقود مضت، فبغداد تقوم بتدريب أعضاء "جبهة التحرير الفلسطينية" على أسلحة خفيفة ومتفجرات، كما يستخدم صدام هذه الجبهة لتحويل الأموال إلى عائلات الانتحاريين الفلسطينيين لغرض إطالة الانتفاضة.

وحسب باول فإن العراق يؤوي حالياً شبكة إرهابية مميّنة يرأسها أبو مصعب الزرقاوي، وهو أحد أتباع أسامة بن لادن ومساعديه في القاعدة. كما أن لدى بغداد عميلاً على أعلى مستوى في هذه المنظمة الراديكالية التي تُدعى "أنصار" الإسلام والتي تسيطر على هذه الزاوية من العراق.

وإلى جانب امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل وارتباطه بالمنظمات الإرهابية، فإن صدام، كما يؤكد باول، متهم أيضاً بانتهاكه لحقوق الإنسان، وازدراءه لأرواح الناس. فقد استخدم صدام حسين غاز الخردل وغاز الأعصاب ضد الأكراد عام 1988، وكان هذا من أفظع الأعمال الوحشية في القرن العشرين، كما قام بتطهير اثني ضد العراقيين الشيعة وعرب الأهوار الذين ازدهرت ثقافتهم طوال أكثر من ألف سنة. إن دولة صدام حسين البوليسية تقضي بلا رحمة على أي شخص يتجرأ على الاعتراض.

كما أن صدام وعلى مدى عشرين عاماً، قد سعى، بالأفعال والأقوال، وراء تحقيق طموحه للسيطرة على العراق والشرق الأوسط الموسع. وبالنسبة إلى صدام حسين، فإن امتلاك أكثر أسلحة العالم فنكاً هو الورقة الراجعة والعظيمة التي يجب أن يحصل عليها كي يحقق طموحاته.

وإذا كانت الولايات المتحدة، كما يؤكد "باول"، تعلم أن صدام مصمم على الاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل التي في حوزته، وهو مصمم على صنع المزيد. "ونظرا إلى تاريخ صدام حسين من العدوان، ونظرا إلى ما نعرفه عن خططه الكبيرة الحمقاء، ونظرا إلى ما نعرفه عن صلاته الإرهابية، ونظرا إلى تصميمه على الانتقام من أولئك الذين يعارضونه، هل ينبغي علينا بأنه نخاطر بأنه سوف لن يستخدم يوما ما هذه الأسلحة في مكان وزمان يختارهما هو، في وقت يكون فيه العالم بوضع أضعف كثيرا للقيام بالرد؟". يجب "باول" عن سؤاله مؤكدا أن "الولايات المتحدة لن تقوم بتلك المخاطرة تجاه الشعب الأمريكي ولا تستطيع أن تفعل ذلك. إن ترك صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل لأشهر أو سنوات قليلة أخرى ليس خيارا [مقبولا]"، خاصة في عالم ما بعد 11 سبتمبر .

يضيف "باول" قائلا: "لدينا التزام تجاه مواطنينا، ولدينا التزام تجاه هذه الهيئة أن نرى بأن قراراتنا يجري الامتثال لها. لقد صُغنا القرار 1441 ليس لكي نذهب إلى الحرب؛ صغنا [هذا القرار] لكي نحاول المحافظة على السلام. وصغناه [أيضا] لكي نعطي العراق فرصة واحدة أخيرة، والعراق حتى الآن لم ينتهز تلك الفرصة الوحيدة الأخيرة. فعلينا ألا نتخلف عن القيام بواجبنا وبمسؤوليتنا تجاه مواطني بلادنا الممثلين بهذه الهيئة". وحسب باول فإن على الولايات المتحدة وحلفاءها أن تخوض الحرب ضد العراق.

خامسا: خطاب بوش الذي ألقاه في 26 فيفري 2003 في معهد أميركان إنتربرايز⁽¹⁾.

(1) انظر نص الخطاب، منشورا في موقع جورج بوش - البيت الأبيض. على الرابط:

<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html>

في بداية خطابه، وإثر هجمات 11 سبتمبر، يؤكد بوش " يجب أن ننظر إلى الأمن بطريقة جديدة ، لأن بلادنا ساحة معركة في الحرب الأولى للقرن الواحد والعشرين. لقد تعلمنا درساً: يجب مواجهة أخطار عصرنا بنشاط وبقوة، قبل أن نراها مرة أخرى في سماننا وفي مدننا".

يرى بوش أن في العراق ديكتاتور يقوم ببناء وإخفاء أسلحة لها أن تمكنه من السيطرة على الشرق الأوسط وتخويف العالم المتحضر، وهذا المستبد نفسه له صلات وثيقة بالمنظمات الإرهابية ، ويمكن أن يزودهم بالوسائل الترهيبية لضرب الولايات المتحدة، وأميركا لن تسمح بذلك.

وعليه حسب بوش فانه من الواجب مواجهة الخطر، ويقول: "نأمل أن يستجيب النظام العراقي لمطالب الأمم المتحدة وأن ينزع سلاحها بالكامل وبشكل سلمي. إذا لم يحدث ذلك ، فنحن مستعدون لنزع سلاح العراق بالقوة. في كلتا الحالتين، سيتم إزالة هذا الخطر".

إن مصالح أميركا في الأمن، يؤكد بوش، وإيمان أميركا بالحرية، تقود في نفس الاتجاه: إلى عراق حر وسلمي، وإن أول من يستفيد من عراق حر هو الشعب العراقي نفسه.

نلخص فكرة الخطاب بوش في التالي: ظهور أعداء جدد وبأساليب قتالية جديدة، يلزم أميركا أن تنظر إلى الأمن بطريقة تستجيب لمستجدات بداية القرن هذا القرن. لا يجب الانتظار بل يجب مواجهة الأخطار قبل أن تتكرر، فهجوم 11 سبتمبر من المحتمل أن يتكرر من قبل أنظمة دكتاتورية تملك أسلحة الدمار الشامل، مثل العراق، أو جماعات إرهابية والتي هي على صلة بالعراق.

إن نظام العراق والجماعات الإرهابية -التي هي على صلات مباشرة به- هي خطر على أميركا وحلفاءها في المنطقة وعلى العالم أجمع والحضارة الغربية. وعليه، فإن الولايات المتحدة على استعداد لإزالة هذا الخطر بالقوة العسكرية إن استلزم الأمر وهي مصممة على ذلك ولن تتوانى أبداً حتى ينتهي نظام صدام والجماعات الإرهابية. فأميركا تسعى إلى عراق حر وسلمي ومتقدم وديمقراطي لأن ذلك أولاً وأخيراً في صالح الشعب العراقي. وفي صالح دعاة الاعتدال والاصلاح في المنطقة وخاصة في فلسطين التي تسعى أميركا جاهدة إلى أن تقوم فيها دولتين ديمقراطيتين متجاورتين في سلام، دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية.

يتضح من خلال تحليل خطابات بوش وبعض أعضاء إدارته اتساق المقولات والحجج -التي ساقوها حول موضوع الحرب على العراق باعتبارها ضرورة لا بد منها- مع ما قدمه خبراء مراكز الأبحاث الذين كتبوا ونشروا وقدموا شهاداتهم -منذ 1997 إلى 2003- حول العراق وكيفية التعامل معه.

1- ملامح الاتساق:

المقولة الأساسية: إن نظام صدام حسين يشكل تهديدا وخطرا على الشعب العراقي و أمن دول المنطقة والولايات المتحدة وحلفاءها وعلى العالم أجمع، والتدخل العسكري لازالت هذا النظام وانهاه ضرورة لا بد منها.

2- أما الحجج، فتحددت في التالي:

- العراق قد خرق كل التزاماته تجاه قرارات مجلس الامن المتعددة منذ 1991، وهو غير جاد في التعاون مع لجان التفتيش للأمم المتحدة، وهو بذلك مصمم على السير قُدمًا في برنامجه لأسلحة الدمار الشامل والتي يطورها من أجل الهجوم على جيرانه (حلفاء أمريكا) وعلى دول العالم بما فيها أمريكا نفسها.
- للعراق علاقة مع الارهاب سواء القاعدة أو الجماعات الإسلامية في فلسطين، وهو الذي يُقدِّم الدعم لها مالياً أو بالسلاح بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية أو خبرات قتالية. وإذا اجتمعت خطورة أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين، وارتباط الأخير بالمنظمات الإرهابية التي يمكن أن يُقدِّم لها هذه الأسلحة، فإنها الكارثة العظمى.

- صدام حسين مجرم حرب، فقد فعل الكثير من الأعمال الوحشية ضد شعبه وجيرانه في المنطقة.

إذن، فالعراق خطر على أمن الولايات المتحدة والعالم أجمع، وانهاه نظام هذا الديكتاتور بالقوة العسكرية أمر لا مفر منه، وهو أنجح السبل لتحقيق هدف أمريكا في مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والتطور والتقدم في منطقة الشرق الأوسط.

الفرع الرابع: تواجد المستشرقين الجدد من مراكز الأبحاث ضمن إدارة بوش

سنورد هنا بعض الأمثلة لخبراء مراكز الأبحاث التي حللنا محتوى أدبياتها سابقا، والذين روجوا الى الحرب على العراق وضرورة استخدام القوة العسكرية ضد هذه الدولة واسقاط نظامها.

إن من الأدلة على تواجد هؤلاء الخبراء في إدارة بوش، نقدم اعتراف الرئيس نفسه في خطابه الذي ألقاه أمام معهد "أمريكان انتربرايز" في 26 فيفري 2003، والذي تناولناه سابقا، حيث أثنى على جهود خبراء هذا المعهد، وأشاد بالأفكار الخلاقة التي ينتجونها، ما دفعه إلى تعيين قرابة العشرين منهم للعمل في إدارته منذ توليه الحكم عام 2000. كما لدينا أيضا مثالا بارزا، وهو المستشرق "دانييل باييس"، باحث متدنى الشرق الأوسط، الذي عينه بوش عام 2003 مديرا لمعهد السلام الأمريكي.

ومن الأدلة الأكثر وضوحا على تواجد خبراء هذه المراكز التي كان لها نشاط بحثي مكثف، والذي جادلت من خلاله بضرورة إسقاط نظام صدام بالقوة العسكرية وذلك للخطورة التي يمثلها على أمن أمريكا وحلفاءها في المنطقة. نأخذ كمثال موقعي الرسالتين التي بعث بها "مشروع القرن الأمريكي الجديد" إلى الرئيس كلنتون وإلى الكونغرس عام 1998، والتي كانت من توقيع ثمانية عشر شخصية أمريكية، منهم خبراء ضمن مراكز الأبحاث وأساتذة جامعيين وسياسيين ورجال أعمال.

والملاحظ أن تسعة من بين هؤلاء تم تعيينهم من قبل بوش للعمل في إدارته، كمستشارين كبار. وسبعة منهم عملوا كخبراء في مراكز الأبحاث المختلفة قبل تعيينهم من قبل بوش، وبذلك وجدت أفكارهم طريقا لها لتترجم على أرض الواقع، وهو الأمر الذي حصل بالفعل عام 2003 حينما تدخل التحالف الأمريكي البريطاني عسكريا وأحتلت العراق. وهم (جون روبرت بولتون (John Robert Bolton)، دونالد هنري رامسفيلد (Donald Rumsfeld)، ويليام شنايدر، الابن (William J. Schneider Jr)، زلماي مموزي خليل زاد (Zalmay Khalilzad)، إليوت أبرامز (Elliott Abrams)، وليام كريستول (William Kristol)، بيتر وارن رودمان (Peter Warren Rodman)، ريتشارد نورمان بيرل (Richard Norman Perle)

1- "جون روبرت بولتون" وكما مر معنا فإن بولتون، الذي كان من موقعي الرسالتين، وهو الباحث في معهد "انتربرايز" في الفترة ما بين (1993-2001)، من خلال الأوراق البحثية والدراسات المختلفة، فإنه جادل بأن

الاستخدام القوة العسكرية ضد العراق هو السبيل الوحيد إلى إنهاء خطر صدام حسين الذي كان يهدد العالم أجمع، وليس ضد العراق فقط بل سوريا وليبيا وإيران أيضا.

في 11 ماي 2001 عُيِّن وفي منصب وكيل وزارة الخارجية الثالثة لشؤون الحد من التسليح وشؤون الأمن الدولي في إدارة بوش، وعمل في منصبه إلى غاية 31 يوليو 2005. ثم عُيِّن في منصب السفير الخامس والعشرون للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من 2 أوت 2005 إلى 31 ديسمبر 2006⁽¹⁾.

2- دونالد هنري رامسفيلد هو شخصية سياسية أمريكية متقاعدة ورجل أعمال، وقد تولى رامسفيلد مجلس الإدارة في مؤسسة راند ما بين (1981-1986) و (1995-1996)⁽²⁾.

عُيِّن رامسفيلد وزيرا للدفاع للمرة الثانية في يناير 2001 من قبل الرئيس بوش، وعمل في منصبه إلى غاية عام 2006. وقد لعب رامسفيلد دورا مركزيا في التخطيط لرد الولايات المتحدة على هجمات 11 سبتمبر، والتي شملت حربين، واحدة في أفغانستان وواحدة في العراق. بالإضافة إلى استراتيجية الحرب، أصبحت فترة رامسفيلد مثيرة للجدل للغاية لاستخدام التعذيب وكذلك فضيحة التعذيب في أبو غريب وسوء معاملة السجناء⁽³⁾.

3- ويليام شنايدر الابن والذي شغل منصب وكيل وزارة الخارجية في إدارة ريغان في الثمانينيات، ثم أصبح لاحقا عضوا في "مشروع القرن الأمريكي الجديد". وفي جانفي 2001، عندما كان الرئيس جورج دبليو بوش مستعدا لتولي منصبه، عمل "شنايدر" في لجنة لمسائل الأسلحة النووية برعاية المعهد الوطني للسياسة العامة، وهو مركز أبحاث محافظ.

(1) انظر: التعريف بـ "جون بولتون" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/John_R._Bolton

هو الآن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابع والعشرون، حيث عُيِّن من قبل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في 9 أبريل 2018.

(2) راجع بعض كتابات "رامسفيلد" في مؤسسة "راند" إلى غاية 2000. المنشورة في موقع المؤسسة. على الرابط:

<https://www.rand.org/search.html?query=Donald+Rumsfeld&sortby=relevance>

(3) انظر: التعريف بـ "رامسفيلد" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Donald_Rumsfeld

تم اختيار "شنايدر" من قبل "دونالد رامسفيلد" -الذي كان وزيراً للدفاع- لرئاسة مجلس علوم الدفاع في وزارة الدفاع الأمريكية ما بين (2001-2009). في هذا الموقف، واصل "شنايدر" الدعوة لاستخدام الأسلحة النووية في بعض حالات الضربة الأولى المحدودة⁽¹⁾.

4- زلماي مموزي خليل زاد هو دبلوماسي أمريكي، لقد شارك مع صانعي السياسة الأمريكيين في وزارة الخارجية والبتاغون منذ منتصف الثمانينيات، وكان أعلى أمريكي مسلم في إدارة جورج دبليو بوش.

بين عامي 1993 و 2000، كان خليل زاد مدير الاستراتيجية والعقيدة وهيكل القوة في مؤسسة "راند"⁽²⁾. خلال ذلك الوقت، ساعد في تأسيس مركز "راند لدراسات الشرق الأوسط"، بالإضافة إلى مجلة "التقييم الاستراتيجي" الخاصة براند. كما قام بتأليف العديد من الدراسات المؤثرة، بما في ذلك "الولايات المتحدة والصين الصاعدة" و "من الاحتواء إلى القيادة العالمية؟ أمريكا والعالم بعد الحرب الباردة".

بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، أصبح بوش يعتمد على خبرة خليل زاد في أفغانستان. شارك خليل زاد في المراحل الأولى من التخطيط للإطاحة بطالبان، وفي 31 ديسمبر 2001، تم اختياره كمبعوث بوش الرئاسي الخاص لأفغانستان، وخدم في هذا المنصب حتى نوفمبر 2003، ثم عُيِّن في منصب سفير الولايات المتحدة في أفغانستان من (28 نوفمبر 2003 إلى 20 يونيو 2005). ثم شغل منصب سفير الولايات المتحدة في العراق من (21 يونيو 2005 إلى 26 مارس 2007)، وبعد العراق شغل منصب السفير السادس والعشرون للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من (30 أبريل 2007 إلى 22 يناير 2009)⁽³⁾.

(1) انظر: التعريف بـ "شنايدر" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/William_Schneider_Jr

<https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/person.asp?personId=266171374&privcapId=2240237>

(2) أهم دراسات "خليل زاد" في مؤسسة "راند" منذ 1991 إلى 2009. انظر موقع راند. عبر الرابط:

https://www.rand.org/pubs/authors/k/khalilzad_zalmay.html

(3) انظر: التعريف بـ "زلماي خليل زاد" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Zalmay_Khalilzad

وهو الآن مستشار أمريكي خاص لأفغانستان، عُيِّن في 5 سبتمبر 2018 من قِبَل الرئيس "دونالد ترامب".

5- إليوت أبرامز الذي كان رئيساً لمركز الأخلاقيات والسياسة العامة في واشنطن العاصمة منذ عام 1996 حتى انضم إلى موظفي البيت الأبيض.

وكان انضمامه إلى إدارة بوش في يونيو 2001 كمساعد خاص للرئيس ومدير مجلس الأمن القومي للديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات الدولية من (ديسمبر 2002 إلى فبراير 2005)، كما شغل منصب مساعد خاص للرئيس والمدير الأعلى لمجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. شغل أيضاً منصب نائب مساعد للرئيس ونائب مستشار الأمن القومي لاستراتيجية الديمقراطية العالمية من (فبراير 2005 إلى يناير 2009)، وبهذه الصفة أشرف على كل من شؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات الدولية لمجلس الأمن الوطني.⁽¹⁾

6- بيتر وارن رودمان الذي كان مدير برامج الأمن القومي في "مركز نيكسون" قبل انضمامه إلى إدارة بوش من (1995 إلى 2001). وفي 16 يوليو 2001 عُيّن في منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي وشغل هذا المنصب إلى غاية مارس 2007. وبعد انتهاء مهامه في منصبه السياسي انضم كخبير في معهد بروكنجز⁽²⁾.

7- ريتشارد "نورمان بيرل" الذي شارك في العديد من مؤسسات الفكر والرأي طوال حياته المهنية، بما في ذلك معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP)، ومركز السياسات الأمنية (CSP)، مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA)

شغل منصب رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس سياسة الدفاع خلال الفترة 2001-2003 في إدارة بوش. وبعد تركه منصبه السياسي انضم كباحث في معهد امريكان انتربرايز⁽³⁾.

(1) انظر: التعريف بـ"أبرامز" على الرابط: <https://www.cfr.org/expert/elliott-abrams>

خلال إدارة ريغان، اكتسب "أبرامز" سمعة سيئة لمشاركته في قرارات السياسة الخارجية المثيرة للجدل بشأن نيكاراغوا والسلفادور - وهو الآن زميل لدراسات الشرق الأوسط في "مجلس العلاقات الخارجية". انظر على الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/Elliott_Abrams

(2) انظر: التعريف بـ"رودمان" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Peter_Rodman

(3) انظر: التعريف بـ"ريتشارد بيرل" على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Richard_Perle

إضافة إلى الاستراتيجيات التي اعتمدها مراكز الأبحاث- كما بيناه في الفرعين السابقين- والتي كان لها دور في تحقيق التأثير على صنع القرار فيما يخص قرار الحرب على العراق، هناك عوامل أخرى قد ساهمت في تحقيق هذا التأثير. منها:

- 1- توافق أيولوجية مراكز الأبحاث المحافظة- التي اتخذناها عينة والتي سوقت للحرب- مع أيولوجية إدارة بوش المحافظة أيضا (المحافظين الجدد).
- 2- وقتية الأبحاث التي كانت تتقدم بها هذه المراكز، والتي كانت تشتغل على استغلال فرص الوقت، قبل إلقاء الرئيس ووزراءه خطاباتهم، وقبل عقد اجتماعاتهم الخاصة والعامة، وقبل عقد الكونجرس لدوراته المختلف.
- 3- المستجد الأبرز والحدث العالمي مع بداية القرن الواحد والعشرون، إنها أحداث 11 سبتمبر الإرهابية، والتي أتهم فيها "الإسلام الأصولي" كما يُنعت في أمريكا والذي مثلته القاعدة بقيادة ابن لادن بتنفيذ هذه الأحداث، وهذا الحدث هو الآخر كان قد أهل وأعطى الأولوية لمراكز الأبحاث التي تدخل منطقة الشرق الأوسط في اهتماماتها البحثية- جزئيا أو كليا- بالبروز وأولتها الإدارة أهمية أكبر واستعانت بها من أجل تفسير ما حصل، كما سعت إلى الحصول منها على السبل الكفيلة بمجابهة هذا التهديد الإرهابي.

نصل في نهاية هذا المبحث إلى النتيجة التالية:

لقد لعب المستشرقون الجدد ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية دورا فاعلا في صنع قرار الحرب على العراق عام 2003، وبذلك تكون هذه المراكز قد أثرت في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة باعتبارها أحد الهياكل غير الرسمية. لقد خاض المستشرقون الجدد الحرب قبل أن تخوضها الجيوش الأمريكية، فالحرب على العراق كانت قد وجدت تأصيلها الفكري في الأدبيات التي تقدم بها هؤلاء المستشرقون.

وهذه النتيجة جاءت بناء على:

- 1- إن جميع الأوراق البحثية والدراسات المنشورة عبر الصحف والمجلات، والشهادات امام الكونجرس، سَوِّت للحرب على العراق. ليس قبل سنة فقط قَبْل الحرب، بل قبل ذلك بستة سنوات، وبالتحديد منذ عام 1997.
- 2- لقد كان لخبراء هذه المراكز (العينة البحثية) اتصالات مباشرة وغير مباشرة في اجتماعات ولقاءات ورسائل سوقوا من خلالها لفكرة الحرب على العراق.
- 3- لقد تحقق الاتساق بين المقولات والحجج التي اعتمدها صناع القرار في خطاباتهم التي روجت للحرب وبين مقولات وحجج مراكز الأبحاث التي سَوِّت للحرب.
- 4- كما قد تواجد عدد من المستشرقين والباحثين الذين روجوا للحرب -ضمن هذه المراكز - كوزراء ومستشارين للخدمة في إدارة بوش والذين قادوا -عمليا- إلى تنفيذ قرار الحرب فعليا في 19 مارس 2003 في تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا.

الخاتمة

الخاتمة:

نصل في نهاية دراسة الى النتائج التالية:

- مراكز الأبحاث الأمريكية (كبرياتها والمهتمة بالشؤون الخارجية) ذات اهتمام معرفي (الاستشراق المؤسساتي)، سواء جزئيا ضمن برامج خاصة أو المهتمة كليا، بالشرق العربي والإسلامي، خاصة بعد 2001.

- للحقل الاستشراقي الأمريكي ضغط على مخرجات مراكز الأبحاث والمستشرقين العاملين بها - المعاصرين المهتمين معرفيا بالشرق العربي والإسلامي-، ما جعلهم لا ينفكون من الصورة النمطية السلبية للعرب والاسلام العنيف والهمجي، وغير العقلاني والاستبدادي، ويسترجعونها في أبحاثهم المعاصرة .

- الطابع المؤسساتي المتميز لمراكز الأبحاث الأمريكية تعيقها على انتاج معرفة علمية وموضوعية ونزيهة، ويجعلها أقرب إلى الأيديولوجية.

- السعي وراء التأثير يجعل من مراكز الأبحاث الأمريكية أقرب إلى جماعات الضغط والمصالح منه إلى المؤسسات الأكاديمية المحضة كالجامعات. وهذا بدوره يؤثر سلبا على منتجها المعرفي.

- مراكز الأبحاث الأمريكية كانت قد أثرت على صناعة القرار الأمريكي الخارجي طيلة القرن العشرين. وإذا كانت مخرجات مراكز الأبحاث غير علمية ونزيهة فإن قرارات صناع القرار تبعا لذلك ستكون هي الأخرى غير مستنيرة.

- إن مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي (الاستشراق المؤسساتي) لها دور في صناعة القرار الخارجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، خلال القرن الحالي. وتعود إلى قرارات غير مستنيرة، وذلك نتيجة، من جهة، للطابع المؤسساتي ومخرجات مراكز الأبحاث في اطاره، ومن جهة أخرى، للحقل الاستشراقي الذي يكتب ضمنه المستشرقون المعاصرون في مراكز الأبحاث. وإن قرار الحرب على العراق عام 2003 هو أحد الأمثلة الأبرز والأكثر وضوحا عن ذلك. فقد لعب المستشرقون الجدد ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية دورا فاعلا في صنع هذا القرار، وبذلك تكون هذه المراكز -باعتبارها هياكل غير رسمية- قد أثرت في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعاف، بدون طبعة، القاهرة، دون تاريخ.
- احمد رضا، معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، المجلد الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959.
- ادوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: محمد عدنان، دار رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- ادوارد سعيد، القلم والسيوف، ترجمة: توفيق الأسدي، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، دمشق، 1998.
- ادوارد سعيد، تعقيبات على الاستشراق، ترجمة: صبحي حريري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1996.
- آمنة الجبلأوي، الاسلام "المبكر" الاستشراق الانجلوسكسوني الجديد باتريسيا كرون واىكل كوك أنموذجا، منشورات الجمل، ط1، كولونيا (ألمانيا)-بغداد، 2008 .
- اندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الاساسية، مراجعة وتقديم وتعليق: محمد الجوهري، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط2، القاهرة، 2014.
- بنسالم حميش، العرب والاسلام في مرايا الاستشراق، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2011..
- توماس ميدفيتز، مراكز الابحاث في امريكا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
- جاك شاهين، الصورة الشريرة للعرب في السينما الأمريكية، ترجمة: الخيرية البشلاوى، ج1، المركز القومي للترجمة، ط1، 2013.

- جيمس آلان سميث، سمارة الأفكار، ترجمة مجدى عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994.
- حسن محمد خليفة، ازمة الاستشراق الحديث والمعاصر، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، 2000 .
- خيرى منصور، الاستشراق والوعي السالب، مكتبة مدبولي، ط2، القاهرة، مصر، 2005.
- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي الولايات المتحدة والشرق الاوسط منذ 1945، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2009.
- زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته الصراع على تفسير الشرق الاوسط، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2007.
- ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الاسلامية، جزء الأول، دار المداد الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002.
- ستيفين بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر أدمغة حرب الافكار، ترجمة ماجد كنج، دار الفراي، ط1، 2009.
- شيريل بينارد وأنجيل راباسا وآخرون، بناء شبكات الاعتدال الاسلامي، تر: ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2016.
- شيريل بينارد، الاسلام الديمقراطي المدني الشركاء والموارد والاستراتيجيات، ترجمة، ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013، القاهرة، مصر.
- صلاح الجابري، الاستشراق قراءة نقدية، دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2009.
- عباس حسن، النحو الوائى مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج2، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر.

- عبد الجبار ناجي، الاستشراق في التاريخ الاشكالات، الدوافع، التوجهات، الاهتمامات، المركز الاكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2013.
- عبد الجبار ناجي، التشيع والاستشراق عرض نقدي مقارنة لدراسات المستشرقين عن العقيدة الشيعية وأئمتها، المركز الأكاديمي للأبحاث، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
- عبد اللطيف حميدة، ما بعد الاستشراق مراجعات نقدية في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي 1990-2007، ترجمة : أسامة العدولي، مركز الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.
- عبد الله بن عبد الرحمان الوهبي، حول الاستشراق الجديد مقدمات أولية، مجلة البيان، ط1، 2014م/1435هـ.
- علي ابن ابراهيم نملة، كنه الاستشراق المفهوم الأهداف، الارتباطات، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط3، بيروت، لبنان، 2011..
- علي بن ابراهيم النملة، الالتفاف على الاستشراق محاولة التنصل من المصطلح، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، بدون طبعة، الرياض، 2007.
- علي بن ابراهيم نملة، الاستشراق في الادبيات العربية: عرض للنظرات وحصر وراقي للمكتوب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 1414هـ/1993م.
- غيرتروود هيملفارب، الطريق الى الحداثة التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الامريكي، ترجمة: محمود سيد أحمد، عالم المعرفة، بدون طبعة، 2009.
- كرم البستاني وآخرون، المنجد في اللغة، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، ط7، بيروت، 1931.
- لخضر الشايب، نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، مكتبة العبيكان، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- مايكل بي. اورين، القوة والإيمان والخيال أمريكا في الشرق الاوسط منذ 1776 حتى اليوم، ترجمة: أسر حطبية، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط3، القاهرة، مصر، 2013.

- المبروك الشيباني المنصور، صناعة الآخر المسلم في الفكر الغربي المعاصر من الاستشراق الى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2014.
- محمد أكون وآخرون، الاستشراق بين دعائه ومعارضيه، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقى، ط3، بيروت لبنان، 2016.
- محمد الدعيمي، الاستشراق الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 2008.
- محمد جلاء ادريس، الاستشراق الاسرائيلي في المصادر العبرية، العربي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 1995.
- محمد حمدي زقروق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، دون طبعة، دون تاريخ.
- محمد عبد الله الشرقاوي، الاستشراق والغارة على الفكر الاسلامي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- محمد فتح الله الزيايدي، الاستشراق أهدافه ووسائله دراسة تطبيقية حول منهج الغربيين في دراسة ابن خلدون، دار قتيبة، ط1، 1998 .
- ميجان الرويلي، سعد البازعي، دليل الناقد الادبي اضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، المغرب، بيروت، لبنان، 2002.
- ناصر بن ابراهيم عبد الله آل تويم، صمويل زويمر حياته وجهوده التنصيرية، العبيكان، ط1، الرياض، 2017.
- نجيب العقيلي، المستشرقون، ج3، دار المعارف بمصر، بدون طبعة، القاهرة، 1965.
- يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق الدراسات العربية والاسلامية في اوروبا حتى بداية القرن العشرين، ترجمة: عمر لطفي العالم، دار المداد الاسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2001.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- ouvrages:

- Andrew Rich , Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise.2004
- Inderjeet Parmar, think tanks and power in foreign policy,2004.
- James G.McGann, 2017 Global Go To think tank Index Report, University of Pennsylvania Scholarly Commons, 2018.

2- articles:

- Michael D.Rich, « RAND: how think tanks interact with the military », **Electronic Journal of the U.S Department of State**, volume 7, number 3,November 2002.
- Richard N. Haass, “think tanks and U.S foreign policy: A policy-makers prespective”. **Electronic Journal of the U.S Department of State**, volume 7, number 3,November 2002.
- Strobe Talbott, “the brookings institution: how a think tanks works”. **Electronic Journal of the U.S Department of State**, volume 7, number 3,November 2002.
- Donald E.abelson, “think tanks and U.S foreign policy: An historical View”, **Electronic Journal of the U.S Department of State**, volume 7, number 3,November 2002.
- Lewis, Bernard, The Roots of Muslim Rage, **The Atlantic**; Sep 1990; 266, 3; ABI/INFORM Global.

ثالثا: المراجع الخاصة بمخرجات مراكز الأبحاث الأمريكية

1- أدبيات مشروع القرن الامريكي الجديد:

- مارك لوغان (Mark Lagon) ، تحت عنوان (Iraq) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-101398.htm>

- مارك لوغان، تحت عنوان (Iraq) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqjan0799.htm>

-غاري شميت، تحت عنوان (Iraq - al Qaeda Connection) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد،
عبر الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-080602.htm>

-ويليام كريستول(William Kristol) ، تحت عنوان (Today's Speech by Vice President Cheney)، منشورا في مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-082602.htm>

-ويليام كريستول ، تحت عنوان(Iraq - al Qaeda Connection) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-121202.htm>

-ويليام كريستول وروبرت كاجان، تحت عنوان(iraq) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-013098.htm>

-ويليام كريستول وروبرت كاجان (Robert Kagan) ، تحت عنوان(A 'Great Victory' for Iraq) ، منشورة في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-022698.htm>

-روبرت ماكجان، تحت عنوان(A Way to Oust Saddam) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-092898.htm>

-ريويل مارك جيرينخت (Reuel Marc Gerecht) ، تحت عنوان(Liberate Iraq) ، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-20010514.htm>

-رسالة خبراء المشروع إلى الرئيس بيل كلنتون في 26 جانفي 1998، منشورا في موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>

-رسالة خبراء المشروع إلى الكونجرس، في 29 ماي 1998 ، منشورا عبر موقع مشروع القرن الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraqletter1998.htm>

2- أدبيات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

-مايكل روبن (Michael Rubin) ، تحت عنوان (The Iraqi People Want to Know When Mr. Bush Will Get Tough) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-iraqi-people-want-to-know-when-mr.-bush-will-get-tough>

-رايموند تانتر، تحت عنوان (A Roadmap from Crawford to Baghdad) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-roadmap-from-crawford-to-baghdad>

-روبرت ساتلوف، تحت عنوان (The Presidential Study Group, Beyond « Containment » of Iraq: An Action Plan for U.S. Policy) ، منشورا في موقع معهد الشرق الأوسط لسياسات الشرق الأدنى . على الرابط :

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/beyond-containment-of-iraq-an-action-plan-for-u.s.-policy>

-ديفيد شيفر (David Scheffer) ، تحت عنوان (Bringing Saddam to Justice: A Status Report) ، منشورا في موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bringing-saddam-to-justice-a-status-report>

-كينيث بولاك ومايكل انتزشتات، تحت عنوان (The Crisis with Iraq: Reviving the Military Option) ، المنشورة في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-crisis-with-iraq-reviving-the-military-option>

-ريتشارد سبيرتزيل (Richard Spertzel) ، تحت عنوان (Iraq's Biological Warfare Program: Past, Present, and Future Challenges) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-biological-warfare-program-past-present-and-future-challenges>

–مايكل ايزنشتات (Michael Eisenstadt)، تحت عنوان (Missiles and Weapons of Mass Destruction (WMDs) in Iraq and Iran:Current Developments and Potential for Future Surprises)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/missiles-and-weapons-of-mass-destruction-wmds-in-iraq-and-iran-current-deve>

–باتريك كلاوسون (Patrick Clawson)، تحت عنوان (Iraq Strategy Review: Options for U.S. Policy)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-strategy-review-options-for-u.s.-policy>

–سكوت ريتز (Scott Ritter)، تحت عنوان (Disarming Iraq: Lessons from the UNSCOM Experience)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/disarming-iraq-lessons-from-the-unscom-experience>

–مايكل ايزنشتات، بعنوان (Resuming Inspections: The Unresolved Problem of Iraq's Weapons of Mass Destruction)، ديسمبر 1999، منشورة في موقع المعهد. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/resuming-inspections-the-unresolved-problem-of-iraqs-weapons-of-mass-destru>

–مايكل ايزنشتات (Michael Eisenstadt)، تحت عنوان (Iraq's Weapons of Mass Destruction (WMD): An Emerging Challenge for the Bush Administration)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-weapons-of-mass-destruction-wmd-an-emerging-challenge-for-the-bush-ad>

–باتريك كلاوسون، تحت عنوان (Iraq Policy: Thinking Beyond Smart Sanctions)، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-policy-thinking-beyond-smart-sanctions>

–باتريك كلاوسون، تحت عنوان (Focusing on Iraq:The Question is How, Not Whether)، نص الورقة منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/focusing-on-iraq-the-question-is-how-not-whether>

-رايمون تانتر (Raymond Tanter) ، تحت عنوان (Changing Rogue Regimes) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/changing-rogue-regimes>

-إيلي كارمون (Ely Karmon) ، تحت عنوان (Terrorist Links of the Iraqi Regime) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/terrorist-links-of-the-iraqi-regime>

-إلين لايسون (Ellen Laipson) وريند رحيم فرانكن (Rend Rahim Francke) ، تحت عنوان (How to Build a New Iraq after Saddam) ، منشور في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-to-build-a-new-iraq-after-saddam1>

-جوناثان شانزر (Jonathan Schanzer) تحت عنوان (Ansar al-Islam: Iraq's al-Qaeda Connection) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/ansar-al-islam-iraqs-al-qaeda-connection>

-ماتهاوي ليفنت (Matthew Levitt) ، تحت عنوان (Placing Iraq and Zarqawi in the Terror Web) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/placing-iraq-and-zarqawi-in-the-terror-web>

-رايمون تانتر، تحت عنوان (Classifying Evil: Bush Administration Rhetoric and Policy toward Rogue Regimes) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/classifying-evil-bush-administration-rhetoric-and-policy-toward-rogue-regim>

-مايكل فرسان (Michael Knights) ، تحت عنوان (Infrastructure Targeting and Postwar Iraq) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/infrastructure-targeting-and-postwar-iraq>

-باتريك كلاوسون، تحت عنوان (Show of Farce: Why Our Iraq Policy Won't Work) ، منشورا عبر موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/show-of-farce-why-our-iraq-policy-wont-work>

-الملتقى تحت عنوان (America and the Middle East: Meeting the Challenge) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/america-and-the-middle-east-meeting-the-challenge1>

-باتريك كلاوسون، تحت عنوان (A Look at Sanctioning Iraq) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-look-at-sanctioning-iraq>

-مايكل روبن، تحت عنوان (The Islamist Threat from Iraqi Kurdistan) ، منشورا في معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamist-threat-from-iraqi-kurdistan>

-مايكل روبن، تحت عنوان (The Other Iraq) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-other-iraq>

-الملتقى تحت عنوان (War on Terror: The Middle East Dimension) ، منشورا عبر موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/war-on-terror-the-middle-east-dimension1>

-مايكل روبن، تحت عنوان (From Inside Iraq, a Plea for U.S. Action) ، منشورا عبر موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/from-inside-iraq-a-plea-for-u.s.-action>

-روبرت ساتلوف، تحت عنوان(Follow WWII's Torch into Iraq) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/follow-wwiis-torch-into-iraq>

-دينيس روس (Dennis Ross) ، تحت عنوان(Deadline for Hussein) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/deadline-for-hussein>

-المؤتمر تحت عنوان(The Future of Iraq: U.S. Policy) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-future-of-iraq-u.s.-policy-full-transcript>

-المؤتمر تحت عنوان (Iraq, Palestine, Then What? Can America Promote a Liberal, Democratic Middle East?) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraq-palestine-then-what-can-america-promote-a-liberal-democratic-middle-ea>

-المؤتمر تحت عنوان(Confrontation with Saddam's Iraq:A Military Assessment) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/confrontation-with-saddams-iraq-a-military-assessment>

-ماتيو ليفيت (Matthew Levitt) ، تحت عنوان(The Zaqawi Node in the Terror Matrix) ، منشورا في موقع معهد واشنطن. على الرابط :

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-zarqawi-node-in-the-terror-matrix>

-ماكس أبرهمز (Max Abrahms) ، تحت عنوان(Bush's Postwar Ambitions for Iraq) ، منشورا في موقع معهد الشرق الأوسط. على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bushs-postwar-ambitions-for-iraq>

-دينيس روس (Dennis Ross) ، تحت عنوان (It's the Only Way) ، منشورا في موقع معهد واشنطن . على الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/its-the-only-way>

3- أدبيات معهد أميركان انتربرايز:

-لوري ميلروي (Laurie Mylroie) ، تحت عنوان (Study of Revenge: The First World Trade Center Attack and Saddam Hussein's War against America) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/study-of-revenge](http://www.aei.org/publication/study-of-revenge)

-جون بولتون، تحت عنوان (Surrendering to Saddam) منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/surrendering-to-saddam](http://www.aei.org/publication/surrendering-to-saddam)

-جون بولتون، تحت عنوان (Arms Inspection and the Man) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/arms-inspection-and-the-man](http://www.aei.org/publication/arms-inspection-and-the-man)

-ميشال ليدن (Michael A. Ledeen) ، تحت عنوان (You Want Peace? Make War) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

<http://www.aei.org/publication/you-want-peace-make-war/>

-الملتقى تحت عنوان (Saddam's Iraq and the Next Administration) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

<http://www.aei.org/events/saddams-iraq-and-the-next-administration/>

-الملتقى تحت عنوان (Study of Revenge Saddam Hussein & apos;s Unfinished War against America) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

<http://www.aei.org/events/study-of-revenge/>

-غاري شميت، تحت عنوان (State of Terror War by Any Other Name) ، منشورا في موقع انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/state-of-terror](http://www.aei.org/publication/state-of-terror)

-ديفيد فروم (David Frum) ، تحت عنوان (Iraq Will Test Bush's Spiritual Bond with Americans) منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

<http://www.aei.org/publication/iraq-will-test-bushs-spiritual-bond-with-americans>

-توماس دونيلي (Thomas Donnelly) ، تحت عنوان (Going to Baghdad) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

<http://www.aei.org/publication/going-to-baghdad/>

-ريتشارد بيرل، تحت عنوان (Coalitions of the Willing Are Our Best Hope) ، منشورا في موقع معهد أميركان انتربرايز. على الرابط:

[/http://www.aei.org/publication/coalitions-of-the-willing-are-our-best-hope](http://www.aei.org/publication/coalitions-of-the-willing-are-our-best-hope)

4- أدبيات منتدى الشرق الأوسط:

-دانييل بايبس (Daniel Pipes) ، تحت عنوان (Two declarations of war) ، منشورا في منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/72/two-declarations-of-war>

-دانيال بايبس وجوناثان شانزر ، تحت عنوان (On to Baghdad?: Yes - The Risks Are Overrated) ، منشورا في منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/87/on-to-baghdad-yes-the-risks-are-overrated>

-دانيال بايبس وجوناثان شانزر، تحت عنوان (Saddam's Rap Sheet) ، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/444/saddams-rap-sheet>

-دانييل بايبس وجوناثان شانزر، تحت عنوان (Brent Scowcroft is Wrong: We Must Attack Saddam) ، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/443/brent-scowcroft-is-wrong-we-must-attack-saddam>

-دانييل بايبس، تحت عنوان (After Saddam? Remaking the Mideast) ، منشورا في موقع منتدى الشرق الأوسط. على الرابط:

<http://www.danielpipes.org/1027/after-saddam-remaking-the-mideast>

5- أدبيات مؤسسة التراث (هيريتيج):

-جيمس فيليبس (James Phillips) ، تحت عنوان (Don't Buy Saddam's Offer) ، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/dont-buy-saddams-offer>

-جيمس فيليبس، بعنوان (Disarming Iraq: The Lessons of UNSCOM) ، في 28 أكتوبر 2002، انظر: نص الورقة منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط :

<https://www.heritage.org/middle-east/report/disarming-iraq-the-lessons-unscom>

-جيمس فيليبس، تحت عنوان (Stay the Course) ، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/stay-the-course>

-هالي داليس (Helle C. Dale) ، تحت عنوان (Snow Job in the Desert) ، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/snow-job-the-desert>

-دكستر انغرام (Dexter Ingram) ، تحت عنوان (The Real Smoking Gun) ، منشورا في موقع مؤسسة التراث. على الرابط:

<https://www.heritage.org/middle-east/commentary/the-real-smoking-gun>

6- خطابات سياسية:

-خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في "ويست بوينت (West Point) "أكاديمية الولايات المتحدة العسكرية) في جوان 2002، منشورا في موقع جورج بوش-البيت الأبيض. على الرابط :

<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html>

-خطاب نائب الرئيس -الأمريكي بوش- ديك تشيني إلى قدامى المحاربين في الحروب الخارجية 26 أوت 2002، منشورا في موقع المشروع الأمريكي الجديد. على الرابط:

<http://www.newamericancentury.org/iraq-082602.htm>

-خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2002، منشورا في كتاب خاص جمعت فيه كل خطابات الرئيس بوش منذ 2000 إلى 2008. على الرابط:

https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/bushrecord/documents/Selected_Speeches_George_W_Bush.pdf

-خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في 5 فيفري 2003 أمام مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة. على الرابط:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=151231#.W9S-9fITLIU>

-خطاب الرئيس الأمريكي بوش الذي ألقاه في 26 فيفري 2003 في معهد أميركان إنتربرايز، منشورا في موقع جورج بوش -البيت الأبيض. على الرابط:

<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html>

الفهرس:

أ-د.....	مقدمة
2	الفصل الأول الاستشراق الأمريكي: دراسة في المفهوم، الأهداف والخصائص.....
2.....	المبحث الأول: الاستشراق الأمريكي: المفهوم، البدايات والمسار.....
2.....	المطلب الأول: مفهوم الاستشراق.....
2.....	الفرع الأول: الاستشراق في المعاجم الأوروبية.....
4.....	الفرع الثاني: الاستشراق في المعاجم العربية.....
6.....	الفرع الثالث: إشكالية توصيف العرب والمسلمون للمستشرقين.....
11.....	الفرع الرابع: إشكالية توصيف المستعرب.....
18.....	المطلب الثاني: الاستشراق الأمريكي: البدايات والمسار.....
18.....	الفرع الأول: الاستشراق الأمريكي أواخر القرن الثامن عشر.....
22.....	الفرع الثاني: الاستشراق الأمريكي خلال القرن التاسع عشر.....
32.....	الفرع الثالث: الاستشراق الأمريكي من بدايات القرن العشرين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.....
38.....	الفرع الرابع: الاستشراق الأمريكي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أحداث 11 سبتمبر 2001.....
58.....	المبحث الثاني: أهداف الاستشراق الأمريكي.....
58.....	المطلب الأول: الأهداف الدينية للاستشراق الأمريكي.....
64.....	المطلب الثاني: الأهداف الاستعمارية المتجددة للاستشراق الأمريكي.....

- 67.....المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية للاستشراق الأمريكي
- 68.....المطلب الرابع: الأهداف العلمية للاستشراق الأمريكي
- 70.....المبحث الثالث: خصائص الاستشراق الأمريكي المعاصر
- 71.....المطلب الأول: الخصائص العامة للاستشراق الأمريكي المعاصر
- 71.....الفرع الأول: تثبيت واستثمار الصورة النمطية السلبية عن الشرق العربي والإسلامي
- 74.....الفرع الثاني: من الفيلولوجيا إلى اعتماد مناهج العلوم الانسانية
- 76.....الفرع الثالث: الاستشراق الأمريكي وملح العنصرية
- 79.....الفرع الرابع: ضعف التمكن من لغات الشرق
- 80.....الفرع الخامس: من مستشرق إلى خبير ومتخصص
- 81.....الفرع السادس: الاهتمام براهن حركية العالم العربي والإسلامي
- 83.....الفرع السابع: المعرفة الاستشراقية و إشكالية الارتباط بالسلطة
- 86.....المطلب الثاني: الخصائص الخاصة للاستشراق الأمريكي المعاصر
- 86.....الفرع الأول: الاستشراق الأمريكي بين جذوره الأوروبية وخصوصيته المحلية
- 88.....الفرع الثاني: من الاستشراق الفردي إلى الاستشراق المؤسسي
- 90.....الفرع الثالث: استقطاب الباحثين من خارج أمريكا
- 91.....الفرع الرابع: الاستشراق الأمريكي المعاصر والخضوع للمد الصهيوني
- 95.....الفرع الخامس: تنوع وضخامة وسائل تسويق المعرفة الاستشراقية الأمريكية

- 96..... الفصل الثاني الخطاب الاستشراقي لمراكز الأبحاث الأمريكية ما بعد 2001
- المبحث الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية: التعريف، التطور التاريخي، وإشكالية الاستقلال
المعرفي..... 97
- المطلب الأول: تعريف مراكز الأبحاث..... 97
- المطلب الثاني: التطور التاريخي لمراكز الأبحاث الأمريكية..... 105
- الفرع الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية في مرحلة ما قبل الستينات من القرن العشرين..... 106
- الفرع الثاني: مراكز الأبحاث الأمريكية في مرحلة ما بعد الستينات من القرن العشرين..... 115
- المطلب الثالث: إشكالية الاستقلال المعرفي لمراكز الأبحاث الأمريكية..... 123
- الفرع الأول: الرأي القائل بعلمية مراكز ما قبل الستينات وأيديولوجية مراكز ما بعد هذه الفترة..... 124
- الفرع الثاني: القول بأن التسييس والأيديولوجية هي سمة جميع مراكز الأبحاث عبر تطورها التاريخي..... 128
- المبحث الثاني: اهتمامات مراكز الأبحاث الأمريكية بالعالم العربي والإسلامي..... 140
- المطلب الأول: مراكز الأبحاث الأمريكية ذات الاهتمام الجزئي بالعالم العربي والإسلامي..... 140
- المطلب الثاني: مراكز الأبحاث الأمريكية ذات الاهتمام الكلي بالعالم العربي والإسلامي..... 162
- المبحث الثالث: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في رؤى مراكز الأبحاث الأمريكية- دراسة تحليلية
نقدية..... 167
- المطلب الأول: أدبيات مراكز الأبحاث حول الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية: النتائج العامة والمقدمات
الداعمة..... 168

- 169..... الفرع الأول: مخرجات معهد كارينجي: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة.
- 180..... الفرع الثاني: مخرجات معهد واشنطن: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة.
- 190..... الفرع الثالث: مخرجات مؤسسة راند: النتيجة العامة والمقدمات الداعمة.
- 205..... المطلب الثاني: رؤية نقدية لأدبيات مراكز الأبحاث الأمريكية.
- الفصل الثالث دور مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001.....
- 215.....
- 216..... المبحث الأول: آليات تأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات.
- 218..... المطلب الأول: التأثير كخاصية مميزة لمراكز الأبحاث الأمريكية.
- 221..... المطلب الثاني: بعض حالات التأثير لمراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات خلال القرن العشرين....
- 226..... المطلب الثالث: آليات التأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع السياسات.
- المبحث الثاني: تأثير مراكز الأبحاث ذات النشاط الاستشراقي في صنع قرار الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.....
- 244.....
- 245..... المطلب الأول: المؤشرات العامة لتأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق.....
- 245..... الفرع الأول: الأوراق البحثية غير المنشورة.....
- 265..... الفرع الثاني: الأوراق البحثية المنشورة عبر الصحف والمجلات وأهم المؤتمرات.....
- المطلب الثاني: المؤشرات الخاصة لتأثير مراكز الأبحاث الأمريكية في صنع قرار الحرب على العراق.....
- 287.....
- 287..... الفرع الأول: الشهادة أمام لجان الكونغرس الأمريكي.....

- الفرع الثاني: الصلة المباشرة لخبراء مراكز الأبحاث الأمريكية مع أعضاء السلطين التنفيذين والتشريعية.....289
- الفرع الثالث: الاتساق في المقولة والحجج بين ما قدمه خبراء مراكز الأبحاث وما أورده صناع القرار في
خطاباتهم.....293
- الفرع الرابع: تواجد المستشرقين الجدد من مراكز الأبحاث ضمن إدارة بوش.....305
- الخاتمة 312
- قائمة المصادر والمراجع 314
- الفهرس 330

الاستشراق المعاصر ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

الملخص:

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض الباحثين أن الاستشراق قد انتهى، ويكون بذلك قد استنفذ أغراضه، هذا إضافة إلى أنه أصبح أكثر علمية مما كان عليه ما قبل المرحلة المعاصرة (التي تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية)، تأتي هذه الدراسة لتقول عكس ذلك، فالاستشراق لم -ولن- ينتهي. إن الذي انتهى هي التسمية القديمة وبعض السمات التي ميزته في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حينما أضحى المستشرقون استعمال هذه التسمية (الاستشراق) في مؤتمراتهم عام 1973. فالمعرفة الغربية وخاصة الأمريكية ومنها عن العالم العربي والاسلامي (ما أصبح يصطلح عليه بـ"منطقة الشرق الأوسط")، لازالت تُنتج، وبغزارة، وبالتحديد ضمن إطار مؤسساتي جديد، إنه النشاط الاستشراقي المعاصر ضمن مراكز الأبحاث الأمريكية (think tanks). إن صفة الموضوعية والحياد التي تفتقر لها المعرفة الاستشراقية ضمن هذه المراكز هي أبرز ما أصبحت تُؤاخذ عليه، هذا إضافة إلى الارتباط بين المعرفة الاستشراقية والسلطة، حيث لعب -ولا يزال- مستشرقو هذه المراكز دور وتأثيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خاصة في مرحلة ما بعد 2001. وإن التحريض من أجل شنّ الحرب على العراق عام 2003 هي أحد الأمثلة الأبرز على دور هؤلاء وتأثيرهم.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق الأمريكي، السياسة الخارجية، مراكز الأبحاث.

Contemporary Orientalism and its role in making American foreign policy toward the Middle East

Abstract:

While some researchers believe that Orientalism is over, and thus has exhausted its purposes, in addition to becoming more scientific than it was before the contemporary stage (which begins with the end of World War II), this study comes to say the opposite, No-no-ends. The end is the old label and some of the features that characterized it in the pre-World War II era, when Orientalists ended the use of this name (orientalism) in their conference in 1973. Western knowledge, especially the American ones, about the Arab and Islamic world (what has become known as the " Middle East "), is still producing, in a nutshell, specifically within a new institutional framework, that it is the contemporary Orientalist activity within the think tanks. The objectivity and impartiality that lack orientalist knowledge within these centers is the most important thing that has become disquieted. This is in addition to the link between orientalist knowledge and power, where the Orientalists have played a role and influence in the making of American foreign policy towards the Middle East, Post-2001. Incitement to the war on Iraq in 2003 is one of the most prominent examples of their role and influence.

Key words: American Orientalism, Foreign Policy, Research Centers.

L'orientalisme contemporain et son rôle dans l'élaboration de la politique étrangère américaine à l'égard du Moyen-Orient

Résumé

Si certains chercheurs pensent que l'orientalisme est terminée et a donc épuisé ses objectifs, en plus de devenir plus scientifique qu'il ne l'était avant le stade contemporain (qui commence avec la fin de la Seconde Guerre mondiale), cette étude vient à dire le contraire. Non-non-se termine. La fin est l'ancienne étiquette et certaines des caractéristiques qui la caractérisaient avant l'ère de la Seconde Guerre mondiale, lorsque les orientalistes ont mis fin à l'utilisation de ce nom (orientalisme) lors de leur conférence en 1973. Les connaissances occidentales, en particulier américaines, sur le monde arabe et islamique Moyen-Orient ("), montre toujours, en particulier dans un nouveau cadre institutionnel, qu'il s'agit de l'activité orientaliste contemporaine au sein des groupes de réflexion. L'objectivité et l'impartialité qui manquent dans les savoirs orientalistes de ces centres est la chose la plus importante à laquelle on doit s'inquiéter, en plus du lien qui existe entre le savoir orientaliste et le pouvoir, où les orientalistes ont joué un rôle et une influence dans l'élaboration de la politique étrangère américaine à l'égard du Moyen-Orient. Après 2001, l'incitation à la guerre en Irak en 2003 est l'un des exemples les plus marquants de leur rôle et de leur influence.

Mots clés: Orientalisme américain, politique étrangère, centres de recherche.